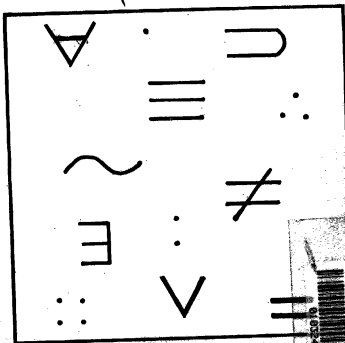


نظريات
المنطق الرمزي
"بحث في الحساب التحليلي والمصطلح"

تأليف
دكتور محمد محمد قاسم



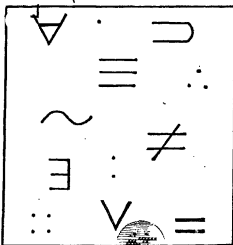
دارالمعرفة الجامعية

٤٠ شارع بورسعيد - القاهرة - ١١٢٤
٥١٧٧٤٤٦



نظريات
المنطق الرمزي
« بحث في الحساب التحليلي والاهتمامات »

تأليف
دكتور محمد محمد قاسم



دار المعرفه الجامعيه
المنطق الرمزي
1430 هـ
دار المعرفه الجامعيه
شارع الامام علي بن ابي طالب
المنطق الرمزي - 4974127



إهداء

إلى ابنتي :

أحمد

و

محمد

محتويات الكتاب

من إلى	
(13):(11)	مقدمة
(36):(15)	الفصل الأول : المنطق الرمزي « موضوعه وخصائصه »
(17)	أولاً : ما المنطق ؟
(18)	ثانياً : منطق أرسطو
(22)	ثالثاً : تقويم منطق أرسطو
(24)	رابعاً : المنطق الرمزي
(25)	خامساً : موضوع المنطق الرمزي
(28)	سادساً : خصائص المنطق الرمزي
(33)	سابعاً : مباحث المنطق الرمزي
(70):(37)	الفصل الثاني : نظرية حساب القضايا « أفكار أساسية »
(39)	مقدمة
(40)	أولاً : أنواع القضايا
(42)	ثانياً : المصطلح الرمزي
(44)	ثالثاً : دالة الصدق
(56)	رابعاً : العلاقات المنطقية بين دوال الصدق
(65)	خامساً : تعدد المتغيرات في الدالة
(68)	سادساً : مجال عمل الثوابت
(96):(71)	الفصل الثالث : حساب القضايا والقياس الشرطي
(73)	مقدمة
(75)	أولاً : القياس الشرطي الخالص
(79)	ثانياً : القياس الشرطي المختلط
(82)	ثالثاً : القياس الشرطي الحمل الاتراني
(87)	رابعاً : القياس الشرطي الحمل الاستثنائي

(97):(120) الفصل الرابع : الصيغ التحليلية في حساب القضايا
(99) أولاً : صيغ قضاها المنطق
(106) ثانياً : قوانين الفكر الأساسية
(109) ثالثاً : نماذج لصيغ تحليلية
(117) رابعاً : البرهان الموجهة
(121):(149) الفصل الخامس : النسق الاستباطي
(123) مقدمة
(125) أولاً : زيادة النسق الأقلدي
(129) ثانياً : مكونات النسق الاستباطي الصوري وخصائصه
(132) ثالثاً : تطور النظر في النسق الاستباطي :
(132) ا - أرسطو
(133) ب - كريسيوس
(135) ج - ليبنتز
(138) د - يانو
(141) هـ - فريجه
(151):(205) الفصل السادس : حساب القضايا كسق استباطي
(153) مقدمة
(154) أولاً : الرموز والأفكار الأولية والتعريفات
(156) ثانياً : مجموعة البديهيات
(160) ثالثاً : قواعد الاشتقاق
(164) رابعاً : البرهانات
(198) خامساً : صيغ مبرهنات برنكيا
(207):(250) الفصل السابع : نظرية حساب دالات القضايا
(209) مقدمة
(210) أولاً : المصطلح الرمزي للنظرية
(213) ثانياً : دالة القضية والسور
(216) ثالثاً : القضية الحملية

- (220) رابعاً : التقرير الوجودى فى القضايا الحملية
- (225) خامساً : نظرة نقدية للمنطق الصورى القديم :
- (226) ا - التقابل بين القضايا (التصور التقليدى) ...
- (227) ب - أحكام التقابل التقليدى
- (228) ج - التقابل بين القضايا (التصور الحديث) ..
- (236) د - صحة قواعد وأحكام التناقض
- (240) هـ - أحكام تناقض القضايا دالات تحليلية
- (241) سادساً : الصيغ التحليلية
- (243) سابعاً : قواعد ومبادئ الاستدلال

الفصل الثامن : القياس الحمل فى ضوء نظرية حساب دالات

- (296):(251) القضايا
- (253) مقدمة
- (259) أولاً : الشكل الأول
- (268) ثانياً : الشكل الثانى
- (275) ثالثاً : الشكل الثالث
- (286) رابعاً : الشكل الرابع
- (292) خامساً : أقيسة ذات مقدمات شخصية
- (331):(297) الفصل التاسع : نظرية حساب الفئات
- (299) مقدمة
- (301) أولاً : المصطلح الرمزى
- (304) ثانياً : العمليات المنطقية لحساب الفئات
- (316) ثالثاً : القياس التقليدى وحساب الفئات
- (326) رابعاً : النسق الاستباطى
- 150):(333) الفصل العاشر : نظرية حساب العلاقات
- (335) مقدمة
- (336) أولاً : أفكار أساسية

- (تعريف العلاقات — عناصر العلاقة ودرجاتها —
مجال العلاقة — عكس العلاقة — أنواع العلاقات) .
- ثانياً : الاجراءات المنطقية لحساب العلاقات (340)
- ثالثاً : خواص العلاقات (345)
- رابعاً : القضايا الأساسية في حساب العلاقات (349)
- مصطلحات منطقية (351):(401)
- مراجع (403):(408)

مقدمة

تؤلف الكتابة في حنظف بين مشاعر متباعدة لمن يقدم عليها ؛ فالإلمام بقواعد تحصيل اليقين ، والقدرة على تمييز صحيح الفكر من فاسده ، غايات ترنو إليها العقول وتأخذ بالألباب ؛ إلا أن هذه الغايات توأكها صعوبات همة تواجه الباحث في المنطق ، منها : محاولة نقاء طريقة ثابتة في التدوين الرمزي وتفضيلها عن بقية الطرق . بالإضافة إلى ضرورة الإلمام بالفروق الدقيقة بين المنطق القديم — بشقيه الأرسطي والتقليدي — والمنطق الحديث ، دون تمحس لرأي أو تبنى لبعض الشبهات .

وعندما أقبلت على كتابة هذا البحث المنطقي — ويدور حول الحساب التحليلي لنظريات المنطق الرمزي — كنت مقتنعاً إلى حد كبير بأن هناك دراسات في المكتبة العربية تبعت نشأة هذه النظريات وأقامت تأصيلاً تاريخياً لها ، مما كفيل لي الانصراف إلى الكتابة في النظريات وحسابها دون النظر إلى وراء إلا كلما دعت إلى ذلك حاجة .

اخترت هذا البحث على عشرة فصول وثبتت موسعاً بالمصطلحات المنطقية . ونهدف من وراءه إلى تحقيق عدة غايات :

— محاولة اقتراح وتبني أسلوب عربي خالص في كتابة دالات الصدق والبراهين ، بحيث يبدو الجهاز الرمزي المستخدم في هذا البحث أقرب الأساليب المقترحة إلى سياق وأسلوب اللغة العربية . وقد استغرق تحقيق هذه الغاية فصول البحث بأكملها .

— بيان القدر الذي تتمتع به كل نظرية من الاتساق الداخلي ، والذي يبدو جلياً من رصيد النظرية من الصيغ التحليلية والمبرهنات ، والقضايا الأساسية والقضايا المشتقة . وقد استخدمنا أكثر من طريقة لإثبات صدق نماذج من هذه الصيغ من بينها : قوائم الصدق ، والبرهنة الموجزة ؛ والبرهان الرياضي وتحقق لنا ذلك في الفصول الرابع والسادس والسابع والتاسع والعاشر .

— عرض فكرة النسق الاستبطاى — احدى خصائص المنطق الرمزى —
بإسهاب، وذلك بمحاولة تأصيل الفكرة من «أرسطو» حتى
«فريجه»، ثم عرضها أيضاً فى النظريات الأربعة، مع التحويل على بيان
أركانها بإسهاب فى نظرية حساب القضايا؛ لأن هذه النظرية تشكل
الأساس المنطقى لبقية النظريات. وقد تم لنا ذلك فى الفصول الخامس
والسادس والسابع والتاسع.

— توسيع نطاق المقارنة بين المنطقتين القديم (الأرسطى والتقليدى)
والحديث بنظرياته الأربعة بحيث تشمل المقارنة بالإضافة إلى التمييز السائد
بين القضايا الكلية والجزئية، موضوعات أخرى مثل: قواعد التقابل بين
القضايا، وبيان ما أصبح فاسداً من هذه القواعد، وما ظل صحيحاً.
إعادة تصنيف ضروب القياس التقليدى وبيان المنتج بينها من الفاسد فى
ضوء مفاهيم نظرية حساب دالات القضايا. وإعادة تصنيف نفس
الضروب فى ضوء مفاهيم نظرية حساب الفئات. وقد عقدنا تلك
المقارنات ورصدنا نتائجها فى الفصول السابع والثامن والتاسع.

— البرهنة على نماذج من القياس الشرطى بكافة أنواعه، واثبات أن بعض
هذه الأقيسة يظل منتجاً بعد صياغته بالمصطلح الرمزى لحساب القضايا،
بينما تستبعد بعض الأقيسة الأخرى لأنها أصبحت غير منتجة من وجهة
نظر المنطق الحديث. وقد تناولنا هذا الموضوع فى الفصل الثالث.

— محاولة وضع نواة متواضعة لمعجم منطقى باللغة العربية، جاءت فى نهاية
البحث، وهى محاولة قابلة للتعديل والتطوير، ومن أعر آمالى أن ألقى
تصويبات لها وليقية أجزاء هذا البحث من أهل التخصص.

أتوجه بالشكر للمولى سبحانه على عظيم فضله ونعمه، وأذكر بالعرفان كل
من قدم لى العون من أساتذتى ومنهم المرحوم الأستاذ الدكتور عزمى إسلام
والأستاذ الدكتور على عبد المعطى محمد والأستاذ الدكتور محمود زيدان.
وأشكر أبى وصديقى ناجى شكرى مؤمن، كما أشكر رفيقتى وزوجتى
دكتورة فادية قواد، فقد غمرنى هذا الجمع الطيب بكل مشاعر الود والمحبة.

وثمة شكر واجب للسيد /صابر عبد الكرم مدير دار المعرفة الجامعية ،
وشكر خاص للمهندس /نبيل رشدى مدير مركز الدلتا للجمع التصويرى على
ما أسهما به من جهد سخي في العمل على نشر هذا البحث .

والله ولى التوفيق ؟

محمد محمد قاسم

الاسكندرية 1990/3/17

الفصل الأول

المنطق الرمزي

« موضوعه وخصائصه »

« لا يوثق بعلمه من لم يدرس المنطق »
الإمام الغزالي

الفصل الأول

المنطق الرمزي

موضوعه وخصائصه

أولاً : ما المنطق ؟

يعنى المنطق بدراسة مبادئ ومناهج الاستدلال السليم ، ويهدف إلى تمييز الصواب عن الخطأ فيما نقيم من استدلالات . وينشأ عن ذلك أن تسمى دراسة المنطق القدرة الاستدلالية لدى المرء من خلال تعلمه واستخدامه عدة صور — غاية في اليسر — للاستدلال المنطقي السليم متجنباً الوقوع في الأخطاء المنطقية الشائعة . ومع تقدمنا في دراسة المنطق يمكننا إقامة سلسلة ممتدة من الاستدلالات أكثر تركيباً . إلا أن ما ينبغي الإشارة إليه منذ البداية هو أننا لانتوقف في دراستنا للمنطق عند الميزات العملية لتعلم كيف نقيم استدلالاً ، وإنما ينصب اهتمام المنطقي على صورة الاستدلال بالدرجة الأولى .

يبحث المنطقي عن المقصود بالصحة والفساد في الاستدلالات ، كما يبحث الأسس التي تقوم بها البراهين . ولما كان الاستدلال هو اشتقاق قضية تسمى « النتيجة » من قضية أخرى أو من عدة قضايا تسمى « مقدمات » ، بمعنى أن مقدمات الاستدلال تستلزم النتيجة ، فإن صحة برهان ما تتعلق بالنظر في طبيعة وقوة الارتباط بين المقدمات والنتيجة ، ولا تعتمد على صدق المقدمات أو كذبها ، بل يظل هذا الارتباط قوياً للغاية حتى لو جاءت المقدمات والنتيجة اللازمة عنها كاذبات معاً . قد يهم علوم بعينها بمدى صدق أو كذب القضايا الجزئية (المقدمات) ومثال ذلك أن يهم علماء علم الحياة بصدق القضايا المعبرة عن نشاط الكائنات الحية ، بينما يعنى المنطق ورجاله بدراسة العلاقة بين المقدمات والنتائج فقط .

ولبعد البرهان الاستنباطي المنتج أكثر أنواع البراهين صرامة من الناحية المنطقية ، وأكثرها تعبيراً عن طبيعة الاستدلال المنطقي السليم ، فمن المستحيل تماماً أن تكون مقدمات استدلال استنباطي صادقة جميعاً وتؤدي الى نتيجة كاذبة ، ونعبر عن ذلك منطقياً بقولنا : يلزم عن صدق المقدمات صدق النتيجة . أما البرهان الاستنباطي الفاسد فهو ما يتم الانتقال فيه من مقدمات صادقة الى نتيجة كاذبة . يوجد نوعان اذن من البراهين الاستنباطية : منتج وفاسد ، يعنى المنطقي فيما بالصحة الصورية بالدرجة الأولى . أما الاستدلال الاستقرائي فيوجد في مقابل الاستدلال الاستنباطي ، ولا يلزم فيه عن صدق المقدمات صدق النتيجة صدقاً مطلقاً حيث أن العلاقة الدالية بين المقدمات والنتيجة في الاستقراء ليست بنفس قوة ذات العلاقة في الاستنباط .

ثانياً : منطق أرسطو :

مما لاشك فيه أن الانسان منذ عهد بعيد قبل « أرسطو » قد أقام استدلالاً وراح ينظر في استدلالات الآخرين ، الا أن الفضل يعود لأرسطو في صوغ قواعد لهذه الاستدلالات صياغة على جانب واضح من الدقة . وعندما جمع تلاميذ « أرسطو » كتاباته بعد وفاته عام 322 (ق . م) فانهم صنفوا أعماله عن الاستدلال في مجلد واحد أسموه « أورجانون » Organon أو أداة العلم . ولم تكتسب كلمة منطق Logic معناها الحديث الا بعد خمسمائة عام من وفاة « أرسطو » عندما استخدمها « الاسكندر الافروديسي » في الإشارة الى نفس المباحث التي اقترحها « أرسطو » في التحليلات الأولى والثانية والطوبىقا . (1)

واكتسب التراث المنطقي الأرسطي سمعة علمية وتاريخية طيبة . وكانت نظريته في القياس أوسع نظرياته المنطقية ذيوماً ، وقبل أن نتحدث عن القياس لديه يمكن الإشارة الى نتاجه المنطقي الذي يشمل أربع نظريات .

— نظرية التقابل بين القضايا : وتعنى ببيان وجوه التقابل بين القضايا الحملية التقليدية والتي تتم على أربعة أنحاء : تقابل التناقض ، والتضاد ، والتداخل ، والدخول تحت التضاد ، مع وضع قواعد الحكم بالصدق أو الكذب على كل قضية منها في حالتى افتراض صدق أو كذب قضية تقابلها .

— نظرية الاستدلال المباشر : وتنتقل فيها من الحكم على قضية الى الحكم على قضية أخرى مختلفة معها في الموضوع وحده أو في المحمول وحده أو تختلف معها في الاثنین معا . وذلك بدراسة العكس بأنواعه ، ونقض المحمول ، وعكس التقيض ، في ضوء الإلزام بقواعد تيسر لنا الانتقال من حكم بالصدق أو بالكذب على قضية ما الى الحكم على قضية أخرى معكوسة أو منقوض محمولها ... الخ .

— نظرية القياس : القياس صورة طيبة للاستدلالات غير المباشرة عند « أرسطو » ، وتتوصل فيه إلى نتيجة من حكم بين أيدينا ، بتوسط حد ثالث ، بناء على أن ما نحكم به على الشيء انما نحكم به على أجزائه ، وأن ما يسلب عن شيء يسلب عن أجزائه . وتعنى نظرية القياس بقواعد التوصل الى نتيجة صحيحة ان وضعنا مقدمتين على نحو معين . وسوف نولى هذه النظرية اهتماما أكثر في فقرات قادمة .

— نظرية رد الأقيسة : ويقصد بها اليرهان على صدق قياس من بقية أشكال القياس برده الى أحد ضروب الشكل الأول ، وتم عمليات الرد على صورتين : مباشرة وغير مباشرة .

خلف لنا « أرسطو » نظرية في القياس ظلت موضع تقويم منذ وضعها حتى اليوم بين قبول ورفض ، وقبل أن تناقش هذا التقويم نعرض في عجالة لأهم ملامح وسمات هذه النظرية .

صاغ « أرسطو » الأقيسة بطريقة صورية بحيث تتكون من بعض المتغيرات المرتبة على نحو معين بالإضافة إلى ماعرفه من ثوابت منطقية ، ولم تكن صورة القياس لدية مماثلة لما نعهده في كتب المنطق الآن لقياس يتكون من مقدمات ذات حدود متعينة ، فلم يستخدم هذا النوع من الحدود الا للتمثيل على الأقيسة الفاسدة فقط . (2) وإنما صاغ « أرسطو » الأقيسة من الحروف الدالة على المتغيرات ، وبحيث يأتي المحمول دائما قبل الموضوع ، فنقول في القضية الكلية الموجبة « أ محمول على ب » وليس ماهو شائع بيننا « كل ب هو أ » . فان ضربنا مثلا على ذلك بالضرب الأول من الشكل الأول Barbara كانت صورة القياس كما يراها أرسطو : (3)

محمولا على كل ب	إذا كان أ
محمولا على كل ح	وكان ب
محمول على كل ح	فان أ

وقد جاءت رؤية « أرسطو » للقضايا بمثابة تمهيد الطريق نحو نظريته في القياس . يعرف « أرسطو » القياس في بداية التحليلات الأولى بأنه « كل قول قدم له بمقدمات قلزم عنها بالضرورة شيء غير تلك المقدمات » . (4) فما طبيعة هذه المقدمات أو القضايا ؟

يتكون كل قياس من ثلاث قضايا ، مقدمتين ونتيجة ، وكل قضية منها جملة ثبتت شيئا لشيء أو تنفى شيئا عن شيء ، وتحل كل قضية الى عنصرين أو حدين هما الموضوع والمحمول . وبينما اهتم « أرسطو » في نسقه المنطقي بتقسيم القضايا الى كلية وجزئية ومهمله فانه قصر استخدامه لها على القضايا الكلية والجزئية ، ولم يول القضايا المهمله أهمية تذكر . ولم يتلفت فيما يتعلق بالحدود الى الحدود الجزئية أو الفارغة ، بل اهتم بالحدود الكلية وحدها . ومن ثم اكتفى المنطق التقليدي فيما نقله عن « أرسطو » بالقضايا أو المقدمات الأربعة : الكلية الموجبة والكلية السالبة والجزئية الموجبة والجزئية السالبة .

2 — لوكانيفتش : نظرية القياس الأرسطية ، ترجمة عبد الحميد صيرة ، ص 20

3 — نفس المصدر : ص 15

4- Kneale, Op. cit., P. 67.

وقد شاع بين الفلاسفة أن «أرسطو» أهمل استخدام الحد الجزئي لأنه قد أقام نفسه المنطقي متأثراً بفلسفة «أفلاطون» الذي اعتقد بأن موضوع المعرفة الحقة ينبغي أن يكون ثابتاً و كلياً لا جزئياً . ويعارض «لوكانشيتش» هذا التفسير ويرى أن انتقاء «أرسطو» للحد الكلي يعود إلى نقطة جوهرية تميز القياس الأرسطي هي أنه يجوز للحد الواحد فيه أن يكون موضوعاً وعمولاً دون أى قيد ولا يصلح لهذه المهمة سوى الحد الكلي ، وبيان ذلك النظر إلى الحد الأوسط من حيث طبيعته ودوره . ويؤكد «أرسطو» أن الحد الجزئي لا يصلح أن يكون عمولاً في قضية صادقة .⁽⁵⁾

وكما أشرنا يحمّد لأرسطو استخدامه الحروف كمتغيرات للتعبير عن الحدود في الأقيسة ، حيث أن استخدام المتغيرات في علم من العلوم يفضي على عملياته مزيداً من الدقة الصورية ، وكانت تلك غاية «لأرسطو» تعكسها طبيعة الاستدلال الصوري لديه ؛ فالنتيجة لا تلزم عن مادة المقدمتين بل تلزم عن صورتيهما واجتماعهما . وقد صاغ «أرسطو» القياس في صورة رمزية بحيث يأتي في صورة قضية شرطية متصلة ، تعبر المقدمتان مرتبطتين بولو العطف عن المقدم وتعبّر النتيجة عن التالي .⁽⁶⁾ من الثوابت التي قال بها «أرسطو» : «ولو العطف» و «إذا» التي تسبق النتيجة ، و «ينتمي إلى كل» و «ينتمي إلى لا واحد» و «ينتمي إلى بعض» و «لا ينتمي إلى بعض» ، وتمثل هذه الثوابت علاقات بين حدود كلية تكون القضايا الحملية الأربع التي قامت عليها نظرية القياس الأرسطية .⁽⁷⁾

وكل الأقيسة التي صاغها «أرسطو» قضايا لزومية ، صورتها العامة :
 [إذا كان (ق) و (ل) ، فإن (م)]
 والقضية العطفية المركبة من المقدمتين (ق ، ل) هي المقدم ، والنتيجة (ل) هي التالي .

5 _ لوكانشيتش : المرجع السابق ، ص 18 : 20

6 _ محمود زبدان : المنطق الرمزي ، ص 26

7 _ لوكانشيتش : المرجع السابق ، ص 27

يقى أن نشير في هذه المعجالة إلى أن القياس الأرسطي اختلف عن القياس التقليدى في أن الأخير ليس قضية لزومية كالأول ، وإنما هو مجموعة قضايا انتقلت العلاقة بينها من الصورة اللزومية الى الصورة الاستنتاجية ، حيث جرت العادة بكتابة المقدمتين في سطرين مختلفين دون رابطة بينهما ثم وضع كلمة « اذن » سابقة على النتيجة . يرى « لو كاشيفتش » ضرورة التمييز بين القياس الأرسطي والقياس التقليدى لأن من لا يميز بينهما هو إما جاهل بالمنطق أو أنه لم يطلع قط على النص اليونانى للأورجانون . (8) .

ثالثا : تقويم منطق أرسطو :

اختلف المناطقة في تقويم منطق أرسطو ، وانقسموا بهذا الصدد إلى ثلاثة مواقف : تأييد تام في جانب ، أو قبول له مع تطويره كحل وسط ، أو رفض تام له في جانب مقابل . يتحمس أصحاب الموقف الأول لأرسطو ومنطقه الى حد تصور أن المنطق قد بلغ على يديه حد الكمال ، وأن صورته ومباحثه كما تركها لنا تشكل الأساس لكل طالب علم ولكل باحث مدقق ، ولم يعد هناك مجال اضافة أو زيادة لمستزيد . يقول « كانط » في هذا المعنى « إن المنطق لم يتسكن من التقدم خطوة واحدة منذ أرسطو ، وبذلك يبدو أنه علم مكتمل » . (9) ويقول « بروشار » أيضا : « ان المنطق علم جاهز ، ويمكننا التأكيد بدون مخوف أن عصر الابتكارات قد إنسد في وجه المنطق » . (10) وفي رأينا فان هذا الموقف يصعب تبريره وقبوله ونرى أنه يخالف طبيعة نمو المعرفة وتطورها .

ينظر أصحاب الموقف الثانى الى موقف أرسطو في اطار العصر الذى نشأ فيه والحاجات العقلية التى جاء تلبية لها ، وميز أصحاب هذا الرأى بين منطق أرسطو والمنطق التقليدى ، وذهب هؤلاء إلى أنه يمكن اصلاح المنطق القديم

8 - نفس المرجع : ص 37

9 - محمد ثابت التندى : أصول المنطق الرياضى ، ص 18-19

10 - بلاش : المنطق وتاريخه ، ص 9

بنوعه — أرسطيا وتقليديا — على نحو يتسق ونتائج الفكر الحديث والمعاصر .
 ويمثل هذا الاتجاه « بان لوكاشيفتش » قائلا « إن نظرية القياس الأرسطية نسق
 يفوق في إحكامه إحكام النظريات الرياضية ذاتها ، وهذه ميزته الباقية على
 الزمن . ولكنه نسق ضيق ولا يمكن أن ينطبق على كل أنواع الاستدلال ،
 كالاستدلالات الرياضية » . (11) وكم توقفت معجبا أمام هذه العبارة الدقيقة لما
 تحويه من رد مفحم لجمع من المناطق والفلاسفة راحو بوجهون التهم لمنطق
 أرسطو ويعتبرونه مسؤولا عن كل ثغرة كشفتها بحوث عصور تالية . يقول
 « لوكاشيفتش » عبارته تأييدا لنظرية القياس الأرسطية ، الا أنه يفتح باب
 التعديل والتطوير لمنطق أرسطو في لغة رمزية معاصرة .

أما الموقف الثالث فيمثلته هؤلاء الذين يعارضون منطق أرسطو والمنطق
 التقنيدي معاء ويرون ضرورة وضع منطق جديد ، ومنهم « يكون » و
 « رسل » و « تارسكي » و « كارناب » مع التسليم باختلافات طفيفة فيما
 بينهم . يقول « رسل » في ذلك : « من أراد في عصرنا الحاضر أن يدرس
 المنطق ، فوفقه ضائع سدى لو قرأ لأرسطو أو لأحد تلاميذه » . (12) ويعلل
 « كارناب » عجز المنطق التقليدي عن أن يلعب دورا جديدا في الفكر يتسم
 ببراءة في المضمون ودقة في الصورية باعتقاد هذا المنطق على النظام المدرسي
 الأرسطي .

ومن جانبنا — في مواجهة هذه المواقف المتباينة — فاننا لانستطيع أن نؤيد
 « كانط » و « بروشار » في تأييدهما الدوجماتيقي لمنطق « أرسطو » ، كما
 لانستطيع أن نذهب مذهب من يرفض هذا المنطق ويقتلعه من لوحة
 تاريخ الفلسفة ، وانما نحيل الى أن ننظر الى منطق أرسطو في اطار العصر الذي
 نشأ فيه والحاجات التي كان يلبيها وقت نشأته ، ولا يتوقع عاقل من أرسطو أن
 يحل لنا بمنطقه كافة المشكلات التي طرأت في عصور تالية . وعلى من ينتظر من
 منطق أرسطو حلا لكل المشكلات ذات الطابع المنطقي والرياضي أن يتوقع

11 — لوكاشيفتش : نظرية القياس الأرسطية ، ص 186

12 — عزمي سلام ، أسس المنطق الرمزي ، ص 9

أيضا حلولا لمشكلات الفيزياء النووية اليوم من نظريات أرسطو في الطبيعة .
 إننا نسلم في نطاق العلم عموما بالطبيعة التامية المتطورة ، فلم لانسلم بأن
 منطق أرسطو كان بداية طيبة أجرينا عليها تعديلات تلو أخرى حتى توصلنا إلى
 الصورة التي عليها المنطق الرمزي اليوم . فالمنطق الرمزي ليس منطقا مخالفا
 لمنطق أرسطو ؛ ذلك أنهما يشكلان معا المنطق الصوري Formal Logic ،
 والاختلاف بينهما اختلاف في درجة الصورية وليس في نوعها . ومن ثم لن
 يخلو فصل قادم من هذا الكتاب من مقارنة هنا وهناك أو متابعة لتطور فكرة أو
 تعديلها بين ماكان عليه المنطق الصوري في مراحل المبكرة وماهو عليه الآن .

رابعا : المنطق الرمزي : Symbolic Logic

أو المنطق الرياضي Mathematical L. ، أو اللوجستيقا Logistic أو المنطق
 الحديث Modern Lo. اسم يطلق على عملية تناول المنطق الصوري بلغة
 رمزية دقيقة أو حساب منطقي يأخذ شكلا بعينه ، بهدف تجنب الوقوع فيما
 ينتج عن استخدام اللغة العادية من غموض والتباس . (13) ولايميز المنطق
 الرمزي عن المنطق التقليدي والمنطق القديم مجرد تعويله على طائفة من الأساليب
 الرمزية وانهاج الرياضية ، بل إن مايميزه عنهما بالاضافة إلى ذلك تعاضم قوته
 الصورية وسعة مجال تطبيقاته . (14) بالاضافة إلى دراسة العلاقات المختلفة بين
 الحدود في قضية ما ، والعلاقات المتنوعة التي تربط بين عدة قضايا ، مع وضع
 القواعد التي تجعل من القضايا التي يربط بعضها ببعض قضايا صادقة دائما .
 (15)

ونفضل تسمية المنطق الصوري في صورته الحديثة بالمنطق الرمزي وذلك :
 — لأنها تسمية ذائعة بين المناطقه محدثين منذ جورج بول إلى الوقت
 الحاضر ، واصطلاح المنطق الرياضي قد يؤدي الى التباس ناتج عن تصور

13- Runes, (ed.) Dict. of Philo.. Item Symbol: Logic, by, Alonzo Church., P. 181

14- Blumberg, A.E., " Logic, Modern." ed. in Ency. of Philos. Vol. 5, PP. 12-13

15 — عمود زبدان : المنطق الرمزي ، ص 19

أنه منطق خاص بالرياضيات وحدها ، بينما يعنى المنطق فى صورته الحديثة بالاستنباط فى صورته المختلفة بالإضافة إلى القياس .

— اصطلاح المنطق الرمزى اصطلاح معاهد لأن بقية التسميات أو الاصطلاحات تشير إلى تغلب جانب على آخر أورد علم لعلم آخر ، فاصطلاح المنطق الرياضى مثلا يخالف طبيعة مايجرى من بحوث فى ميدان فلسفة الرياضيات من محاولة رد التصورات الرياضية الأساسية إلى تصورات منطقية خالصة .

— يستند المنطق حاليا إلى الصحة الصورية للنسق ، وإذا كان تحقق الصورية يعنى تجنب الغموض كما يعنى قلة عدد وبساطة بدييات النسق ؛ فان صورية المنطق تماثل صورية الرياضيات ، بحيث تعبر عن الرياضيات جميعها وعن المنطق كله بلغة واحدة هى لغة المنطق الرمزى ، وبمحت تعلقو اللغة الرمزية المعبرة عن الصورية كل تحمس لجعل المنطق رياضيا أو التوقف عند جعل الرياضيات منطقية . (16)

خامسا : موضوع المنطق الرمزى :

يدرس المنطق الرمزى مختلف الأشكال العامة للاستنباط (17) ، deduction والاستنباط هو أحد وجوه الاستدلال inference ، بينما يعد الاستقراء induction الوجه الآخر . يعنى الاستقراء بدراسة كل إستدلال تنتقل فيه من وقائع جزئية معينة إلى قانون كلى عام يجمعها ، بحيث يتسنى لنا إعتدادا على هذا القانون التنبؤ بحدوث واقعة مشابهة عند توافر ظروف مماثلة . بينما يهتم الاستنباط بدراسة حركة الفكر أثناء انتقاله من مقدمات إلى نتيجة لازمة عنها ، أو بدراسة « استنتاج قضية من قضية أو من مجموعة قضايا أخرى معروفة وذلك بطريقة عقلية دون الالتجاء إلى التجربة الحسية أو المقارنة بالواقع الخارجى » . (18)

16- Reichenbach, H., : Elements of Symbolic Logic, P.V.

17 — رسل : أصول الرياضيات ، الترجمة العربية ، ج ١ ، ص 41

18 — عزمى اسلام : الاستدلال الصورى ، ج ١ ، ص 11

موضوع المنطق الرمزي اذن هو الاستنباط ، أو الاستدلال الاستنباطي بين قضايا ، والقضية هي العبارة أو الحكم بوجود علاقة موجبة أو سالبة بين طرفين أو حدين ، بحيث تربط هذه العلاقة بينهما على نحو صادق أو كاذب ، ومن ثم لا يدخل في نطاق القضايا المستخدمة في استنباط من هذا النوع كل جمل الاستفهام أو الأمر أو التعجب أو النهي أو النداء . (19)

ولا يتوقف المنطق الرمزي عند بيان كيف يتم الاستنباط أو تعيين صور الاستنباط ، وإنما يدرس أيضا سبل اختبار صدق الاستدلالات وتعهد قواعد الاستنباط المتبحر والسليم . وصحة الاستنباط هي عماده ، فلا قيمة لاستدلال استنباطي لا تستلزم مقدماته نتيجة لزوما منطقيا ، ولما كنا قد أشرنا في موضع سابق الى أن صحة استدلال ما تتحدد بمعزل عن صدق أو كذب مقدماته ونتيجته ، فينبغي أن نقيم تمييزا بين صحة الاستدلال وصدق نتائجه ، انهما ليسا نفس الشيء : ليست كل الاستدلالات

الصحيحة ينتج عنها نتائج صادقة

كان سوفوكليس فيلسوفا أو كان سقراط روائيا

لم يكن سوفوكليس فيلسوفا

∴ كان سقراط روائيا

وهناك استدلالات فاسدة مع وجود مقدمات صادقة ، إلا أننا مع التسليم بقيمة صحة الاستدلال الاستنباطي ، نشير إلى أنه لو جاءت مقدمات الاستدلال (بصفة عامة) صادقة تماما فيجب أن تصدق النتيجة المترتبة على تلك المقدمات أيضا وهنا ينشأ الحديث عن نوع من الاستدلالات هو الاستنباط السليم Sound deduction الذي يستوفى شرطين (أ) انه استدلال صحيح Valid (ب) أنه ينشأ من مقدمات صادقة . (20) ولما كانت النتائج المنطقية لمقدمات صادقة يجب أن تكون صادقة ، فان الاستدلالات السليمة تؤدي إلى نتائج صادقة بالضرورة .

19- Copi I.M., Symbolic Logic, P. 3.

20- Blumberg, Op. cit., P. 13

ورغم هذه الإشارة إلى الاستدلال السليم ، فينبغي التسليم أن المنطق وموضوعه الاستدلال الاستنباطي يحصر اهتمامه بمشكلات الصحة Validity أما مسألة الحصول على مقدمات صادقة فته يتركها لعلوم أخرى . وسوف ندرك قيمة هذا الاستدراك عندما نلاحظ أن المنطق الرمزي لا يبحث في العلاقات الواقعية بين الأشياء ، إنما يبحث في العلاقات المنطقية التي يمكن أن تقوم بين القضايا فليس ثمة محاولة من جانب المناطقة لتقديم اختبار مستقل يثبت صحة كل استدلال بناء على محتواه ، بل على العكس من ذلك يفهم المناطقة صحة الاستدلال على أنها صحة صورية كما يفهمون شروط الاستدلال الصحيح على أنها شروطا صورية Formal . (21)

ولكننا نكاد نكرر هنا ماقلناه في مدخل هذا الفصل عن سمات المنطق بصفة عامة ، وأن ماقلناه عن المنطق الأرسطي والتقليدي نعيده عن المنطق الرمزي ، أليس ثمة فارق بين المنطقيين ؟

المنطق الرمزي ثورة على المنطق النصوري التقليدي ، والثورة هنا لاتعنى الغاء الجديد للتقديم أو هدمه له ، وإنما ثورة تهدف إلى التطوير وسد الثغرات التي ظهرت مع التقدم المذهل في علوم عديدة لها صلة بالمنطق . ويمكن أن نحصر أهم الاختلافات بينهما في هذه النقاط :

— يهدف المنطق الرمزي إلى أن يكون أكثر صورية ، ومن هنا تحول عن اللغة إلى الرموز ، تحول عن العلامات الصوتية إلى الرموز العقلية ، واتخذ من الرياضيات — في مرحلة من مراحل تطوره — نموذجا من حيث دقتها وصوريتها .

— لا يدرس المنطق الرمزي شكلا واحدا للاستنباط — الاستنباط القياسي كما كان عند أرسطو — وإنما يدرس أنواعا عدة ، منها الاستنباط الرياضي ، الذي يبحث الرمزيون وحاول بعضهم أن يرد خطواته إلى خطوات منطقية خالصة ، وحاول البعض الآخر إقامة المنطق على هيئة علم استنباطي بحيث

21- Klenk. V., Understanding Symbolic Logic, P. 9 & P. 12

لا تقبل قضية أو نتيجة إلا إذا قام البرهان عليها استنادا الى المقدمات الأولى التي يسلم بها علم من العلوم كالجبر أو الهندسة .
ارتبط بالاستنباط القياسي عند أرسطو استخدام نوع واحد من القضايا هو القضية الحملية التي تتكون من حدين (موضوع ومحمول) مرتبطين بعلاقة اللزوم التي قام عليها المنطق القديم والتقليدي بأسره . والقضية الحملية ليست الا نوعا واحدا من عدة أنواع يستخدمها المنطق الرمزي الذي كشف بالتالي عن مجموعة كبيرة من العلاقات — نشأ بين القضايا — لها رموزها المحددة وحساباتها التحليلية الدقيقة .

وهكذا فان الحديث عن الاستنباط كموضوع للمنطق الرمزي يرتبط بالحديث عن صحة هذا الاستنباط وكيف يكون منتجا وسليما بالإضافة الى الإشارة الى القاعدة العريضة للمنطق الرمزي التي تميزه عن سابقه : المنطق الأرسطي والمنطق التقليدي .

سادسا : خصائص المنطق الرمزي :

للمنطق الرمزي خاصتان أساسيتان : استخدام الرموز ، وأنه نسق استنباطي .

1 - استخدام الرموز :

يلجأ المناطقة لاستخدام الرموز في التعبير عن مقدمات ونتائج مايقومونه من استدلالات ، والرموز هنا نوع خاص يرقى على اللغة العادية — رغم أنها نوع من الرموز — ومايرتبط بها من أساليب بلاغية . ولكل علم رموزه الخاصة لاعداد تقاريره وصياغة نظرياته . ونستخدم الرموز في المنطق على وتيرة الرياضيات ؛ فالرموز سهلة المراس وتحقق اقتصادا في الزمان والمكان ، وتسمح لنا بالالمام ببنية القضية في لحة . كما ان استخدام الرموز يجعلنا نحيط ببراهين شديدة التركيب فيسنى لنا الاحاطة بموضوعات المنطق في يسر . (22)

22- Klenk, V., Op. cit., P-13

وان كان «أرسطو» قد اقترح بعض الصيغ المختصرة لتيسر له اقامة قياساته ، الا أن المنطق الرمزي عمل على اقتراح عديد من الأجهزة الرمزية لاضفاء مزيد من الصورية على بحوثه ، ولهذا فانه ان كان الفارق بين المنطقيين مجرد فارق في الدرجة وليس فارقا في النوع ، الا أنه فارق عظيم وهائل . (23)

والرموز التي تستخدم في المنطق نوعان أساسيان هما : المتغيرات Variables والثوابت Constants — المتغيرات حروف لاترمز في ذاتها الى شيء محدد ، بل تستخدم في الاشارة الى فئة ما أو مجموعة من الأشياء بحيث تعرف هذه الفئة بأنها « مدى » أو نطاق المتغير ، أما أعضاء الفئة ذاتها فيعتبر عنها بأنهم قيم المتغير . (24)

ويرتبط فهم معنى المتغيرات في المنطق بفهم معنى الصورة المنطقية للقضية ذلك أنه توجد صورة واحدة تجمع بعض القضايا ، بمعنى أن توجد مجموعة من القضايا تختلف في معانيها الا أنها تتفق في طريقة ترتيبها والعلاقة الكائنة بين حدودها ، بحيث تؤلف صنفا متميزا يأخذ صورة منطقية بعينها . ويكفي أن نضرب مثلا على ذلك بعلم العروض وهو علم خاص بتلك الأوزان التي تصاغ القصائد طبقا لها ، فنجد أن بحور الشعر محدودة العدد [الصورة] والقصائد لاحصر لها [مضمون القضايا] .

أما ان ضربنا أمثلة للصورة المنطقية فنجد منها :

القضايا الحملية مثل : « الطقس يديع » ، « القمر منير » صورتها ، « هو ب » ونعبر عن القضايا الشرطية المتصلة مثل :

« اذا أمطرت السماء ابتلت الأرض » ، « اذا اقترب جسم من الأرض زادت سرعته نحوها » . في صورة منطقية : « اذا كانت أ هي ب ، كانت ح هي د » .

ثم هناك صور لأقيسة وليست لقضايا منها على سبيل المثال الضرب الأول من الشكل الثاني من القياس الأرسطي Cesare

23- Copi, Symbolic Logic, P. 6

24- Runes, (Ed.,) Dictionary., item : " Variable ", P. 331, and Greenstein C. H.,

Dictionary of Logical Terms and Symbols, P. 176

لا	ا	هو ب
كل	ح	هو ب
لا	ح	هو ا

وهناك كذلك أقيسة شرطية متصلة [كالتنوع الذى تنفى نتيجته المقدم]
 وصورته المنطقية التى تطبق على آلاف الأقيسة رغم اختلاف مضمونها هي :

إذا كانت أ هي ب كانت ح هي د

لكن ح ليست د

∴ ا ليست ب

وان رمزنا لكل قضية بتغير واحد كما يفعل حساب القضايا [وهو أحد
 نظريات المنطق الرمزي] ، كانت صورة القياس السابق هي :

ان كانت ق كانت ل

لكن ليس ل

∴ ليس ق

أما الثوابت وهى النوع الثالث من رموز المنطق ، فيقصد بها الإشارة الى ما هو
 واضح أو غير ملتبس [لا متغير] ، « بحيث يكون له معنى محدد ثابت دائما
 مهما تغيرت السياقات التى يرد فيها أو الصيغ التى يدخل فى تكوينها على طول
 النسق المنطقي الواحد » . (25) ، وتستخدم كلمة ثابت فى الرياضيات لتشير
 إلى عدد [ثابت أولر] كما تستخدم فى العلوم الطبيعية لتشير إلى كمية فيزيائية
 [ثابت الجاذبية ، ثابت بلانك] ، أما فى المنطق فتستخدم الثوابت للتمييز بين
 المتغيرات الحرة والمقيدة من جهة ، كما تتعلق بكيفية ارتباط المتغيرات بالأسوار
 وعوامل الاجراء المجردة . وسوف نتناول هذه الأمور بالتفصيل فى حينها .
 ونكتفى الآن بالإشارة الى أن الثابت المنطقي قد يكون حرفا أو كلمة أو عدة
 كلمات تأخذ شكل الرمز وتربط بين قضيتين بسيطتين أو أكثر ، ومن الثوابت
 « ولو » [العطف] ، « إما ... أو ... » ، « إذا ... إذن » بالإضافة إلى

25 — عزمى اسلام : الاستدلال الصورى ، ج ١ ، ص 125

« لا ، النفي . (26) متلاحظ أن لكل نظرية منطقية جهازها الرمزي الخاص بها . ويمكن أن ينشأ نوع من التداخل بين رموز أكثر من نظرية لدى منطقي واحد وهذا أمر تعرض له في التمهيد لكل نظرية .

2- المنطق نسق استنباطي :

النسق الاستنباطي من أهم سمات نظريات المنطق والرياضيات ، وكلما ابتكرت العلوم أنساقا خاصة بها دل ذلك على ماقلعته من تقدم نحو المنهج المثالي الموجود بهذين العلمين . وتحدد معالم النسق الاستنباطي في صورته المثالية بأن نرد عباراته ومبرهاناته إلى مجموعة من الحدود الأولية التي نسلم بها دون أن تتحول عملية الرد إلى إرتداد لانتهائى . وينشأ النسق بنشأة ارتباط وثيق بين عناصره من حدود وقضايا واستدلالات ، ويصبح النسق إستنباطيا عندما يمكن اشتقاق الاستدلالات فيه من عدد من القضايا ، وأن نشق هذه القضايا بالتالى من عدد من الحدود المعرّفة Defined Terms التي ترد بدورها الى الحدود الأولية Primitive أو الـ لا معرفه Undefined . (27) والنسق الاستنباطي ليس وليد عصرنا ، وإنما يعود إلى « اقليدس » (300 ق . م) و كتابه « العناصر » (28) ، ويتألف هذا النسق كما يراه من 1 — تعريفات مثل تعريف النقطة ، الخط ، الزاوية ، المثلث ، المربع ... الخ ، 2 — بديهيات axioms وقد أسماها « اقليدس » أفكارا عامة Common notions وهي قضايا أو مبادئ واضحة بذاتها ولا تحتاج الى برهان ويؤدى انكارها الى وقوع في التناقض ومن هذه البديهيات « الكميات المساوية لكمية معينة كميات متساوية » ، « المتطابقان متساويان » ، « الكل أكبر من الجزء » ، « اذا أضيفت كميات متساوية الى

26 — محمد ثابت القندى : أصول المنطق الرياضى ، ص 43

ومحمود زيدان : المنطق الرمزي ، ص 22

27 — تارسكى : مقدمة للمنطق ونسج البحث في العلوم الاستدلالية ، ص 150-151

28 — انظر : محمد ثابت القندى : فلسفة الرياضة ، ص 47-46

محمود زيدان : المنطق الرمزي ، ص 22-23

تارسكى : نفس مرجع ص 153

كميات متساوية كانت الناتج متساوية . 3 - مصادرات Postulates ،
 والمصادرة قضية ليست بديهية بذاتها - فهي أقل وضوحاً - وإن كنا
 لا نبرهن عنها ، ونسلم بها ونقبلها ، لأنه يمكن أن نستخلص منها نتائج
 لا يرفضها العقل (29) . ومن مصادرات اقليدس : « يمكن رسم خط
 مستقيم بين أي نقطتين » ، « يمكن مد خط مستقيم ليكون خطاً مستقيماً إلى
 ما لا نهاية » ، « كل الزوايا القائمة متساوية » ، « إذا قطع مستقيم مستقيمين
 آخرين بحيث كان مجموع الزاويتين الداخليتين الموجودتين من جهة واحدة أقل
 من قائمتين فإن المستقيمين المذكورين أو امتدادهما يتلاقيان » .

يمكن قمة نظريات الهندسة الاقليدية من تلك التعريفات والبديهيات
 والمصادرات ، وقد ظل النسق الاقليدي مثلاً أعلى على الدقة العلمية لما يزيد عن
 ألفين ومائتي عام ، ولم يضر تطور أسامي على هذا الميدان إلا في القرن
 العشرين ، حيث تم وضع أسس أكثر جادة وصورية وأكثر ملاءمة لما طرأ من
 تطور معاصر على مباحث الحساب والهندسة . والمنطق نسق استنباطي بهذا
 المعنى ؛ معنى الانتقال المحكم واللازم من مقدمات إلى مبرهنات Theorems .
 ولنا عود بتفصيل لخاصية النسق الاستنباطي في نظريات المنطق الرمزي في
 الفصول القادمة إلا أننا نكرر الآن العناصر اللازمة لبناء النسق الاستنباطي :
 — أفكار أولية لا معرفة يبدأ بها المنطقي نسقه دون تعريف لأن محاولة تعريفها
 تجعل أفكاراً أخرى أكثر بساطة وأولية منها ، ويمكن لمنطقي آخر أن يبدأ
 بلا معرفة أخرى غيرها بناء على فكرة تعدد الصواب كما تنبها الهندسات
 اللاتينية ، ومعيار تفضيل فكرة أولية على أخرى هو البساطة التي تعنى
 السيق منطقي .

- التعريفات ، Definitions ، وتشمل الحدود المعرفة بالحدود الأولية ، كما
 تشمل مجموعة الدالات التحليلية .
- البديهيات والمصادرات .

— القضايا المشتقة أو البرهانات .

— مجموعة القواعد الخاصة بالاشتقاق والاستنباط .

ومن الملاحظ أن « أرسطو » رغم أنه وضع لاقليدس أسس الهندسة كنسق استنباطي إلا أنه لم يستطع أن يجعل من منطقهِ نسفا استنباطيا ، ومن ثم فالمنطق الصوري عند أرسطو ليس صوريا الى درجة كاملة لأن النسق الاستنباطي هو معيار الصورة الكاملة في أى علم ، وعلى أى حال فنحن لم نتوقع أن يولد المنطق الصوري مكتملا والا كان التسليم بذلك ضرب من الخيال أو اتهام لقدراتنا واعتراف من جانبنا بالعجز عن الاسهام في تطوير المنطق .

سابعاً : مباحث المنطق الرمزي :

طموحات المنطق الصوري في شكله الجديد طموحات واسعة ، تناسب الدور الكبير الذى يقوم به كأساس لعلوم معاصرة كثيرة ، فقد عجز المنطق التقليدى عن مواجهة كثير من النقائص والعيوب ، وعن حل مشكلات واكبت الأخذ بالنظام المدرسى الأرسطى ، بالإضافة إلى مانشأ في النسق الرياضى نفسه من تناقضات ذات أصول منطقية . وكان لابد من منطق حديث ودور جديد يتسم ببراء في المضمون ودقة صورية ، يستقيم له نسق أكثر قوة وشمولاً من النسق التقليدى المحدود . لقد ظهرت الحاجة ماسة إلى دراسة نقدية تعيد النظر في أسس الرياضيات ، فقد تقدمت الرياضيات ذاتها تقدما كبيرا في القرون الأخيرة بالقياس الى البحث في أسس الرياضيات الذى تخلف كثيرا . مما دفع بعض العلماء للقيام بمحاولات لتعريف الأفكار والتصورات والمفاهيم الأساسية ، مثل تعريف فكرة العدد وبحث أصولها المنطقية ، الا أن هذه المحاولات ماكانت لتتم الا بابتكار نسق منطقى أكثر دقة وشمولاً يعمل المناطقة في اطاره ويستندون اليه كمعيار للتفكير المنطقى السليم وللحكم على مدى سلامة أى نسق رياضى ، ومن هؤلاء نذكر محاولات بيانو وفرنجيه ورسل وهيلبرت . (30) كما أن قطاعا عريضا من الفلاسفة المعاصرين رأو في المنطق

30 — راجع على سبيل اشارة : محمد محمد قاسم : جوتلوب فرنجيه ، نظرية الأعداد بين الاستمولوجيا والأنصولوجيا ، فصل الثالث : تقويم لرياضيات .

الجديد وأداته المنهجية (التحليل المنطقي) سبيلا يسيرا لحل كثير من مشكلات فلسفة التقليدية ، وقد أوضح لنا مثل هذا التحليل « أن كثيرا من التصورات فلسفية لاتستوفى أكثر درجات الدقة ، فبعضها يجب تفسيره بطريقة منخفضة ، وبعضها يجب استبعاده على أنه شيء خال من المعنى » . (31)

والقاء نظرة عامة على المنطق في صورته الجديدة نجعلنا نلاحظ سمات مميزة :
أحكاما أكثر شمولاً ودقة مما حققه المنطق التقليدي . عرض لصور مختلفة من الحساب التحليلي المنطقي ، اهتمام بدراسة معاني مفردات اللغة وبالأحرى دراسة معاني الرموز وتحليلها تحليلًا منطقيًا مما يعرف بالسيمية المنطقية Logical Semantics . بالإضافة الى دراسة البناء المنطقي للغة Logical Syntax وبشكل المبحثان معا موضوع مابعد المنطق الذي يعنى بدراسة وصف مقدمات وخصائص التحليل المنطقي .

أما أهم مباحث هذا المنطق فهي (32) : (أ) الحساب التحليل المنطقي Logical Calculus لنظريات المنطق الرئيسية : (نظرية حساب القضايا ، نظرية دالات القضايا ، نظرية الفئات ، نظرية العلاقات) . (ب) حساب العمليات :نطقية Operatinal Calculus ويعنى بالتوصل إلى نتيجة بعد تطبيق قواعد معينة سلفا لما تقوم به من اجراءات ، ومن هذه العمليات : الوصل ، انفصل ، النفي .. (ج) اللوجستيقا وتعنى بصفة أساسية بالتعبير الرمزي عن الأبس الأولية للفكر الانساني (د) مجموعة البحوث التي حاولت رد الرياضيات الى المنطق وتشكل جانبها هاما من التراث المعاصر للمنطق عند « ليبنتز » و « جورج بول » و « فريجه » و « رسل » .
(هـ) مباحث مابعد المنطق السابق الاشارة اليها . (و) منطق التحليل

31- Carnap, R.; The Old and the New Logic in : Logical Positivism) by Ayer. P. 137.

انظر : خرحة العربية لهذا لتقال بكتاب عزمي اسلام : دراسات في المنطق من ص 74-96

32 — تاركسي ، مقدمة للمنطق ، ص 12، 13، 14 من مقدمة لترجم —
See also : V. Klenk, Understanding Symbolic Logic PP. 14-15

Combinatory Logic أو منطق الترفيق (السياق) وبهم بعملیات وضع الدالات ومايرتبط بذلك من وضع قيم لتلك الدالات ، وعلاقة المتغير بالدالة .
 (2) منطق التركيب Constructive Logic وينطلق هذا المنطق من فكرة أساسية هي عدم صلاحية مبادئ الأعداد المتناهية للتطبيق على الأعداد اللامتناهية ، كما يعنى هذا المنطق بتمحيص نتائج المنطق الحديث والرياضيات ، كما بهم باقامة أنساق منطقية رمزية على شاکلة ما يحدث فى الرياضيات .

ولا يمكن لأى عمل مهما كان موسوعيا أن يشمل هذه المباحث بين جنحين أو دفتين فكل مبحث يعبر فى نهاية الأمر عن جهود وتفانى جیش جرار من العلماء والمناطق .

وسوف يدور البحث الذى تقوم به حول فكرة أساسية « محاولة عرض الحساب التحليلى لنظريات المنطق الرمزى » ، مع التطرق لبعض العمليات المنطقية ، والاستشهاد بين حين وآخر بـ صور بعض الأنساق المنطقية الرمزية لبيان امكانات نظرية من هذه النظريات . ونحن بذلك نمس ثلاثة مباحث من المباحث المنطقية السبعة التى أشرنا لها وهى المبحث الأول والثانى والسابع ، ونستند فى ذلك إلى أعمال منطقية رائدة أهمها كتاب البرونكيا لرسل وهوابند وقد اصطنعنا أسلوبا رمزيا يقتررب من أسلوبهما وان لم يكن مطابقا له بقية مزيد من البيان والايضاح ، بالاضافة إلى أعمال رائد فذ هو « جونلوب فرينجه » ومن المعاصرين عولنا على أعمال « كولين » و « ريشباخ » و « بوبر » و « كوفى » . وتعلمدنا على أعمال عربية رائدة فى هذا المجال للأساتذة :

عبد الحميد صيرة ، عبد الرحمن بدوى ، محمد ثابت الفندى ، محمود زيدان ، عزمى اسلام ، عادل فاخورى . وان حاولنا قدر الامكان أن يتفرد بمشأ بمذاق خاص يرتبط بعرض مفصل للحساب التحليلى لنظريات المنطق بعد أن عمل السابقون على تأصيل هذه النظريات وبيان ظروف نشأتها وتطورها .

نظريات المنطق الرمزي :

نظريات المنطق الرمزي أربعة هي حسب الترتيب التاريخي لظهورها :
نظرية حساب الفئات ، نظرية حساب العلاقات . نظرية حساب القضايا ،
نظرية حساب دالات القضايا . ورغم السبق التاريخي لنظرية حساب الفئات
فحساب العلاقات .. إلا أن معظم الكتب المنطقية معاصرة تواضعت على البدء
بنظرية حساب القضايا لسبقها بقية النظريات سبقاً منطقياً يتعلق بأهداف الفهم
والتحليل . وسوف نتابع هذا الاتجاه في بحثنا هذا وحثنا هي أن موضوع
نظرية حساب القضايا وضع قواعد الاستنباط وهو لازم للنظريات الثلاثة
الأخرى ، صحيح أن لكل من هذه النظريات نسقها الاستنباطي ←
ومصطلحها الرمزي المستقلين ، إلا أنها تستند إلى جانب كبير من النسق
الاستنباطي لنظرية حساب القضايا وقوانينه كمقدمات . (33)

الفصل الثاني
نظرية حساب القضايا
« أفكار أساسية »

الفصل الثاني

نظرية حساب القضايا

The Calculus of Propositions

أفكار أساسية

مقدمة :

تعد نظرية حساب القضايا أولى نظريات المنطق الرمزي من الناحية المنطقية وليست أولها من حيث السبق الزمني⁽¹⁾ . والقضية هي الوحدة الأساسية لبناء هذه النظرية ، إلا أن القضية المقصودة هنا هي القضية المركبة التي تتألف من قضيتين بسيطتين إرتبطتا معاً برباط منطقي . ومن ثم فلا نهم هنا بالبناء الداخلي للقضية [موضوع — محمول] وإنما ننظر إلى القضية كوحدة لا تنجزاً من حيث علاقتها ببقية قضايا الاستدلال أو النسق موضع دراستنا .

وقد أشرنا في الفصل الأول إلى أن منطق الاستباط يدور حول سبل الاستنتاج السليم أو الصحيح ، وعلماً أن صورة الاستدلال هي ما يحدد صحته . وتعنى نظرية حساب القضايا — بهذا الصدد — ببيان صورة الاستدلال السليم وفهمها ، كما تعنى بصياغة بناء الاستدلالات صياغة رمزية حتى يتسنى لنا الحكم بمدى صحتها .

وسوف نتناول نظرية حساب القضايا في أكثر من فصل وذلك لأنها تعد أساساً لبقية النظريات ، يتعلق هذا الفصل بتناول أنواع القضايا والحديث عن (1) « جوتلوب فرجه » [١٨٤٨ — ١٩٢٥] مؤسس نظرية حساب القضايا ، كما أسهم في بناء بقية نظريات المنطق ، وضع فرجه نسقاً استنباطياً لهذه النظرية وحدد بعض قواعد الاستدلال في هذا النسق . وقد حمل « رسل وهورنهد » عبء صقل وتبسيط آراء فرجه — لا تتسم به من صعوبة رغم دقتها — ونقلها في صورة أكثر بسراً لجمهور الباحثين .

العمليات التي نجربها على القضايا ، ودالات الصدق ، وقوائم الصدق ، ومحاولة تعريف الدالات بعضها ببعض ، وتحديد مجال الثوابت واستخدام الأقواس .

أولاً : أنواع القضايا :

يستخدم المنطق الرمزي قضايا متنوعة ، تشير إلى سعة مباحثه في مقابل المنطق الأرسطي والتقليدي ، ونشير هنا إلى خمسة أنواع⁽²⁾ .

1 — القضية الذرية : Atomic Proposition

أكثر أنواع القضايا بساطة مثل قولنا « هذا أحمر » و« أكبر من ب » . تحوى القضية الأولى صفة ، وتحوى القضية الثانية علاقة . يبدأ منها « رسل » بناء نسق منطقته ، وينظر إليها على أنها معطى datum لأن ما يتعلق بها من مسائل يرتبط بالجانب الفلسفى من المنطق أكثر من ارتباطه حالياً بالجانب الرياضى⁽³⁾ . ويرى « رسل » أن القضية الشخصية « سقراط فيلسوف » هي القضية الحملية بالمعنى الدقيق ، أما القضية العامة — والتي كانت في نظر التقليديين نموذجاً للقضية الحملية — فإنها ليست حملية وإنما تنطوى على علاقة معينة بين محمولين .

2 — القضية المركبة : Molecular P.

ان كانت القضية البسيطة قضية ذرية ، فان ما يتركب من ذرات هو الجزيء molecule . ومن ثم فالقضية الجزيئية أو المركبة هي قضية مؤلفة من قضيتين بسيطتين مرتبطتين بأحد الثوابت المنطقية . ولا نستطيع أن نحكم بصدق أو بكذب قضية مركبة إلا إذا عرفنا صدق أو كذب أحد عنصريها⁽⁴⁾ . ويسهل عرض دور الثوابت المنطقية ، ودالات الصدق المختلفة من خلال القضية المركبة .

(2) محمود زيدان : المنطق الرمزي ، ص 178 : ص 194 .

(3) Whitehead & Russell, Principia Mathematica, P. XV.

(4) Ibid., P. XVI

3 - القضية العامة : General P.

ليست القضية العامة قضية حملية ، إنما هي قضية شرطية متصلة ، فالقضية العامة « كل إنسان فان » يمكن تحليلها إلى قضيتين بسيطتين : « إذا كان ه إنساناً ، فإن ه بالضرورة فان » هما في حقيقة الأمر مقدم وتال لقضية شرطية متصلة ، وهذا النوع من القضايا لا يُقرر وجوداً واقعياً لأفراد موضوعها ، لأنها لا تقرر شيئاً⁽⁵⁾ . وقد ترتب على ذلك أن أدرك المناطقه المعاصرون كذب بعض قوانين المنطق التقيدي ، منباً على سبيل المثال قوانين التقابل بين القضايا . مما ستعرض له في حينه .

4 - القضية العامة عمومية تامة :

القضايا من هذا النوع حقائق منطقية ورياضية وهي بمثابة قواعد عامة للاسترشاد بها في عملية الاستدلال ، ومنها⁽⁶⁾ :

— إذا كان (ق) يستلزم (ل) ، (ل) يستلزم (م) ، فإن (ق) يستلزم (م) .

— إذا كان كل أفراد (ل) أفراداً في (م) ، وكل أفراد (م) أفراد في (ق) ، فإن كل أفراد (ل) أفراد في (ق) .

— إذا كان كل أفراد (ل) أفراداً في (ق) ، (س) أحد أفراد (ل) ، فإن (س) فرد في (ق) .

وهناك العديد من القضايا العامة التي تقوم بدور البديهيات والمصادرات ونستخدمها كمقدمات للنسق الاستنباطي .

5 - القضية الوجودية : Existential P.

هي قضية يسبقها سور يشير إلى تحقق الوجود الواقعي لأحد أفراد موضوعها على الأقل ، ويأتى في مقابل سور القضية العامة . ويتحقق صدق

(5) محمود زيدان : المنطق الرمزي ، ص 189 : 192

(6) Copi, I., Introduction to Logic, P. 312.

القضية الوجودية بوجود أحد أفرادها بينما يتحقق صدق القضية الكلية بالتحقق من صدق كل الحالات التي تنطوي تحته دون استثناء واحد⁽⁷⁾. وسوف نعرض للقضايا الوجودية السالبة والموجبة عند تناول نظرية دلالات القضايا. ثانياً: المصطلح الرمزي (المتغيرات والثوابت) :

نرمز إلى القضية — في حساب القضايا — بحديها الموضوع والمحمول بمتغير واحد هو أحد الحروف : p, q, r, s ، وتصبح المتغيرات في العربية : ص ، ل ، م ، ن . إلا أن حساب القضايا لا يتناول القضية الواحدة ، وإنما يستند إلى القضية المركبة من قضيتين بسيطتين يرتبطتا برابط واحد . والرابط هنا هو الثابت المنطقي أو الاجراء الذى يتم على عنصري القضية معاً وفقاً لمعنى ودلالة الثابت الذى يجمع هذين العنصرين .

وقد نعر عن الاجراء Operator بحرف مثل « و » أو عبارة مثل « من المحتمل أن ... » ، ويمكن بالتالى أن ينشأ ما لا حصر له من الاجراءات المختلفة منها ما يرتبط بمتغير واحد ، ومنها ما يرتبط بمتغيرين أو ثلاثة . إلا أن المنطق الرمزي يستخدم في حالتنا خمسة أنواع من الاجراءات ترتبط بخمسة ثوابت أساسية ، بصرف النظر عن اجراءات أخرى تستخدمها فروع المنطق الأخرى مثل منطق الجهات Modal Logic الذى يعنى بتصورات مثل الاحتمال والضرورة ، والمنطق المعرفي epistemic Logic ويعنى بالمعرفة والاعتقاد والتفكير⁽⁸⁾ .

أما الثوابت التي تستخدمها نظرية حساب القضايا فهي : أداة النفي [لا ، ليس] ، واو العطف أو أداة الوصل [و] ، أداة للفصل [إما ... أو ...] ، أداة الشرط أو اللزوم القائم بين المقدم والتالى [إذا ... إذن ...] ، ثم أداة التكاثر بين قضيتين [..... يكافئ] . وقد وضع المناطقة رموزاً لكل أداة أو لكل ثابت ، ورغم أن دلالتها واحدة وقواعد العمل بها متطابقة إلا أن

(7) Copl, I., Symbolic Logic, P. 65.

(8) Klenk, V., Understanding Symbolic Logic. PP. 23 - 24.

لكل ثابت أكثر من شكل ويمكن أن نضرب مثلاً على تعدد أشكافنا بالجدول التالي⁽⁹⁾ ، الذي يشير إلى كل علاقة منطقية وشكل الثابت المستخدم :

المنطق البولندي	« هيلبرت »	« رسل »	التوسعة الفلسفية	
N p ساق	p	~ p	— p	Negation نُـسب
k p q طاق	P & Q	P . Q	P & Q	Conjunction توصـل
A p q قائـل	P V Q	P V Q	P V Q	Disjunction تفصـل
C p q ما لـ	P → Q	P ⊃ Q	P → Q	Conditional اللزوم
E p q تكافؤ	p = Q	P ≡ Q	P ↔ Q	Bio Conditional التكافؤ

ونحن نميل إلى الأخذ بالرموز التي قال بها « رسل » لأنها أوسع إنتشاراً وأكثر تعبيراً عن طبيعة ومعنى الثابت المنطقي ، وسوف نشرح معنى كل رمز ثابت عند الحديث عن دالات الصدق . أما ما نأخذ به من رموز لثوابت نظرية حساب القضايا فهي⁽¹⁰⁾ :

(9) Blumberg, "Modern Logic", ed-in Ency of Philosophy, Vol. 5, P. 16.

and see also :

Keale, W & M., Development of Logic, P. 521.

(10) Op. Cit., P. 25.

رمز السلب (—) ويُشير إلى (ليس —)
 رمز الوصل (— ٠ —) ويُشير إلى (— و —)
 رمز الفصل (— ٧ —) ويُشير إلى (— أو —)
 رمز اللزوم (— C —) ويُشير إلى (إذا كان — فإن —)
 رمز التكافؤ (— = —) ويُشير إلى (إذا كان فقط إذا كان —)
 ونتيجة لاستخدام الثوابت الخمسة فإننا نحصل على خمسة أنواع من القضايا
 هي :

— قضايا الوصل وصورها (٠ ل) ، ويربط بين عنصريها واو العطف ويسمى
 عنصراها الرئيسيان « المتصلان » Conjuncts .
 — قضايا الفصل وصورها (٧ ل) ، ويربط بين عنصريها رمز « أو »
 ويسمى عنصراها الرئيسيان « المنفصلان » disjuncts .
 — قضايا اللزوم وصورها (C ل) ، ويربط بين عنصريها « إذا كان ...
 فإن ... » وما يسبق علامة اللزوم يسمى المقدم وما يلحق بها يسمى
 التالي .

ولدينا بالإضافة إلى هذه الأنواع قضايا النفي وصورها (~) وقضايا
 التكافؤ أو اللزوم المزدوج ، وصورها الرمزية (= ل) وليس ثمة أسماء
 لعناصر قضايا النفي والتكافؤ .

ثالثاً : دالة الصدق Truth Function

كلمة دالة مأخوذة عن الرياضيات ، ومستفادة من علم الجبر على وجه
 الخصوص ، وتطلق تعبير « دالة قضية » على أي قضية جاءت متغيراتها وثوابتها
 في صور رمزية ، لا تعنى شيئاً بذاتها وإنما تكتسب معنى ان عوضنا عن
 المتغيرات بقيم معينة . ويعود الفضل إلى « فريجه » في تطبيق فكرة الدالة على
 المنطق لأول مرة⁽¹¹⁾ . يمكن النظر إلى دالة القضية إذن على أنها قالب أو صورة

(11) انظر : محمد قاسم : « جوتلوب فريجه » . ص 79 .

عمود زيدان : المنطق الرمزي . ص 143 .

تخطيطية لا تكتسب معنى إلا إذا حددنا لها مضموناً أو محتوى⁽¹²⁾ . فقولنا (ل ، ل) عبارة عن دالة لا تعنى شيئاً إلا إذا عوضنا ل ، ل أو على الأقل لا نحكم على أحد عنصرها إلا بمعرفة قيمة صدق العنصر الآخر ولا يتم ذلك إلا في ضوء قواعد معينة .

دالة الصدق إذن هي الصورة الرمزية لاحدى الفضاءا المركبة ، أما قيمة الصدق Truth Value لقضية فيعنى الحكم عليها بالصدق أو بالكذب ، بحيث يكون الحكم بقيمة صدق قضية صادقة (بعنصرها) صادقاً ، بينما قيمة صدق قضية كاذبة يكون كاذباً⁽¹³⁾ ، وذلك بناء على عنصر ثالث يضاف إلى قيم صدق عنصرها (المتغيرات) ونعنى به الثابت المنطقي⁽¹⁴⁾ .

نخلص مما سبق إلى تعدد دوال الصدق بتعدد الثوابت ، فإن كانت لدينا قضية مركبة احتوت ثابت الوصل اختلفت قيمة صدقها عن قضية مركبة احتوت ثابت الفصل حتى لو تطابقت متغيرات القضيتين . فما يجد هوية دالة صدق هو استخدام ثابت معين وان كان ثابت أنسلب [~]⁽¹⁵⁾ .

ويرتبط الحديث عن دالة الصدق بالحديث عن قائمة الصدق Truth Table وهي قائمة ترتب بطريقة محددة بهدف إلى تحديد قيم صدق الخلات الممكنة لقضية مركبة ، استناداً إلى قيم الصدق المحتملة لتقضايا المؤلفة لهذه القضية⁽¹⁶⁾ . ويأتى استخدام قوائم الصدق تطبيقاً لمجموعة للفواعد التي تحدد قيمة صدق كل دالة ، كما يتم في ضوء معرفة وتحديد الثابت الرئيسي Major Operator في الدوال المصولة . ويتم نظم قائمة الصدق على هيئة جدول به بيانات أفقية [دالة الصدق المطلوب البرهنة على صدقها أو كذبها] وبه بيانات رأسية [حالات

(12) Reichenbach, H., Elements of S. Logic, P. 82.

(13) Principia, P. 7.

(14) Copi, Symbolic Logic, P. 9.

(15) Strawson, Introduction to Logical Theory, P. 64.

(16) استخدم « فنحنشير » قوائم أو جداول الصدق في كتبه، مقالة فلسفية منطقية 1922 ، كما استخدمها « بوست » في الخريطة الأمريكية لبراهين 1921 . وان كانت صياغة حساب القضايا في صياغة الصدق والكذب قد تم في وقت مبكر لدى هوبز ورس في كتابهما Principia .

الصدق والكذب المحتملة لكل متغير في الدالة [على أن نراعى في وضع الأخيرة الوفاء بكل الاحتمالات بحيث أنه كلما زاد عدد متغيرات الدالة وضعنا احتمالات للمتغير الأول تبغ ضعف احتمالات المتغير الذي يليه من حيث الصدق أو الكذب بالتناوب على أن تتساوى حالات الصدق والكذب من حيث العدد تحت كل متغير في الدالة مهما بلغ عدد هذه المتغيرات . نرسم في قوائم الصدق لحالات الصدق والكذب بالحرفين ص ، ك على التوالي ، وهما المقابلان للحرفين F . T اللذين يعبران عن True و False⁽¹⁷⁾ .

دوال الصدق هي : دالة التناقض ، دالة الوصل ، دالة الفصل ، دالة اللزوم ، دالة التكافؤ .

1 - دالة التناقض : Contradictory Function

نستخدم خطأً يأخذ شكل حدبة (-) للإشارة إلى النفي Negation ، ويرتبط ثابت النفي بمتغير قضوى واحد ، حيث أن دالة التناقض تحوى قضية واحدة فقط ، وقد يأتي ثابت النفي خارج دالة بأكملها تتألف من أكثر من قضية فينصب النفي في هذه الحالة على الثابت الرئيسى داخل الدالة فيعكس قيمة صدقه .

وتحوى دالة التناقض احتمالين لقيمة صدقها : أن تكون صادقة أو كاذبة ، وذلك في ضوء قاعدة تقول بصدق دالة القضية ان كانت القضية التى اشتقت منها كاذبة ، وبكذبها ان اشتقت من دالة صادقة . دالة التناقض للمتغير (ص) - الذى يعبر عن قضية - هي قضية تناقضه تقرر أن (ص) كاذبة ، وترمز لها بـ (- ص)⁽¹⁸⁾ .

(17) Kneale, Op. Cit., P. 531 .

(18) Principia, P. 6.

ويمكن أن نعبّر عن حالات صدق وكذب الدالة بقائمة صدق .

ق	~ ق
ص	ك
ك	ص

ولنضرب مثلاً على دالة التناقض :

إذا كانت القضية « كل مؤمن مصّل » قضية صادقة .
فإن القضية « لا مؤمن مصّل » قضية كاذبة .

بمعنى أن السلب يعكس قيمة صدق الصيغة التي نقرأها ، فإن دُخلنا سلباً آخر عليه double negations نقض كل منهما الآخر وعدنا إلى قيمة الصدق الأصلية⁽¹⁹⁾ . بمعنى أن تساوى (ق) مع (- - ق) .

فإن سلّمنا بصدق القضية « يعشق الأحرار الديمقراطية » ودالّيب [ق] فإن هذا يعني كذب تقيضها « لا يعشق الأحرار الديمقراطية » ، ودلّيبها [~ ق] فإذا عدنا وأدخلنا السلب على القضية الثانية [- - ق] حصّلت على القضية الأور .

2 — دالة الوصل : Conjunctive Function

تربط دالة الوصل بين عنصرى قضية مركبة بواو العطف ، وبصورة الدالة [ق ، ل] . وتعنى هذه الصيغة أن قولنا [ق و ل] يعنى تقرير صدقهما معاً ، ومن ثم صدق ما يربط بينهما من وصل ، أى صدق الدالة التي تجمعهما . ومحاولة وضع دالة الوصل في قائمة صدق ينشأ عنه أربعة احتمالات

(19) Klenk, V. Symbolic Logic, P. 37.

لقيم صدق كل متغير قضوى ومن ثم أربعة احتمالات لقيمة صدق ثابت الوصل الذى يجمعهما⁽²⁰⁾ .

- حين تكون القضيتان [ق ، ل] صادقتين معاً .
- حين تكون القضية [ق] صادقة ، والقضية [ل] كاذبة .
- حين تكون القضية [ق] كاذبة ، والقضية [ل] صادقة .
- حين تكون القضيتان [ق ، ل] كاذبتين معاً .

	ق	ل	ق ، ل
ص	ص	ص	ص
ص	ص	ك	ك
ك	ص	ص	ك
ك	ك	ك	ك

وتقول القاعدة التى تحكم دالة الوصل :

تصدق الدالة إذا صدقت كلا القضيتين اللتين تؤلفانها
وتكذب إذا كانت إحدى القضيتين على الأقل كاذبة .

فإن طبقنا هذه القاعدة على الحالات الأربعة السابقة ، فإن الدالة تصدق فى حالة واحدة فقط ، حالة صدق (ق) وصدق (ل) ، وتكذب الدالة فى بقية الحالات .

(20) See :

Copl, Symbolic Logic, PP. 9 - 10.

Strawson, Op. Cit., P. 67.

Klenk, Op. Cit., P. 34.

وتسمى دالة الوصل أيضاً بدالة الضرب المنطقي Logical Product والمقصود بالضرب هنا علاقة الوصل بين عنصرى الدالة قلاً أم كثيراً ، فقد ينشأ الوصل كما أشرنا بين عنصرين [ج . ل] أو بين عناصر عدة مثل الدالة [(ج ل) (ل م) . (ل م هـ)] التى تصدق فى حالة صدق كل من [(ج ل) (ل م)] وصدق (ل م هـ) المعطوفتين أو التى بينهما ضرب منطقي . ويتضح مغزى الضرب المنطقي ان أعدنا صياغة قائمة الصدق السابقة بحيث يحل (1) محل (ص) والصفر (0) محل (ك) ، هـ حيث لا يكون للضرب نتيجة عددية إلا عندما يجرى بين عددين ليس من بينهما الصفر (21) .

ق	ل	ق × ل
1	1	1
0	0	0
0	1	0
0	0	0

3 — دالة الفصل : Disjunctive Function

ينتج عن القضيتين المرتبطتين برابط الفصل (أو) دالة الفصل (ج ل) . لهذه الدالة معنيان : الفصل الشامل inclusive ، وفصل المانع exclusive . نطلق على الأول رابط الفصل disjunction وترمز له بثابت منطقي على هيئة إسفين [V] « Wedge » ويمكن أن نمثله بقولنا هـ تسبعت أقساط التأمين فى حالات المرض أو البطالة هـ ونفهم من هذه القضية ثلاثة مواقف يصدق فيها القول باستبعاد الأقساط هـ : المرض ، البطالة . لاثنتين معاً . ونطلق على النوع الثانى رابط البدائل alternation ويرمز له بثابت منطقي آخر

(21) محمد ثابت الهندى : أصول المنطق الرياضى ، ص 196 .

وانظر هـ يسون هـ وهـ أوكوز هـ : مقدمة فى المنطق الرمزي ، ص 53 .

على هذا الشكل [Λ] ، وينشأ عن موقف نختار فيه أحد بديلين وليس الاثنين معاً : « اما أن ترتحل بالطائرة أو بالسفينة » في رحلة محددة ، أو نختار أن « تشرب مشروباً بارداً أو ساخناً » عند مضيّف لكّ وليس المشروبين معاً .
وتصدق الدّنة هنا إذا كانت حدى القضيتين البديلين صادقة ، وتكون كاذبة في حالة صدق القضيتين معاً أو كذبهما معاً .

ينشأ نوعان من الفصل إذن : الأول فصل ضعيف ، والثاني فصل قوى .
قاعدة النوع الأول تقول « تصدق دالة الفصل إذا صدقت احدى القضيتين أو كلاهما ، وتكذب في حالة واحدة إذا كذبت القضيتان معاً »⁽²²⁾ . ويعود إلى « جيفونز » فضل وضع هذه القاعدة وأخذها عنه كل المعاصرون⁽²³⁾ .

	و	ل	و ل
ص	ص	ص	ص
ص	ك	ص	ص
ك	ص	ص	ص
ك	ك	ك	ك

أما قاعدة النوع الثاني فنقول « بصدق دالة الفصل في حالة صدق أحد عنصرها فقط وتكذب فيما عدا ذلك » وتمثل على ذلك بقائمة صدق :

	و	ل	و ل
ص	ص	ص	ك
ص	ك	ص	ص
ك	ص	ص	ص
ك	ك	ك	ك

(22) Reichenbach, Elements of Symbolic Logic, P. 32.

(23) محمود يمدان : المنطق الرمزي ، ص 186 ، ص 147 .

ونخلص من هذا التمييز بين نوعي الفصل إلى أن الفصل الضعيف يفيد معنى الانفصال مع امكان الاتصال [و أول أو هما معاً] ، بينما يفيد الفصل القوي معنى الانفصال مع استحالة الاتصال [و فقط أول فقط دون التسليم بهما معاً أو رفضهما معاً] . وتميل معظم كتب المنطق إلى التعويل على الفصل الضعيف⁽²⁴⁾ .

وتسمى دالة الفصل أيضاً دالة الجمع المنطقي Logical Sum ومن المسلم به اختلاف الجمع في المنطق عنه في الحساب والجبر ، ذلك أنه مهما كررنا جمع قيمة الصدق في دالة منطقية إلى ذاتها فالنتيجة هي هي دون اضافة ، فلنتقل قائمة صدق الفصل الشامل بلغة الجمع المنطقي لنتحقق من ذلك :

	و	و + ل
و	1	1
ل	0	1
و + ل	1	1
و + ل	0	0

ومن الملاحظ أن استخدام الضرب المنطقي في التعبير عن دالة الوصل يشير إلى ضرورة أن يكون للمتغيرين [قيمة صدق غير الكذب] قيمة عددية غير الصفر حتى نحصل على نتيجة . بينما استخدمنا انجـمـع للتعبير عن دالة الفصل لأن وجود أي أرقام سوف ينتج عن جمعها أرقام حتى لو كانت مضافة إلى الصفر ، مما يشير إلى سعة احتمالات الصدق في دالة الفصل عن دالة الوصل .

(24) Klenk, V., Symbolic Logic., PP. 35 - 36.

4 — دالة اللزوم Implicative Function

تعبر دالة اللزوم أو الاستلزام عن قضية شرطية متصلة أداها \rightarrow إذا ...
إذن ... \rightarrow ونعبر عنها بثابت اللزوم $[\rightarrow]$ الذي يأخذ شكل حدوة الخرس horseshoe .
وصورتها الرمزية $[p \rightarrow q]$ ونقلها إلى العربية هكذا $[p \rightarrow q]$ بحيث يصبح وجه الرمز للقضية التي تستلزم قضية أخرى .

وتستند هذه الدالة إلى قاعدة أساسية : \rightarrow من نستحيل أن يصدق المقدم ويكذب التالي \rightarrow ومعنى ذلك أن تصدق الدالة في ثلاث حالات⁽²⁵⁾ :

- صدق المقدم والتالي معاً .
- كذب المقدم وصدق التالي .
- كذب المقدم والتالي معاً .

وتكذب دالة اللزوم في حالة واحدة هي : صدق المقدم وكذب التالي ، ذلك أن من يسلم بصدق قضية اللزوم (الشرطية المتصلة) ويسلم بصدق المقدم فيها . عليه أن يقبل صدق التالي . وكذلك فإن من يسلم بصدق قضية اللزوم ويسم بكذب التالي فيها فعليه أن يرفض صدق مقدمها . وان استعنا بالدالات سابقة [السلب والفصل] في بيان طبيعة دالة الاستلزام $[\rightarrow]$ ، وجدنا أنه ان كانت $[p \rightarrow q]$ صادقة فإن $[\neg p]$ كاذبة طبقاً لقاعدة التناقض ، وان سلمنا بصدق الدالة $[p \rightarrow q]$ فلا يمكن أن نسلم بصدق الدالة $[\neg p \rightarrow q]$ لأن إحداهما فقط هي الصادقة ، ونجرب تعديلاً على الدالة الأخيرة بأن محل ثابت الفصل [اما لو] محل ثابت اللزوم $[\rightarrow]$ إذا ... إذن ... [لتصبح الدالة الجديدة $[\neg p \rightarrow q]$ هي الشارحة للدالة $[p \rightarrow q]$ ⁽²⁶⁾ .

(25) تارسكي : مقدمة للمنطق . ص 59 .

Strawson, P., Introduction to Logical Theory, PP. 35-6 & P. 82.

(26) See : Principia, P. 7.

ولنضع دالة اللزوم في قائمة صدق :

و	ل	و ج ل
ص	ص	ص
ص	ك	ك
ك	ص	ص
ك	ك	ص

وبالنظر في قائمة الصدق نجد أن القضية الشرطية تقرر أن ، مقدمها يستلزم ، تاليها . انها لا تقرر صدق المقدم بالضرورة ، بل أن ما تؤكد أنه في حالة صدق المقدم فإن التالى يصدق أيضاً . وإلا تكذب الدالة⁽²⁷⁾ . واحتمالات تناول القضية الشرطية احتمالات مختلفة أوقعت العلماء والمناقطة في حيرة ، ودون خوض الآن في تفصيل هذه الاحتمالات ، لأن التفصيل قد ينال من صدق قاعدة اللزوم التي أشرنا إليها ، نكتفى من بين هذه الاحتمالات بمعنى واحد هو اللزوم المادى Material Implication ، والذي يتطابق مع هذه القاعدة ، إنها القاعدة التي تقول بانكار كل دالة لزوم يصدق المقدم فيها ويكذب تاليها وهو ما نعبر عنه بالدالة - (و . ل)⁽²⁸⁾ .

5 — دالة التكافؤ : Equivalence Function

كانت الدالات الأربعة السابقة هي دالات أساسية في نظر معظم المناطقة ، وبخاصة « رسل » و« هوبنيد » ، أما دالة التكافؤ فهي مشتقة ومستنبطة من الدالات السابقة . صحيح أن « فريجه » عرف المساواة أو الهوية ورأى أن القضيتين اللتين بينهما مساواة متكافئتان في المعنى ويمكن استبدال احدهما بالأخرى ، إلا أن أصحاب البرنكييا هم الذين طوروا هذه النقطة⁽²⁹⁾ .

(27) Copl, Introduction to Logic, PP. 278 - 281 and, Principia, P. 94.

(28) Ibid., P. 280.

(29) محمود زهبان : اللطق الرمزي ، ص 188 ، ص 189 .

وتنشأ دالة التكافؤ بين قضيتين متكافئتين من الناحية المادية ، ويحدد تكافؤهما بهذا المعنى كونهما لهما نفس قيمة الصدق . ونعبر عن التكافؤ بوضع الرمز (\equiv) بين القضيتين ، مثل قولنا : ($ق \equiv ل$) وتقرأ ($ق$ تكافؤ $ل$) والصيغة من هذا النوع تسمى شرطية مزدوجة « bioconditional » لأنها تجمع في الحقيقة بين قضيتين شرطيتين . تتكافأ هاتان القضيتان منطقياً عندما تكون الشرطية المزدوجة التي توضح تكافؤهما المادى على هيئة تحصيل الحاصل Tautology ويوضح ذلك مبدأ النفي المزدوج⁽³⁰⁾ :

$$ق \equiv \sim \sim ق$$

كما يوضحه أحد تعريفات دالة التكافؤ :

$$(ق \equiv ل) = (ق \supset ل) \cdot (ل \supset ق)$$

ذلك أن قولنا بأن ($ق$) تكافؤ ($ل$) يعنى أن ($ق$) تستلزم ($ل$) ، وأن ($ل$) تستلزم ($ق$)⁽³¹⁾ .

والقاعدة التي تعمل بها دالة التكافؤ تستند إلى أن البات التكافؤ بين قضيتين يعنى استبعاد امكان صدق احدهما مع كذب الأخرى . ومن ثم فإن قضية التكافؤ تكون صادقة إذا كان شرطها الأيمن والأيسر صادقين معاً أو كاذبين معاً ، وتكذب فيما عدا ذلك ، أى تكذب في الحالات التي تختلف فيها قيم الصدق .

ويمكن أن تضرب عدة أمثلة نفهم منها طبيعة التكافؤ بين قضيتين ، حيث نستبدل في قضية شرطية المقدم بالتاني ، فنحصل على قضية جديدة تسمى بالقضية العكسية بالنسبة للقضية الأصلية⁽³²⁾ ، فان قلنا :

(30) Copi, Symbolic Logic, P. 29.

(31) Principia, P. 7.

(32) Klenk, V., Op. Cit., P. 36.

« إذا انتخب (س) رئيساً ، فإن (ص) ينتخب نائباً للرئيس » . نصيح
بعد أن نعكسها :

« إذا انتخب (ص) نائباً للرئيس ، فإن (س) ينتخب رئيساً » .
وكذلك قولنا :

« إذا كانت للشمس قوة جاذبية . فإن الأرض تدور حولها » . بكافء
القول :

« إذا كانت الأرض تدور حول الشمس ، فإن للشمس قوة جاذبية » .

ومن ثم تصدق القضية المركبة متى نحوى ثابت التكافؤ . إذا صدق
عصراها معاً أو إذا كذبا معاً . وتكذب إذا صدق أحد العناصر وكذب الآخر
في نفس الوقت .

ونعبر عن المعاني السابقة لدالة انتكافؤ والقاعدة التي تحكمها من خلال
قائمة صدق :

ق	ل	ق = ل
ص	ص	ص
ص	ك	ك
ك	ص	ك
ك	ك	ص

كانت تلك هي دوال الصدق الأساسية التي سوف نستخدمها في الحساب
التحليلي للقضايا ، كما أننا سوف نستخدم نفس قواعد العمل بإجراءات قوائم
الصدق (التوابت) في عرضنا لنظريات المنطق الرمزي . شريطة أن نربط
ربطاً وثيقاً بين الدوال وقوائم الصدق التي تفسرها وكل إجراء Operator نقوم
به للحكم على حالات صدق وكذب كل دالة . وقد تنشأ إجراءات أخرى في

أنساق منطقية مختلفة ، إلا أن أهم ما يميز عمل المنطقي هو أن يستخدم في النسق المنطقي الواحد — مهما بلغ امتداده — إجراءات محددة بجمان وأحكام ثابتة لا تتغير ، والا افتقد نسق المنطقي أهم خصائصه : البساطة والأنساق .

وإى نهاية هذا العرض نجمع قوائم الصدق السابقة فى شكل واحد :

ق	ل	ق ، ل	ق ، ل	ق ، ل	ق ، ل
ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ك	ص	ك	ك	ك
ك	ص	ص	ك	ص	ص
ك	ص	ك	ك	ك	ك

رابعاً : العلاقات المنطقية بين دوال الصدق :

لكل دالة صدق قاعدة تحكم العمل بها وهذا يعنى استقلال كل دالة من حيث المعنى ، إلا أن لكل دالة علاقة منطقية ببقية الدوال تتضح من خلال النسق المنطقي الواحد ، وهذا يعنى إتساق الدوال من حيث المنبئ .

يعبر المنطق الرمزى عن هذا الإتساق بمحاولة تعريف دالة منطقية بدالة منطقية أخرى ، ويعنى التعريف هنا بيان أن رمزاً جديداً أو مجموعة من الرموز يشير إلى نفس مقصد مجموعة من الرموز التى تعرفها بالفعل⁽³³⁾ . ولما كان الصدق فى المنطق له دلالة واحدة ويخلو من أى نسبة احتمال فانه يمكن رد بعض الدوال المنطقية إلى البعض الآخر مع ادخال تعديلات اللازمة والمستنبطة من مدلول كل ثابت منطقي . ويستخدم كتاب Principia علامة المساواة « = » تعبيراً عن التعريف ، بحيث تربط هذه العلامة بين المعرف definiendum والمعرف definiens مع وضع الحرف D₁ ، « تع » بعد التعريف⁽³⁴⁾ .

(33) Principia, P. 11.

(34) Ibid.

وينبغي أن نلتزم بمجموعة من شروط عند وضع التعريفات يجعلها
« لو كاشفتش » في أربعة هي⁽³⁵⁾ :

– ينبغي أن يكون كل من المَعْرُوف والمَعْرُوف عبارة قضائية .
– ينبغي أن يحتوي المَعْرُوف على حدود أولية فقط ، أو على حدود سبق تعريفها
بواسطة حدود أولية .

– ينبغي أن يحتوي المَعْرُوف على الحد الجديد الذي يأتي به التعريف .
– كل حد مطلق موجود في المَعْرُوف ينبغي أن يوجد في المَعْرُوف وبالعكس .

وتسوق معظم كتب المنطق موضوع التعريفات كمدخل للحديث عن النسق
الاستنباطي لأحدى نظريات المنطق الرمزي ، وسوف نفعل نفس الشيء ، إلا
أننا نبادر هنا بالحديث عن التعريفات بالمعنى الذي يكشف العلاقات الضرورية
ضرورة منطقية بين دوال الصدق .

1 – تعريف الوصل :

1 – يمكن تعريف الوصل القائم بين قضيتين بتأبين أكثر بساطة هما السلب
والفصل ، وذلك بأن نصوغ دالة تساوي الدالة المَعْرُوفَة في قيم صدقها ، وذلك
بسلب الفصل القائم بين سلب قضيتين ؛ بحيث نقول أن :

$$(ق ، ل) = [-(ق ~ ل) ~ ل] \text{ تع}$$

ونجهد من جانبنا لتقديم تفسير لهذا التعريف : قضية الفصل التي نستخدمها
كتعريف قضية شرطية منفصلة دالتها إما ... أو ... ، ولما كان الفصل غير
الوصل من حيث الشكل والقاعدة التي تحكمهما ، كان علينا ادخال بعض
التعديلات كادخال السلب على القضيتين المنفصلتين ق ، ل ، لتصبحا (إما
ليس ق أو ليس ل) ، (~ ق ~ ل) ، بحيث ينشأ الفصل هنا كتابت
أساس بين سلبين ، ولما كان سلب السلب اثبات ، وكنا لا نستطيع أن نسلب
(~ ق) وحدها أو (~ ل) وحدها ، انصب السلب الخارجي على الفصل

(35) لو كاشفتش : نظرية القياس الأرسطية ، ص 231 .

(٧) الذي يجمع من خلال قيم صدقه بين نسلي القضيتين المؤلفتين للشرطية المنفصلة . فكانت قيم صدق التعريف مطابقة تماماً للدالة المعرفة . وبيان ذلك قائمة الصدق :

ق	.	ل	-	ق	٧	-	ل
ص	ص	ص	ص	ك	ك	ك	ك
ك	ك	ك	ك	ص	ص	ص	ص
ك	ك	ك	ك	ص	ص	ص	ص
ك	ك	ك	ك	ص	ص	ص	ص
		√	√				

٢ - كما يمكن تعريف الوصل باستخدام السلب وثابت اللزوم وهو أكثر تركيباً من الفصل . وذلك بسلب اللزوم الناشئ بين المقدم وسلب التالى في قضية شرطية متصلة :

$$(ق ، ل) \sim = (ق - ل) \text{ تع}$$

ويمكن إدراك مغزى هذا التعريف ن علمنا أنه سبق أن أشرنا في الحديث عن دالة اللزوم إلى أن الدالة $(- ق ٧ -)$ دالة شارحة للدالة $(ق ل)$ ، فإن قارنا بين التعريف الذى نسوقه هنا $(- ق - ل)$ والتعريف السابق $(- ق ٧ -)$ ، أدرك مدى التضايق بين التعريفين . ونبرهن على صدق التعريف باستخدام قائمة صدق :

ق . ل	-	(ق - ج - ل)
ص	ص	ك
ك	ك	ص
ك	ك	ص
ك	ك	ص

√ √

وقد قلنا بصدد التعريف يتطابق قيم الصدق في كافة الحالات اشتمل قيامها بين الدالتين (المنعقدة والمعرفة) ، ومعنى ذلك أننا لو وضعنا ثابت التكافؤ = على علامة التساوى الحسابية وأقمنا علاقة التكافؤ بين النابتين الرئيسيين في الدالتين لحصلنا على قيم صدق كلها صادقة مما يشير إلى صحة التعريف ورقبه إلى كونه دالة تحليلية :

ق . ل	=	-	(ق - ج - ل)
ص	ص	ص	
ك	ص	ك	
ك	ص	ك	
ك	ص	ك	

ب - تعريف اللزوم :

1 - بالسلب والفصل ، من أشهر التعريفات المنطقية وقد سبق أن أشرنا إليه في موضعين سابقين ، ويعتمد هذا التعريف على أن القول بأن القضية (ق) تستلزم القضية (ل) يساوى ويكافئ القول بالفصل بين (ق) في حالة كذبها و(ل) في حالة صدقها . ونعبر عن ذلك بالصورة :

$$(36) (J \supset V) = (J \vee \sim V)$$

ويمكن أن يصير هذا التعريف دالة تكافؤ عندما نضع ثابت التكافؤ بين
المعروف والمعروف :

$$(J \supset V) = (J \vee \sim V)$$

ويمكن أن نثبت أن الدالة الأخيرة تحليلية ومن ثم صحة التعريف بقائمة
صدق :

J	V	~ V	=	J ⊃ V
ص	ص	ك	ص	ص
ك	ك	ك	ص	ك
ص	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ص	ص	ص
	√			√

2 - تعريف اللزوم بالوصل والسلب . قلنا بصدد الحديث عن دالة اللزوم
أنه إن كان المقدم (V) صادقاً فلا بد أن يصدق التالي ، ومعنى ذلك أنه لا
يمكن أن يصدق (V) و يكذب (J) في آن واحد مما نعبر عنه بالصيغة
- (J ⊃ V) .

ومن ثم يصبح تعريف اللزوم بالسلب والوصل :

$$(J \supset V) = \sim (J \cdot \sim V)$$

3 - تعريف ثالث للزوم ، وينشأ عن تصور التكافؤ الذي ينشأ بين الدالة
وذاتها بعد أن تمكس مواضع المتغيرات ونجرب التعديل المناسب للدالة

(36) Principia, P. 12.

(ج ل) لا تكافئ الدالة (ل ج) مجرد تبديل مواضع المتغيرات ، وإنما تكافئ الدالة (- ل - ج -) . بمعنى أن قولنا (ج) تستلزم (ل) يعادل القول بأن (ل ل) يستلزم (لا ج) .

$$(ج ل) = (- ل - ج -) \text{ نع}$$

ويمكن أن نستدل من هذا التعريف على إحدى صور مبدأ النقل Principle of transposition ، كما يرد في البرنكييا⁽³⁷⁾ :

$$(ج ل) = (ل - ج -)$$

ونبرهن على صدق الدالة الأخيرة بقائمة صدق أيضاً هي :

ج	ل	- ج -	=	ل - ج -
ص	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ك	ص	ك
ص	ك	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص

√

√

ح - تعريف الفصل :

رغم أن الفصل أو الانفصال فكرة أولية تستخدم بالإضافة لفكرة السلب في تعريف بقية الدوال ، إلا أنه يمكننا استخدام بعض الأفكار التي قامت عليها التعريفات السابقة في تعريف دالة الفصل وبيان ذلك في التعريفين التاليين :

1 - تعريف الفصل بسلب الوصل بين نفى المقدم ونفى التالي :

$$(ج ل) = (- ج - . ل -) \text{ نع}$$

(37) Principia. P. 14.

ونجتهد ثانية من جانبنا في بيان صحة هذا التعريف قبل محاولة إثباته بقائمة صدق . فبالنظر في التعريفات السابقة عرفنا أن :

$$J \vee C = \sim (J \wedge C)$$

$$\text{ونضيف } (J \vee C) = \sim (J \wedge C) \text{ تع .}$$

$$\text{كما علمنا أن } (J \wedge C) = \sim (J \cdot C)$$

ويبحث العلاقة بين التعريفين الأول والثالث في ضوء التعريف التالي ينتج أن :

$$(J \vee C) = \sim (J \cdot C) \text{ تع}$$

ونلاحظ أن المعرف هنا قريب جداً من الشق الثاني في التعريف الثالث $(J \cdot C)$ ، وأضفنا من جانبنا ثابت السلب (\sim) خارج الأقواس بتعادل الصيغة مع ثابت الفصل . أما قائمة الصدق التي تثبت صحة الدالة كلها فهي :

$J \vee C$	$=$	\sim	$(J \cdot C)$	\cdot	$(J \cdot C)$
ص	ص	ص	ك	ك	ك
ص	ص	ص	ك	ك	ص
ص	ص	ص	ص	ك	ك
ك	ص	ك	ص	ص	ص
		√			√

2 — تعريف الفصل بلزوم قائم بين سلب المقدم والثالي ونعبر عنه رمزياً بالصيغة :

$$(J \vee C) = \sim (J \wedge C) \text{ . تع .}$$

ومن الملاحظ أن هذا التعريف جاء مقابلاً لتعريف اللزوم بسلب وفصل

$$(J \wedge C) = \sim (J \vee C)$$

ونبرهن على صحة التعريف بقائمة صدق :

J	C	~	≡	J ∨ C
ص	ص	ك	ص	ص
ك	ص	ك	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص
ك	ك	ص	ص	ك
	√			√

د — تعريف التكافؤ :

التكافؤ دالة مشتقة من الدالات السابقة ، ومن ثم فهي تعنى تساوية مادياً ومنطقياً بين دالتين ، ونتيجة لذلك فإن محاولة تعريف التكافؤ تؤدي بنا إلى دوال أكثر تركيباً من التعريفات السابقة ، ومن تعريفات التكافؤ :

1 — تعريف بتغيير مواضع المقدم والثالي في القضية الشرطية المتصلة ، كقولنا⁽³⁸⁾ :

$$(C \supset J) = (J \supset C) \text{ . تع .}$$

(38) Copi, Symbolic Logic, P. 40.

ونبرهن على صدق هذا التعريف باستخراج قيم صدق الوصل القائم بين
القضيتين الشرطيتين :

$(L \supset V)$.	$(L \supset V)$	=	L	=	V
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ك	ك	ص	ص	ك	ك
ك	ك	ص	ص	ص	ك	ك
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
	√				√	

2 — تعريف التكافؤ بالفصل بين قضيتي وصل مركبتين ، عناصر الأولى
موجبة وعناصر الثانية منفية ، مما نعر عنه بالصيغة :

$$(L \equiv V) = [(L \supset V) \vee (V \supset L)] \text{ تع.}$$

والبرهنة بقائمة صدق على صحة هذا التعريف تؤكد تطابق قيم الصدق بين
التكافؤ في الدالة المعرفة [ص ، ك ، ك ، ص] وفي الوصل القائم في الدالة
المعرفة مما يشير إلى أن التعريف يصلح دالة تحليلية بمجرد وضع ثابت التكافؤ
بين شقي الدالة .

3 — تعريف التكافؤ بوصل قائم بين تعريفين لدالة اللزوم ، فقد سبق أن
عرفنا التكافؤ أولاً بالربط بين قضيتي لزوم $(L \supset V)$. $(L \supset V)$ ، ولما
كان $L \supset V = (L \supset V) \supset (L \supset V)$ ، فإن :

$$(L \equiv V) = (L \supset V) \supset (L \supset V) \text{ تع.}$$

ويمكن أن ينشأ التكافؤ بين المَعْرِف والمَعْرَف لتصبح دالة تحليلية كما يلي :

ق = ل	=	(ق . ل)	.	(ل . ق)
ص	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ك	ك	ص
ك	ص	ص	ك	ك
ص	ص	ص	ص	ص
√			√	

كانت تلك أهم التعريفات التي يمكن أن تنشأ بين الدالات الأساسية لنظرية حساب القضايا ، والتي سوف تفيد منها النظرية في مرحلة لاحقة في بناء نسقها المنطقي ، بل تمتد وجوه الاستفادة منها إلى نظريات المنطق الأخرى حيث تعد هذه التعريفات — بعد التسليم بصحة الاجراءات التي قامت بناء عليها — حقائق منطقية .

وقد أدركنا من خلال اجراءات التعريف أنه يمكن تعريف بعض الثوابت المنطقية عن طريق بعضها البعض ، فيما عدا ثابت السلب ، فهو فكرة أولية في نظرية حساب القضايا نعرف بها أفكاراً أخرى بينما لا تقبل التعريف . كما أدركنا أنه يمكن اعتبار قائمة صدق كل ثابت منطقي بمثابة تعريف للثابت نفسه ، ومن ثم فكل تعريف (مَعْرِف) سبقت الإشارة إليه مكافئ للدالة المَعْرِفَة (المَعْرَف) .

خامساً : تعدد المتغيرات في الدالة :

لاحظنا أن هناك دالة ذات متغير قضوى واحد مثل دالة التناقض (- ق) ، كما أن هناك دالة ذات متغيرين مثل دوال الوصل والفصل واللزوم والتكافؤ . لكن تنشأ الحاجة لمزيد من المتغيرات إذا امتد تناول نظرية حساب

القضايا للتعبير عن استدلالات غير مباشرة بلغة رمزية. ذلك أن مثل هذه الاستدلالات يحتوي على ثلاث قضايا أو أكثر، يلزم للتعبير عنها رمزياً عدد من المتغيرات مساوياً لعدد القضايا، مع وضع احتمالات إضافية بقيمة الصدق الصادقة والكاذبة. ومن المعروف أنه كلما ازداد عدد المتغيرات في الدالة أفقياً ازداد تبعاً لذلك الامتداد الرأسى لقيم صدق هذه الدالة. ففي حالة الدالة ذات المتغير الواحد (ق) نستخدم قيمتين للصدق (ص، ك)، فإن أصبحت الدالة (ق-ص) نستخدم قيمتين أيضاً هما (ك، ص). وفي حالة الدالة ذات المتغيرين مثل (ق-ك-ل) نستخدم أربع قيم صدق تغطي احتمالات الصدق والكذب وتطبق قاعدة الدالة في كافة الحالات. وفي حالة القضية ذات المتغيرات الثلاثة نستخدم قائمة صدق تحتوي على ثمانية قيم للصدق تحت كل متغير، فنحن أمام ثلاثة متغيرات لكل منها احتمال صدق وآخر كذب ولكل متغير علاقتين ببقية المتغيرات فينتج عن ذلك أن تشتمل قائمة الصدق على ثمانية صفوف:

$$8 = 2 \times 2 \times 2$$

ونعبر عن ذلك بالشكل التالى⁽³⁹⁾:

ق	ل	م
ص	ص	ص
ص	ص	ك
ص	ك	ص
ص	ك	ك
ك	ص	ص
ك	ص	ك
ك	ك	ص
ك	ك	ك

(39) Kneale, Development of Logic, P 532.

أما لو كنا بصدد دالة ذات أربعة متغيرات ، فإننا نصمم قائمة صدق تحتوي على ستة عشر قيمة صدق تحت كل متغير ، وتوزع قيم الصدق بحيث نضع تحت المتغير الأول (و) ثمانية احتمالات متوالية للصدق ومثلها للكذب ، ونضع تحت المتغير الثاني (ل) أربع قيم صادقة فأربع كاذبة لمرتين متواليين ، ونضع تحت المتغير الثالث (م) قيم صدق صادقة ومثلها كاذبة حتى تبلغ ستة عشر قيمة أما المتغير الرابع (ن) فتوضع قيمة صدق صادقة وأخرى كاذبة حتى الصف السادس عشر .

و	ل	م	ن
ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص
ص	ص	ك	ص
ص	ص	ك	ص
ص	ك	ص	ص
ص	ك	ص	ص
ص	ك	ك	ص
ص	ك	ك	ص
ص	ك	ك	ك
ص	ك	ص	ك
ص	ك	ك	ك
ص	ك	ص	ك
ص	ك	ك	ك
ص	ك	ك	ك
ص	ك	ك	ك
ص	ك	ك	ك

ونستطيع أن نكتشف طبيعة العمل في قوائم الصدق بالنظر إلى الأشكال الداخلية فالشكل الأول يضم احتمالين (ص ، ك) ، ويضم الشكل الثاني أربعة احتمالات ، ويضم الشكل الثالث ثمانية احتمالات وهكذا حتى نصل إلى الاحتمالات الستة عشر .

$$\text{احتمالان (ص ، ك)} = 2^4 = 2 \times 2 \times 2 \times 2 = 16$$

وبالنظر في قائمة الصدق جميعها نستنتج أن احتمالاً واحداً لا يتكرر في الصفوف الأفقية التي تشير إلى علاقة المتغيرات بعضها ببعض ، ففي الصف الأفقى الأول أربع قيم صادقة ، وفي الصف الأخير أربع قيم كاذبة وبين هذا وذلك يتضاءل عدد قيم بعضها ليحل محله عدد قيم مقابلة لها بحيث لا نجد صفاً مماثل صفاً آخر في نوع القيم أو مواضعها .

سادساً : مجال عمل الثوابت :

يتعلق تحديد مجال الثوابت ببيان فاعلية كل ثابت وتأثير قاعدته على مجموعة من المتغيرات والثوابت التي تدرج تحته ، وكذلك علاقته بالثابت الرئيسي الذي ينطوي تحته . وتنشأ أهمية هذا الموضوع مع تعدد الثوابت في الدالة الواحدة بالقدر الذي يمكن أن ينشأ معه خلط من جانبا تجاه دور كل ثابت⁽⁴⁰⁾ .

وقد اهتم المناطقة بتحديد مجال عمل كل ثابت فاستعانوا بالنقاط — كما فعل « رسل » و« هويتهد » في البرنكيا — بالإضافة لبعض الحواصر البسيطة ، إلى أن توصلوا إلى صيغة تكاد تكون موضع اتفاق يصدد نوع الأقواس المستخدمة وطريقة استخدامها .

إننا لا نجد صعوبة في تحديد مجال ثابت كالسلب في الصيغة (- ص) ، فهي دالة تعنى أن « ص » كاذبة ، لكن يختلف الأمر عندما نواجه قضية مركبة من قضيتين مثل : « من الكذب أن تكون الحطة طموحة والموارد قليلة » .

(40) Strawson, Op. Cit., PP. 64-65.

فإن عبرنا عنها بطريقة رمزية بقولنا :

- و . ل

كان تعبيراً رمزياً غير دقيق ، لأنه لا يحدد ما إذا كان المقصود أن طموح الخطة هو أمر كاذب بينما نرى أن الموارد قليلة أم أن المقصود أن نحكم بالكذب على طموح الخطة وقلة الموارد معاً . لكي نكتب الدالة المطلوبة في صورة دقيقة علينا أن نستخدم الأقواس بطريقة تحدد مجال عمل الثواب فنقول :

- (و . ل)

حيث ينصب السلب على القضية المركبة وليس على أحد عناصرها . وإن أردنا سلب القضية الأولى وتقرير الثانية نكتب الدالة هكذا :

(- و) . ل

ولننظر في الصيغة : [(و) (ل م)] ، نجد أنها تحديد معين لمجال ثابتي اللزوم والفصل بدلاً من كتابتها هكذا : و (ل م) . وإن أعدنا ترتيب الثواب فالاختلاف لا يتوقف عند إعادة الترتيب بل يمتد إلى موضع الأقواس ، لقارن الدالتين :

[(و) (ل م)]

[(و) (ل م)]

فنجد أن تغير مجال الثواب يترتب عليه اختلاف المعنى الوارد في الدالة كلها⁽⁴¹⁾ .

وبيان ذلك أننا نفصل في الدالة الأولى بين (و) ودالة اللزوم بعنصرها (ل ، م) ، بينما نذهب في الدالة الثانية إلى أن الفصل بين (و ، ل) يستلزم (م) .

(41) Ibid., P. 65.

للأقواس دور هام في صياغة دوال وتعريفات واستدلالات المنطق الرمزي ،
والأقواس أنواع عديدة أبسطها هو (.....) ، ويحتويه قوس أكبر
[.....] ونربط بينهما هكذا : [() ()] ، ثم هناك نوع ثالث
يتضمن النوعين السابقين هو { } ، ويحتوى ما سبقه من أقواس هكذا :

$$\{ [() ()] [() ()] \}$$

وان تكرر استخدام مزيد من الثوابت لجأنا إلى استخدام مزيد من الأقواس
لكى نحدد المعنى وتساعد على كشف طبيعة العلاقة بين عناصر الدالة المطولة ،
وقد اتفق المناطقة على نظام للأقواس يأتي على هذا الترتيب⁽⁴²⁾ :

$$\langle \{ | < [()] \} > | \rangle$$

وإذا كنا نتحكم في دور الثوابت داخل بناء الدالة بالأقواس ، فإن ثابت
السلب في أحد استخداماته ينأى على ذلك ، وذلك عندما يوضع خارج
أقواس الدالة فينصب النفي في هذه الحالة على الثابت الرئيسى أى على الدالة
كلها وهنا يلعب الثابت دوراً لا يقل خطورة عن الأقواس وان كانت خطورته
قد اكتسبها من استخدام الأقواس ذاتها .

(42) Terrell, D. & Baker, R. Exercises In Logic, P. 90.

الفصل الثالث
حساب القضايا والقياس الشرطي

الفصل الثالث

حساب القضايا والقياس الشرطي

مقدمة :

تهدف نظرية حساب القضايا إلى إقامة علاقات منطقية بين مختلف الدالات ، كما تهدف إلى تناول الاستدلالات بكافة أشكالها في صورة رمزية للكشف عن مدى إنساقها ومن ثم صورتها وصحتها ، وتهدف أخيراً إلى تحديد الدالات التي يمكن اعتبارها قضايا تحليلية في نسق حساب القضايا وينطوي الهدف الأخير على أمرين : ما القضايا التحليلية ، وما عناصر النسق الاستنباطي .

تناولنا الهدف الأول للنظرية في الفصل الثاني ، وتناول في الفصل الحالي محاولات التعبير عن الاستدلال — وبخاصة القياس الشرطي بكافة أنواعه — بصورة رمزية ثبت صدقها واتساقها استناداً إلى قوائم الصدق . أما الهدف الثالث فيستغرق فصلين قادمين .

نناقش هنا تناول « حساب القضايا » للاستدلال في صورة رمزية ، وتطبيقه على القياس الشرطي ، أما القياس الحملّي الاقتراضي فترجيء تناوله حتى نعرض لنظرية « دالات القضايا » .

تنقسم الأنمسة الشرطية إلى عدة أنواع ، تحدّد طبيعة كل نوع بناء على تركيب مقدماته والعلاقة بينها⁽¹⁾ . فهناك القياس الشرطي المتصل الخالص تكون مقدماته ونتيجته قضايا شرطية متصلة ، وهناك القياس الشرطي المنفصل الخالص وتأتي مقدماته ونتيجته قضايا شرطية منفصلة . ثم هناك القياس

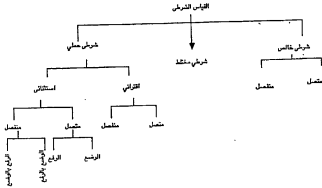
(1) انظر : علي سامي ششار : المنطق الصوري ، ص 457 .

عزمي اسلام : الاستدلال الصوري ، ص 1 ، ص 182 .

الشرطى المختلط ويتكون من مقدمتين شرطيتين احدهما منفصلة والأخرى متصلة ، وتكون النتيجة بالتالى إما شرطية متصلة أو شرطية منفصلة .

وهناك من ناحية ثانية قياس شرطى حملى ، وسمى حملياً لأنه يتكون في العادة من مقدمتين احدهما - الكبرى في غالب الأمر - شرطية متصلة أو منفصلة ، والأخرى حملية ، أما النتيجة فتأتى شرطية متصلة أو منفصلة . لكن نلاحظ أنه إذا جاءت القضية الحملية حملية عادية كان القياس اقترانياً ، وإذا جاءت حملية استثنائية كان القياس استثنائياً .

سنعرض للأنواع السابقة بمثال على كل نوع ، ثم نصوغه صياغة رمزية ونحاول التأكد من صحته باستخدام قوائم الصدق .



أولاً : القياس الشرطي الخالص : Pure Hypothetical Syllogism

وينقسم إلى نوعين كما أشرنا : شرطي متصل خالص ، وشرطي منفصل خالص .

1 - الشرطي المتصل الخالص :

ويتكون من مقدمتين شرطيتين متصلتين ونتيجة شرطية متصلة ، وبأني على أربع صور ، نكتفى بعرض صورة واحدة والبرهنة عليها بقائمة صدق .

كلما كان الإيمان موجوداً عاش الناس في رضا

وكلما كانت الفطرة سليمة كان الإيمان موجوداً

∴ كلما كانت الفطرة سليمة عاش الناس في رضا

نعبر عن هذا المثال بالمتغيرات التقليدية التي نرمز فيها للقضية الواحدة

بمتغيرين ، فيصبح كالتالي :

كلما كان A هو B كان C هو D

وكلما كان B هو C كان A هو D

∴ كلما كان B هو C كان C هو D

بالنظر إلى هذا القياس يتضح أننا حيال قياس من الشكل الأول (الضرب الأول) يتخذ صورة شرطية ، يحتوي المقدم فيها على عنصرين (موضوع ومحمول) وكذلك التالي ، ونشير فيها إلى كل حد بمتغير خاص به ، إلا أن المنطق الرمزي تحظى هذه الصياغة ووضعها لنا في صورة أكثر بساطة يشير المتغير الواحد فيها إلى قضية بعنصرها (الموضوع والمحمول معاً) ، وهنا نعبر عن القياس السابق هكذا :

$$\begin{array}{c} \text{ق} \text{ ج} \text{ ل} \\ \text{ق} \text{ ج} \text{ م} \\ \hline \text{ق} \text{ ج} \text{ م} \text{ ل} \end{array}$$

ونصوغ هذا القياس في صورة منطقية حديثة باستخدام الأقواس كما يلي :

$$(\text{ق} \text{ ج} \text{ ل}) \cdot (\text{ق} \text{ ج} \text{ م}) \subset (\text{ق} \text{ ج} \text{ م} \text{ ل})$$

ونلاحظ على الدالة الأخيرة أننا أضفنا ثابت الوصل بين المقدمتين لأننا نعطف المقدمة الثانية على الأولى بواو العطف . كما وضعنا المقدمتين داخل قوس كبير بحيث يربط ثابت الوصل بين نتيجة اللزومين الأول والثاني . كما يلاحظ أننا أضفنا ثابت لزوم [ج] بين المقدمتين والنتيجة ليعبر عن طبيعة الانتقال من المقدمات إلى النتائج في مثل هذا النوع من الاستدلالات . وتؤكد من صدق الدالة السابقة بوضعها في قائمة صدق. لنلاحظ قيم الصدق الواردة تحت الثابت الرئيسي وهو ثابت اللزوم الثالث .

ق	ج	ل	•	م	ق	ج	م	ل
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ك	ص	ك	ص	ص	ص	ص
ص	ك	ص	ك	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ك	ك	ك	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ك	ك	ص	ك	ص	ص
ص	ص	ك	ص	ك	ص	ص	ص	ص
ص	ك	ص	ك	ص	ص	ك	ص	ص
ص	ك	ك	ص	ك	ص	ص	ص	ص

ولكى نستخرج قيم صدق الثابت الرئيسى قمنا باجراء ما يلى :

— وضع الاحتمالات المختلفة (صدق ، كذب) للمتغيرات الثلاثة بواقع ثمانية احتمالات لكل متغير حسب الترتيب التالى ، أربعة احتمالات صدق وأربعة احتمالات كذب للمتغير (ق) . احتمالان للصدق ومثلهما للكذب للمتغير (ل) ، ثم احتمال صدق واحتمال كذب على التوالى للمتغير (م) .

— استنتاج قيم صدق دالات اللزوم : الأول بين (ق ، ل) ، والثانية بين (م ، ق) ، والثالثة بين (م ، ل) ، طبقاً لقاعدة اللزوم و تصدق الدالة فى كل الحالات ماعدا حالة صدق المقدم وكذب التالى .

— استنتاج قيم صدق دالة الوصل التى تربط بين المقدمتين (بين نتيجة اللزوم الأول ونتيجة اللزوم الثانى) طبقاً لقاعدة دالة الوصل التى تصدق فى حالة صدق عنصرها معاً وتكذب فيما عدا ذلك .

— استنتاج قيمة صدق دالة اللزوم الثالث — وهو الثابت الرئيسى فى القياس — بين الوصل واللزوم الرابع ، لتظهر كل قيم الصدق تحته صادقة مما يؤكد صدق الدالة وصدق القياس بمعنى أدق واتساق مقدماته مع نتيجته .

2 — الشرطى المنفصل الخالص :

وهو قياس يتكون من قضيتين شرطيتين منفصلتين ، ونتيجته شرطية منفصلة أيضاً ، وله عدة صور منها هذه الصورة⁽²⁾ :

أ إما ب أو ح

أ إما ب أو د

أ إما ح أو د

(2) عن سامى الششار : المنطق الصورى ، ص 458 .
وقارن عزيمى اسلام : الاستدلال الصورى . ج 1 ، ص 183 .

وما أن نصوص هذا النوع من الأقيسة ونحاول أن نتأكد من سلامته واتساقه
إلا وتواجهنا صعوبة إثبات ذلك ؛ ذلك أن صورته الرمزية ان اعتمدنا على
الفصل الضعيف وهي :

$$[(V \cdot L) \cdot (V \cdot M)] \subset (V \cdot L)$$

يصدق الثابت الرئيسي في جميع حالاته إلا حالة واحدة يكذب فيها وهنا
تصبح الدالة حادثة .

وإن اعتمدنا في صياغته على الفصل القوى وكانت دالته :

$$[(V \cdot L) \cdot (V \cdot M)] \subset (V \cdot L)$$

فإن هذه الدالة تكذب لمرة واحدة تحت الثابت الرئيسي ، ونفس الأمر
يحدث ان طبقنا دالة الشطب أو التنافر⁽³⁾ ، التي تقول بأنه من الكذب أن نقول
بصدق قضيتين (V ، L) معاً ونعبر عنها رمزياً ~ (V ، L) وحينئذ تصبح
الدالة :

$$[(V \cdot L) \cdot \sim (V \cdot M)] \subset \sim (V \cdot L)$$

(3) الفرح و شفر و Sheffer على «رسل» رد فكرتي السلب والفصل الأولين إلى فكرة واحدة هي
فكرة التنافر Incompatibility وصورة دالها (V / L) وتقرأ من الكذب أن نقول بصدق
القضيتين V ، L معاً ، ولكي تصدق دالة التنافر لابد أن تكذب القضيتان معاً أو احدهما على
الأقل ، وتكذب الدالة إذا صدقت القضيتان . ومن ثم تصبح قائمة صدقها :

	V	L	V / L
V	ص	ص	ك
L	ص	ك	ص
~ (V · L)	ك	ص	ص
~ (V · M)	ك	ك	ص

وأحد معاني دالة التنافر وجود عناد أو تناقض بين القضيتين بحيث لا تصدقان معاً مطلقاً ، ومن ثم
كان التعبير الرمزي عن الدالة بصورة أخرى ~ (V ، L) ، ولو أقمنا قائمة صدق لجاءت قيم
صدق السلب وهو الثابت الرئيسي هنا مطابقة للدالة السابقة .

وكذلك لو وضعنا دالة مشتقة من تعريف دالة الفصل بأنها (- و C م) بحيث تصبح الدالة :

$$[(- و C ل) ، (- و C م)] C [(- ل م)]$$

فإن الدالة تكذب كذلك لمرة واحدة تحت الثابت الرئيسي في الدالة وكل حالات الكذب ناشئة عن صدق المقدم وكذب التالي لأن الثابت الرئيسي ثابت لزوم والاستدلال قياسي .

ثانياً : القياس الشرطي المختلط :

ويتكون من مقدمتين شرطيتين ، إحداهما متصلة والأخرى منفصلة ، وتأتي النتيجة إما متصلة أو منفصلة . ونسوق عليه هذا المثال :

إما أن نبذل العرق أو أن تتخلف مصر
إذا توافر الاخلاص بذلتا العرق

- ١ - إذا توافر الاخلاص فلن تتخلف مصر (نتيجة متصلة)
٢ - إما أن يتوافر الاخلاص أو أن تتخلف مصر (نتيجة منفصلة)

== وفي التقديم للعبارة الثابتة لبرنكيا نجد محاولة ناجحة لرد دالات الصدق الأربعة [التناقض - الزوم - الفصل - الوصل] ، واعتمد البرنكيا في ذلك على مقال لـ « بيكود » وصاغها كتعريفات هي :

تع	1	- و = و /
تع	2	و C و = و / - ل
تع	3	و C و = و / (ل / ل)
تع	4	و C و = و - / ل
تع	5	و C و = و / (و / ل)
تع	6	و . و = و / ل
تع	7	و . و = و / ل (و / ل)

ومحاولة التحقق من هذه التعريفات بقائمة صدق يثبت أنها جميعاً دون تحليلية .

راجع : Principia, P. XVI

وإن عبرنا عن هذا القياس بلغة حساب القضايا يصبح :

$$\begin{array}{r} \text{ق} \vee \text{ج} \\ \text{م} \text{ } \text{ق} \\ \hline \therefore \text{م} - \text{ج} \\ \text{أو م} \vee \text{ج} \end{array}$$

إلا أن محاولة وضع هذه الصورة القياسية في دالة والبرهنة عليها بقائمة صدق يكشفان عن كذب بعض قيم صدق الثابت الرئيسى وهو اللزوم الثانى فى الدالة ، سواء برهنا على القياس بنتيجته المتصلة :

$$[(\text{ق} \vee \text{ج}) \cdot (\text{م} \text{ } \text{ق})] \text{ } \text{C} \text{ } (\text{م} - \text{ج})$$

أو برهنا عليه بنتيجته المنفصلة :

$$[(\text{ق} \vee \text{ج}) \cdot (\text{م} \text{ } \text{ق})] \text{ } \text{C} \text{ } (\text{م} \vee \text{ج})$$

وهنا نغير عن قضايا الفصل الواردة بالدالتين بثابت الفصل القوى مرة ، كما نغير عنها بدالة التنافر مرة ثانية ، وسنلاحظ حينئذ صدق جميع الدالات فى صورتها الجديدة وهى :

$$[(\text{ق} \vee \text{ج}) \cdot (\text{م} \text{ } \text{ق})] \text{ } \text{C} \text{ } (\text{م} - \text{ج})$$

$$[(\text{ق} \vee \text{ج}) \cdot (\text{م} \text{ } \text{ق})] \text{ } \text{C} \text{ } (\text{م} \vee \text{ج})$$

$$[(\text{ق} \vee \text{ج}) \cdot (\text{م} \text{ } \text{ق})] \text{ } \text{C} \text{ } (\text{م} - \text{ج})$$

$$[(\text{ق} \vee \text{ج}) \cdot (\text{م} \text{ } \text{ق})] \text{ } \text{C} \text{ } (\text{م} \vee \text{ج})$$

ونكتفى بالبرهنة على دالتين فقط من بينهما بقوام الصدق : الثانية والثالثة :

(ج . م) ~	C	(م C ق)	.	(ج A ق)
ك	ص	ص	ك	ك
ص	ص	ص	ك	ك
ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ك	ك	ص
ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ك	ك	ك
ص	ص	ص	ك	ك
x	√		x	

ج ~ C .	C	ق C م	.	(ج . ق) ~
ك	ص	ص	ك	ك
ص	ص	ص	ك	ك
ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ك	ك	ص
ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ك	ك	ك
ص	ص	ص	ك	ك
x	√		x	

ثالثاً : القياس الشرطي الحملى الاقتراني :

وهو قياس يتكون من مقدمتين احدهما حملية والأخرى شرطية ، والمقدمة الشرطية إما أنها متصلة أو منفصلة . ومن ثم ينقسم هذا القياس إلى نوعين :
(اقتراني متصل ، و اقتراني منفصل) ولكل نوع عدة صور ، سنكتفى بعرض مثال لكل نوع مع محاولة صياغته بلغة حساب القضايا والبرهنة عليه بقائمة صدق .

١ - القياس المتصل :

وتقصد به النوع الأول الذي يتكون من مقدمتين كبيراهما حملية والصغرى شرطية متصلة ، والنتيجة شرطية متصلة :

كل A هو B

إذا كانت C كانت A

∴ إذا كانت C كانت B

وعند محاولة نقل هذا القياس إلى دالة بلغة نظرية حساب القضايا نتوقف بعض الوقت أمام المقدمة الحملية ، هل نصوغها دالة لزومية على أساس أن حساب القضايا يرد القضية الكلية الموجبة إلى صيغة شرطية : $(C \supset A)$ ، أم نصوغها كقضية تكافؤ حيث أن (A) هو عين (B) ونرمز لها بالدالة $(C \equiv A)$. لنحاول البرهنة على صدق الأمرين :

لنأخذ بالاحتمال الأول ونصوغ القضية الحملية قضية لزوم

$$[(C \supset A) \cdot (C \supset B)] \supset [(C \supset M) \supset L]$$

ونبرهن على الدالة القياسية كلها بقائمة صدق :

ل	ك	م	ل	ك	م	ل	ك	م
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ك	ص	ص	ص	ص	ك	ك	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ك	ك	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ك	ك	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
	x		√			x		

أما ان أدخلنا بالاحتمال الثاني واعتبرنا القضية الحملية (الكلية لوجبة) دالة تكافؤ ($ل = ك$) ، تصبح دالة القياس :

$$(ل = ك) \cdot (م = ل) \supset (م = ك)$$

وتصدق كل قيم الصدق الواردة تحت الثابت الرئيسي في الدالة وهو ثابت اللزوم الثاني .

وأول ما نلاحظه على هذه الدالة أن جاءت أكثر تركيباً من الدوال السابقة ، وقد تعمدنا ذلك لكي نعبّر بدقة عن الصورة الأصلية للقياس ، فلنحاول التأكد من صحة ما افترضناه :

C = (ل V م)			C = (ل V م)		
ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ك	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ك	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ك	ص	ص	ص	ص
ك	ك	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ك	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ك	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ك	ص	ص	ص	ص
ك	ك	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ص	ص	ص	ص

3

5

2

4

1

6

7

تأتي قيم الصدق تحت الثابت الرئيسي — وهو ثابت اللزوم الوحيد بالدالة
والذي يربط بين المقدمتين والنتيجة — صادقة جميعها وهذا يشير إلى أن الدالة
تحليلية . وقد قمنا بالخطوات التالية للتأكد من سلامة القياس وصدق الدالة .

— وضعنا قيم صدق لكل متغير (ف ، ل ، م ، ن) على الترتيب (8) قيم
صدق (ص) و(8) قيم صدق (ك) للمتغير (ف) ، ثم (4) قيم صدق
(ص) و(4) قيم صدق (ك) للمتغير (ل) ، ووضعنا (2) قيمة صدق
(ص) و(2) قيمة صدق (ك) للمتغير (م) ، ثم وضعنا أخيراً قيمة صدق
واحدة (ص) وأخرى (ك) للمتغير (ن) على التوالي بحيث تبلغ قيم
الصدق (ص ، ك) تحت كل متغير (16) قيمة صدق .

— قمنا بالاجراء رقم (1) وهو التكافؤ بين (ن ، ف) طبقاً لقاعدة دالة
التكافؤ ، ثم اجراءات الفصل (2) في المقدمة الثانية ، والفصل (3) في النتيجة
طبقاً لقاعدة دالة الفصل .

— استخراج قيمة التكافؤ (4) الناشئ بين (ف) وقضية الفصل
(ل م ن) في المقدمة الثانية . وكذلك استخراج قيمة التكافؤ (5) في النتيجة
بين (ن) وقضية الفصل (ل م ن) .

— استخراج قيمة علاقة الوصل بين المقدمتين وهو الاجراء (6) .
— القيام بالاجراء (7) وهو تحديد قيم الصدق تحت الثابت الرئيسي
(اللزوم) بين نتيجة الوصل بين المقدمتين والتكافؤ بين عنصرى النتيجة .

وهكذا تنتهى من عرض نماذج لأنواع القياس الاقتراعى التى تبلغ خمسة
أنواع هى : القياس الشرطى الحالى بنوعيه المتصل والمنفصل والقياس الشرطى
المختلط ثم القياس الشرطى الاقتراعى بنوعيه المتصل والمنفصل . بقى أن نعرض
في مقابل تلك الأنواع للقياس الاستثنائى .

رابعاً : القياس الشرطي الحمل الاستثنائي :

وينقسم هو الآخر إلى نوعين أساسيين : استثنائي متصل ، واستثنائي منفصل .

(١) القياس الاستثنائي المتصل :

يتكون من مقدمتين كبيرهما شرطية متصلة والصغرى حملية استثنائية والنتيجة حملية ، ويأتي على صورتين :

1 — صورة الاثبات في حالة الوضع أو الوضع بالوضع Ponendo Ponens وتأني المقدمة الصغرى فيها مثبتة للمقدم ، ومن ثم فالنتيجة مثبتة للتالي⁽⁴⁾ .

2 — صورة نفي المقدم في النتيجة وتسمى حالة الرفع بالرفع Tollendo tollens وتأني المقدمة الصغرى فيها نافية للتالي ، ومن ثم فالنتيجة نافية للمقدم .
لنبداً بالصورة الأولى :

إذا سطعت الشمس غردت الطيور
لكن الشمس ساطعة

∴ الطيور تغرد

نلاحظ على هذا النوع من القياس أن المقدمة الصغرى فيه والنتيجة مكرران في المقدمة الكبرى ، ومن ثم ليس لدينا إلا قضيتان ، بحيث تصلح دالة القضية ذات المتغيرين بلغة حساب القضايا لتناول⁽⁵⁾ :

ق C ل

ق

∴ ل

(4) Cohen & Nagel, An Introduction to Logic, P. 102.

(5) Copl, Introduction to Logic, P. 293.

وصورته على هيئة دالة هي $[(C \supset L) \cdot (C \supset L)]$ ، ويمكن البرهنة على صدق هذه الدالة بقائمة صدق .

ق	ل	ق	ل	ق	ل
ص	ص	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ص	ك	ك	ك
ص	ص	ك	ك	ك	ك
ك	ص	ك	ك	ك	ك

وصيغة الدالة Modus Ponens هي احدى قواعد الاستدلال الهامة لا نعرضها هنا لبدايتها فقط أو لأنها صيغة تحليلية ، وإنما يستخدمها المناطق كقاعدة توجه استدالاتنا ، ذلك أن التسليم بقضية لزوم $(C \supset L)$ مع إثبات المقدم (C) يلزم عنه التسليم بالتالي (L) .

ونلاحظ على هذا النوع من القياس أنه يجرى على وثيرة واحدة هي أن وضع المقدم (اثباته) ينتج عنه وضع التالي ، وليس العكس ، وبيان ذلك المثال⁽⁶⁾ :

إذا كان هذا إنساناً فهو حيوان
لكنه حيوان

لا إنتاج

وتضع هذا القياس في صورة دالة :

$[(C \supset L) \cdot (C \supset L)]$

(6) عبد الرحمن بدوي : المطلق الصوري ، ص 218 .

نجد أن ثابت اللزوم الرئيسي لا يصدق في كل حالاته فالقياس غير منتج .
 وعلّة فساد هذا القياس في صورته التي تخالف حالة الوضع بالوضع ، أننا نسلم
 في القاعدة الاستدلالية بأن الككل (ك) يستلزم الجزء الذي يندرج تحته
 (ل) ، فان سلمنا باثبات الأول سلمنا باثبات التالي ، أما ان عكسنا هذا
 الوضع وأثبتنا التالي وهو الجزء (ل) في المقدمة الصغرى فان ذلك ينطوي على
 مخاطرة التسليم باحتواء الجزء للككل ان توقعنا أن يأتي قياسنا منتجاً .

أما الصورة الثانية وهي حالة نفي المقدم في النتيجة فهي صورة الرفع
 بالرفع ، ولتضرب مثلاً عليها :

إذا عرف أحمد على البيان غردت الطيور
 لكن الطيور لا تغرد

∴ أحمد لا يعرف على البيان

ومن البديهي أن المنطق لا يعنى بمضمون القضايا وانما بصورتها ، ونحن إذ
 نقدم أمثلة ذات مضمون فذلك لبيان فكرة اللزوم في القياس . لذا يمكن التعبير
 عن المثال السابق بصورة نحوي متغيرات :

إذا كان أ هو ب كان ح هو د
 لكن ح ليس د

∴ أ ليس ب

ويمكن التعبير عن نفس المثال بصورة دالة :

$$[(ق \supset ل) \cdot (ل \sim ق)] \sim ق$$

وتأكد من صحة الدالة بقائمة صدق :

ق -	ق	ل -	ل	ق
ك	ص	ك	ك	ص
ك	ص	ص	ك	ك
ص	ص	ك	ك	ص
ص	ص	ص	ص	ص

جاءت جميع قيم الصدق تحت الثابت الرئيسى (الزوم الثانى) صادقة ، فالدالة صحيحة والقياس منتج . أما فى حالة مخالفة القاعدة التى يشير إليها القياس بأن نحاول نفى مقدم القضية الشرطية (ق) بحيث تصبح المقدمة الصغرى (ق - ل) وتصبح النتيجة (ل - ق) فان القياس غير منتج . وبيان ذلك أن البرهنة من خلال قائمة صدق على صحة الافتراض الأخير الذى تعبر عنه الدالة⁽⁷⁾ :

$$[(ق \supset ل) \cdot (ق \sim ل)] \sim ق$$

ثبت أنها دالة تركيبية .

وعلة ذلك ببساطة أننا ان سلمنا بكذب الكل (المقدم فى القضية الشرطية) فلا يلزم عن ذلك أن نسلم بكذب جميع الأجزاء المدرجة تحته (التالى فى القضية الشرطية) :

(7) Copi, Op. Cit., P. 295.

ق	ج	ل	د	هـ	ز
ص	ص	ك	ك	ك	ك
ك	ص	ك	ك	ك	ك
ص	ك	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص

ب - القياس الاستثنائي المنفصل :

يتكون هذا القياس من مقدمتين كبيرهما شرطية منفصلة والصغرى حملية استثنائية والنتيجة قضية حملية ، وبأني هذا النوع من القياس على صورتين :

1 - صورة الرفع بالوضع Ponendo tollens .

قياس يتكون من مقدمتين ونتيجة . المقدمة الكبرى شرطية منفصلة ، والمقدمة الثانية حملية استثنائية تثبت أحد البديلين في المقدمة الكبرى . وتأني النتيجة نافية للبديل الآخر⁽⁸⁾ . وثمة مثال شهير على هذه الصورة :

إما أن يكون العالم حادث أو أنه قديم
لكن العالم حادث

∴ العالم ليس قديماً

ونعبر عنه بلغة المتغيرات هكذا :

إما أن يكون ا هـ ب أو ا هـ ج
لكن ا هـ ب

∴ ا ليس ج

(8) Greenstein, C. H., Dictionary of Logical Terms and Symbols, Item, "Modus Ponendo Tollens", P. 153.

ونصوغه كدالة بلغة حساب القضايا الرمزية :

$$J \sim C [\text{و} . (J \vee \text{و})]$$

إلا أن محاولة البرهنة على صحة هذه الدالة تطلعتنا على كذب إحدى قيم الصدق الواردة تحت ثابت اللزوم وهو الثابت الرئيسي في الدالة مما يدل على أن ثمة خطأ في طريقة صياغتنا للدالة ، وأغلب الظن أن يتعلق بثابت الفصل الضعيف الوارد في المقدمة الكبرى الشرطية المنفصلة . لنستبدل الفصل القوي وعلامته (\wedge) بالفصل الضعيف (\vee) ونعيد صياغة الدالة :

$$J \sim C [\text{و} . (J \wedge \text{و})]$$

مع الأخذ في الاعتبار ما تعنيه دالة الفصل القوي والتي تصدق في حالة اختلاف البدائل وتكذب في حالة اتفاقهما ، ولتأكد من قيمة التعديل المقترح بالحكم على الدالة من خلال قائمة صدق :

و	\wedge	J	.	و	C	J ~
ك	ك	ك	ك	ص	ص	ك
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ك	ك	ص	ص	ك
ك	ك	ك	ك	ص	ص	ص

ومن جهة ثانية يقترح « كوهن وناجل » تعديل صيغة دالة الفصل في القياس الأول ($J \vee \text{و}$) لتصبح « ليس و ، ل معاً » [$\sim (\text{و} . J)$] وكأتهما بذلك يستخدمان دالة الشطب أو التنافر ، فلنتأكد من صحة الدالة كما اقترحاهما⁽⁹⁾ :

(9) Cohen & Nagel, Op. Cit., PP. 102-3.

ج -	ج	ق	ك	ج	ق	ج -
ك	ص	ص	ك	ص	ص	ك
ص	ص	ص	ص	ك	ص	ص
ك	ص	ك	ك	ك	ص	ص
ص	ص	ك	ك	ك	ص	ص

= × = ×

تصدق الدالة في صورتها المعدلتين عندما استخدمنا الفصل القوى وعندما أخذنا باقتراح « كوهن وناجل » باستخدام دالة الشطب ، مما يدل على عمق الفصل القائم بين البديلين في الشرطية المنفصلة بحيث أن اختيار أحدهما يعنى التخلي تماماً عن الآخر . ويرتبط في رأينا بهذا التباين الناشئ بين عنصرى الشرطية المنفصلة أمراً لم يتوفر بين عنصرى الشرطية المتصلة ، ونعنى به هنا قابلية الدالة الحالية لأن نستبدل القضية الحملية (المقدمة الصغرى) بحيث تثبت حداً آخر ، فبدلاً من الصيغة السابقة :

$$[\sim (ج . ج) . ق] - ج$$

نقتراح :

$$[\sim (ج . ج)] - ج$$

ولتأكد من صحتها :

-	ق	.	ل	.	ل	ق	-
ك	ص	ص	ك	ك	ص	ص	ك
ص	ص	ك	ك	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ك	ك	ص	ص	ص	ص
×	√		×				

الدالة صحيحة اذن ومتنجة وهذا يثبت صدق ما ذهبنا إليه من اختلاف في طبيعة نوعي القياس الاستثنائي ، وينشأ هذا الاختلاف عن صورة المقدمة الشرطية في كل منهما وفي المثالين اللذين أقمنا بينهما مقارنة على الأقل .

2 - صورة الوضع بالرفع بالرفع Tollendo Ponens

قياس يتكون من مقدمتين ونتيجة . المقدمة الكبرى شرطية منفصلة ، والمقدمة الصغرى حملية استثنائية تنفي أحد البديلين في المقدمة الكبرى ، بينا تثبت النتيجة البديل الآخر⁽¹⁰⁾ . ومثالنا على هذا القياس :

اما أن يكون ا هـ ب أو يكون ج هـ ب
لكن ا ليس ب

∴ ج هـ ب

ويمكن أن نعتبر بلغة حساب القضايا الرمزية عن هذا القياس بدالتين احدهما تحتوي على الفصل الضعيف والأخرى تحتوي على الفصل القوي في تصوير المقدمة الكبرى :

(10) Greenstein, Op. Cit., P. 128 & P. 153.

الأولى : $J C [\text{و} - \text{و} (\text{و} \vee \text{و})]$

الثانية : $J C [\text{و} \sim \text{و} (\text{و} \wedge \text{و})]$

تصدق الدالتان عندما نضعهما في قائمة صدق ، إلا أننا لو حاولنا استخدام دالة التناظر (الشطب) \sim (و . ل) ، في التعبير عن المقدمة الكبرى في هذه الحالة فسنجد أن دالة القياس الناتجة دالة تركيبية .

لنحاول أن نعبر عن صورة الوضع بالرفع بحيث تأتي المقدمة الصغرى تكراراً للبدل الثاني في القضية الشرطية المنفصلة ، ومثال ذلك :

إما أن يكون ا هوب أو يكون ح هوس
لكن ح ليس ه

∴ ا هوب

لصورة الرمزية لهذا القياس هي :

$J C [\text{و} - \text{و} (\text{و} \vee \text{و})]$

أو :

$J C [\text{و} \sim \text{و} (\text{و} \wedge \text{و})]$

تصدق الدالتان أيضاً عند محاولة البرهنة على صدقهما وصحتها باستخدام قوائم الصدق ، وتكتفى بالبرهنة على دالة واحدة منهما :

و	C	و - و	و ∨ و	و ∼ و
ص	ص	ك	ك	ك
ص	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ك	ك	ص
ك	ص	ص	ك	ك

ونختتم هذه الفقرات عن القياس الحمل الاستثنائي بشقيه المتصل والمنفصل بمحاولة صياغة القواعد الصورية التي يخضع لها ، نلخص بها ما سبق لنا تفصيله ولستعن بها في فصول تالية من هذا الكتاب وبخاصة ما يتعلق من هذا الفصول بالامتباط .

فاسد	صحيح	نوع القياس
إذا كان (ق) كان (ل) لكن (ل) ∴ (ق)	إذا كان (ق) كان (ل) لكن (ق) ∴ (ل)	1 - الوضع بالوضع
إذا كان (ق) كان (ل) لكن ليس (ق) ∴ ليس (ل)	إذا كان (ق) كان (ل) لكن ليس (ل) ∴ ليس (ق)	2 - الرفع بالرفع
أما (ق) أو (ل) لكن (ق) ∴ ليس (ل)	ليس (ق) و (ل) معاً لكن (ق) ∴ ليس (ل)	3 - الرفع بالوضع
ليس (ق) و (ل) معاً لكن ليس (ق) ∴ (ل)	أما (ق) أو (ل) لكن ليس (ق) ∴ (ل)	4 - الوضع بالرفع

الفصل الرابع
الصيغ التحليلية في حساب القضايا

الفصل الرابع

الصيغ التحليلية في حساب القضايا

مقدمة :

وضع فرجيه أصول نظرية حساب القضايا ، التي أخذت شكلاً متكاملًا في كتاب برنكييا . ومن المعروف أن أحد أهداف هذه النظرية عند مؤسسها (فرجيه ورسل وهوبنيد) إقامة صيغ تحليلية أو قضايا تحصيل حاصل⁽¹⁾ . وتشكل تحصيلات الحاصل رصيذاً هاماً لنظرية من النظريات ، فهناك قضايا أولية تؤسس عليها أى نظرية ، وهناك أيضاً مبرهنات مشتقة منها ، والصلة بين الأولى والمشتق صلة وثيقة في المنطق ، ان سلما بالترج الأول ليداهته أو صادرنا عليه فالسليم بالقضايا المشتقة أمر لازم لزوماً منطقياً طبقاً لقواعد الاستدلال المعمول بها .

وثمة طرق للتحقق من أن دالة منطقية ما تعد صيغة تحليلية ، أشرنا إلى احداها وتمثل في التعويل على قوائم الصدق ، وتطور بقية الطرق حول سيل رد المبرهنة إلى أصولها التي اشتقت منها . سنكتفى في هذا تفصل بالامام بطبيعة ما هو تحليلي مع الاشارة إلى نماذج من الصيغ التحليلية كما وردت عند بعض المناطق المعاصرين .

أولاً : صيغ قضايا المنطق :

هناك ثلاثة أنواع من الصياغات أو الدوال المنطقية وأساس التقسيم ينشأ عن النظر إلى نوع قيم الصدق التي ترد تحت الثابت الرئيسي في دالة منطقية تشملها قائمة صدق . فان جاءت قيم الصدق كلها صادقة كانت الدالة تحليلية ، وان جاءت جميع قيم الصدق كاذبة كانت الدالة متناقضة ، أما ان صدقت بعض قيم

(1) محمود زيدان : المنطق الرمزي ص 213 .

الصدق وكذب بعضها الآخر فالدالة حادثة أو تركيبية . سنفرد للنوع الأول مساحة أوسع لذلك نرجىء تناوله حتى نعرض للنوعين الآخرين .

1 - الصيغ المتناقضة : Contradictory

صيغ كاذبة كذباً منطقياً ، وتنشأ الصيغة أو الدالة المتناقضة عندما يربط الثابت الرئيسي في الدالة بين ثابتين آخرين أو أكثر (تشير الثوابت الفرعية إلى قضايا عنصرية أو ذرية) بحيث تأتي كل قيم الصدق تحت هذا الثابت كاذبة .

ونرى أن الاتيان بصيغة منطقية متناقضة ليس نتيجة عشوائية لمخطوطات غير دقيقة ، وإنما يستلزم الامام بقواعد الاستدلال في المنطق بالاضافة إلى ادراك طبيعة اجراءات الثوابت المنطقية . وحجتنا على ذلك الصيغة :

$$[(C \supset L) \cdot (L \sim C)]$$

هذه دالة وصل بين قضيتين (قضية لزوم بين حدين ، وقضية وصل بين الحد الأول وسلب الثاني) . نعرض أولاً لقائمة صدقها ثم نقوم بتحليلها :

ق . ل	ص . ك	ق . ل
ك	ك	ص
ص	ك	ك
ك	ك	ص
ك	ك	ص

نعلم أن دالة الوصل تصدق في حالة صدق عنصريها معاً ، ونلاحظ أن قيم صدق دالة اللزوم (ص ، ك ، ص ، ص) بينما قيم ثابت الوصل الثاني هي على التقيض من القيم الأولى (ك ، ص ، ك ، ك) ، فإن قمنا باجراء الوصل بينهما كانت قيم الدالة جميعها (ك ، ك ، ك ، ك) أي أنها دالة متناقضة .

لكننا ان اقترحنا الفصل [سواء القوى منه أو الضعيف] بدلاً من الوصل
كرباطة بين عنصري الدالة ؛ لحصلنا على دوال أو صيغ تحليلية :

$$[(J \sim . Q) \vee (J C Q)]$$

أو

$$[(J \sim . Q) \wedge (J C Q)]$$

وعلينا أن نعيد النظر في الدالة المتناقضة التي سبق الإشارة إليها :

$$[(J \sim . Q) . (J C Q)]$$

لنلاحظ أن تعديلاً يسيراً على القضية الثانية ، بالإضافة إلى تغيير ثابت
الوصل إلى ثابت تكافؤ بين القضيتين العنصرين ، يجعلنا نحصل على دالة
تحليلية :

$$[(J \sim . Q) \sim (J C Q)]$$

والحقيقة أن الصيغة الأخيرة ما هي إلا تعريف اللزوم بالوصل والسلب
الذي سبق أن سقناه في الفصل الثاني من هذا الكتاب .

لننظر في صيغة متناقضة جديدة :

$$[(J \sim C Q) \sim (J - C Q)]$$

وينشأ التناقض هنا من أنه لا تكافؤ بين قضية ونقيضها :

$(J \sim C Q)$	\sim	\equiv	$J \sim C Q$
ك	ص	ك	ك
ص	ك	ك	ص
ص	ك	ك	ص
ص	ك	ك	ص

x

x

مثال أخير على الدالة المتناقضة :

$$[(\sim V \vee L) \equiv (\sim V \wedge L)]$$

وبنشأ التناقض هنا عن نقصان مقصود في تعريف دالة الفصل ، فالشق الأول دالة فصل ، والشق الثاني محاولة تعريف لها يصبح كاملاً عندما نقيم اجراء نفى (\sim) لها بحيث تصبح :

$$(\sim V \wedge L) \sim$$

لكن لم يتم نفي الدالة فأصبح التكافؤ أو التطابق مستحيلًا ، ويان ذلك قائمة صدق للدالة :

$\sim V \wedge L$	\equiv	$\sim V \vee L$
ك	ك	ص
ك	ك	ص
ك	ك	ص
ص	ك	ك

2 - الصيغ الممكنة : Contingent

هي الصيغ التركيبية التي تصدق بعض قيم صدق الثابت الأساسى فيها وتكذب قيم أخرى . ومن الأمثلة عليها كل الدالات المركبة أو التي تحتمل حالات صدق وحالات كذب مثل :

$$(\sim V) , (\sim V \vee L) , (V \vee L) , (V \wedge L) , (V \supset L) , (V \equiv L) \dots \text{وصيغ أخرى كثيرة}^{(2)}$$

(2) Copi, Symbolic Logic, P. 28 & P. 61.

والقضايا المنطقية من هذا النوع قضايا ممكنة الصدق Possible truth وهي قضايا ليست متناقضة تناقضاً ذاتياً ، بل يحصرها بعض الكتاب في قضايا لا تنسم بالضرورة المنطقية⁽³⁾ .

ويكفى أن توجد قيمة صدق واحدة كاذبة تحت الثابت الرئيسي الذي يحدد طبيعة العلاقة بين شطرى الدالة أو عناصرها لكي نحكم عليها بأنها دالة ممكنة ، ومثال ذلك :

$$[(C \vee J) \supset (C \vee J)]$$

وسبب أنها دالة ممكنة أنه لا يكفى استلزام حد لآخر لكي يلزم عن ذلك علاقة الآخر بحد ثالث حتى لو كانت علاقة فصل .

م	ص	ك	ص	ك	ص	ك
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ك	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ك	ص	ك	ص	ص
ص	ك	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ك	ك	ص	ص	ص	ص
ص	ك	ك	ص	ك	ص	ص
ك	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ك	ص	ص	ص	ص
ك	ك	ص	ص	ص	ص	ص
ك	ك	ك	ص	ص	ص	ص

ونلاحظ أن الدالة كذبت في حالة كذب ص ، ل ، م معاً .

(3) Brody, B.A., "Glossary of Logical Terms" ed. in Encyclopedia of Philosophy, Vol. 5, P. 68.

ويكفي أن توجد قيمة صدق واحدة صادقة تحت الثابت الرئيسي في الدالة لكي نحكم عليها بأنها دالة ممكنة . فالدالة الممكنة تتضح من مثالين : الأول حالة كذب واحدة ، الثاني حالة صدق واحدة ، وإن تعددت حالات كل نوع من وجود حالة من النوع الآخر فالدالة ممكنة أيضاً⁽⁴⁾ .

أمثلة أخرى على دوال ممكنة :

$$\begin{aligned} & (\text{ج} . \text{و}) \sim \text{و} \\ & (\text{و} \vee \text{ج}) \sim (\text{و} . \text{ج}) \\ & (\text{و} \sim \text{و}) . \text{و} \\ & \neg (\text{و} . \text{ج}) \vee \text{و} \\ & \sim (\text{و} . \text{ج}) \vee [(\text{م} \vee \text{و}) . (\text{ج} . \text{م})] \\ & (\text{و} \equiv \text{ج}) \subset (\text{و} \vee \text{ج}) \end{aligned}$$

3 - صيغ تحصيلات حاصل : Tautologous

قضايا صادقة صدقاً منطقياً Logically true ، تصدق القضية منها بصرف النظر عما تشير إليه قيم صدق قضاياها العنصرية . بحيث تصبح الصيغة « أ أو لا » من قضايا تحصيل الحاصل ، ذلك أنه إن كانت « أ » صادقة فإن القضية كلها صادقة ، وإن كانت « أ » كاذبة فإن « لا أ » صادقة ومن ثم تظل القضية كلها صادقة⁽⁵⁾ .

وقضايا تحصيل الحاصل تشكل أساساً هاماً للمنطق الرمزي من حيث صورته كمنطق استنباطي ، ذلك أن بيان النسق وعناصره من تعريفات وبيانات ومصادر ومبرهنات ... الخ ليس سوى قضايا صادقة صدقاً منطقياً يؤدي انكارها إلى وقوع التناقض ، كما أن الحالات المحتملة للربط بين عناصرها لا تنطوي على كذب قط ، وبيان ذلك تحليل بنية الصيغة ذاتها أو

(4) Mckay, Th. J., Modern Formal Logic, P. 58.

(5) Brody, B., Op. Cit., P. 76.

حتى البرهنة عليها من خلال قائمة صدق ، حيث تأتي قيم صدق الرابطة التي تربط بين القضايا الأساسية صادقة دائماً⁽⁶⁾ .

وكننا قد أشرنا إلى أن الصيغ الممكنة تشمل قيم صدق صادقة وأخرى كاذبة ، وقد دعا هذا الاختلاف بين الصيغ الممكنة والصيغ التحليلية إلى أن يذهب « ريشنباخ » إلى أن الصيغ الممكنة تنبئنا بشيء ما حيث تحدد حالات الصدق – وليست حالات الكذب – قيم صدق القضايا الذرية المكونة للصيغة . بينما لا تنبئنا الصيغ التحليلية في مقابل ذلك بأى شيء مادامت لا تحتوي على أى تعديلات أو حصر للقضايا الذرية . ومن هنا استتج « ريشنباخ » أن صيغ تحصيلات الحاصل صيغ فارغة empty شريطة أن نميز التصور « فارغ » عن التصور « لا معنى له » meaningless فالصيغ التحليلية ذات معنى رغم أنها فارغة⁽⁷⁾ .

وقد عارض بعض المناطقة هذا الاستنتاج فلا يعقل لديهم أن يصبح المنطق بلا جدوى أو فائدة لاحتوائه على صيغ فارغة في بنيانه ، لكن يمكن الرد ببساطة على هؤلاء رغم حماسهم لاضفاء شرعية مفترقة لديهم على الصيغ التحليلية إلا أن من هدييات المنطق الصوري أنه ، لا يعنى بموضوعات تتصل بقيم صدق واقعية Factual truth-value لأنها تقع خارج نطاق المنطق ، وإنما يعنى المنطق الصوري بدراسة علاقات قيم الصدق⁽⁸⁾ . وتخضع هذه العلاقات لقواعد منطقية صورية وصارمة .

ومن ناحية ثانية فإنه رغم أن الصيغة التحليلية فارغة ، إلا أن القول بأن صيغة معينة صيغة تحليلية قول غير فارغ وإنما ينطوى على معنى . إن أحد أهداف المنطق تحديد الصيغ التحليلية بعرضها لنا – بوصفه علماً – كوسيلة أو أداة خاصة لعمليات الفكر الضرورية لكافة العلوم . نلاحظ أن كل علم يبدأ من صيغ تحليلية ويقيم بناء عليها من الفروض والاستنتاجات ، ونحن في حاجة

(6) Reichenbach, Elements of Symbolic Logic, P. 37.

(7) Ibid.

(8) McKay, Op. Cit., P. 57.

لئلا هذه الصيغ في المنطق يواجه خاص لأنها أساس كل بناء نسقى ووسيلتنا في البرهان ، شريطة ألا يفضى استخدامها أى محتوى تجريبي على نسق من الأنساق .

وقبل أن نعرض لنماذج من قضايا تحصيلات الحاصل ، نتوقف عند أشهر ثلاثة مبادئ اكتسبت رصيماً في هذا المجال ونعنى بها قوانين الفكر الأساسية .

ثانياً : قوانين الفكر الأساسية :

ان من يعرفون المنطق بأنه علم قوانين الفكر يقررون دائماً أنه توجد ثلاثة قوانين أساسية للفكر تعد ضرورية وكافية لكل فكر سليم . وتحمل هذه القوانين تسيات تقليدية : مبدأ الهوية ومبدأ التناقض (أو عدم التناقض) ومبدأ الثالث المرفوع . وقد أقام « أرسطو » منطق الصورى مستنداً إلى تلك القوانين ، واخذ الأوسط في القياس ان تغيرت هويته أو ذاته لما أقيم القياس على أساس صحيح ، ولما كان الانتاج ممكناً ، وإذا اجتمع التقيضان لما توصل العقل الانساني إلى نتيجة فيم يقيم من استدلالات⁽⁹⁾ . صحيح أن « أرسطو » لم يشر إلى هذه القوانين بأسمائها المعروفة بها بعد عصره إلا أنه صاغ منطقاً طبقاً لها كما استعان بها في تعريفه للصدق والكذب⁽¹⁰⁾ .

ونعرض لصيغة هذه المبادئ :

— مبدأ الهوية Identity ويقرر أنه ان كانت هناك قضية ما صادقة ، فهي إذن صادقة .

— مبدأ التناقض Contradiction ويقرر أنه لا يمكن وجود قضية صادقة وكاذبة معاً .

— مبدأ الثالث المرفوع Excluded Middle ويقرر أن أى قضية إما أن تكون صادقة أو كاذبة .

(9) على ساس النشار : للمنطق الصورى ، ص 74 ، ص 82 .

(10) Kneale W. & M. The Development of Logic, P. 46.

ويمكن أن نعيد صياغة هذه المبادئ في لغة منطقية معاصرة : يقرر مبدأ الهوية أن تعتبر كل قضية صيغتها ($U \supset C$) قضية صادقة بمعنى أن كل قضية تماثلها من قبيل تحصيل الحاصل . ويقرر مبدأ التناقض أن كل قضية تأخذ الصيغة ($U \sim U$) قضية فاسدة بمعنى أن كل قضية من نوعها تنطوي على تناقض ذاتي . ونستطيع أن نتخلص من هذا التناقض الذاتي بأن ندخل ثابت النفي على الصيغة السابقة لتصبح « ($U \sim U$) » وهذه صيغة تحصيل حاصل . أما مبدأ الثالث المرفوع فيقرر أن كل قضية من نوع ($U \sim V$) قضية صادقة صدقاً منطقياً ومن ثم فكل قضية مماثلة لها تعد من تحصيل الحاصل⁽¹¹⁾ .

وقد ثارت اعتراضات على هذه المبادئ بين وقت وآخر ، إلا أن معظم هذه الاعتراضات قد نشأت عن سوء فهم . تم توجيه نقد إلى مبدأ الهوية على أساس أن الأشياء في تغير مستمر وينسحب هذا الأساس على ما يعد صادقاً ، مثال ذلك أن من يسلم بصدق القول « تتكون الولايات المتحدة من ثلاث عشرة ولاية » سرعان ما يدرك كذبه إن قارنه بالوضع الحالي للولايات المتحدة التي تتكون من خمسين ولاية . وتلك القضايا التي تتغير قيم صدقها بمرور الوقت هي في حقيقة الأمر صياغات ناقصة لقضايا ثابتة لا تتغير ، والنوع الأخير هو موضع اهتمام المنطق . ومعنى ذلك أن القضية « تتكون الولايات المتحدة الأمريكية من ثلاث عشرة ولاية فقط » تعد صياغة غير كاملة للقضية : « تتكون الولايات المتحدة الأمريكية من ثلاث عشرة ولاية فقط عام 1790 » التي تعد قضية صادقة في القرن العشرين كما كانت صادقة تماماً في عام 1790 . وعندما نحصر اهتمامنا في الصياغات التامة والكاملة فإن مبدأ الهوية يعد صادقاً صدقاً تاماً وليس محل اعتراض⁽¹²⁾ .

قام كل من الهيغلين والمشتغلين بعلم الدلالة والماركسيين بنقد مبدأ التناقض على أساس أنه توجد تناقضات أو مواقف تشغلها قوى متناقضة أو

(11) Copi, Introduction to Logic, PP. 306-7.

(12) Ibid.

متصارعة يبنى التسليم بها . لكن قد يصدق هذا في عالم الميكانيكا كما قد يصدق في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ، إلا أننا نتجاوز الحقيقة والصدق عندما نطلق على هذه القوى المتصارعة « قوى متناقضة » . ان الحرارة حال اقترابها من غاز معبأ تميل إلى أن تجعله يتمدد ، بينما تميل عبوة الغاز إلى أن تحفظه أو تمنعه من التمدد ، قد يكون هنا وجه للصراع بين الجانبين لكن ليس أحدهما نفيًا للآخر أو متناقضاً له . وقد ينشأ صراع بين صاحب العمل وبين اتحاد العمال لكن ليس ثمة تناقض بينهما . وهكذا فإن مبدأ التناقض عندما يفهم بمعناه الدقيق فلن يكون موضع اعتراض بل يصبح حقيقة منطقية خالصة صادقة صدقاً تاماً .

أما مبدأ الثالث المرفوع فقد كان موضع هجوم أوسع نطاقاً من الهجوم على المبدأين الأول والثاني ، وقد جاء معظم هذا الهجوم نتيجة سوء فهم وخلط ، مثال ذلك : أن تصور المبدأ على أنه يقيم مقابلة بين قولنا « هذا أبيض » وقولنا « هذا أسود » بمعنى أن أى شيء يكون هذا أو ذاك ولا ثالث لهما . إلا أنه مع التسليم أن القضية « هذا أسود » لا يمكن أن تصدق مع القضية « هذا أبيض » حيث يدل اسم الإشارة في القضيتين على نفس الشيء تماماً ، فإن احدهما ليست نفيًا أو متناقضة مع الأخرى ، ان ما بينهما علاقة تضاد وليست علاقة تناقض ، انهما لا يصدقان معاً ولكن قد يكذبان . ومعنى ذلك أن فهم مبدأ الثالث المرفوع بهذه الطريقة فهم غاطىء . والأدق من الناحية المنطقية أن نسلم بأن نقيض القضية « هذا أبيض » هو القضية « ~ هذا أبيض » ، ولا بد أن تصدق احدهما ان استخدمت كلمة « أبيض » بنفس المعنى في القضيتين . انتهى إلى أنه عندما نعول على قضايا تخلو تماماً من الغموض وتحتوى على حدود دقيقة فإن مبدأ الثالث المرفوع أو الوسط الممتنع يصدق هو الآخر صدقاً تاماً .

ورغم صدق القوانين الثلاثة إلا أن مكانتها المتميزة التي اتسمت بها عبر

المنطق التفيدي أصبحت محل شك ؛ فالتانون الأول والثالث مما يمكن أن نعبر
عنه رمزياً بالصيغ :

(C ~ U)

(U ~ V ~ U)

ليسا الصيغ الوحيدة لقضاياها تحصيل الحاصل ، كما أن قانون التناقض
الواضح :

(U ~ . ~ U)

ليس صيغة التناقض الوحيدة لفضية . ومع ذلك تبقى لقوانين الفكر هذه
مكانة هامة من حيث علاقاتها بقوام الصدق . ذلك أننا نستترشد بمبدأ الهوية
عندما نملأ خانات معينة في قائمة صدق بالرجوع إلى خانات مطابقة سبق
ملأها بنفس قيم الصدق لنفس المتغير حيناً ولنفس الثابت (العلاقة) حيناً
آخر . وعندما يتسع نطاق وحقول قائمة الصدق فإننا نضع في كل صف
(ص) أو (ك) مسترشدين في ذلك بمبدأ الثالث المرفوع . وعندما لا نضع
(ص) و (ك) معاً فإننا نستترشد في ذلك بمبدأ التناقض . من هنا يمكن النظر
إلى قوانين الفكر الثلاثة على أنها مبادئ أساسية تحكم عمية بناء قوام
الصدق .

بقي أن نشير إلى أنه عند اقامة المنطق كنسق استنباطي فإن هناك قوانين
كثيرة تفضل القوانين الثلاثة من حيث أنها أكثر إنتاجاً وفاعلية للاستنباط .

ثالثاً : نماذج لصيغ تحليلية :

رصيد المنطق الحديث أو الرمزي من قضايا تحصيل الحاصل رصيد هائل ،
صحيح أنه من المعروف أنه كلما قل عدد المقدمات أو القضايا الأولية دل ذلك
على بساطة نسق من الأنساق ، إلا أن قوة النسق تزداد بزيادة القابلية لاشتقاق
صيغ تحليلية ومبرهنات جديدة ، وهذا هو حال المنطق المعاصر .

يمكن أن نعرض نماذج صيغ تحليلية تتعلق بعضها بقضية واحدة وما ينشأ
بينها وذاتها من علاقات ، ويتعلق البعض الآخر بالعمليات المنطقية التي تنشأ
بين القضايا⁽¹³⁾ .

1 - صيغ تحليلية لقضية واحدة :

(صور لقاعدة الهوية)

$$1 - (P = P)$$

$$2 - (P \vee (P \vee P) = P)$$

$$3 - (P \cdot (P \cdot P) = P)$$

4 - قاعدة النفي المزدوج

$$\sim \sim P = P$$

5 - قانون الثالث المرفوع

$$(P \vee \sim P)$$

6 - قانون عدم التناقض

$$\sim (P \cdot \sim P)$$

7 - برهان الخلف

$$(P \supset \sim P) \sim P$$

$$8 - [(P \vee (P \vee P)) \sim] = [(P \vee P) \supset P]$$

ب - صيغ الجمع المنطقي :

9 - التبادل باستخدام « أو »

$$(P \vee Q) = (Q \vee P)$$

10 - الترابط باستخدام « أو »

$$(P \vee (Q \vee R)) = ((P \vee Q) \vee R)$$

(13) See for example :

- Riechenbach, Elements of Symbolic Logic, PP. 38-39.
- Strawson, Introduction to Logical Theory, PP. 74-77.
- Kneale, The Development of Logic, PP. 689-698.

ج - صيغ الضرب المنطقي :

11 - تبادل المواضع باستخدام « و »

$$(ج . ل) = (ل . ج)$$

12 - الترابط باستخدام « و »

$$[(ج . ل) . م] = [م . (ج . ل)]$$

د - صيغ الجمع والضرب معاً :

13 - صورة لقانون التوزيع :

$$[(ج . ل) \vee (م . ج)] = [(ج \vee م) . ل]$$

14 - صورة ثانية لقانون التوزيع :

$$[(ج \vee ل) . م] = [(ج . ل) \vee (م . ج)]$$

15 - صورة لقانون التوزيع المزدوج :

$$[(ج \vee ل) . (م \vee ن)] = [(ج . م) \vee (ل . ن)]$$

$$\{ [(ج . ل) \vee (م . ج)] \vee [(ج . م) \vee (ل . ن)] \}$$

16 - صورة ثانية لقانون التوزيع المزدوج :

$$[(ج . م) \vee (ل . ن)]$$

$$\{ [(ج \vee ل) . (م \vee ن)] . [(ج \vee ل) . (م \vee ن)] \}$$

$$17 - [(ج . ل) \vee (م . ج)] = [(ج \vee م) . (ل . ج)]$$

هـ - صيغ (نفي ، ضرب ، جمع معاً) :

18 - قانون لتحليل النفي :

$$(ج \sim ل) = (ج . ل) \sim$$

19 - قانون آخر لتحليل النفي :

$$(ج \vee ل) \sim = (ج \sim ل) \sim$$

$$20 - [(ج \sim ل) . (ل \sim ج)] = ج$$

$$21 - [(ج \sim ل) \vee (ل \sim ج)] = ج$$

$$\begin{aligned}
& (J \vee Q) \equiv [(J, Q) \vee \sim] \quad 22 \\
& \cdot [(Q \sim \vee J) \vee (J \vee Q \sim) \sim] \quad 23 \\
& [(J \vee Q \sim) \vee (Q \sim \vee J) \sim] \\
& [(J \vee Q \sim) \vee (Q, J) \sim] \cdot [(Q \sim \vee J) \vee (J \sim, Q)] \quad 24 \\
& \cdot [(Q \sim \vee J) \vee (J \sim, Q)] \quad 25 \\
& [(J \vee Q \sim) \vee (Q \sim \sim, J \sim)]
\end{aligned}$$

و - صيغ تحتوي اللزوم والنفي والضرب والجمع :

$$\begin{aligned}
& \cdot \quad 26 - تحليل اللزوم : \\
& (J \vee Q) \equiv (J \supset Q) \\
& \quad 27 - تحليل آخر : \\
& (J \sim, Q) \equiv (J \supset Q) \\
& \quad 28 - صيغة التناقل (عكس النقيض) \\
& (Q \sim \supset J) \equiv (J \supset Q) \\
& \quad 29 \\
& [(M \supset Q) \supset J] \equiv [(M \supset J) \supset Q] \\
& [(M, J) \supset Q] \equiv [(M \supset Q), (J \supset Q)] \quad 30 \\
& [M \supset (J \vee Q)] \equiv [(M \supset J), (M \supset Q)] \quad 31 \\
& [(M \vee J) \supset Q] \equiv [(M \supset Q) \vee (J \supset Q)] \quad 32 \\
& [M \supset (J, Q)] \equiv [(M \supset J) \vee (M \supset Q)] \quad 33
\end{aligned}$$

ز - صيغ تحتوي جميع الاجراءات المنطقية :

$$\begin{aligned}
& \quad 34 - تحليل أو تعريف التكافؤ : \\
& [(J \supset Q), (Q \supset J)] \equiv (J \equiv Q) \\
& \quad 35 - تعريف آخر : \\
& [(J \sim, Q) \vee (J, Q \sim)] \equiv (J \equiv Q) \\
& \quad 36 - سلب التكافؤ : \\
& (J \sim \equiv Q) \equiv (J \equiv Q) \sim
\end{aligned}$$

37 - سلب الحدود المتكافئة :

$$(J \equiv U) \equiv (J - \equiv U -)$$

ح - صيغ ثابتها الرئيسي اللزوم :

38 - قاعدة الاضافة :

$$C(U, J) \equiv C(U, J)$$

$$39 - C(U, J) \equiv C(U, J)$$

$$40 - C(U, J) \equiv C(U, J)$$

$$41 - C(U, J) \equiv C(U, J)$$

$$42 - C(U, J) \equiv C(U, J)$$

$$43 - C(U, J) \equiv C(U, J)$$

$$44 - C(U, J) \equiv C(U, J)$$

$$45 - C(U, J) \equiv C(U, J)$$

$$46 - C(U, J) \equiv C(U, J)$$

$$47 - C(U, J) \equiv C(U, J)$$

$$48 - C(U, J) \equiv C(U, J)$$

$$49 - C(U, J) \equiv C(U, J)$$

$$50 - C(U, J) \equiv C(U, J)$$

يمكن البرهنة على صحة الصيغ التحليلية (قضايا تحصيل الحاصل) بالجوء إلى قوائم الصدق التي استخدمناها في الكشف عن طبيعة الصيغ المتناقضة والصيغ التركيبية . علمنا أن الصيغة المتناقضة تشمل قيم صدق جميعها كاذبة تحت الثابت الرئيسي ، كما علمنا أن الصيغة الممكنة أو التركيبية تشمل قيم صدق بعضها صادق وبعضها كاذب تحت الثابت الرئيسي ، أما الصيغ التحليلية فهي ما كانت كل قيم الصدق تحت ثابتها الرئيسي صادقة تماماً . وبلغت

منطقية أدق : تصدق الدالة التحليلية دائماً ، وتكذب الدالة المتناقضة دائماً ،
وتصدق الدالة الممكنة أحياناً .

نقدم الآن برهنة على صحة خمس صيغ تحليلية باستخدام قوائم الصدق :

1 - ($U = U$)

U	=	U
ص	ص	ص
ك	ص	ك

9 - ($(U \vee J) = (J \vee U)$)

U	\vee	J	=	J	\vee	U
ص		ص	ص	ص		ص
ص		ص	ص	ص		ص
ص		ص	ص	ص		ص
ك		ص	ص	ص		ك

رابعاً : البرهنة الموجزة :

لاحظنا على قوائم الصدق إمتداداً أفقياً في عدد الصفوف وإمتداداً رأسياً في طول الأعمدة كلما زاد عدد الحدود والجراءات التي تتضمنها دالة نود التحقق منها . لكن ان احتوت دالة على حدود وعمليات منطقية أكثر مما عرضنا في المثال السابق فإن عدد احتمالات احتساب قيم الصدق يتضاعف مما يجعل الحكم على الدالة أمراً يتسم بالصعوبة والتعقيد بالإضافة إلى زيادة احتمالات الوقوع في الخطأ . ورغم أن قوائم الصدق قوبلت بالترحاب وقت ظهورها ، إلا أن المناطقة راحوا يبحثون عن طريقة للبرهنة موجزة ، وتعددت اجتهاداتهم بهذا الصدد مع تمسكهم بقوائم الصدق .

نفرض هنا لطريقة جديدة للبرهنة تعتمد على برهان الخلف *Reductio ad absurdum* ، وتقوم على أساس منطقي : استحالة قيام حجة نفترض صدق مقدماتها وكذب نتيجتها في وقت واحد⁽¹⁴⁾ . فان أشرنا على سبيل المثال بقيمة صدق صادقة (ص) إلى كافة القضايا البسيطة التي تؤلف المقدمات ثم أشرنا بقيمة صدق كاذبة (ك) للننتيجة ، لوقعنا في تناقض .

لنحاول تطبيق هذا الأساس المنطقي على استدلال من هذا النوع :

$$(ج هـ) \subset (ل م)$$

$$(هـ و) \subset (ي)$$

$$\therefore (ج ي)$$

نلاحظ أن هذا الاستدلال يتكون من مقدمتين ونتيجة ، إلا أن مقدماته أكثر تركيباً بالإضافة إلى أنه يحتوي على ستة حدود للمتغيرات ، ولو لجأنا لقائمة صدق للتحقق من صحته لاحتجنا لقائمة تبلغ حقوقها سبعة عشر حقلاً أو مصفوفاً رأسياً للمتغيرات والثواب واحتمالات صدقها وكذبها ، ولاحتجنا أيضاً لأربعة وستين صفراً توضح العلاقات المحتملة بين كل حد وآخر .

(14) Copi, Symbolic Logic, PP. 61-2.

تقوم الطريقة المختصرة في البرهنة على التسليم بقاعدة دالة للزوم ، التي تحكم بصدق دالة في كل الحالات التي يكون عليها عنصراً الدالة اللهم إلا في الحالات التي يصدق فيها المقدم وبكذب التالي . وتقوم الطريقة المختصرة أيضاً على استخدام المنطقي لبرهان الخلف عندما نفترض كذب نتيجة استدلال ما وندرس ما يترتب على افتراضنا من إنساق مازال قائماً بين المقدمات والنتيجة أو عدم إنساق . أما خطوات البرهنة فهي كما يلي :

- افترض كذب نتيجة الاستدلال السابق ($C \supset Y$) ، وتكذب هذه القضية إن صدقت (C) وكذبت (Y) ، حسب قاعدة دالة للزوم .
- ولما كانت (C) صادقة في النتيجة ، وقد سبق أن وردت في الشق الأول للمقدمة الأولى ($C \vee D$) فالعبر الأخير صادق كله لأن صدق أحد مكونات دالة الفصل يجعل الدالة صادقة .
- لكن نلاحظ أن المقدمة الأولى قضية لزوم ، يترتب فيها على صدق المقدم ($C \vee D$) صدق التالي ($C \supset M$) .
- وصدق التالي جميعه في دالة وصل ($C \supset M$) يشير إلى صدق عنصراً الدالة (M) و (C) معاً .
- كذلك يصدق مقدم المقدمة الثانية بعنصره ($C \vee H$) لاحتوائه على الحد (C) الذي سبق صدقه في المقدمة الأولى ، ولنفس الأسباب الواردة في حالة الفصل الأول .
- أما تالي المقدمة الثانية (C) فلا بد أن يكون صادقاً لأنه يلزم عن مقدم صادق ، طبقاً لقاعدة للزوم .
- ولما كنا قد افترضنا كذب (C) في النتيجة حتى تكذب النتيجة كلها ، وانتهت بنا هذه البرهنة إلى نتيجة مخالفة هي صدق (C) في المقدمات ولا يمكن أن يكون الحد الواحد في البرهان الواحد صادقاً وكاذباً في نفس الوقت طبقاً لمبدأ الهوية ، إذن حجتنا على محاولة اثبات كذب الاستدلال

فاسدة ، والدالة صحيحة طبقاً لبرهان الخلف . لأن القول بغير ذلك يجعلنا نسلم بأن :

$$(\text{ص} \subset \text{ك}) \equiv (\text{ي} \subset \text{ص})$$

الشق الأول صورة من صور مبدأ الهوية ، ويمثل صيغة تحليلية صادقة ، والشق الثاني يمثل صيغة دالة كاذبة ، ولا يستوى الصدق والكذب في المنطق على الإطلاق إلا إذا اجتمع التقيضان .

يفترض في البرهان السابق أنه مختصر وموجز ، وإنما أسهبنا في الشرح لبيان الأساس المنطقي الذي يقوم عليه (دالة اللزوم وبرهان الخلف) . ويمكن أن نقدم طريقة رمزية للبرهنة الموجزة السابقة كما يلي :

$$\begin{array}{c} \text{ص} \qquad \qquad \text{ص} \\ \frown \qquad \qquad \frown \\ (\text{ص} \cdot \text{م}) \subset (\text{ل} \vee \text{و}) \\ \\ \text{ص} \qquad \qquad \text{ص} \\ \text{ي} \subset (\text{ه} \vee \text{و}) \\ \hline \text{و} \subset \text{ي} \\ \text{ص} \qquad \text{ك} \\ \smile \\ \text{ك} \end{array}$$

ان عوضنا بقيم الصدق (ص ، ك) عن المقدمات والنتيجة في القياس السابق تتكون لدينا هذه الدالة :

$$\begin{array}{c} \text{ك} \subset [(\text{ص} \subset \text{ص}) \cdot (\text{ص} \subset \text{ص})] \\ \text{ك} \subset (\text{ص} \cdot \text{ص}) \\ \text{ك} \subset \left[\begin{array}{c} \text{ص} \quad \leftarrow \\ \text{ص} \quad \rightarrow \end{array} \right] \end{array}$$

وهذا محال ، ∴ الاستدلال الأصلي سليم .

مثال آخر :

لنبرهن برهنة موجزة على الصيغة التحليلية رقم (47) :

$$[(\text{ق} \subset \text{ل}) \cdot (\text{م} \subset \text{و})] \subset [(\text{و} \subset \text{م}) \cdot (\text{ل} \subset \text{ق})]$$

— هذه دالة تحليلية أى صادقة صدقاً منطقياً ، ان حاولنا اثبات ما هو غير ذلك كانت النتيجة أن يكون لحد واحد أكثر من معنى أو هوية :
 — جماع الدالة قضية شرطية تصدق في كل الحالات ما عدا صدق المقدم وكذب التالي . فان افترضنا كذب التالي :

$$[(\text{و} \subset \text{م}) \cdot (\text{ل} \subset \text{ق})] \subset \text{ك}$$

فلا بد من كذب المقدم ان اتطوى كل حد على معنى واحد بعينه :

$$\begin{array}{cccc} \text{ك} & \text{ص} & \text{ص} & \text{ص} \\ (\text{و} \subset \text{م}) & \cdot & (\text{ل} \subset \text{ق}) & \\ \text{ك} & & \text{ص} & \\ \text{ك} & \longleftarrow & & \longrightarrow \text{ك} \end{array}$$

— أن يستلزم الكذب كذب فليس ثمة مشكلة منطقية ولكن تنشأ المشكلة عندما نقول بلزوم الكذب عن صدق (ص \subset ك) .

الفصل الخامس
« النسق الاستباطي »

الفصل الخامس

النسق الاستنباطي

مقدمة :

عرضنا في الفصل السابق بعض الصيغ التحليلية أو قضايا تحصيل الحاصل . ورغم أن هذه القضايا بمثابة مبادئ تترى معرفتنا بالمنطق ، إلا أنها لا تشكل وحدها علم المنطق Science of Logic . ذلك لأن العلم — أى علم — هو معرفة منظمة ومنسقة ، وليس مجرد مجموعة من الحقائق لا ينتظمها خط فكري واضح أو أسلوب عمل محدد المعالم . يقول « هنرى بوانكاريه » بهذا الصدد :

« يشيّد العلمُ اعتياداً على وقائع ، كما يشيد البيت من الحجارة ، إلا أن مجرد حشد الوقائع لا يعنى بالنسبة للعلم أكثر من تكديس الأحجار بالنسبة للبيت »⁽¹⁾ .

ومعنى ذلك أننا لا نحوز معرفة علمية إلا إذا عرضت قضايا تلك المعرفة ما نعرفه بالفعل بطريقة منظمة ومنسقة ، ومن ثم إذا كان هدفنا وضع نسق في المنطق أو علم للمبادئ الشطرقية ، فليس أقل من أن نتنظم هذه المبادئ صورة نسقية .

وان تكلمنا عن فكرة النسق في العلم بصورة عامة ، لاحظنا طبيعة دور قضايا وحدود هذا العلم في صياغة النسق . ففي كل علم من العلوم يمكننا استنباط قضايا بعينها — أو البرهنة عليها — اعتياداً على قضايا أخرى . ولنضرب مثالاً على ذلك من تاريخ العلم : تشتق قوانين « جاليليو » عن سقوط الأجسام وقوانين « كبلر » عن حركة الكواكب ، من قوانين أكثر عمومية هي قوانين « نيوتن » في الجاذبية والحركة . وقد أعطى الكشف عن هذه العلاقات الداخلية ذات الطابع الاستنباطي دفعة كبرى لتطور علم الفيزياء ، ذلك أن

(1) Copi, Symbolic Logic, P. 157.

إحدى العلاقات الهامة بين قضايا علم من العلوم هو قابليتها للاستنباط أو الاشتقاق deductibility . وتصبح القضايا التي تجسد معرفة عن موضوع ما علماً خاصاً بهذا الموضوع عندما تنتظمها خطة معينة تجعل بعضها نتائج مشتقة من البعض الآخر .

أما الحدود Terms التي تحتويها القضايا فيمكن أن نعرف بعضها بناءً على البعض الآخر أيضاً . ففي الفيزياء يمكن أن نعرف « العجلة » acceleration أو « التسارع » بأنه معدل تغير السرعة ، بينما نعرف « السرعة » Velocity بأنها التغير في المكان . ونعرف « الكتلة » mass بأن كتلة شيء ما هي مقياس كمية المادة التي يحتويها⁽²⁾ . قمنا في هذه التعريفات بالاستناد إلى حدود محددة المعاني لتعريف حدود أخرى ، شريطة أن يحمل نفس الحد نفس المعنى في كل مرة نستخدمه فيها طبقاً لبدأ الهوية .

لكن لا يدفعا ما سبق بيانه إلى تصور أن كل القضايا التي تشكل نسقاً علمياً يمكن البرهنة عليها بردها إلى قضايا أخرى ، أو أن كل الحدود قابلة هي الأخرى للتعريف ، فهناك قضايا وحدود لا يمكن البرهنة عليها أو تعريفها ، وأن أي محاولة للبرهنة عليها توقعنا في الدُّور . لا يمكن أن تكون صورة العلم هي مجرد نسق يحوى قضايا — أو حدوداً — يُردُّ بعضها إلى بعض ، بل إن العلم يشكل نسقاً استنباطياً سليماً إن احتوى على عدد قليل من القضايا الأولية التي تستنبط منها بقية قضاياها ، بالإضافة إلى احتوائه على أقل عدد ممكن من الحدود التي تستخدم في تعريف بقية حدوده . تلك هي الصورة العامة التي يجب أن تكون عليها أي معرفة نود أن نقيّمها نسقاً استنباطياً⁽³⁾ . نستطيع أن نوجز ما سبق بيانه بأن النسق الاستنباطي « هو أن يحوى العلم — ذو الطبيعة الصورية — مجموعة محددة من القضايا الأولية (المصادرات) توضع صريحة واضحة منذ البدء ، نسلم بصحتها دون برهان ، وتُستنبط منها قضايا أخرى هي نظريات ذلك العلم⁽⁴⁾ .

(2) أنور عبد الواحد : المعجم الهندسي ، دار الفروق ، ص 255 . 302 .

(3) Copi, Op. Cit., P. 158.

(4) محمود زيدان : المطلق الرمزي ، ص 273 .

أولاً : ريادة النسق الاقليدي :

تعد الهندسة الاقليدية أقدم نموذج للمعرفة المنظمة أو للعلم . فمن المعروف أن الهندسة كعلم قد صاغها وطورها الاغريق . وكان أعظم علماء الرياضيات الاغريق أثراً « فيثاغورس » Pythagoras و« اقليدس » Euclid . كان لدى المصريين القدماء خبرة نسبقهم بآلاف السنين ظهرت واضحة في بناء الأهرام ، وكان لدى البابليين خبرة مماثلة ، إلا أن فضل « فيثاغورس » و« اقليدس » أنهما أضفيا النظام على تلك المعلومات الهندسية التي كانت سائدة في عصرهم وتدور حول مسح الأراضي وإنشاء الجسور ، وحولاهما من مجرد معلومات مبعثرة إلى نسق علمي⁽⁵⁾ .

يبدأ « اقليدس » (٣ ق م) نسقه الهندسي في كتابه الأصول Elements⁽⁶⁾ بمجموعة تعريفات لبعض الحدود التي يستخدمها مثل قوله في التعريف الأول : « النقطة ما ليس له أجزاء ، أو ما ليس له بعد » ، وقوله في التعريف الثاني « الخط طول بلا عرض » . نلاحظ أن « اقليدس » لم يحاول وضع تعريف لكل الحدود التي يستخدمها بالطبع ، قفى التعريفين السابقين تعريف للنقطة والخط ، بينا الكلمات المستخدمة في التعريفات نفسها مثل « أجزاء » و« طول » و« عرض » هي حدود لا معرفة يحتويها النسق الاقليدي ، وكلما حاولنا تقديم تعريف جديد فالتنا نستخدم فيه الحدود السابق تعريفها بالإضافة إلى الحدود اللامعروفة . مثل قوله في التعريف الرابع : « الخط المستقيم هو (الخط) الذي يقع بين (نقاط) طرفيه بالتساوي » .

ثم يصوغ « اقليدس » مصادرات تأتي على هيئة قضايا نفترضها ونستخدم فيها الحدود السابقة ، ومثال على تلك المصادرات :

المصادرة الأولى : « يمكن مد خط مستقيم من نقطة إلى نقطة أخرى » .
وتنسم صياغة المصادرة بالبساطة والدقة وسهولة الفهم دون تعويل على شرح

(5) غورس : تاريخ العلم والتكنولوجيا ، ترجمة أسامة الخرس ، ص 51 .

(6) Todhunter (ed.), The Elements of Euclid, quoted from : Copl, Op. Cit., P. 159.

مفصل لكل حد ، وإلا جاء قولنا مطولاً وغامضاً : « يمكن لما هو طول بلا عرض ويقع بين نقطتي طرفيه بنسب — تلك النقاط التي لا تنجزاً — أن يمتد من واحدة من تلك التي ليس لها أجزاء إلى أخرى لا أجزاء لها . فقي القول الأخير اسهب مفضل لسنا في حاجة إليه عند صياغة المصادرة مادامنا قد سلمنا بالتعريفات السابقة .

المصادرة الثانية : « يمكن مد خط مستقيم إلى ما لا نهاية » .

المصادرة الثالثة : « كل الزوايا القائمة متساوية » .

وقد اكتسبت المصادرة الخامسة أهمية في الحكم على النسق الإقليدي برمتها من جانب المناطقة وفلاسفة العلم اللاحقين ، وتنص على أنه « إذا قطع خط مستقيم خطين مستقيمين آخرين ، بحيث كان مجموع الزاويتين الداخليتين الموجودتين من جهة واحدة أقل من قائمتين ، فإن هذين الخطين المستقيمين يلتقيان إذا امتدا من جهة هاتين الزاويتين »⁽⁷⁾ .

يعرض « اقليدس » بعد ذلك للبديهيات "Axioms" وهي الشق الثاني من القضايا التي لا يبرهن عليها . ولم يوضح لنا سبب تفرقه بين هذين النوعين من القضايا (مصادرات — بديهيات) ، وقد يعود سبب ذلك فيما يرى « كوي » إلى أن احداها أكثر عمومية من الأخرى ، أو أنها أكثر وضوحاً من الناحية السيكلوجية على الأقل⁽⁸⁾ . وإن كان التمييز يقوم بينهما حالياً على أساس أن المصادرات قد تتعلق بنسق علم معين دون علم آخر ، بينما تتميز البديهيات بالعمومية وقابليتها للتطبيق على أكثر من نسق علمي⁽⁹⁾ . ومن بديهيات « اقليدس » :

(7) محمد ثابت الندي : فلسفة الرياضة ، ص 47 .

عمود زيدان : المنطق الرمزي ، ص 108 .

ونظر أيضاً :

Copi, *Symbolic Logic*, P. 161.

(8) Copi, *Ibid.*, P. 160.

(9) Brody, B., "Glossary of Logical Terms", *Encyclopedia of Philosophy*, Vol. 5, P. 71.

— الأشياء المساوية لشيء معين متساوية فيما بينها .
— الكل أكبر من الجزء الذى ينطوى تحته .

وهناك من يرى فى المصادرة الخامسة احدى بديهيات نسق « اقليدس » ،
لأنها بينة بذاتها مثلها كباقي البديهيات التى نفترضها ونقبلها بصفة عامة دون
محاولة البرهنة عليها ، وقد بلغ عدد البديهيات [28] قضية .

بشتق « اقليدس » من المقدمات السابقة (التعريفات والمصادرات
والبديهيات) مجموعة من القضايا المرهنة أو المبرهنات Theorems ، يتم البرهنة
على صحتها باعتبارها مشتقة أو مستتجة من الحدود والقضايا الأولية ، وذلك
من خلال ثماني خطوات تبدأ بذكر منطوق المرهنة ومروراً بالاستعانة بأشكال
مرسومة ، وافترض صحة القضية ... وانتهاء باعلان النتيجة .

تعود أهمية « اقليدس » إلى أنه أول من استطاع أن يقيم نسقاً استنباطياً فى
الهندسة ، ويرجع نجاح كتابه الأصول إلى المنهج الذى إتبعه فى استعراض
النظريات المبعثرة المعروفة عند الفيناغورين ، ونظمها فى نسق علمى موحد
محكم الحلقات ، يتوقف فيه برهان كل نظرية لاحقة على نظريات أو مبرهنات
أخرى سبق إثبات صحتها ، وتستند جميع القضايا إلى أسس ومقدمات —
أصول — محددة قليلة العدد ، ووثيقة الصلة تبقى خارج البرهان .

ظلت هندسة « اقليدس » قائمة كنسق محظى بتقدير العلماء ، حتى قامت
حركة نقد داخلى للهندسة نشأت عنها هندسات عديدة . فقد حدث أن حاول
رياضى ايطالى هو « جيرولامو ساكرى » [1667 - 1733] أن يبرهن على صحة
المصادرة الخامسة مستخدماً برهان الخُلف ، فقد كان يعتقد فى قوة برهان
الخُلف من جهة ، كما كان يعتقد فى صحة هذه المصادرة من جهة ثانية .
تصور « ساكرى » أنه لا يمكن التسليم بنقيض هذه المصادرة مع التسليم ببقية
المصادرات الاقليدية دون وقوع فى التناقض . إلا أن محاولته تلك — ومحاولات
لاحقن عليه — باءت بالفشل ، فلم يقع أى تناقض ، وإنما اشتقاق مجموعة

من المبرهنات المنسقة اتساقاً داخلياً ، ويختلف كل نسق فيها عن النسق الاقليدي ، وكانت تلك بدايات الهندسة اللا إقليدية⁽¹⁰⁾ .

نشر عالم الرياضيات الروسي « لوباتشفسكى » بحثاً في عام 1828 حول امكان قيام هندسة غير إقليدية تسلم بوجود عدد لا نهاية له من المستقيمات المتوازية التي تمر كلها بنقطة واحدة خارج مستقيم ما . ثم اكتشف « ريمان » 1854 هندسة أخرى ترفض وجود مستقيمات متوازية بالمعنى الاقليدي حيث أن كل مستقيمين على سطح واحد لابد أن يلتقيا في نقطتين .

وينشأ الاختلاف بين هذه الأنساق الهندسية عن تصور أصحاب كل نسق للمكان . فالسطح عند « اقليدس » ممتد ليس به انحناء ودرجة الانحناء به صفر ، ومن ثم فإن مجموع زوايا المثلث قائمتان . بينما السطح عند « لوباتشفسكى » مُقعر بطريقة يشبه معها سطح الكرة من داخل ، بمعنى أن الانحناء فيه أقل من صفر وزوايا المثلث أقل من قائمتين .

والسطح في هندسة « ريمان » كروى مُحدّب ، والانحناء فيه أكبر من صفر ، وبالتالي فزوايا المثلث أكبر من قائمتين . ونستطيع أن نتبين بُعد الشقة بين الأنساق الثلاثة إن قارنا بين قضاياها (المقدمات والمبرهنات) ، ونكتفى بعقد مقارنة بين هندستي « ريمان » و « اقليدس » في نقاط على سبيل الايضاح⁽¹¹⁾ :

- كل مستقيم منته لأنه دائرى [هنا تسقط المصادر الاقليدية الخاصة بمد خطٍ إلى مالا نهاية] .
- المستقيمان يمكن أن يحذاً سطحاً أو مكاناً .
- كل المستقيمات تتقاطع في نقطتين ومن ثم لا توجد متوازيات . [تسقط هنا المصادر الخامسة] .

(10) محمد محمد تاسم : جوتلوب فريجه ، ص 33 .

(11) محمد ثابت القندى : فلسفة الرياضة ، ص 56 : 58 .

— مجموع زوايا المثلث تزيد على قائمتين زيادة تتناسب مع كبر أضلع المثلث . [ولكن مثلث « ريمان » المتناهي الصغر مثلث إقليدي .

ويمكن أن تشمل المقارنة جوانب أخرى كثيرة ، إلا أن أهم ما أتبته مثل هذه المقارنات بين الأنساق الهندسية المختلفة ونسق « اقليدس » هو أن مصادرة التوازي مستقلة من الناحية المنطقية عن بقية مصادرات « اقليدس » ، بمعنى أنها — وكذلك نقيضها — لا يمكن أن تستق من بقية المصادرات⁽¹²⁾ .

وتخلص مما سبق إلى نتيجتين :

- لإقليدس الريادة في إقامة الهندسة كنسق استنباطي .
- يمكن قيام أنساق متعددة للعلم الواحد ، وتتحدد طبيعة كل نسق منها طبقاً للمقدمات التي يبدأ منها .

ثانياً : مكونات النسق الاستنباطي الصوري وخصائصه :

يطلق اصطلاح « النسق الاستنباطي الصوري » Formal Deductive System على طريقة مُثَلِّي لاستعراض جميع قضايا علم من العلوم ، بحيث يمكن تعريف كل حد من الحدود الواردة فيه بحدود سابقة عليه في نفس العلم ، وبحيث يمكن إستنباط كل قضية فيه من قضايا سبقتها في نفس العلم⁽¹³⁾ . هذا التعريف بمثابة تلخيص للفقرات السابقة عن طبيعة النسق بصفة عامة ، وتورد مكونات النسق بإيجاز فيما يلي⁽¹⁴⁾ :

- 1 — مجموعة رموز يستخدمها النسق تشير عادة إلى متغيرات وثوابت ، فإن كنا بصدد نسق استنباطي منطقي استخدمنا من الرموز ما هو مُصطلح عليه في المنطق .
- 2 — اللا مُعَرَّفَات ، وهي مجموعة حدود أولية لا تقبل التعريف .

(12) Copi, Symbolic Logic, P. 161.

(13) محمد ثابت الندي : أصول المنطق الرياضي ، ص 143 .

(14) عزمي اسلام : الاستدلال الصوري ، ج 2 ، ص 121 .

- 3 — الحدود المعروفة ، وهي مجموعة الحدود التي استخدمنا الحدود الأولية في تعريفها .
- 4 — مجموعة التعريفات أو الدالات التحليلية .
- 5 — قواعد الصياغة الصورية التي تحكم طريقة الاستنباط فيما يتعلق بتكوين صيغ وعبارات النسق .
- 6 — البدييات والمصادر .
- 7 — مجموعة القواعد الخاصة بعملية الاشتقاق أو الاستنباط كله .
- 8 — القضايا المشتقة أو المبرهنات .

سنعود إلى بيان وتفصيل هذه المكونات عند عرض النسق الاستنباطي لحساب القضايا ، وتوقف الآن عند خصائص وشروط مقدمات النسق الاستنباطي وهي :

- 1 — أن يكون النسق متسقاً Consistent أو غير متناقض ، وبعد النسق متناقضاً إذا احتوى على صيغتين تنكر الواحدة منهما الأخرى أو تناقضها . وبعد النسق مُتْسَقاً وخالياً من التناقض إذا لم تأت نتائج تناقضه لاحدى مقدماته ، وإذا لم نستنتج منه نتيجتين تناقض الواحدة منهما الأخرى⁽¹⁵⁾ .

ب — شرط الاستقلال Independence ، وينسحب معنى الاستقلال هنا على بدييات النسق وعلى النسق ذاته ؛ فالبديية تعد مستقلة عن بقية بدييات النسق إذا لم تشتق من احداها كنتيجة أو كمبرهنة . وقد يرى بعض المناطق أنه لا غضاضة من أن يحتوى النسق الواحد على بدييتين احدهما مشتقة من الأخرى ، إلا أن ذلك ينال من دقة الاستنتاج وبساطته وقوته . فالمتلقى يسمى إلى نسق بدييات لا يحتوى على أية

(15) Brody, B., "Glossary of Logical Terms", *Ency-of Philosophy*, Vol. 5, P. 61.

See also :

Copl. Op. Cit., P. 164.

عبارة زائدة ، أو يمكن استنتاجها من البديهيات المتبقية . انا أبقى فقط على البديهيات الأساسية المستقلة ، وتتلخص من التكرار بينها ، وتضعه في زمرة الصيغ المشتقة أو المبرهنات . ومن ناحية ثانية بعد النسق مستقلاً ان ظل قائماً بعد حذف احدى البديهيات المضافة إليه⁽¹⁶⁾ .

(حـ) أن يكون النسق تاماً Complete أى مكتملاً ، واكتمال النسق يتمثل في كفاية بديهياته في البرهنة على كل المبرهنات والنظريات التي يمكن اشتقاقها من هذا النسق . وكلما كان النسق محل دراستنا سيلاً للبرهنة على كافة قضايا تحصيل الحاصل الناتجة عنه ؛ كان نسقاً كاملاً . بحيث نستطيع أن نستدل أى صيغة من صيغ النسق من مجموعة البديهيات أو البرهنة على الأولى بالاستناد إلى الثانية⁽¹⁷⁾ . وببساطة يقال على النسق الإمتباطي أنه تام إذا كان من الممكن البرهنة فيه على صدق أو كذب قضية تعرض في هذا النسق⁽¹⁸⁾ .

ومع أن شرط الاكتمال يعد أمراً ضرورياً للنسق الامتباطي ، إلا أن هناك من يرى في النقص الذي قد يعثور النسق سبباً في تطوير العلم بالبحث عن نسق كامل . يرى « كوف » في الهندسة الاقليدية مثلاً على نسق غير متكامل دون المصادرة الخامسة ، ذلك لأنها مستقلة عن بقية المصادرات ، فلا هي ولا نقيضها مشتق من بقية المصادرات⁽¹⁹⁾ . وقد أدى فحص العلماء لنقص النسق الاقليدي في هذه النقطة بالذات إلى البحث عن خصائص جديدة للمكان ، والتوصل إلى أنساق هندسية جديدة .

(16) Brody, B., Op. Cit., P. 66.

وانظر : تارسكي : مقدمة للمنطق ، ص 167 .

(17) هرمي اسلام : الاستدلال الصوري ، جـ 2 ، ص 148 .

(18) ليفسكي : « لوكاشيفيتش ومبرسة وارسو المنطقية » — تقدم لكتاب نظرية القياس الأرسطية ، ص 55 .

(19) Copi, Op. Cit., P. 166.

ورغم ذلك يبقى الاكتئال أو الكفابة شرطاً هاماً وضرورياً للنسق
البيديي .

ثالثاً : تطور النظر في النسق الاستنباطي :

أشرنا في الفقرات السابقة إلى مكونات النسق الاستنباطي بصفة عامة ، أما
محاولة إقامة نسق استنباطي في المنطق فلم تتم دفعة واحدة بل بدأت إرهاسات
ها في منطق « أرسطو » ، ووصلت إلى مرحلة التضج عند « رسل »
و « هوبتد » .

نعرض في عجالة لتطور فكرة النسق لدى المناطقة بدءاً من « أرسطو » :

(١) أرسطو :

كان لدى « أرسطو » الماما بأسس النسق الاستنباطي بصفة عامة ، إلا أنه لم
يصغ منطق صياغة استنباطية واضحة . كانت الأسس التي أقام عليها
« أرسطو » تصوره للنسق الصوري أقرب إلى طبيعة البرهان الهندسي منها إلى
البرهان المنطقي . يبدأ البرهان بثلاثة عناصر : تعريفات تحدد معاني الألفاظ
المستخدمة في العلم موضوع بحثنا ، ومبادئ تتسم بالصدق والأولية ، ثم
فروض يقرر كل فرض منها واقعة يمكن استنباط نتائج منها . وينتهي البرهان إلى
استنباط نظريات من هذه التعريفات والمبادئ والفروض⁽²⁰⁾ .

أما في المنطق فإن « أرسطو » لم يقم نسقاً استنباطياً لأي من نظرياته المنطقية
الأربعة بحيث يحدد لكل نظرية تعريفات ومبادئ ومصادرات خاصة بها ، كما
أنه لم يقم منطقهم جميعه — بنظرياته — نسقاً استنباطياً . ومن الملاحظ أن نمّة
محاولات قامت لاثبات أن بمنطق « أرسطو » مجموعة من الأسس تصلح —
بعد أن نتقني بعضها ونستبعد بعضها الآخر في ضوء معايير منطقية أكثر حداثة
من « أرسطو » — لإقامة منطق نسقاً استنباطياً⁽²¹⁾ . وكان « لوكاشيفتش » في

(20) عمود زيمان : المنطق الرمزي ، ص 30 : 32 .

(21) لوكاشيفتش : نظرية القياس الأرسطية . ص 63 : 68 .

كتابه نظرية القياس الأرسطية من أكثر المناطق المعاصرين حماساً لانيات ذلك ، إلا أننا إذ نقدر حماسه ، نذكر بأن فكرة إقامة المنطق كمنطق استنباطي فكرة حديثة جاءت وليدة حركات نقدية لأسس العلوم بدأت بالرياضيات (الهندسة والحساب) وانتهت بالمنطق⁽²²⁾ .

(ب) كريسيبوس : [280 - 207 ق . م]

وضع الرواقيون أسس أول محاولة تتسم بالجديدة لإقامة المنطق نفساً استنباطياً ، ذلك أنه بالإضافة إلى اسهامهم الواضح في البحث في طبيعة القضايا الشرطية وأنواعها وقواعد صدقها ، واقتراحهم متغيرات ترمز إلى قضايا ، والمأمهم بعديد من الثوابت المنطقية والقضايا المركبة⁽²³⁾ ، اقترح « كريسيبوس » Chrysippus مجموعة من الصور الاستدلالية السليمة Valid inference Schemata واعتبر خمسا منها أولية ورأى فيها قدامى الكتاب قواعد استنتاج لا تقبل البرهان . هذه الصور أو القواعد ليست سوى المقدمات الأولية التي تبدأ منها بناء النسق الاستنباطي وهي⁽²⁴⁾ :

- 1 — إذا كان الأول ، كان الثاني ؛ لكن الأول ؛ إذن الثاني .
- 2 — إذا كان الأول ، كان الثاني ؛ لكن ليس الثاني ؛ إذن ليس الأول .
- 3 — ليس الأول والثاني معاً ؛ لكن الأول ؛ إذن ليس الثاني .
- 4 — إما الأول أو الثاني ؛ لكن الأول ؛ إذن ليس الثاني .
- 5 — إما الأول أو الثاني ؛ لكن ليس الثاني ؛ إذن الأول .

إشتق « كريسيبوس » عدداً كبيراً من المبرهنات theorems استناداً إلى تلك المقدمات ، منحصر منها نماذج التي عرضها « وليام ومارتانييل » في كتابهما المشترك ، والمبرهنات هي :

(22) محمد قاسم : جوتلوب فريجه : ص 30 : 34 .

(23) Kneale, The Development of Logic, PP. 158 : 162.

(24) Ibid., P. 163.

- 6 — إذا كان الأول — في حالة إذا كان الأول كان الثاني — لكن الأول ،
إذن الثاني⁽²⁵⁾ .
- 7 — إذا كان الأول والثاني ، كان الثالث ؛ لكن ليس الثالث ؛ ومن جهة
أخرى فإنه الأول ؛ إذن ليس الثاني⁽²⁶⁾ .
- 8 — إذا كان الأول ؛ فإن الأول ، لكن الأول ؛ إذن الأول .
- 9 — إما أن يكون الأول أو الثاني أو الثالث ، لكن ليس الأول ؛ وليس
الثاني ؛ إذن الثالث⁽²⁷⁾ .
- 10 — إما أن يكون الأول ، أو لا يكون الأول ، لكن الأول ، إذن
لا لا الأول .
- 11 — إما الأول ، أو ليس الأول ، لكن لا لا الأول ؛ إذن الأول .
- 12 — إذا كان الأول فليس الثاني ؛ لكن الأول ؛ فإنه ليس ان كان الأول كان
الثاني⁽²⁸⁾ .
- 13 — إذا كان ليس الأول كان الثاني ؛ لكن ليس الثاني ؛ فإنه ليس ان كان
الأول كان الثاني .
- 14 — إذا كان الأول كان الثاني ، وإذا كان الأول فليس الثاني ، إذن ليس
الأول .
- 15 — إذا كان الأول كان الثاني ؛ إذا لم يكن الأول ، كان الثاني ، إذن
الثاني⁽²⁹⁾ .
- 16 — إذا كان الأول كان الأول ؛ وإذا كان الأول فليس الأول ؛ إذن ليس
الأول .
- 17 — إذا كان الأول كان الأول ؛ وإن لم يكن الأول كان الأول ؛ إذن
الأول .

(25) Ibid., P. 165.

(26) Ibid., P. 166.

(27) Ibid., P. 167.

(28) Ibid., P. 171.

(29) Ibid., P. 172.

تعد تلك المقدمات والمبرهنات التي نقلها « سكستوس أمبريكوس » عن « كرسيبوس » نقطة بدء هامة ودقيقة المعنى لفكرة النسق بصفة عامة ، كما تعد تمهيداً له شأنه على القضايا . قضى الوقت الذي اهتم فيه « أرسطو » في استدلالاته بالعلاقة بين الحدود العامة ، تناول الروائيون من الاستدلالات ما يستند إلى أفكار تعبر عنها روابط القضايا المركبة . مما يعبر عنه « لوكاشيفتش » بأنه كان بداية لما يعرف الآن بنظرية حساب القضايا⁽³⁰⁾ . أهمية إسهام الرواقية إذن يشتمل في جانبين بالنسبة لنا الآن : الاهتمام بالقضايا بأنواعها المختلفة وقواعد صدقها ، وصياغة أول نسق صوري في اللطق وان جاء على وتيرة النسق الهندسي .

ح - ليبنتز [1646 - 1716]

وصل « ليبنتز » إلى إقامة نسق منطقي استنباطي بعد عدة محاولات ، فقد رأى في بداية الأمر أنه يمكن إقامة البرهان على قضية ما باستنباطها من مجموعة تعريفات دون حاجة إلى مبادئ، أو مصادرات . وتطورت أمثاله حتى اقتنع بضرورة البدء بقائمة تعريفات ، ومجموعة محددة من المبادئ، تستنبط منها المبرهنات التي أسماها قضايا ، وقد استخدم حروف الهجاء رموزاً إلى الحدود كما استخدم علامات الحساب (+ ، = ، ≠) كتابته⁽³¹⁾ . ومن الملاحظ أن محاولة « ليبنتز » قامت على أساس النظر إلى حدود القضية بوصفها فئات لأشياء ، وأنها تنتمي إلى جبر الفئات حيث توصل إلى بعض القوانين المنطقية التي تحتل علم الجبر ، كما توصل إلى قوانين منطقية أخرى تخالف علم الجبر المؤلف⁽³²⁾ . ورغم أن نظرية « ليبنتز » في جبر الفئات تنسم بالاضراب والخلط بين معنى ودور بعض الثوابت المنطقية مثل الوصل والفصل ، إلا أن عرض النسق الاستنباطي لها يعد شاغلنا الحالي . وتعرض لها كما ساقها على هيئة تعريفات وبدييات ومصادرات وقضايا⁽³³⁾ :

(30) Ibid., P. 173.

(31) محمود زيدان : اللطق الرمزي ، ص 56 : ص 59 .

(32) نفس المرجع ، ص 62 ، 63 .

(33) Kneale, Op. Cit., P. 340.

(تعريف 1) : تصبح الحدود متطابقة أو هي هي إذا أمكن استبدال أحدهما بالآخر متى شئنا دون تغير في صدق القضية . ($a = b$) تعني أن (a) و (b) هما نفس الحد .

(تعريف 2) : تصبح الحدود مختلفة ان لم نستطع أن نستبدل أحدهما بالآخر بصفة دائمة . ($a \neq b$) تعني أن (a) و (b) مختلفان .

[قضية 1] : إذا كان $a = b$ ، فإن $b = a$ أيضاً . لأنه مادامت ($a = b$) فرضاً ، فإنه يمكن بالرجوع إلى التعريف [1] أن نفترض صدق القضية ($a = b$) وأن نستبدل (a) و (b) أحدهما بالآخر ؛ ومن ثم فإن $b = a$.

[قضية 2] : إذا كان $a \neq b$ ، فإن $b \neq a$ أيضاً . وإلا كان علينا أن نسلم بأن ($b = a$) ونسلم أيضاً بأن ($a = b$) وهو عكس الفرض الأول $b \neq a$.

[قضية 3] : إذا كان $a = b$ ، $b = c$ ، فإن $a = c$.⁽³⁴⁾

[قضية 4] : إذا كان $a = b$ ، $b \neq c$ ، فإن $a \neq c$.⁽³⁵⁾

(تعريف 3) : (a محتوي في s) أو (s تحتوي a) يعنيان معاً القول بأن (s) يمكن أن تتسق مع عدد من الحدود تؤخذ معاً بحيث يكون (a) أحدها . ($b + c = s$) تعني أن (b) محتوي في (s) وأن (b) و (c) يؤلفان (s) . وينسحب هذا الأمر على عدد أكبر من الحدود .

[بدئية 1] : ($b + c$) = ($c + b$) .

• مصادرة : يمكن إضافة أي عدد من الحدود من نوع a ، b لتؤلف معاً حداً واحداً ($a + b$) .

(34) Ibid., P. 341.

(35) أغفلنا هنا كتابة الرتبة الاستيعابية واكتفينا بالرتبة الواردة بالتضيقين 1 ، 2 رغبة في الاجتهاد .

[بدئية 2] : $1 = 1 + 1$.

[قضية 5] : إذا كان (أ) محتوى في (ب) ، وكان (أ) = (ح) ، فإن (ح) محتوى في (ب) .

[قضية 6] : إذا كان (ح) محتوى في (ب) ، وكان $1 = ب$ ، فإن (ح) محتوى في (أ) .

[قضية 7] : (أ) محتوى في (أ) . لأن (أ) محتوى في $1 + 1$ (تعريف 3) ، و $1 + 1 = 1$ (بدئية 2) ، وبالإضافة إلى قضية 6 ، ∴ (أ) محتوى في (أ) .

[قضية 8] : إذا كان $1 = ب$ ، فإن (أ) محتوى في (ب) .

[قضية 9] : إذا كان $1 = ب$ ، فإن $1 + ب = ب + 1$.

[قضية 10] : إذا كان $1 = س$ ، وكان $ب = ص$ ، فإن $1 + ب = س + ص$

[قضية 11] : إذا كان $1 = س$ ، وكان $ب = ص$ ، وكان $ح = ع$ ، فإن : $(1 + ب + ح) = (س + ص + ع)$.

[قضية 12] : إذا كان (ب) محتوى في (س) ، فإن $(1 + ب)$ محتوى في $(1 + س)$.

[قضية 13] : إذا كان $س + ب = س$ ، فإن (ب) محتوى في (س) .

[قضية 14] : إذا كان (ب) محتوى في (س) ؛ فإن $س + ب = س$.

[قضية 15] : إذا كان (أ) محتوى في (ب) ، وكان (ب) محتوى في (ح) ؛ فإن (أ) محتوى في (ح) ⁽³⁶⁾ .

= نتيجة = : إذا كان $(1 + ع)$ محتوى في (ب) ؛ فإن $(ع)$ محتوى في (ب) .

(36) Kneale, W., Op. Cit., P. 342.

[قضية 16] : إذا كان (أ) محتوى في (ب) ، وكان (ب) محتوى في (ح) ، وكان (ح) محتوى في (د) ، فإن (أ) محتوى في (د) .

[قضية 17] : إذا كان (أ) محتوى في (ب) ، وكان (ب) محتوى في (أ) ، فإن $A = B$.

[قضية 18] : إذا كان (أ) محتوى في (س) ، وكان (ب) محتوى في (س) ، فإن (أ + ب) محتوى في (س) .

[قضية 19] : إذا كان (أ) محتوى في (س) ، وكان (ب) محتوى في (س) ، وكان (ح) محتوى في (س) ، فإن (أ + ب + ح) محتوى في (س) .

[قضية 20] : إذا كان (أ) محتوى في (ص) ، وكان (ب) محتوى في (ع) ، فإن (أ + ب) محتوى في (ص + ع) .

[قضية 21] : إذا كان (أ) محتوى في (ص) ، وكان (ب) محتوى في (ع) ، وكان (ح) محتوى في (ق) ، فإن (أ + ب + ح) محتوى في (ص + ع + ق) .

٤ — يانو [1858 - 1932]⁽³⁷⁾

من يدرس « يانو » يدعش لشدة إخلاصه لفكرة النسق بالإضافة إلى تحمسه لأفكار رياضية ومنطقية أخرى . فقد أعاد « يانو » صياغة النسق الاقليدي حتى أصبح خالياً من عيوبه التقليدية . كما كان له فضل السبق —

(37) كان الترتيب الصائب يقتضى أن نذكر محاولة « بول » [1815-1864] ومحاولة « فريجه » [1848-1925] بهدوء إقامة نسق منطقي استيعابى قبل الحديث عن « يانو » . لكننا أنقلنا الحديث عن « بول » لأن نظريته المنطقية كانت أقرب إلى علم الجبر منها إلى علم المنطق — كانت تشوبها بعض الأخطاء عند ظهورها تفرق المناطقة لأصلاحها — مكتفين بنموذج « لينتر » الجبري . وأنقلنا الحديث عن « فريجه » إلى ما بعد « يانو » رغم أنهما متعاصران لأن محاولة « فريجه » كانت أكثر نضجاً من محاولة « يانو » .

بالإضافة إلى فريجه - في محاولة تخليص علم الحساب من عبوه وصياغته كسك استنباطي اعتماداً على ثلاثة أفكار أساسية وخمس مصادر. أما الأفكار الأساسية أو اللامعرفات فهي: الصفر، والعدد الصحيح المنتهي، والتالي.

أما المصادر فقد كتبها «يانو» للمرة الأولى عام 1889 على أساس أن الواحد أول الأعداد، ثم أعاد صياغتها فيما بين عامي 1895 و 1908 وجعل الصفر هو أول الأعداد وصاغها على النحو التالي⁽³⁸⁾:

- 1 - الصفر عدد .
- 2 - التالي لأي عدد عدد .
- 3 - إذا كان لعددتين نفس التالي، فالعددان متطابقان .
- 4 - الصفر ليس تالياً لأي عدد .
- 5 - إذا كانت «س» فئة ينتمي إليها الصفر، وكذلك التالى لكل عدد ينتمي إلى «س» فيترتب على ذلك أن كل عدد ينتمي إلى «س» .

وبمثل المظهر الثالث لحماس «يانو» لفكرة النسق في محاولته صياغة المنطق الرمزي كسك استنباطي، حيث وضع نسقاً يصلح للتطبيق على النظريات المنطقية التي أسهم في بنائها وهي نظريات حساب القضايا وحساب دالات القضايا وحساب الأصناف . يمكن الإشارة إلى عناصر النسق عنده في النقاط التالية :

1 - أفكار أولية⁽³⁹⁾ :

مجموعة من الأفكار الواضحة بذاتها لبساطتها وتستخدم في تعريف بقية

(38) Kneale, W., Op. Cit., PP. 473-4.

ونظر أيضاً : رسل : أصول الرياضيات ، ج 2 ، ص 25 ، 26 .

(39) اعتمادنا في عرض عناصر النسق الاستنباطي عند «يانو» على :

- رسل : أصول الرياضيات ، فترجمة لخرية ج 1 ، ص 65 ، 73 .

حمود زيدان : المنطق الرمزي ، ص 120 : 126 .

الأفكار وهي : فئة ، حد ، عضوية الفرد في فئة ينتمي إليها ، لزوم صوري ، تعريف ، سلب ، تقرير قضيتين معاً .

2 — التعريفات :

يصوغ « بيانو » أربعة تعريفات مستعيناً بالأفكار الأولية وفي ضوء تصوره لأفكار منطقية مثل اللزوم والضرب المنطقي ولطبيعة فكرة الفئة والفئة الفارغة ، وهذه التعريفات هي :

— إذا كان (أ) يرمز إلى فئة ؛ ويرمز (هـ) كما يرمز (و) إلى أعضاء في فئات ؛ فإن قولنا « (هـ) ، (و) ينتميان إلى (أ) » ، يعني أن « (هـ) عضو في (أ) » وأن « (و) عضو في (أ) » .

— إذا كان (أ) و (ب) رموزاً لفئات ، فإن قولنا « كل أ هو ب » يعني أن [(هـ هو أ) يلزم عنها أن (هـ هو ب)] .

— ان الضرب المنطقي بين فئتين (أ ، ب) ينتج عنه عدد الأفراد الأعضاء في الفئتين (أ ، ب) معاً ، انهم أعضاء الفئة (أ ب) .

— الفئة الفارغة فئة محتواة في كل فئة .

3 — القضايا الأولية (البدييات) :

وضع « بيانو » خمس بدئيات تشكل عصب نسقه الاستنباطي في المنطق ، وحفقة الوصل بين الأوليات والنتائج ، ذلك أننا نقبلها بلا برهان عليها هي الأخرى كما أننا نستنبط منها قوانين منطقية أكثر تركيباً . أما هذه البدئيات فهي :

— « كل فئة محتواه في ذاتها »⁽⁴⁰⁾ .

— « الضرب المنطقي بين فئتين فئة جديدة » .

(40) لا سبيل للاستغناء عن هذه البدئية لأنها تكافئ قانون الهوية « كل قضية يلزم عنها ذاتها » (و C و) .

— ناتج الضرب المنطقي بين فئتين ، محتوى في كل فئة منهما «
فإذا كان (ا ، ب رمزين إلى فئتين ، فإن ناتج الضرب بينهما (ا ب)
محتوى في الفئة (ا) كما أنه محتوى في الفئة (ب)⁽⁴¹⁾ .

— صورتان من القياس كلاًهما قضية أولية⁽⁴²⁾ :

« إذا كان (ا) ، (ب) ، (ح) فئات ، وكان (ا) محتوى في (ب)
وكان (هـ) عضواً في (ا) ؛ فإن (هـ) عضو في (ب) . »

« إذا كان (ا) ، (ب) ، (ح) فئات ، وكان (ا) محتوى في (ب)
وكان (ب) محتوى في (ح) ، فإن (ا) محتوى في (ح) ؛ »

— مبدأ الاستدلال أو التركيب :

إذا كان (ا) محتوى في (ب) ، وكذلك كان (ا) محتوى في (ح) ،
فإن (ا) محتوى في حاصل ضربهما المنطقي معاً .

إستعان « بيانو » بما وضعه من أفكار أولية وتعريفات وقضايا أولية أو
بديهيات في وضع نسق استنباطي يشمل نظرياته المنطقية : حساب القضايا
وحساب دالات القضايا وحساب الفئات .

هـ — فريجه : [1848 - 1925]

فريجه عالم رياضيات ومنطقي فذ ، آثرنا أن يكون عرضنا لنسقه الاستنباطي
بعد « بيانو » وقبل « رسل » لأنه كان التطور الطبيعي بل والمنصقي بينهما .
يتميز « فريجه » بأنه أول منطقي صاغ النظريات المنطقية الأربعة في قالب
رمزي دقيق وتمميز ، وقدم نسقاً منطقياً مبتكراً في مصطلحه وشموله . أما
عناصر النسق الاستنباطي عنده فهي :

(41) تعبر نظرية حساب القضايا عن هذه البديهة بالصيغتين :

$$y \subset x \text{ و } x \subset y$$

$$y \subset x \text{ و } x \subset y$$

(42) ملاحظ أن الصورة الأولى تحوى قضية شخصية كمشكلة . بينما جاءت جميع قضايا الصورة الثانية
كليات . ويعود التمييز بين القضية الشخصية والقضية كنية إلى « بيانو » .

1 - الأفكار الأولية :

أى الأفكار اللامعرفة ، وهى ما كانت أكثر وضوحاً وبساطة ، ومن ثم فهى الأسبق منطقياً على غيرها من قضايا النسق . يقدم « فريجه » فكرتين أوليتين :

— فكرة السلب negation : ورمزها لديه (—) ، وتعنى القول : « من الكذب أن »⁽⁴³⁾ .

— فكرة اللزوم Implication : ورمزها لديه $\frac{\text{ل}}{\text{و}}$ وتشير إلى علاقة

السابق (و) باللاحق (ل) فى القضية الشرطية المتصلة وقد قال « فريجه » بما سبق أن قاله المنطق الفيلونى بصدد الحكم على القضية الشرطية من معرفة صدق وكذب عنصرها⁽⁴⁴⁾ .

2 - التعريفات :

قدم « فريجه » تعريفات لثوابت الفصل والوصل والمساواة .

— عرف دالة الفصل بأنها القضية التى تصدق إذا صدق أحد عنصرها أو كلاهما معاً⁽⁴⁵⁾ . وقد رمز لهذه الدالة بالرمز $\frac{\text{ل}}{\text{و}}$ ⁽⁴⁶⁾ .

— عرف دالة الوصل بأنها تصدق إذا صدق عنصرها معاً وتكذب إذا كذب أحد عنصرها على الأقل .

— عرف دالة التكافؤ ، وكان يقصد بالتكافؤ المساواة أو علاقة الهوية التى

(43) Kneale, W., Op. Cit., P. 481.

(44) راجع ما كتب مفصلاً عن دالة اللزوم فى الفصل الثامن . وانظر أيضاً : Kneale, Op. Cit., P. 480.

(45) صمد زيدان : المنطق الرمضى ، ص 154 .

(46) يمكن أن نغير عن هذا الرمز بلغة « ياتو » الرمزية السهلة كما يلي :

- (ل - و) - (و - ل)

نشأ بين اسمين أو علامتين قضويتين ، وتصديق قضية التكاثر عندما يمكن تبادل مواضع عنصرها دون اختلال بالصدق . — (ق = ل) .

3 — البدييات :

وضع « فريجه » أكثر من مجموعة بدييات ، من أشهرها ما يعرضه « نيل » في كتاب تطور المنطق ، وهي سبع بدييات⁽⁴⁷⁾ :

I — (ق ل ق) (ق ل ق) .

II — (ق ل ق) (ق ل ق) [(ق ل ق) (ق ل ق)] .

III — (ق ل ق) (ق ل ق) [(ق ل ق) (ق ل ق)] .

IV — (ق ل ق) (ق ل ق) (ق ل ق) .

V — (ق ل ق) (ق ل ق) .

VI — (ق ل ق) (ق ل ق) .

VII — (ه) (ه) (ه) (ه) (ه) (ه) .⁽⁴⁸⁾

4 — مبادئ الاشتقاق :

وقد نوه « فريجه » إلى اعتياده على مبدأ إستدلالي واحد لاشتقاق البرهانات

(47) Kneale, Op. Cit., PP. 524-5.

(48) لاحظ بعض المناطقة أن بديية « فريجه » الثالثة زائدة حيث يمكن اشتقاقها من البديتين الأولىين . وإن سلمنا بابتداء البديتين فانه يمكن وضع بديية سلب واحدة من ثلاث البدييات الأخيرة ، والبديية هي :

(- ق ل ق) (ق ل ق) (ق ل ق)

وذبح بعض المناطقة إلى رأى أكثر إثارة وهو أن يحل محل بدييات « فريجه » كلها ثلاث

بدييات فقط هي :

— (ق ل ق) (ق ل ق) (ق ل ق) (ق ل ق)

— (ق ل ق) (ق ل ق) (ق ل ق)

— (ق ل ق) (ق ل ق) (ق ل ق) .

راجع كتاب Kneale ، ص 525 .

من تلك البدييات ، إلا أن ما يلاحظه المناطقة هو أن « فريجه » قد اعتمد على أربعة مبادئ أو قواعد هي⁽⁴⁹⁾ :

1 — مبدأ التعويض Principle of Substitution

وينص على أن نجري تعويضاً عن صيغة محددة بصيغة مكافئة لها بالتعريف ، حتى يتسنى لنا إجراء اشتقاق بعينه . نحن نعلم أن :

$$\text{تع} \quad (C \vee \sim C) \equiv (C \vee \sim C) \\ \text{وأن : } (C \vee \sim C) \equiv (C \vee \sim C)$$

فإذا أجرينا تعويضاً برفع المتشابهات نصل إلى :

$$(C \vee \sim C) \equiv (C \vee \sim C)$$

II — مبدأ الاستدلال أو قاعدة اثبات التالى Modus Ponens

$$(C \vee \sim C) \cdot C \rightarrow C$$

$$\frac{C \vee \sim C}{C \vee \sim C} \text{ — III}$$

$$\frac{C \vee \sim C \cdot C}{C} \text{ — IV}$$

5 — نموذج لسق استباطي :

نعرض هنا أحد النماذج الاستباطية التي تبدأ بثانئ مقدمات أو قضايا لفريجه ، ويعود بقية النموذج لمنطقي آخر « لوكاشيفتش » أما الترقيم لخطوات النموذج فمن وضع « نيل »⁽⁵⁰⁾ . عرض « فريجه » الصورة الأولية لهذا النموذج في كتابه كتابة التصورات وعرضه « نيل » بلغة « يانو » الرمزية لسهولة

(49) Ibid., P. 525.

(50) Kneale, W., Development of Logic, PP. 490-491.

وبساطتها . ومما ينبغي ملاحظته على هذا النموذج غلبة الطابع الاشتقاق عليه واستخدام ثابت اللزوم في جميع خطواته ، واستخدام قواعد استدلالية عدة كالاتفاق وثبات التالي والتعمير .

بديهية . [1] $C(A) C(B) C$

بديهية . [2] $C[C(A) C(B) C] C[C(A) C(B) C] C$

[3] $\{ [C(A) C(B) C] C[C(A) C(B) C] C \}$
 C

بديهية . $\{ [C(A) C(B) C] C[C(A) C(B) C] C \}$

من [1] :

$C[C(A) C(B) C] C[C(A) C(B) C] C$ ،

$C(A) C(B) C$.

[4] $C(A) C(B) C[C(A) C(B) C] C[C(A) C(B) C] C$

من [3] و [2] .

[5] $\{ [C(A) C(B) C] C[C(A) C(B) C] C \}$

C

$\{ [C(A) C(B) C] C[C(A) C(B) C] C \}$

$\{ [C(A) C(B) C] C$

من [2] :

$C(A) C(B) C$ ، $C(A) C(B) C$ ، $C(A) C(B) C$.

[6] $C[C(A) C(B) C] C[C(A) C(B) C] C$

$\{ [C(A) C(B) C] C[C(A) C(B) C] C \}$

من [5] و [4] .

[7] $C(A) C(B) C[C(A) C(B) C] C$

من [1] : $C(A) C(B) C$ ، $C(A) C(B) C$.

[8] $C(ب\ C\ ا)C(ج\ ح\ ا)$

من [6] و [7].

[9] $C\{[C(ب\ ح\ ا)C(ج\ ح\ ا)]C(ب\ ح\ ا)\}$
 $C\{[C(ب\ ح\ ا)C(ب\ ح\ ا)]C(ب\ ح\ ا)\}$

من [2]:

$ب\ ح\ ا / ب\ ح\ ا\ ج\ ح\ ا / ا$

[10] $C[C(ب\ ح\ ا)C(ب\ ح\ ا)]C(ب\ ح\ ا)$

من [9] و [8].

[11] $C\{[C(ب\ ح\ ا)C(ب\ ح\ ا)]C(ب\ ح\ ا)\}$
 $\{C(ب\ ح\ ا)C(ب\ ح\ ا)\}$

من [10]:

$ب\ ح\ ا / ب\ ح\ ا\ ج\ ح\ ا$

[12] $C[C(ب\ ح\ ا)C(ب\ ح\ ا)]C(ب\ ح\ ا)$

من [11]:

$ب\ ح\ ا / ب\ ح\ ا\ ج\ ح\ ا$

[13] $C[C(ب\ ح\ ا)C(ب\ ح\ ا)]$

من [12] و [11].

[14] $C[C(ب\ ح\ ا)C(ب\ ح\ ا)]C(ب\ ح\ ا)$

من [13]:

$ب\ ح\ ا / ب\ ح\ ا\ ج\ ح\ ا / ب\ ح\ ا$

[15] $C[C(ب\ ح\ ا)C(ب\ ح\ ا)]$

من [11] و [14]

$$c \{ (a \ c) c [(a \ c) c] \} \quad [16]$$

$$\{ (a \ c) c [(a \ c) c] \} \quad [17]$$

من [8] :

$$c \ (a \ c) \ / \ a \ / \ c \ / \ d \ .$$

$$[(a \ c) c] \ c \ [(a \ c) c] \quad [17]$$

من [16] و [15] .

$$[(a \ c) c] \ c \ [(a \ c) c] \quad [18]$$

$$c \ [(a \ c) c] \ c \ [(a \ c) c]$$

من [17] :

$$c \ (a \ c) \ / \ d \ c \ / \ a \ .$$

$$[(a \ c) c] \ c \ [(a \ c) c] \quad [19]$$

من [18] و [2] .

$$[(a \ c) c] \ c \ [(a \ c) c] \quad [20]$$

من [19] :

$$c \ / \ d \ .$$

ويمكن أن نستخدم خطوطاً أفقية لتوضح كيف تم الاشتقاق من مقدمة أو من مقدمتين ، ونعرض إسهام « قريجه » البرهاني في التودج السابق أولاً :

$$\begin{array}{ccc}
 & [1] & \\
 & \underline{\quad} & \\
 & [2] & [3] & [2] \\
 & \underline{\quad} & & \underline{\quad} \\
 [1] & & [4] & [5] \\
 & \underline{\quad} & & \underline{\quad} \\
 [7] & & & [6] \\
 & \underline{\quad} & & \underline{\quad} \\
 & [8] & &
 \end{array}$$

حيث تم اشتقاق القضية [8] من القضيتين [7] ، [6] ، بينما تم اشتقاق القضية [6] من القضيتين [5] ، [4] ، وتم اشتقاق القضية [4] من [3] ، [2] ، أما [3] فقد اشتقت من القضية [1] .

أما إذا نظرنا في النموذج بصورته المكتملة فإن الصورة المختصرة لعملية الاشتقاق كمسلك استنباطي قد تمت على هذا النحو :

	<u>[1]</u>	.	<u>[2]</u>	
<u>[1]</u>	<u>[12]</u>		<u>[8]</u>	<u>[9]</u>
	<u>[13]</u>		<u>[10]</u>	
<u>[14]</u>			<u>[11]</u>	<u>[8]</u>
			<u>[15]</u>	<u>[16]</u>
			<u>[17]</u>	
	<u>[2]</u>		<u>[18]</u>	
			<u>[19]</u>	
			<u>[20]</u>	

وحقيقة الأمر أن « فريجيه » بجهازه الرمزي ونظرياته المنطقية ونسقه الاستنباطي قد أثار إنتباه المعاصرين له واللاحقين عليه من المناطقة ؛ فراحوا يدرسون ويطورون تراثه المنطقي الضخم ، ويعرضون نظرياتهم في ضوء ما ينسب إلى « فريجيه » من مبادئ وأسس منطقية . كان البعض منهم يشرح

إسهام « فريجه » مؤيداً وكان البعض الآخر يحاول أن يختزل عدد المقدمات اللازمة للنسق الاستنباطي ، وهناك من أضاف إليها ، لكن يظل إسهام « فريجه » هو الأساس الذي تنتمي إليه معظم الدراسات المنطقية المعاصرة⁽⁵¹⁾ .

(51) راجع المرجع السابق « لويج نيل » من صفحة 513 إلى صفحة 548 وبخاصة ما يتعلق بيولاء : « نيكود » و « برنيز » و « لوكاشيفتش » و « هالبرت » . وسوف نشر إلى مقترحاتهم في حينها بسند عرض نظرية حساب القضايا كنسق استنباطي .

الفصل السادس
حساب القضايا كنسق إستباطى

الفصل السادس

حساب القضايا كنسق إستباطى

مقدمة :

من يدرس الرياضيات يجد أن الموضوع الأثير لعلم الحساب هو تناول الأعداد ودراسة العلاقات والروابط القائمة بينها ، ومن يدرس المنطق الرمزى يجد أن مادة نظرية حساب القضايا هي القضايا المنطقية ، وأن المقصود هنا بالحساب حساباً منطقياً يتناول القضايا بدلاً من الأعداد . قلنا في فصل سابق أن من موضوعات حساب القضايا وضع الصيغ التحليلية ، وقد تناولنا هذا الموضوع بالفعل ، ونقول الآن أن من موضوعاته أيضاً الحديث عن نسق استباطى .

يبدأ النسق الاستباطى في حساب القضايا من مجموعة من اللامعرفات والتعريفات والبدييات أو المصادر وينتهى إلى التسليم بمجموعة من البرهات مشتقة من تلك المقدمات طبقاً لقواعد ومبادئ الاستدلال السليم .

وسنجعل من النسق الاستباطى الذى قدمه « رسل » و « هوايتد » في كتابهما المشترك « برنكيا » أساساً للعمل في هذا الفصل ، لأنه كان تطوراً لنسق « فريجه » المنطقى ، حيث أصبح نسق حساب القضايا عندهما أساساً للنظريات الثلاثة الأخرى ، مما يفيدنا في دراستنا لنظريات المنطق الرمزى ، موضوع هذا الكتاب . على أن نبادر بذكر مجموعة من الملاحظات التى توجه عملنا في هذا الفصل :

— نستخدم في بعض الأحيان لغة رمزية بسيطة تقوم في الأساس على لغة « بيانو » المنطقية الرمزية التى استخدمها « برنكيا » مع استخدام أكثر يسراً للأقواس لتحديد مجال عمل الثوابت المنطقية .

— نعرض بين حين وآخر لتطور فكرة أو قاعدة أو مبدأ منطقي فيما يتعلق بالاستدلال لدى مناطق آخرين لحقت أعمالهم « برنكيا » ، على ألا يتأل ذلك من دقة عرضنا لخطوات النسق الاستنباطي لحساب القضايا بصفة عامة .

— إحتذى « رسل » و « هرايتد » في صياغتهما لنسق حساب القضايا والبرهنة على مبرهناته نموذج البرهان الهندسي المحكم ، وسنبرهن من جانبنا على صحة المبرهنات بالبرهان الهندسي بالإضافة إلى قوائم الصدق التي اقترحها « بوست » و « فتنجشتين » .

— نعرض لعناصر النسق على هذا النحو : ما يتعلق منها بالتوابت المنطقية أولاً وهي الرموز والأفكار الأولية والتعريفات . ثم نعرض للبيدييات أو المصادر ، وهي تلك الصيغ التحليلية الصادقة ، وينصب البحث فيها على العلاقات المنطقية بين المتغيرات والتوابت . ونعرض ثالثاً لقواعد الاشتقاق التي تحكم عملية الاستدلال ، ونعرض أخيراً للمبرهنات وكيفية البرهنة على صحتها .

أولاً : الرموز والأفكار الأولية والتعريفات :

1 — الرموز Symbols من توابت ومتغيرات ، فالخاصية الأولى للمتعلق الرمزي هي استخدام الرموز بنية تحقيق مزيد من الصورية ، والرموز هي نقطة بدء النسق الاستنباطي وقد استعارها المناطق من الرياضيات وبخاصة من علم الجبر . وتطبيق مبدأ الهوية يلزم المنطقي باستخدام الرمز (التوابت بالذات) بنفس المعنى دائماً في نفس النسق .

وقد عرضنا في فصل سابق لطبيعة المتغيرات والتوابت ، ويمكن أن نضيف إليها مجموعة العلاقات الدالة على تحديد مجال التوابت المنطقية وأهمها الآن الأنفوس ، وسوف نستخدمها هنا نفس استخدامنا لها في الفصول السابقة .

ب - الأفكار الأولية Primitive notions

هي حدود أولية يختارها المنطقي من بين الثوابت المنطقية التي اصطلح عليها ، بوصفها أكثر الأفكار لديه وضوحاً وبساطة . والأخذ بأفكار أولية في نسق منطقي أو صوري غير ملزم لبقية المناطقة للأخذ بها أو البدء منها . فقد لاحظنا أن « فريجه » قد بدأ بناء نسقه من فكرتين أساسيتين هما : السلب واللزوم [C ، ~] على أساس أنها أكثر الأفكار بساطة ولا يمكن ردها لأفكار أبسط منها أو تعريفها بثوابت أخرى . إلا أن « بيرس » Peirce و « شيفر » Sheffer ذهبوا إلى أنه يمكن تعريف فكرة السلب وبقية الأفكار الأولية في المنطق بفكرة أساسية وحيدة هي فكرة التنافر (و / ل)⁽¹⁾ .

قال « رسل » بنابئين هما السلب والفصل [V ، ~] كأفكار أولية تستخدم في تعريف غيرهما من الثوابت في نسقه المنطقي⁽²⁾ . إلا أنه مع التسليم بهاتين الفكرتين رُدَّ دالات الصدق الأساسية إلى دالة التنافر حيث عُرِّفَ الأولى بالثانية كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الثالث من هذا الكتاب .

ح - التعريفات Definitions

ويقصد بها تحديد معنى ثوابت أو حدود بالاستناد إلى ما سلمنا به من أفكار أولية . يُعرِّف « رسل » - على سبيل المثال - ثوابت منطقية مثل الوصل واللزوم والتكافؤ معتمداً على الحدين الأساسيين عنده : السلب والفصل⁽³⁾ :

$$1 - \text{و} . \text{ل} = \sim (\sim \text{و} \sim \text{ل}) \quad \text{تع}$$

(1) Kneale, W. The Development of Logic, P. 526.

(2) قال « رسل » بهاتين الفكرتين في بولنكيا ، وكان قد قال في كتابه أصول الرياضيات (1903) أن اللزوم يعدُّ الفكرة الأولية التي تشتق منها بقية أفكار وتصريفات المنطق .

راجع : رسل : أصول الرياضيات ، الترجمة العربية ، ج 2 ، ص 46 : 51

See also, Principia, P. 12 & P. 93.

(3) Principia, P. 12.

2 - $\text{J} \text{C} \text{V} \sim \text{J} \text{V} \text{C}$ تع

3 - $\text{J} \text{C} \text{V} = \text{J} \text{C} \text{V} \cdot (\text{J} \text{C} \text{J})$ تع

نلاحظ على تعريف الوصل أنه لكي يصدق ينبغي أن يطابق الصورة التي تصدق عندها دالة الوصل أو العطف من ناحية ، مع مراعاة أن نستخدم الأفكار الأولية [- ، V] في التعريف . نعرف أنه لكي تصدق دالة العطف فلا بد من صدق (V ، ل) معاً ، ومن ثم فإن استخدام ثابت الفصل وحده بينهما مع نفى أحدهما أو نفيهما معاً لن يؤدي إلى نتيجة مطابقة ، ومن ثم لا بد من نفى علاقة الفصل الكائنة بين قضيتين منفيتين أصلاً .

ويعنى تعريف اللزوم بسلب وفصل أن القول باستلزام قضية (V) لقضية أخرى (ل) ، يعنى القول بكذب الأولى أو صدق الثانية⁽⁴⁾ .

ويقيد تعريف ثابت التكافؤ بثابتي اللزوم والوصل امكان استخدام حد سبق تعريفه في النسق في تعريف حد جديد ، ويُلاحظ على التعريف أنه معنى بيان أن التكافؤ بين قضيتين مساوٍ للزوم المتبادل بينهما .

ثانياً : مجموعة البديهيات Axioms .

سلم « رسل » و « هويتهد » بثابتي السلب والفصل كفكرتين أوليتين ، وصاغتا التعريفات السابقة ، ثم انتبها إلى صياغة خمس بديهيات (مسلمات ، مصادرات) أو قضايا أولية Primitive Propositions ، وهذا النوع من القضايا هو معين تشتق منه - بالإضافة إلى التعريفات - ميرهنات النسق . وتختلف مصادرات « رسل » أو قضاياها الأولية عن مصادرات غيره من المناطق وليس ثمة عيب أو خطأ في ذلك ، فلكل منطقي ولكل عالم رياضيات أن يختار مصادرات نسقه ، عل أن تستوفى مجموعة شروط هي : أن تكون قليلة العدد ما أمكن ، وأن لا تتناقض أحدهما مع قضية أخرى ، كما ينبغي ألا تتناقض مع

(4) عزمي إسلام : الاستدلال الصوري ، ج 2 ، ص 131 .

ما يشتق منها من مبرهنات ، وأن تتسم كل قضية منها بالاستقلال ، وأن تكون مجموعة البدييات كافية بذاتها لاشتقاق قضايا صادقة منها⁽⁵⁾ .

أما مصادرنا « رسل » فهي⁽⁶⁾ :

1 - مبدأ تحصيل الحاصل Principle of Tautology

وينص على أنه « إذا كانت قضية ما صادقة أو هي ذاتها صادقة ، فيلزم أنها صادقة » ، وصورته الرمزية :

$$(C \vee C) \supset C$$

2 - مبدأ الجمع Principle of addition

وينص على أنه « إذا صدقت إحدى القضايا (ل) ، فإن دالة الفصل التي تدخل في تكوينها (ق ∨ ل) تصبح صادقة . فإذا رمزنا مثلاً للقضية « اليوم الأربعاء » بالتغير (ل) ، ورمزنا للقضية « اليوم الثلاثاء » بالتغير (ق) ؛ فإن مبدأ الجمع يقرر : « إذا كان اليوم هو الأربعاء ، فإن اليوم إما أن يكون الثلاثاء أو الأربعاء »⁽⁷⁾ . وصورة هذا المبدأ الرمزية :

$$L \supset (C \vee L)$$

3 - مبدأ التبادل Principle of Permutation

ويقصد بالتبادل هنا تبادل المواضع لعناصر دالة الفصل ، وينص على أن من يسلم بـ (ق أول) فيلزم أن يسلم بـ (ل أو ق) وصورته الرمزية :

$$(C \vee L) \supset (L \vee C)$$

(5) عمود زيدان : الشطرنج الرمزي ، ص 207 - 208 .

See also : Principia, PP. 12 - 13.

(6) Kneale, W., Op. Cit., P. 526.

(7) Principia, P. 96.

4 — مبدأ الترابط Associative Principle

ويسمى قانون الترابط للجمع المنطقي ، وينص على أنه سواء كانت القضية (و) صادقة أو الدالة (ل أو م) صادقة فإنه يلزم عن ذلك صدق القضية (ل) أو الدالة (و أو م)⁽⁸⁾ . وصورة هذا المبدأ الرمزية :

$$[(و \vee ل) \vee م] \supset [(و \vee م) \vee ل]$$

5 — مبدأ التجميع Principle of Summation

ويقرر أنه إذا كانت (ل) يلزم عنها (م) ، فإن القضية (و \vee ل) تستلزم القضية (و \vee م) . ويعنى ذلك أنه يمكن أن يضاف بدليل — في دالة لزوم — إلى كل من المقدمة والنتيجة دون أن ينال ذلك من صدق اللزوم . أما الصورة الرمزية لهذا المبدأ فهي⁽⁹⁾ :

$$[(ل \supset م) \supset (و \vee ل \supset و \vee م)]$$

وتعيد عرض بدليليات أو مصادرات « برنكييا » مجتمعة :

$$1 - (و \vee و) \supset و$$

$$2 - ل \supset (و \vee ل)$$

$$3 - (و \vee ل) \supset (و \vee ل)$$

$$4 - [(و \vee ل) \supset (و \vee م)] \supset [(و \vee ل) \supset (و \vee م)]$$

$$5 - [(ل \supset م) \supset (و \vee ل \supset و \vee م)] \supset (ل \supset م)$$

(8) وقد ذهب برنيز Bernays في عام 1926 إلى بيان أن هذا المبدأ يمكن اشتقاقه من بقية المبادئ ومن ثم رآه زانداً .

Kneale, Op. Cit., P. 526.

وقد أدرك « رسل » وهن هذا المبدأ من الناحية الاستنباطية في كتاب برنكييا وأشار — مع هوانبند — إلى إمكان استيعاده كقضية أولية .

Principia, P. 96.

(9) Principia, P. 97.

وما ينبغي الإشارة إليه هو أن هذه المصادر لا تعتمد في صحتها إلا على طائفة التعريفات الأولية ، بحيث إذا غيرنا نوع اللامعرفات التي نسلم بها بداية فاننا نتوصل إلى مصادر مختلفة⁽¹⁰⁾ .

(10) مثال ذلك أن نحدد « نكود » على فكرة وحيدة لا معرفة هي (ج/ك) بمعنى (ليس ج ، ك

معاً) ورأى أنه يمكن الآلة حساب يأكله على يدوية مفردة هي :

(ج/ك/م) / [(س/اس) / [(س/ك) / (ج/اس) / (ج/اس)]]

مع قاعدة للاستدلال هي :

ج / ك/م

م

إلا أن هذا الاجاز قد يكون مغلاً ويقال من بساطة النسق ، لذلك فإن توخي الدقة والوضوح وعدم التكلف في عرض البراهين يجعلنا نفرض أن مجموعة البدييات التي تشتمل عليها « هلبرت » وه « برنيز » في عام 1934 واستعمالها مع قاعدل التوبيخ وثبات افعال هي ما يحقق هدف كل منطقي وهذه المجموعة هي :

(أ) 1 - ج (ك) ج (ج) (ج)

2 - ج (ج) ج (ك) ج (ج) ج (ج) (ج)

3 - ج (ك) ج (ج) ج (م) ج (ج) ج (ج) (ج)

(ب) 1 - ج (ج) ج (ج) ج (ج)

2 - ج (ج) ج (ج) ج (ج)

3 - ج (ك) ج (ج) ج (م) ج (ج) ج (ج) ج (ج) (ج)

(ج) 1 - ج ج ج ج ج (ج) ج (ج)

2 - ج ج ج ج ج (ج) ج (ج)

3 - ج (م) ج (ج) ج (ج) ج (م) ج (ج) ج (ج) ج (ج) (ج)

(د) 1 - ج (ج) ج (ج) ج (ج) ج (ج)

2 - ج (ج) ج (ج) ج (ج) ج (ج)

3 - ج (ج) ج (ج) ج (ج) ج (ج) ج (ج) ج (ج) (ج)

(هـ) 1 - ج (ج) ج (ج) ج (ج) ج (ج) ج (ج) ج (ج) (ج)

2 - ج ج ج ج ج (ج) ج (ج)

3 - ج ج ج ج ج (ج) ج (ج)

وتسمى تلك البدييات بأنها جميعاً مستقلة ، رغم أن البدييات (أ) ، (ب) ، (ج) ، (د) ، (هـ) ، (و) مستمدة من نسق « فريجه » ، كما أن البديية (أ) مأخوذة عن نسق « لوكاشيفتش » ، والبديية (ج) مأخوذة عن نسق « برنكيا . ومن الملاحظ أنه مهما تعددت أنساق فإن مبدأ التوبيخ يظل ممثلاً أساسياً لاشتقالي البرهانات من البدييات .

ثالثاً : قواعد الاشتقاق Rules of Derivation

يقصد بقواعد الاشتقاق تلك المعايير التي تحكم عملية الاستدلال حين نستطب من مجموعة مقدمات — أفكار أولية وتعريفات وبديهيات — مبرهنات لازمة عنها . وتتوقف صلاية النسق وقوته ودقته على التزامنا بتطبيق قواعد الاشتقاق . قال « رسل » و « هويتيد » بقاعدتين أساسيتين هما قاعدة التعويض وقاعدة اثبات التالى . ويذهب بعض المناطقة إلى تحليل القاعدة الأولى إلى قاعدتين فيصبح لدينا ثلاث قواعد هي⁽¹¹⁾ :

ا — قاعدة التعويض بين المتغيرات :

يتم التعويض في هذه الحالة بأن نحل صيغة محددة محل متغير واحد في دالة معروفة ، وينشأ التعويض هنا لتلبية حاجات تتعلق بعملية الاشتقاق خلال النسق المنطقي .

لو افترضنا الصيغة (م C ن) بدلاً من متغير واحد وليكن (و) في الدالة (و . ل) = (ل . و) ، لأصبحت الدالة بعد التعويض :

$$[(و . ل) . (م C ن)] = [ل . (و C م)]$$

شريطة أن تأخذ الصيغة التي حلت محل المتغير نفس قيم صدق المتغير في علاقته ببقية متغيرات الدالة ، وعلى أى حال فإن ما يحسم ذلك هو الثوابت الأصلية التي لا ينالها تبديل مثل ثابتي الوصل والتكافؤ في مثالنا السابق .

ب — قاعدة التعويض بالتعريف :

عوضنا في القاعدة السابقة عن متغير واحد أو قضية بإحلال صيغة أو دالة محلها ، لكننا نعوض في هذه القاعدة عن صيغة بصيغة مكافئة لها من حيث التعريف ، تساويها ل قيمة صدقها . وقد تكون الصيغة المستبدلة جزءاً من دالة أو صيغة أكبر فإذا ما حلت الصيغة البديلة محلها أدت نفس المعنى وأعطت دفعاً

(11) Strawson, P. Introduction to Logical Theory, PP. 99-100.

لعملية البرهنة . فنحن نعلم أن :

$$\text{تع} \quad (J C U) \equiv (\sim U J V)$$

فإن كانت لدينا الصيغة الصحيحة⁽¹²⁾ :

$$(U \sim C J \sim) C (J V U \sim)$$

فيمكن أن نستبدل بالصيغة $(U \sim C J \sim)$ ما يكافئها — طبقاً للتعريف — فنحصل على الصيغة الصحيحة :

$$(U \sim C J \sim) C (J C U)$$

ونحن عندما ننظر إلى الرصيد الضخم من التعريفات المنطقية ومن العبارات المتكافئة تكافؤاً منطقياً ، ندرك عظم مجال تطبيق هذه القاعدة ، ويكفى أن نضرب مثلاً على ذلك مجموعة من المبادئ والقوانين والتعريفات المنطقية التي يمكن أن يحل أحد طرفيها محل الآخر⁽¹³⁾ :

1 — مبرهنات دي مورجان :

$$(\sim J \sim V U) \equiv (J . U \sim)$$

$$(\sim U . J \sim) \equiv (\sim U J V)$$

2 — مبدأ تبادل المواضع :

$$(U J V) \equiv (J V U)$$

$$(U . J) \equiv (J . U)$$

3 — مبدأ الترابط :

$$[U V (J V U)] \equiv [(U V J) U]$$

$$[U . (J . U)] \equiv [(U . J) U]$$

(12) عزمي إسلام : الاستدلال الصوري ، ج 2 ، ص 156 .

(13) Copi, I., Introduction to Logic, PP. 318-319.

4 - مبدأ التوزيع :

$$[(M \vee U) \vee (J \cdot U)] \equiv [(M \vee J) \cdot U]$$

$$[(M \vee U) \cdot (J \vee U)] \equiv [(M \cdot J) \vee U]$$

5 - النفي المزدوج :

$$U \sim \sim U$$

6 - مبدأ نفي المقدم :

$$(U \sim C) \equiv (J \cdot U)$$

7 - اللزوم المادى :

$$(J \vee U) \equiv (J \cdot U)$$

8 - التكافؤ المادى :

$$[(C \cdot J) \cdot (J \cdot U)] \equiv (J \equiv U)$$

$$[(J \sim U) \vee (J \cdot U)] \equiv (J \equiv U)$$

9 - قانون التصدير :

$$[(M \cdot C) \cdot U] \equiv [M \cdot (J \cdot U)]$$

10 - تحصيل حاصل⁽¹⁴⁾ :

$$(U \vee U) \equiv U$$

$$(U \cdot U) \equiv U$$

(14) يطلق تعبير « تحصيل حاصل » و tautology على ثلاث حالات : 1 - حالة القضية التى تصدق فى جميع الأحوال . 2 - حالة القضية التى تأخذ صورها شكل الحالة الأولى . 3 - حالة التكافؤ المتعلقى كما ورد فى العبئتين 10 .

ح - قاعدة إثبات التالي :

ولهذه القاعدة أسماء كثيرة ؛ فهي قاعدة « إثبات التالي modus ponens » ، ومبدأ القياس ، وقاعدة الفصل detachment . ومضمون هذه القاعدة له طابع إستدلالي يتمثل في أن التسليم بصدق قضية (ق) يلزم عنها قضية أخرى (ل) ؛ يترتب عليه التسليم بصدق القضية الأخرى (ل) . والصورة الرمزية لقاعدة إثبات التالي هي :

$$[(ق \supset ل) \cdot ق] \supset ل$$

ولا يكفى بعض المناطق بهذه القاعدة كسبيل قياسي وحيد لكيفية قيام الاستدلال ، بل يقترح أحدهم - كوى - أن نستخدم معظم صور الاستدلال على أنها قواعد تحكم عملنا في البرهنة الاستنباطية . ومن هذه الصور أو القواعد بالاضافة إلى القاعدة السابقة⁽¹⁵⁾ :

1 - نفى المقدم Modus Tollens

$$[(ق \supset ل) \cdot \sim ل] \supset \sim ق$$

2 - القياس الشرطى المتصل Hypo. Syllogism

$$[(ق \supset ل) \cdot (ل \supset م)] \supset (ق \supset م)$$

3 - القياس الشرطى المنفصل Disjun. Syllogism

$$[(ق \supset ل) \cdot (ق \supset \sim ل)] \supset \sim ق$$

4 - قياس الاحراج البنائى Constructive Dilemma

$$[(ق \supset ل) \cdot (ق \supset م)] \supset [(ق \supset ل) \cdot (ق \supset م)]$$

5 - قانون الامتصاص Absorption

$$[(ق \supset ل) \cdot (ق \supset ل)] \supset (ق \supset ل)$$

(15) Copl, Op. Cit., P. 312 & McKay, Op. Cit., P. 119.

ولنفس القانون صيغة أخرى في برنكيا⁽¹⁶⁾ :

$$[(J \cdot U) \supset U] \supset (J \supset U)$$

6 — مبدأ التبسيط Simplification

$$U \supset (J \cdot U)$$

وقد ورد هذا المبدأ في برنكيا على أنه أحد النتائج المباشرة للقضايا الأولية أو ما أسماها مصادرات ، وصيغة المبدأ في برنكيا⁽¹⁷⁾ :

$$(J \supset U) \supset J$$

7 — مبدأ الوصل (العطف) Conjunction

$$(J \cdot U) \supset (J \cdot U)$$

8 — مبدأ الجمع⁽¹⁸⁾ Addition

$$(J \vee U) \supset U$$

رابعاً : المبرهنات Theorems

تعد المبرهنات غاية كل نسق ، فهي النتائج المباشرة للتسليم بالأفكار والقضايا والقواعد السابقة عليها ، وبها يكتمل عمل المنطقي أو عالم الرياضيات وتصدق خطته في بناء النسق . نعرض هنا لمجموعة من المبرهنات أو النظريات المنطقية تحتمد بصورة مباشرة على ما سبق أن سقناه من مقدمات ، ومعظم ما

(16) Principia, P. 14.

وبلاحظ أن بعض الصيغ التي نشر إليها هنا على أنها قواعد للاشتقاق بالإضافة إلى قواعد الاشتقاق والبراهين الخال ، هي قضايا مشقة في بعض الأساق ، ونتائج مباشرة للتسليم بالديديات في أساق أخرى ، ومبرهنات في أساق ثالثة ؛ بل قد تعود للمبرهنة على بعضها بوصفها مبرهنات في نسق برنكيا .

(17) Principia, P. 99.

(18) Copi, Op. Cit., P. 312.

نعرضه من مبرهنات مأخوذ عن نسق برنكيا ، وبعض ما نعرضه مأخوذ عن كتب أخرى ، وان ظلت المبرهنات التي اتقيناها تشكل فيما بينها نسقاً يعتمد فيه اللاحق على السابق⁽¹⁹⁾ . أما ترقيم المبرهنات فهو من وضعنا ، وان أشرنا إلى مبرهنات برنكيا بترقيما الأصيل الذي يشير العدد الصحيح فيه إلى رقم الفصل ويشير العدد العشري منه إلى رقم المبرهنة في نسق «رسل» .

مبرهنة [1]

$$C \sim (C \sim C) \sim C$$

$$2'01. \quad (p \supset \sim p) \supset \sim p$$

وتسمى هذه المبرهنة « برهان الخلف » ، وتقرر أنه ان لزم عن التسليم بقضية التسليم بنقيضها فهي قضية كاذبة⁽²⁰⁾ . أما البرهان الاستنباطي على صحتها فيأخذ الخطوات التالية :

(أ) علمنا من المصادر الأولى أن :

$$C \sim (C \sim C)$$

(ب) بتطبيق قاعدة التعميض بين المتغيرات على القضية السابقة بوضع (~ C) بدلاً من (C)⁽²¹⁾ ، نحصل على :

$$C \sim (C \sim \sim C)$$

(19) اعتدنا على هذه المصادر بصفة أساسية في عرض المبرهنات وطريقة البرهنة عليها ، مع تصرف من جانب الباحث كلما دعت الحاجة لبيان أو تفسير :

- Principia Mathematica, PP. 98 : 126.

- Strawson, Introduction to Logical Theory, Ch., 3.

— محمد ثابت الفندي : أصول المنطق الرياضي ، الفصل التاسع .

— عزمي اسلام : الاستدلال الصوري ، الجزء الثاني ، الفصل الثالث .

(20) Principia, P. 100.

(21) Ibid., P. 98.

(ح) بتطبيق القاعدة السابقة أيضاً على تعريف اللزوم 1 نع 1 ، بوضع
 $(\sim \text{و})$ بدلاً من (ل) ، بأخذ التعريف $[\text{و} \text{ل} \text{ل} = \sim \text{و} \text{ل} \text{ل}]$
 الصورة :

$$[\text{و} \text{ل} \text{ل} = \sim \text{و} \text{ل} \text{ل}]$$

(د) ان جمعنا بين الصيغتين (ح) و (ب) ، أصبحنا كالنالي :

$$\frac{\text{و} \text{ل} \text{ل} = \sim \text{و} \text{ل} \text{ل}}{\sim \text{و} \text{ل} \text{ل} = \sim \text{و} \text{ل} \text{ل}}$$

(هـ) بحذف الصيغة المتكررة بينهما ، والتي تعيد تكافؤ الأطراف الباقية ،
 نصل إلى :

$$(\text{و} \text{ل} \text{ل} = \sim \text{و} \text{ل} \text{ل})$$

وهو المطلوب اثباته

أما البرهنة على نفس البرهنة السابقة بقوائم الصدق فهي كالنالي :

و	ل	و	ل	و
ص	ص	ك	ك	ص
ص	ص	ص	ص	ك

√

جاءت قيم الصدق تحت الثابت الرئيسي في القضية وهو اللزوم الثاني كلها
 صادقة ، مما يدل على أن القضية صيغة تحليلية ، ناتجة عما سبق أن علمنا به
 وصادرنا عليه من مقدمات صحيحة . ويلاحظ أنه يمكن أن يحل ثابت التكافؤ
 $(=)$ محل ثابت اللزوم (ل) ، سواء في البرهان الاستنباطي أو في قائمة

الصدق ، وتظل المبرهنة صادقة . مما يجعلنا نتفقد أنه يمكن صياغتها في عدة صور :

$$C \sim (C \sim C) \sim C$$

$$C \sim (C \sim C) = C$$

$$C \sim (C \sim C) \sim C$$

$$C \sim (C \sim C) = C$$

مبرهنة [2]

$$C \sim (C \sim C) \sim C \quad (22)$$

$$2'02. \quad q \supset (p \supset q)$$

وتعني أن القضية تستلزم قضية مركبة ، تصبح فيها لازمة عن حد آخر .
والبرهنة الاستنباطية تأخذ الخطوات التالية :

(أ) ينص مبدأ الاضافة على أن :

$$C \sim (C \sim C)$$

(ب) بوضع (~ C) بدلاً من (C) في المبدأ السابق يصبح :

$$C \sim (C \sim C)$$

(جـ) بجمع نص المبرهنة ، وصيغة الخطوة (ب) :

$$C \sim (C \sim C)$$

$$C \sim (C \sim C)$$

(د) بالتعويض بين المتكافئات : $C \sim (C \sim C) = C$ ،

[تعريف اللزوم] ، ينتج أن :

$$C \sim (C \sim C)$$

هـ . ط . ث

(22) Ibid., PP. 99-100.

أما البرهنة بقائمة صدق فهي :

ل	ص	ك	ل	ص
ص	ص	ص	ص	ص
ك	ك	ص	ص	ك
ص	ص	ك	ص	ص
ك	ص	ك	ص	ك

√

مبرهنة [3]

$$2^{03}. \quad (p \supset \sim q) \supset (q \supset \sim p) \quad (23)$$

وتنص هذه المبرهنة على :

إذا استلزمت قضية (ق) نقيض أخرى (ل) فإن القضية الثانية تستلزم نقيض الأولى . وخطوات البرهنة عليها هي :

(أ) ان وضعنا (ق ~) بدلاً من (ق) ، و (ل ~) بدلاً من (ل) في المصادرة الثالثة (ق ~ ل ~ ل ~) يتتج :

$$(ق ~ ل ~ ل ~) \supset (ق ~ ل ~ ل ~)$$

(ب) لما كان تعريف اللزوم : ق ~ ل = ل ~ ق

فان شق المبرهنة : ق ~ ل = ل ~ ق

(ج) بمقارنة ناتج الخطوة (ب) بناتج الخطوة (أ) يتتج أن الصيغة الصادقة :

(23) Ibid., P. 100.

$$(\sim V J \sim) C (J \sim V V)$$

تكافؤ صيغة المبرهنة :

$$(\sim C J) C (J \sim C V)$$

وبكافؤ الصدق صدق .

هـ . ط . ث

أما قائمة صدق المبرهنة فهي :

ق	ج	ص	ق	ج	ص
ك	ص	ص	ك	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص

√

نلاحظ أن قيم الصدق الواردة تحت الثابت الرئيسي « اللزوم الثاني » كلها صادقة فالدالة تحليلية ، كما نلاحظ أن قيم الصدق تحت ثابتى اللزوم الأول والثالث متكافئة ومن ثم يمكن أن نستخدم ثابت التكافؤ كثابت رئيسي :

$$(\sim C J) \equiv (J \sim C V)$$

مبرهنة [4]

$$205. \quad (q \supset r) \supset [(p \supset q) \supset (p \supset r)]$$

(24) وردت نفس المبرهنة عند « يسون ، أوكونر » في كتابه مقدمة في المنطق الرمزي تحت رقم (2) ص 132 ، كما وردت عند عزيم اسلام في كتابه : الاستدلال الصوري تحت رقم (5) ، ص 182 .

تعرف هذه المبرهنة مبدأ القياس الذي يأخذ هذه الصورة ، كما أن له صورة أخرى . ونعتمد في البرهنة على صدقها على المصادر الخمسة وتعريف اللزوم وفكرة السلب :

(١) تنص المصادر الخمسة على أن :

$$[(M \supset V) \supset (L \supset V)] \supset (M \supset L)$$

بيننا تنص المبرهنة على أن :

$$[(M \supset V) \supset (L \supset V)] \supset (M \supset L)$$

(ب) ثمة تطابق بين الشق الأول في المصادر والشق الأول في المبرهنة ، ونعلم أن هناك علاقة تنشأ بين الفصل واللزوم بصفة عامة ، ويمكن أن تنشأ بينهما في شقي المصادر والمبرهنة التوائاً ، بحيث إذا وضعنا (~ V) بدلاً من (V) في المصادر اقتربنا مما نهدف إليه وهو :

$$[(M \supset \sim V) \supset (L \supset \sim V)] \supset (M \supset L)$$

(جـ) ولما كانت (~ V) في الدالة الأخيرة تكافئ (V) ، فالمبرهنة حسب تعريف اللزوم ، فإنه بالتعويض نحصل على :

$$[(M \supset V) \supset (L \supset V)] \supset (M \supset L)$$

هـ . ط . ث

ونصوغ قائمة الصدق للمبرهنة أو لمبدأ القياس كما يلي :

م	ق	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ك	ص	ص	ص	ص	ص
ك	ك	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ك	ص
ص	ص	ص	ك	ص	ص	ص	ص	ك	ص
ص	ص	ص	ك	ص	ص	ص	ص	ص	ك
ص	ص	ص	ك	ص	ص	ص	ص	ص	ك
ص	ص	ص	ك	ص	ص	ص	ص	ص	ك
ص	ص	ص	ك	ص	ص	ص	ص	ص	ك

√

جميع قيم صدق الثابت الرئيسى صادقة فالدالة إذن تحليلية .

مبرهنة [5]

$$(25) [(م \supset ق) \supset (م \supset ج)] \supset (ج \supset ق)$$

$$2^{06} (p \supset q) \supset [(q \supset r) \supset (p \supset r)]$$

وتلك صورة أخرى لمبدأ القياس تأخذ البرهنة على صدقها الخطوات التالية :

(1) تنص المصادرة (4) على :

$$[(م \vee ق) \vee (ج \vee د)] \supset [(م \vee ج) \vee (ق \vee د)]$$

بوضع (~ ق) بدلاً من (ق) و (~ ل) بدلاً من (ل) نحصل
على :

$$[(~ ق) \vee (~ ل)] \supset [(ق \vee ل)]$$

ويتطبيق تعريف ثابت اللزوم [~ = ق ، ~] وبالتعويض في الصيغة
السابقة في ضوء هذا التعريف ينتج أن :

$$[(ق \vee ل) \supset (ق \vee ل)] \supset [(ق \vee ل)]$$

(ب) تنص المصادرة [5] على أن :

$$[(ق \vee ل) \supset (ق \vee ل)] \supset (ق \vee ل)$$

وبوضع (~ ق) بدلاً من (ق) ينتج أن :

$$[(ق \vee ل) \supset (ق \vee ل)] \supset [(ق \vee ل)]$$

ويتطبيق تعريف اللزوم (~ = ق ، ~) .

$$[(ق \vee ل) \supset (ق \vee ل)] \supset (ق \vee ل)$$

(حـ) بالنظر في ناتج الخطوة (ا) ، مع وضع (ل ~ م) بدلاً من
(ق) ، ثم وضع (ق ل) بدلاً من (ل) ، و (ق ~ م) بدلاً من
(م) . نحصل على الصيغة المطولة :

$$\{ [(ق \vee ل) \supset (ق \vee ل)] \supset (ق \vee ل) \}$$

$$\{ [(ق \vee ل) \supset (ق \vee ل)] \supset (ق \vee ل) \}$$

(د) الثابت الرئيسي في هذه الدالة المطولة هو اللزوم ويعنى ضرورة
استلزام السابق للاحق ، فصدق الأول يؤدي إلى صدق التالي بالضرورة
المنطقية ، ولما كان الشق الأول من الدالة هو عين المبرهنة (4) التي سبق البرهنة
على صحتها وصدقها ، فالتالي صحيح ، والتالي هنا هو المبرهنة [5] التي نحن
بصدد البرهنة عليها .

$$^{(26)} [(M \supset C) \supset (M \supset L)] \supset (L \supset C)$$

هـ . ط . ث

لم نقيم قائمة صدق لاثبات صحة المبرهنة :

ق	ل	م	ق	ل	م	ق	ل	م
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ك	ك	ك	ص	ص	ص
ص	ك	ك	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ك	ك	ك	ص	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ص	ك	ك	ك	ص	ص	ص
ك	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ك	ص	ص	ك	ص	ص	ص

x
√
x

الدالة تحليلية صادقة دائماً كما يتضح من النظر في قوائم صدق الثابت الرئيسي وهو اللزوم الثاني .

مبرهنة [6]

$$C ((V \supset V))$$

2'07.

$$p \supset (p \vee p)$$

(26) تختلف طريقتنا في البرهان هنا عما قدمه أصحاب بونكييا من 100 وما قدمه عزمي إسلام ؛ الاستدلال الصوري من 184 ، وتختلف كذلك عما قدمه يسون ، أكونر ، المرجع السابق من 137 ، وإن كانت الراعين الأربعة سلبية لاعتقادها على نفس مقدمات نسق واحد ، مما يؤكد تعدد سبل البرهنة على البرهنة الواحدة ، ويؤكد أيضاً مبدأ تعدد الصواب .

يشير أصحاب برنكيا إلى أن البرهنة يسيرة متى وضعنا (ل) محل القضية (ق) ومحل القضية البديلة داخل الدالة الثانية فيصبح لدينا⁽²⁷⁾ :

$$C \supset (C \vee L) \quad (28)$$

وهو نص المصادرة الثانية (مبدأ الجمع) الصادقة ، فإن عدنا وعرضنا (ق) محل (ل) حصلنا على قضية صحيحة استباطياً :

$$C \supset (C \vee C)$$

ه . ط . ث

وفي حالة متغير واحد في الدالة فإن قائمة الصدق لا تحوى أكثر من احتمالين
هكذا :

ق	ق	ص
ك	ص	ك

وهذا يعنى أن القضية تستلزم ذاتها ، كما أن القضية تكافئ ذاتها .

مبرهنة [7]

$$\sim (C \vee \sim C) \quad (29)$$

$$2.1. \quad (\sim p \vee p)$$

(27) Principia, P. 101.

(28) نجد صورة أخرى للمصادرة عند « ناجل » و « نيومان » لكنها تعطى نفس النتيجة وهي :
 $C \supset (C \vee L)$

انظر :

Nagel, E., & Newman, J., Godel's Proof, P. 49.

(29) Principia, P. 101, and See also :

- Copi, Symbolic Logic, P. 243.

و « يسون » : المرجع السابق ، ص 133 .

البرهان الاستنباطي :

(ا) تنص المصادرة الثانية على : $C \supset (V \supset L)$

نضع (و) على (ل) فتصبح : $C \supset (V \supset V)$ [مبرهنة 6]

(ب) تنص المصادرة الأولى على : $(V \supset V) \supset C$

ومن مقارنتها بمبرهنة 6 وحذف المكرر بينهما ، ينتج :

$C \supset C$ دالة صحيحة

(جـ) ولما كان $C \supset C = \sim V \supset V$ بالتعريف هو الشق الأول صحيح فإن ما يكافئه يكون صحيحاً :

$\sim V \supset V$

هـ . ط . ث

أما قائمة الصدق فهي كالتالي :

$\sim V$	V	C
ك	ص	ص
ص	ص	ك

مبرهنة [8]

(و $\sim V \supset V$)⁽³⁰⁾

211.

($p \supset \sim p$)

(30) Principia, P. 101.

CopI, Op. Cit., 243-4.

البرهان الاستنباطي :

(١) تنص المصادر الثالثة على :

$$(\text{ق} \vee \text{ل}) \supset (\text{ل} \vee \text{ق})$$

نضع (~ ق) بدلاً من (ق) ، ونضع (ق) بدلاً من (ل) :

$$(\sim \text{ق} \vee \text{ق}) \supset (\text{ق} \vee \sim \text{ق})$$

(ب) الصيغة الأخيرة صيغة لزوم، إذا صدق مقدمها يصدق تاليها . ولما كان المقدم هو نفس المبرهنة (7) التي برهننا على صحتها .

∴ المبرهنة (ق ~ ∨) صحيحة

ه . ط . ث

وقائمة الصدق هي عين القائمة السابقة مع تغيير مواضع المتغيرين .

مبرهنة [9]

$$\text{ق} \supset (\sim \text{ق})$$

2'12.

$$p \supset (\sim p)$$

البرهان الاستنباطي :

(١) تنص المبرهنة (8) على : ق ~ ∨

بوضع ~ ق بدلاً من ق تصبح المبرهنة :

$$\sim \text{ق} \sim \sim \text{ق}$$

(ب) نعوض بتعريف اللزوم على الصيغة السابقة [∨ ، ~ = ∩]

لتصبح :

$$\text{ق} \sim \sim \text{ق}$$

ه . ط . ث

أما قائمة الصدق فهي :

ق	~	~	ق
ص	ص	ص	ص
ك	ك	ص	ك

وبالنظر في قائمة الصدق نلاحظ أن القيم بين (ق) و (ص) و (ك) متطابقة من حيث الصدق والكذب ، ومن ثم يمكن قيام رابطة أو إجراء التكافؤ بينهما :

$$ق \sim \sim ق$$

ولما كان التكافؤ كرابطة يعنى اللزوم المتبادل بين شطرين متكافئين فإنه يمكن استنتاج صيغة أخرى من الصيغة السابقة وهي⁽³¹⁾ :

$$\sim ق \sim ق$$

مبرهنة [10]

$$ق \sim \{ (ق \sim) - \}$$

$$2'13. \quad p \vee \sim \{ \sim (\sim p) \}$$

يمكن البرهنة الاستنباطية بطريقة مختصرة نقتصرها كما يلي :

$$- \text{ تنص المبرهنة [8] على : } ق \sim \sim ق$$

(31) Weichenbach, H., Op. Cit., P. 38.

and Copl, Op. Cit., P. 241.

See also : Principia, P. 116.

— وتنص قاعدة النفي المزدوج التي نستخدمها في ضوء التعويض بالترريف
على :

$$\neg \sim \sim \neg$$

ولما كان الضرب المنطقي لحد في ذاته ينتج نفس الحد ، فإن الضرب المنطقي
بين : $\neg \sim \sim \neg$ ،

$$\neg \sim \sim \sim \neg$$

ينتج : $\neg \sim \sim \sim \neg$

ه . ط . ث

أما البرهان المطول فمتمد فيه على ما أورده برنكيا⁽³²⁾ :

(أ) تنص المصادرة الخامسة على :

$$C(M C L) C(L V C) C(M V)$$

بوضع (~) بدلاً من (ل) ، و (~ ~ ~) بدلاً من (م)
ينتج :

$$C(\sim \sim \sim C) C(\sim \sim \sim V C) C(\sim \sim \sim V)$$

(ب) تنص البرهنة التاسعة على : (~ ~ ~) ، تضع (~)
بدلاً من (~) فينتج :

$$\sim \sim \sim C \sim$$

(ح) نلاحظ أن الصيغة (ب) صحيحة لأنها مشتقة من مبرهنة
صحيحة ، كما نلاحظ أنها عين مقدم ناتج (أ) الذي يلزم عنه لاحق صحيح
أيضاً هو :

$$C(\sim \sim \sim V C) C(\sim \sim \sim V)$$

(32) *Principia*, P. 101.

(و) لكن الصيغة الأخيرة صيغة لزوم هي الأخرى إن صدق مقدمها صدق التالى فيها ، ولما كان مقدمها (نص المبرهنة الثامنة)⁽³³⁾ صادقاً ؛ فالتالى أيضاً صادق وهو :

$$(و \sim \sim \sim و)$$

هـ . ط . ث

أما إثبات صحة المبرهنة بقائمة صدق ، فهذا هو :

و	~	~	~	و	و
ص	ك	ص	ك	ص	ص
ص	ص	ك	ص	ص	ك

√

ويتضح من تحليل المبرهنة أنها صورة أكثر تركيباً للمبرهنة الثامنة (و - و) ، مضافاً إليها مبدأ النفي المزدوج الذى يحافظ على صحة وصدق الصيغة الأصلية .

مبرهنة [11]

$$و \supset (و \vee و) \quad (34)$$

2'2.

$$p \supset (p \vee q)$$

يقوم البرهان الاستنباطى لهذه المبرهنة على معاملة وضعها تالياً في قضية لزوم

(33) قولنا « المبرهنة الثامنة » يرتبط بالترتيب الذى أوردنا به للمبرهنات في سياق هذا الفصل . ولا يرتبط بالترتيب الأصيل كما جاء في كتاب برنكيا ، لئلا يأتى من الكتب المنطقية التى اعتمدنا عليها .

(34) Principia, P. 104.

يصدق ان صدق المقدم ، وينبئ أن يكون المقدم في هذه الحالة نص مصادرة أو ميرهنة ثبتت صحتها وصدقها .

(ا) تنص الميرهنة الخامسة في هذا النسق على :

$$C(J C U) C [(C M) C (U C M)]$$

تستبدل (ج ص ق) بـ (ل) ، و (ق ج ل) بـ (م) ، فنحصل على :

$$C [(J V U) C (U V J)] C \underline{C (U V J) C (U)}$$

$$\{ [(J V U) C (U)]$$

(ب) تنص المصادرة الثانية على :

$$C (J V U) C (J)$$

بوضع (ق) محل (ل) ، و (ل) محل (ق) ، نتج صيغة مشتقة وصادقة :

$$C (U V J) C (U)$$

ونلاحظ أن الصيغة الأخيرة هي مقدم الصيغة (ا) ، فتاليها إذن صادق :

$$\underline{C [(J V U) C (U)] C [(J V U) C (U V J)]}$$

(جـ) تنص المصادرة الثالثة على :

$$C (U V J) C (J V U)$$

بوضع (ل) محل (ق) و (ق) محل (ل) ، نحصل على صيغة صادقة :

$$C (J V U) C (U V J)$$

(د) تؤلف الصيغة الأخيرة مقدماً للصيغة الشرطية (ب) ، وبما أنها صادقة فإن تاليها صادق وهو :

$$C (J V U) C (U)$$

هـ . ط . ث

دلائل المبرهنة باستخدام قائمة صدق يأخذ هذه الصورة :

ل	ص	ق	ص	ق
	ص	ص	ص	ص
	ص	ص	ص	ص
	ص	ص	ص	ك
	ك	ص	ص	ك

مبرهنة [12]

$$\sim (C \supset (L \vee C))^{(35)}$$

$$2'21. \quad \sim p \supset (p \supset q)$$

البرهان الاستنباطي :

(أ) تنص المبرهنة [11] على : $C \supset (L \vee C)$

بوضع $(\sim C)$ بدلاً من (C) نصيغ :

$$\sim C \supset (\sim C \vee L)$$

(ب) ينص تعريف اللزوم على :

$$\text{تع} \quad (L \vee C) \equiv \sim C \supset L$$

(ج) بحذف المتكافآت $(\sim C \vee L)$ في الصيغتين ينتج أن :

$$\sim C \supset (C \supset L)$$

هـ . ط . ث

(35) Ibid., P. 104.

قائمة الصدق :

ق	ج	ق	ج
ص	ص	ص	ك
ك	ص	ص	ك
ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص

مبرهنة [13]

$$ق (ج \supset (ق \vee ج))^{(36)}$$

2'24.

$$ق \supset (\sim ق \supset ج)$$

البرهان الاستنباطي :

(أ) تنص المبرهنة [12] على :

$$\sim ق \vee ج \supset (ق \vee ج)$$

بوضع $\sim ق$ محل $ق$ في المبرهنة ، ينتج أن :

$$\sim ق \vee ج \supset (\sim ق \vee ج)$$

(ب) تنص المبرهنة [9] على :

$$\sim ق \vee \sim ج \supset \sim (ق \vee ج)$$

وبالتعويض في الصيغة (أ) ينتج أن :

$$\sim ق \vee ج \supset (\sim ق \vee ج)$$

هـ . ط . ث

(36) Ibid., P. 104.

أما قائمة الصدق فهي كالتالي :

ق	ص	ك	ص	ق
ص	ص	ك	ص	ق
ص	ص	ك	ص	ق
ك	ص	ص	ص	ق
ك	ص	ص	ص	ق

مبرهنة [14]

$$^{(37)} (ج . ق) \subset (ج \sim \vee ق \sim) \sim$$

$$3'11. \quad \sim (\sim p \vee \sim q) \supset (p \cdot q)$$

البرهان الاستنباطي :

(أ) بالرجوع إلى التعريف الأول :

$$\text{تع} \quad (ج \sim \vee ق \sim) \sim = (ج . ق)$$

والمبرهنة :

$$(ج \sim \vee ق \sim) \subset (ج . ق) \subset (ج . ق) \sim$$

(ب) بحذف التعريف ، وجمع ما يبقى من الصيغتين ينتج :

$$(ج . ق) \subset (ج . ق)$$

وان عوضنا عن المقدم والثالث بـ (ق) ، ينتج :

$$ق \subset ق$$

(37) Ibid., P. 111.

وهي صيغة مبدأ الهوية الثابت صحته في نسق بونكييا تحت رقم
[2'08.]⁽³⁸⁾.

إذن فالصيغة المطابقة لمبدأ الهوية صيغة صحيحة وهي ؛

$$\sim (\sim \text{ق} \vee \sim \text{ل}) \supset \text{ق} . \text{ل}$$

هـ . ط . ث

= قائمة الصدق :

ل . ق	C	ل ~	ق ~	ل ~	ق ~	~
ص	ص	ك	ك	ك	ك	ص
ك	ص	ص	ص	ك	ك	ك
ك	ص	ك	ص	ص	ص	ك
ك	ص	ص	ص	ص	ص	ك
X	✓					X

ونلاحظ أن سلب شق الدالة الأول ينتج لنا قيمة صدق صادقة وثلاث قيم صدق كاذبة ، وهو نفس نتيجة ثابت الوصل في الشق الثاني ، مما يؤدي إلى استخدام ثابت التكافؤ محل ثابت اللزوم :

$$\sim (\sim \text{ق} \vee \sim \text{ل}) \equiv \text{ق} . \text{ل} \quad (39)$$

مبرهنة [15]

$$\sim (\sim \text{ق} \vee \sim \text{ل}) \supset \text{ق} . \text{ل} \quad (40)$$

$$\exists 14. \quad (\sim p \vee \sim q) \supset \sim (p . q)$$

(38) Ibid., P. 101.

(39) Principia, Proposition No : [4'5.], P. 120 & Prop. No : [3'01], P. 111.

(40) Principia, P. 111.

— البرهان الاستنباطي :

(أ) تنص البرهنة [8] في هذا الشق على : ($Q \sim V \sim Q$) ، نضع
($Q \sim Q$) بدلاً من (Q) ، فنصبح :

$$Q \sim V \sim Q$$

(ب) ان عوضنا الصيغة السابقة بتعريف اللزوم ، ينتج :

$$Q \sim C \sim Q \quad (\text{صيغة صحيحة})$$

نجرى على الصيغة السابقة تعويضاً آخر بحيث نحل الصيغة
($Q \sim V \sim Q$) محل Q ، فنصبح الصيغة في صورتها الجديدة :

$$(Q \sim V \sim Q) \sim C \sim (Q \sim V \sim Q) , \text{ وتعني أن :}$$

$$(Q \sim V \sim Q) \sim C \sim (Q \sim V \sim Q) . \text{ بعد حذف السلب}$$

المددوج .

(ج) ينص التعريف الأول (تعريف الوصل) على :

$$Q \sim L \sim (Q \sim V \sim Q) \text{ . نع}$$

ولما كان ناتج (ب) قضية يلزم عنها ذاتها ($Q \sim V \sim Q$) وهي الشق
الأول من البرهنة ، الذي يلزم عنه الشق الثاني ($Q \sim L$) فإنه بإجراء
تبادل المواضع في التعريف ينتج أن :

$$(Q \sim V \sim Q) \sim C \sim (Q \sim L) \quad (41)$$

هـ . ط . ث

(41) Strawson, Introduction to Logical Theory, P. 105.

قائمة الصدق :

ل	و	~	ص	ك	ج	~	و	~
ص	ك	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
		×	√				×	

من النظر في قيم الصدق تحت ثابت الفصل في الشق الأول من الدالة ، ومقارنتها بقيم الصدق الواردة تحت سلب الشق الثاني ، نجد أن هناك تطابقاً بينهما ، مما يشير إلى أن الدالة دالة تكافؤ ، بالإضافة إلى أنها دالة لزوم :

$$(ل . و) ~ = (ل ~ و ~)$$

وإن أقمنا تبادلاً للمواضع بين الطرفين بشرط أن نبقى على السلب في موضعه ، نتج عن ذلك صيغة تحليلية هي تعريف ثابت الوصل :

$$(ل ~ و ~) ~ = (ل . و)$$

أما إن رفعنا ثابت السلب الرئيسي في التعريف بحيث يصبح :

$$(ل ~ و ~) = (ل . و)$$

فإن ما ينتج ليس سوى دالة متناقضة، وتخرج كل قيم الصدق تحت الثابت الرئيسي في الدالة [التكاؤ] قيم كاذبة . لهذا كان تعريف دالة الوصل ليس مجرد إقامة اجراء الفصل بين عنصرها المسلوين وإنما سلب أو نقض اجراء الفصل المشار إليه .

مبهة [16]

$$(ج . ل) \subset (ل . ج) \quad (42)$$

$$322. \quad (ج \cdot ل) \supset (ل \cdot ج)$$

وهذه المبرهنة هي احدى صيغ قانون تبادل المواضع ، ومن صورته الأخرى الصيغة (ج . ل) = (ل . ج) ⁽⁴³⁾ .

– الرهان الاستباطي :

(ا) تنص المصادر الثالثة على :

$$(ج \vee ل) \subset (ل \vee ج)$$

يوضع (~ ج) بدلاً من (ج) ، ويوضع (~ ل) بدلاً من (ل) ،
تنتج الدالة الصحيحة .

$$(ج \sim \vee ل \sim) \subset (ل \sim \vee ج \sim)$$

(ب) نضيف ثابت السلب إلى شقي الدالة السابقة فتصح :

$$(ج \sim \vee ل \sim) \sim \subset (ل \sim \vee ج \sim) \sim$$

وبمقارنة تعريف الوصل بالدالة السابقة وهو :

$$(ج \sim \vee ل \sim) \sim = (ل . ج)$$

$$(ل \sim \vee ج \sim) \sim = (ج . ل) \therefore$$

(ح) ينتج مما سبق أن الدالة الأولى في (ب) وهي دالة صحيحة تطابق :

$$(ج . ل) \subset (ل . ج)$$

هـ . ط . ث

(42) Principia, P. 111.

(43) Ibid., P. 116.

— قائمة الصدق :

ق . ل . ق	C	ق . ل . ق
ص	ص	ص
ك	ص	ك
ك	ص	ك
ك	ص	ك

√

وكما أشرنا في بداية الحديث عن المبرهنة أنها دالة تكافؤ كما أنها دالة لزوم .

مبرهنة [17]

~ (ق . ~ ق) (44)

3'24.

~ (P . ~ P)

تلك صيغة قانون عدم التناقض ، ويعنى أنه من الكذب أن نجتمع بين قضية ونقيضها ، وكنا قد سلمنا في المبرهنة [8] على (ق ~ V) بمعنى أن (ق) صادقة أو غير صادقة ، ومن ثم يكمل معنى كل مبرهنة المبرهنة الأخرى .

البرهان الاستنباطي (45) :

(١) تنص المبرهنة [8] على : (ق ~ V) ، فإذا وضعنا ~ ق بدلاً

من (ق) ، فإنها تصبح :

دالة صحيحة

ق ~ V ~ ق

(44) Ibid., P. 111.

(45) Strawson, Op. Cit., P. 101.

(ب) تنص المبرهنة [15] على :

$$(\sim \text{ق} \sim \text{ل}) \sim \text{C} (\text{ل} \sim \text{ق})$$

بوضع ($\sim \text{ق}$) بدلاً من (ل) ، نتج دالة صحيحة هي :

$$(\sim \text{ق} \sim \text{ل}) \sim \text{C} (\text{ق} \sim \text{ل})$$

(د) ناتج (ا) دالة صحيحة هي عين مقدم ناتج (ب) ، والصيغة الأخيرة هي مقدم في قضية لزوم ان صدق مقدمها صدق تاليها ، وبالتالي فالصيغة :

$$\sim (\text{ق} \sim \text{ل})$$

هـ . ط . ث

دالة صحيحة

— قائمة صدق المبرهنة :

\sim	ق	ل	$\sim \text{ق}$
ص	ص	ك	ك
ص	ك	ك	ص

√

ويمكن أن تصدق البرهنة السابقة إن عرضناها بوصفها قراءة جديدة للمبرهنة [8] بحيث نطبق الفصل الثماني هذه المرة كإجراء أساسي للدالة :

ق	\wedge	$\sim \text{ق}$
ص	ص	ك
ك	ص	ص

√

$$33. \quad [(p \cdot q) \supset r] \supset [p \supset (q \supset r)]$$

البرهان الاستنباطي⁽⁴⁶⁾ :

(أ) ينص تعريف الوصل (دالة العطف) على :

$$(p \cdot q) = (p \sim \sim q)$$

وبالنظر إلى الشق الأول في المرهنة وإلى تعريف الوصل نستنتج أن :

$$[(p \cdot q) \supset r] \supset [p \supset (q \supset r)]$$

وتطبيق مبدأ التناقل أو نفى المقدم على الشق الثاني :

$$[(p \cdot q) \supset r] \supset [p \supset (q \sim \sim r)]$$

(ب) ينص تعريف اللزوم $p \supset q = \sim p \cdot q$ على :

بتطبيق التعريف على الشق الثاني تصبح الدالة :

$$[(p \cdot q) \supset r] \supset [p \supset (q \sim \sim r)]$$

وتبادل المواضع بين (م) ، (ق) في الشق الثاني يصبح :

$$[(p \cdot q) \supset r] \supset [p \supset (q \sim \sim r)]$$

وتطبيق مبدأ نفى المقدم فإن $(p \cdot q) \supset r = (p \sim \sim q) \cdot r$.

ويصبح الشق الثاني $p \supset (q \cdot r)$.

وتصبح الدالة كلها :

$$[(p \cdot q) \supset r] \supset [p \supset (q \cdot r)]$$

هـ . ط . ث

(46) Principia, P. 112.

قائمة الصدق :

(م C ل)	ق	C	م	C	(ل . ق)
ص	ص	ص	ص	ص	ص
ك	ك	ص	ك	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ك
ص	ص	ص	ص	ص	ك
ص	ص	ص	ص	ص	ك
ك	ص	ص	ص	ص	ك
ص	ص	ص	ص	ص	ك
ص	ص	ص	ص	ص	ك

x
√
x

من الملاحظ أننا لم نضع قيم صدق تحت المتغيرات واكتفينا باستخراج قيمتها تحت الثوابت طبقاً لقواعد الاجراءات المنطقية ، وهي هنا الوصل واللزوم ويمكن للقارىء أن يضع قيم الصدق تحت المتغيرات حسب الترتيب المعمول به . كما نلاحظ تطابق قيم الصدق بين ثابتي اللزوم الثالث والرابع مما يشير إلى أن الثابت الرئيسي يمكن أن يكون ثابت التكافؤ :

$$[(م C ل) C ق] = [م C (ل . ق)]$$

بقى أن نشير إلى أن هذه المرهنة معروفة بأنها أحد المبادئ اضمنة في المنطق وهو مبدأ التصدير Principle of Exportation .

مبرهنة [19]

$$^{(47)} [(M \supset L) \supset U] \supset [(M \supset L) \supset U]$$

$$3^31. [(p \supset (q \supset r)) \supset [(p \cdot q) \supset r]$$

البرهان الاستنباطي :

إنتهينا في البرهان على المبرهنة [18] إلى صحتها وتنص على :

$$[(M \supset L) \supset U] \supset [(M \supset L) \supset U]$$

وكما قد لاحظنا أنها صيغة صحيحة يصلح التكافؤ لأن يكون ثابتاً رئيسياً فيها بالإضافة إلى اللزوم ، ومن ثم يمكن تطبيق مبدأ تبادل المواضع على المبرهنة [18] الصحيحة فتصبح :

$$^{(48)} [(M \supset L) \supset U] \supset [(M \supset L) \supset U]$$

ه . ط . ث

أما البرهان على صحة هذه المبرهنة باستخدام قائمة صدق فلا يختلف كثيراً عن البرهان على المبرهنة السابقة لأنهما وجهان لحقيقة واحدة ، وكل ما تم بالنسبة للمبرهنة الحالية هو تبادل مواضع الدالة السابقة . بل أن قيم الصدق تحت ثابتي اللزوم في شطري المبرهنة يطابقان قيم صدق نظريتهما في مبرهنة [18] ، لذلك اكتفينا بالبرهان الاستنباطي في حالة المبرهنة [19] .

مبرهنة [20]

$$^{(48)} (L \supset U) \cdot (M \supset L) \supset [(M \supset U)]$$

$$3^33. [(p \supset q) \cdot (q \supset r)] \supset (p \supset r)$$

(47) Principia, P. 112.

(48) Ibid., P. 112.

هذه المبرهنة هي إحدى صور مبدأ أو قاعدة القياس Syllogism⁽⁴⁹⁾ ، وبأخذ البرهان الاستنباطي عليها الخطوات التالية :

(١) تنص المبرهنة السابقة [19] على :

$$[(م \subset ج) \subset (م \subset و)] \subset [(م \subset و) \subset (م \subset ج)]$$

لنضع $(م \subset و) \subset (م \subset ج)$ محل $(و)$ ، $(م \subset ج)$ محل $(ج)$ ، $(م \subset م)$ محل $(م)$ ، فنحصل على الصيغة المطولة :

$$[((م \subset و) \subset (م \subset ج)) \subset (م \subset و)] \subset [(م \subset و) \subset (م \subset ج)]$$

$$[(م \subset و) \subset (م \subset ج)] \subset [(م \subset و) \subset (م \subset ج)]$$

(ب) تنص المبرهنة [5] في هذا النسق على :

$$[(م \subset و) \subset (م \subset ج)] \subset (م \subset و)$$

ثبت بالبرهان صحة هذه المبرهنة ، ونلاحظ أنها المقدم في الصيغة المطولة (١) وهي صيغة لزوم . نستنتج أن التالي لابد أن يكون صحيحاً :

$$(م \subset و) \subset [(م \subset ج) \subset (م \subset و)]$$

هـ . ط . ث

(49) من صور قاعدة القياس :

205. $— [(م \subset و) \subset (م \subset ج)] \subset (م \subset و)$

206. $— [(م \subset و) \subset (م \subset ج)] \subset [(م \subset و) \subset (م \subset ج)]$

334. $— [(م \subset و) \subset (م \subset ج)] \subset (م \subset و)$

ونبرهن على صحة المبرهنة بقائمة صدق كما يلي :

ق		ل	م	ق	ل	م
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ص	ك	ك	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ك	ك	ص
ك	ص	ص	ك	ك	ك	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ك
ص	ص	ك	ك	ك	ص	ك
ص	ص	ص	ص	ص	ك	ك
ص	ص	ك	ص	ك	ص	ك

x
√
x

تصدق كل قيم الصدق تحت الثابت الرئيسى هنا ، وسوف نلاحظ في موضع لاحق أن هناك قياساً يتكون من نفس المقدمتين (ق ل) ، (ل م) إلا أن نتيجته (م . ق) ومن ثم فهو قياس فاسد من وجهة نظر المنطق الحديث في مواجهة منطق «أرسطو» والمنطق التقليدى . وسيكون الخلاف بين المنطقيين محور حديثنا بصورة أكثر اسهاباً عند تناول ظروف وأشكال القياس في اطار نظرية دالات القضايا .

مبرهنة [21]

$$ق \equiv \sim (\sim ق)$$

4'13.

$$p \equiv \sim (\sim p)$$

تعد هذه المبرهنة صيغة مبدأ النفي المزدوج Principle of double negation ، ويعنى أن القضية تكافئ كذب نقيضها⁽⁵⁰⁾ .

(50) Principia, P. 116.

ونص هذه للمبرهنة يذكر بالمبرهنة [9] :

$$C \sim (C \sim U)$$

التي أدركنا عند البرهنة عليها أنه يمكن أن يحل ثابت التكافؤ محل ثابت اللزوم لتأخذ شكل المبرهنة الحالية .

— البرهان الاستنباطي :

(١) نص المبرهنة [9] على :

$$C \sim \sim C \sim U$$

وثمة صيغة تطابقها هي⁽⁵¹⁾ :

$$\sim \sim C \sim U$$

2'14.

وبعطف الصيغتين السابقتين نحصل على :

$$(C \sim \sim C \sim U) \cdot (\sim \sim C \sim U \sim C \sim U)$$

(ب) نضع (ل) بدلاً من (~ ~ U) في الصيغة السابقة فيكون الناتج :

$$(C \sim \sim C \sim U) \cdot (C \sim U)$$

نص تعريف [3] التكافؤ على :

$$C \equiv L = L \equiv (C \sim U) \cdot (L \sim U) \cdot (C \sim U)$$

ولما كانت (ل) قد حلت محل (~ ~ U) ، وتكافؤ (ل) حسب نص التعريف فإن : $C \equiv \sim \sim C \sim U$

هـ . ض . ث

(51) Ibid., P. 102.

أما قائمة الصدق فتأخذ هذا الشكل البسيط :

ق	ص	ص	ق
ق	ص	ص	ق
ك	ص	ص	ق
ق	ك	ص	ق

√

مبرهنة [22]

$$(ق . ل) = (ل . ق) \quad (52)$$

$$4'3. \quad (پ . ق) = (ق . پ)$$

— البرهان الاستباطي :

(أ) تنص المبرهنة [16] من هذا النسق على :

$$(ق . ل) \subset (ل . ق)$$

بوضع (ق) بدلاً من (ل . ق) ينتج :

$$2'08. \quad ق \subset ق$$

وتلك صورة لمبدأ الهوية التي تطابق :

$$4'2. \quad ق = ق$$

(ب) بإعادة : (ق . ل) بدلاً من (ق) ، (ل . ق) بدلاً من

(ق) ينتج :

$$(ق . ل) = (ل . ق)$$

هـ . ط . ث

(52) Ibid., P. 116, 101, 117.

ولا داعي للبرهنة باستخدام قائمة صدق لأنها تكاد تطابق القائمة الخاصة
بالمبرهنة [16] .

نكتفى بهذا القدر من نماذج البراهين على بعض المبرهنات التي قدمها
« رسل وهولنهد » في كتابهما المشترك *Principia Mathematica* ، ولنا عدة
ملاحظات ينبغي الإشارة إليها :

- 1 — إننا لم نبرهن على كل ما قدمه كتاب برنكيا من مبرهنات (نظريات أو
قضايا مشتقة) لأن كتابا برنكيا أنفسهم لم يفعلوا ذلك .
- 2 — ان البراهين المتاحة في برنكيا موجزة التعبير يغلب عليها طابع السرد
الرياضي ، لذا عمدنا إلى الاسهاب بعض الشيء عند نقلها إلى العربية
حتى لا يستغلق فهمها على القارئ غير المتخصص .
- 3 — عدنا إلى عدة مصادر — بالإضافة إلى برنكيا — لعرض البرهان
الاستنباطي للمبرهنات منها كتب « ستراوسن » و « ريشباخ »
و « كوف » و « ثابت الفندي » و « عزمي اسلام » وقد أشرنا إلى وجه
الاستفادة في حينها . لكن يبقى أن نشير إلى أننا لم نلتزم بأسلوب
أحدهم — لاختلاف أساليب البرهنة عند كل منهم — وإنما آثرنا أن
نكتب بأسلوب يجمع بين دقة البيان ويسر الفهم ، ويأتى مشتقاً من
برنكيا بصورة عامة .
- 4 — نعرض في الجزء التالي من هذا الفصل لمجموعة من المبرهنات التي جاءت
في برنكيا ، دون برهنة ، والمهدف من سردها أن نوضح ثراء نظرية
حساب القضايا وما يشق منها كتمسق إستنباطي ، واستغفل الإشارة إلى
ما برهنا على صحته هنا من مبرهنات .

خامساً : صيغ مرهفات برنكيا :

(١) نتائج مباشرة للقضايا الأولية⁽⁵³⁾

$$2'04. \quad [((م \text{ ق }) \text{ ج }) \text{ ج }] \text{ ج } [((م \text{ ج }) \text{ ج }) \text{ ج }]$$

$$2'08. \quad \text{ق ج ق}$$

$$2'14. \quad \sim (\text{ق} \sim \text{ق}) \text{ ق}$$

$$2'15. \quad (\sim \text{ق ج }) \text{ ج } (\sim \text{ق ج }) \text{ ج }$$

$$2'16. \quad (\text{ق} \sim \text{ج }) \text{ ج } (\sim \text{ق ج }) \text{ ج }$$

$$2'17. \quad (\sim \text{ج } \sim \text{ق}) \text{ ج } (\sim \text{ج } \sim \text{ق}) \text{ ج }$$

$$2'18. \quad \sim (\text{ق} \text{ ج } \text{ ق}) \text{ ج }$$

$$2'25. \quad \text{ق ج } [\text{ج } (\text{ج } \text{ ج })]$$

$$2'26. \quad \sim \text{ق ج } [\text{ج } (\text{ج } \text{ ج })]$$

$$2'27. \quad \text{ق ج } [\text{ج } (\text{ج } \text{ ج })]$$

$$2'3. \quad [\text{ق ج } (\text{ج } \text{ م })] \text{ ج } [\text{ق ج } (\text{ج } \text{ م })]$$

$$2'31. \quad [\text{ق ج } (\text{ج } \text{ م })] \text{ ج } [\text{ق ج } (\text{ج } \text{ م })]$$

$$2'32. \quad [\text{ق ج } (\text{ج } \text{ م })] \text{ ج } [\text{ق ج } (\text{ج } \text{ م })]$$

$$2'33. \quad \text{ق ج } \text{ ج } \text{ ج } \text{ م } = \text{ق ج } (\text{ج } \text{ م })$$

تستخدم التعريف الأخير في حالة تجنب استخدام الأقواس فقط .

$$2'36. \quad [(\text{ق ج }) \text{ ج } (\text{ق ج }) \text{ ج }] \text{ ج } [(\text{ق ج }) \text{ ج } (\text{ق ج }) \text{ ج }]$$

$$2'37. \quad [(\text{ق ج }) \text{ ج } (\text{ق ج }) \text{ ج }] \text{ ج } [(\text{ق ج }) \text{ ج } (\text{ق ج }) \text{ ج }]$$

$$2'38. \quad [(\text{ق ج }) \text{ ج } (\text{ق ج }) \text{ ج }] \text{ ج } [(\text{ق ج }) \text{ ج } (\text{ق ج }) \text{ ج }]$$

$$2'4. \quad (\text{ق ج }) \text{ ج } [(\text{ق ج }) \text{ ج }]$$

$$2'41. \quad (\text{ق ج }) \text{ ج } [(\text{ق ج }) \text{ ج }]$$

$$2'42. \quad (\text{ق ج }) \text{ ج } [(\text{ق ج }) \text{ ج }] \sim \text{ق ج } [(\text{ق ج }) \text{ ج }]$$

$$2'43. \quad (\text{ق ج }) \text{ ج } [(\text{ق ج }) \text{ ج }] \text{ ج } [(\text{ق ج }) \text{ ج }]$$

(53) Principia, PP. 96 - 108.

- $\text{C} \sim \text{C}(\text{J} \vee \text{C}) \sim$ 2'45
 $\text{J} \sim \text{C}(\text{J} \vee \text{C}) \sim$ 2'46
 $(\text{J} \vee \text{C} \sim) \text{C}(\text{J} \vee \text{C}) \sim$ 2'47
 $(\text{J} \sim \vee \text{C}) \text{C}(\text{J} \vee \text{C}) \sim$ 2'48
 $(\text{J} \sim \vee \text{C} \sim) \text{C}(\text{J} \vee \text{C}) \sim$ 2'49
 $(\text{J} \text{C} \text{C} \sim) \text{C}(\text{J} \text{C} \text{C}) \sim$ 2'5
 $(\text{J} \sim \text{C} \text{C}) \text{C}(\text{J} \text{C} \text{C}) \sim$ 2'51
 $(\text{J} \sim \text{C} \text{C} \sim) \text{C}(\text{J} \text{C} \text{C}) \sim$ 2'52
 $(\text{C} \text{C} \text{J}) \text{C}(\text{J} \text{C} \text{C}) \sim$ 2'521
 $(\text{J} \text{C} \text{C} \sim) \text{C}(\text{J} \vee \text{C})$ 2'53
 $(\text{J} \vee \text{C}) \text{C}(\text{J} \text{C} \text{C} \sim)$ 2'54
 $[\text{J} \text{C}(\text{J} \vee \text{C})] \text{C} \text{C} \sim$ 2'55
 $[\text{C} \text{C}(\text{J} \vee \text{C})] \text{C} \text{J} \sim$ 2'56
 $[\text{J} \text{C}(\text{J} \text{C} \text{C})] \text{C}(\text{J} \text{C} \text{C} \sim)$ 2'6
 $[\text{J} \text{C}(\text{J} \text{C} \text{C} \sim)] \text{C}(\text{J} \text{C} \text{C})$ 2'61
 $[\text{J} \text{C}(\text{J} \text{C} \text{C})] \text{C}(\text{J} \vee \text{C})$ 2'62
 $[\text{J} \text{C}(\text{J} \vee \text{C})] \text{C}(\text{J} \text{C} \text{C})$ 2'621
 $[\text{J} \text{C}(\text{J} \vee \text{C} \sim)] \text{C}(\text{J} \vee \text{C})$ 2'63
 $[\text{C} \text{C}(\text{J} \sim \vee \text{C})] \text{C}(\text{J} \vee \text{C})$ 2'64
 $[\text{C} \sim \text{C}(\text{J} \sim \text{C} \text{C})] \text{C}(\text{J} \text{C} \text{C})$ 2'65
 $(\text{J} \text{C} \text{C}) \text{C}[\text{J} \text{C}(\text{J} \vee \text{C})]$ 2'67
 $(\text{J} \vee \text{C}) \text{C}[\text{J} \text{C}(\text{J} \text{C} \text{C})]$ 2'68
 $[\text{C} \text{C}(\text{C} \text{C} \text{J})] \text{C}[\text{J} \text{C}(\text{J} \text{C} \text{C})]$ 2'69
 $[(\text{C} \vee \text{J}) \text{C}(\text{C} \vee \text{J} \vee \text{C})] \text{C}(\text{J} \text{C} \text{C})$ 2'73
 $[(\text{C} \vee \text{C}) \text{C}(\text{C} \vee \text{J} \vee \text{C})] \text{C}(\text{C} \text{C} \text{J})$ 2'74
 $[(\text{C} \vee \text{C}) \text{C}[(\text{C} \text{C} \text{J}) \vee \text{C}]] \text{C}(\text{J} \vee \text{C})$ 2'75

- $[(M \vee U) \supset (J \vee U)] \supset [(M \supset J) \vee U]$ 2'76
 $[(M \supset U) \supset (J \supset U)] \supset [(M \supset J) \supset U]$ 2'77
 $[(\sim \vee J) \supset (\sim \vee M \sim)] \supset (M \vee J)$ 2'8
 $[(\sim \supset M) \supset J]$ 2'81
 $\{[(\sim \vee U) \supset (M \vee U)] \supset (J \vee U)\} \supset$
 $[(\sim \vee J \vee U) \supset (\sim \vee M \sim \vee U)] \supset M \vee J \vee U$ 2'82
 $[(\sim \supset J) \supset U] \supset [(\sim \supset M) \supset U]$ $\} \supset [(M \supset J) \supset U]$ 2'83
 $[(M \supset J) \vee U] \supset [(M \vee U) \supset (J \vee U)]$ 2'85
 $[(M \supset J) \supset U] \supset [(M \supset U) \supset (J \supset U)]$ 2'86

(ب) قضايا ناتجة عن الضرب المنطقي بين قضيتين⁽⁵⁴⁾ :

- $(J \sim \vee U \sim) \sim \supset (J, U)$ 3'1
 $(J, U) \vee (J \sim \vee U \sim)$ 3'12
 $[(J, U) \supset J] \supset U$ 3'2
 $[(J, U) \supset U] \supset J$ 3'21
 $U \supset (J, U)$ 3'26
 $J \supset (J, U)$ 3'27
 $J \supset [(J \supset U), U]$ 3'35
 $[J \sim \supset (M \sim, U)] \supset [M \supset (J, U)]$ 3'37
 $(J \supset U) \supset (J, U)$ 3'4
 $[M \supset (J, U)] \supset (M \supset U)$ 3'41
 $[M \supset (J, U)] \supset (M \supset J)$ 3'42
 $[(M, J) \supset U] \supset [(M \supset U), (J \supset U)]$ 3'43
 $[U \supset (M \vee J)] \supset [(U \supset M), (U \supset J)]$ 3'44
 $[(M, J) \supset (M, U)] \supset (J \supset U)$ 3'45

(54) Principia, PP. 109 - 114.

$$[(\sim \text{و} \cdot \text{م}) \text{C} (\text{ج} \cdot \text{ق})] \text{C} [(\sim \text{ج} \text{C} \text{ج}) \cdot (\text{م} \text{C} \text{ق})] \quad 3'47$$

$$[(\sim \text{و} \vee \text{م}) \text{C} (\text{ج} \vee \text{ق})] \text{C} [(\sim \text{ج} \text{C} \text{ج}) \cdot (\text{م} \text{C} \text{ق})] \quad 3'48$$

(ح) قضايا عمادها دالة التكافؤ⁽⁵⁵⁾ :

$$(\text{ق} \sim \text{ج} \sim) \equiv (\text{ج} \text{C} \text{ق}) \quad 4'1$$

$$(\text{ج} \sim = \text{ق} \sim) \equiv (\text{ج} = \text{ق}) \quad 4'11$$

$$(\text{ق} \sim = \text{ج}) \equiv (\text{ج} \sim = \text{ق}) \quad 4'12$$

$$[\text{ج} \sim \text{C} (\text{م} \sim \cdot \text{ق})] \equiv [\text{م} \text{C} (\text{ج} \cdot \text{ق})] \quad 4'14$$

$$[\text{ق} \sim \text{C} (\text{م} \cdot \text{ج})] \equiv [\text{م} \sim \text{C} (\text{ج} \cdot \text{ق})] \quad 4'15$$

$$\text{ق} = \text{ق} \quad 4'2$$

$$(\text{ق} = \text{ج}) \equiv (\text{ج} = \text{ق}) \quad 4'21$$

$$(\text{م} = \text{ق}) \text{C} [(\text{م} = \text{ج}) \cdot (\text{ج} = \text{ق})] \quad 4'22$$

$$(\text{ق} \cdot \text{ق}) = \text{ق} \quad 4'24$$

$$(\text{ق} \vee \text{ج}) = (\text{ج} \vee \text{ق}) \quad 4'31$$

$$[(\text{م} \cdot \text{ج}) \cdot \text{ق}] = [\text{م} \cdot (\text{ج} \cdot \text{ق})] \quad 4'32$$

$$[(\text{م} \vee \text{ج}) \vee \text{ق}] = [\text{م} \vee (\text{ج} \vee \text{ق})] \quad 4'33$$

$$\text{تع} \quad \text{م} \cdot (\text{ج} \cdot \text{ق}) = \text{م} \cdot \text{ج} \cdot \text{ق} \quad 4'34$$

$$[(\text{م} \cdot \text{ج}) = (\text{م} \cdot \text{ق})] \text{C} (\text{ج} = \text{ق}) \quad 4'36$$

$$[(\text{م} \vee \text{ج}) = (\text{م} \vee \text{ق})] \text{C} (\text{ج} = \text{ق}) \quad 4'37$$

$$[(\sim \text{و} \cdot \text{م}) = (\text{ج} \cdot \text{ق})] \text{C} [(\sim \text{و} = \text{ج}) \cdot (\text{م} = \text{ق})] \quad 4'38$$

$$[(\sim \text{و} \vee \text{م}) = (\text{ج} \vee \text{ق})] \text{C} [(\sim \text{و} = \text{ج}) \cdot (\text{م} = \text{ق})] \quad 4'39$$

$$[(\text{م} \cdot \text{ق}) \vee (\text{ج} \cdot \text{ق})] = [(\text{م} \vee \text{ج}) \cdot \text{ق}] \quad 4'4$$

$$[(\text{م} \vee \text{ق}) \cdot (\text{ج} \vee \text{ق})] = [(\text{م} \cdot \text{ج}) \vee \text{ق}] \quad 4'41$$

$$[(\text{ج} \sim \cdot \text{ق}) \vee (\text{ج} \cdot \text{ق})] = \text{ق} \quad 4'42$$

(55) Principia, PP. 115 - 122.

- $[(J \sim V U) \cdot (J V U)] = U$ 4'43
 $[(J \cdot U) V U] = U$ 4'44
 $[(J V U) \cdot U] = U$ 4'45
 $(J \sim V U \sim) \sim = (J \cdot U)$ 4'5
 $(J \sim V U \sim) = (J \cdot U) \sim$ 4'51
 $(J V U \sim) \sim = J \sim \cdot U$ 4'52
 $J V U \sim = (J \sim \cdot U) \sim$ 4'53
 $(J \sim V U) \sim = J \cdot U \sim$ 4'54
 $J \sim V U = (J \cdot U \sim) \sim$ 4'55
 $(J V U) \sim = J \sim \cdot U \sim$ 4'56
 $J V U = (J \sim \cdot U \sim) \sim$ 4'57
 $J V U \sim = J C U$ 4'6
 $J \sim \cdot U = (J C U) \sim$ 4'61
 $J \sim V U \sim = J \sim C U$ 4'62
 $J \cdot U = (J \sim C U) \sim$ 4'63
 $J V U = J C U \sim$ 4'64
 $J \sim \cdot U \sim = (J C U \sim) \sim$ 4'65
 $J \sim V U = (J \sim C U \sim)$ 4'66
 $J \cdot U \sim = (J \sim C U \sim) \sim$ 4'67
 $[(J \cdot U) C U] = (J C U)$ 4'7
 $[(J \cdot U) = U] = (J C U)$ 4'71
 $[(J V U) = J] = (J C U)$ 4'72
 $[(J \cdot U) = U] C J$ 4'73
 $(J V U) = (J C U \sim)$ 4'74
 $[(M \cdot J) C U] = [(M C U) \cdot (J C U)]$ 4'76
 $[U C (M V J)] = [(U C M) \cdot (U C J)]$ 4'77

$$[(\text{م} \vee \text{ل}) \text{C} \text{ق}] = [(\text{م} \text{C} \text{ق}) \vee (\text{ل} \text{C} \text{ق})] \quad 4'78$$

$$[\text{ق} \text{C} (\text{م} \cdot \text{ل})] = [(\text{ق} \text{C} \text{م}) \vee (\text{ق} \text{C} \text{ل})] \quad 4'79$$

$$\text{ق} \sim = (\text{ق} \sim \text{C} \text{ق}) \quad 4'8$$

$$\text{ق} = (\text{ق} \text{C} \text{ق} \sim) \quad 4'81$$

$$\text{ق} \sim = [(\text{ل} \sim \text{C} \text{ق}) \cdot (\text{ل} \text{C} \text{ق})] \quad 4'82$$

$$\text{ل} = [(\text{ل} \text{C} \text{ق} \sim) \cdot (\text{ل} \text{C} \text{ق})] \quad 4'83$$

$$[(\text{م} \text{C} \text{ل}) = (\text{م} \text{C} \text{ق})] \text{C} (\text{ل} = \text{ق}) \quad 4'84$$

$$[(\text{ل} \text{C} \text{م}) = (\text{ق} \text{C} \text{م})] \text{C} (\text{ل} = \text{ق}) \quad 4'85$$

$$[(\text{م} = \text{ل}) = (\text{م} = \text{ق})] \text{C} (\text{ل} = \text{ق}) \quad 4'86$$

$$[(\text{م} \text{C} \text{ق}) \text{C} \text{ل}] = [(\text{م} \text{C} \text{ل}) \text{C} \text{ق}] = [\text{م} \text{C} (\text{ل} \cdot \text{ق})] \quad 4'87$$

$$[\text{م} \text{C} (\text{ق} \cdot \text{ل})] =$$

وتمثل الصيغة المطولة الأخيرة جماع لمبادئ التصدير والاستيراد وتبادل المواضع في قضية واحدة .

(5) لقضايا متنوعة⁽⁵⁶⁾ :

$$(\text{ل} = \text{ق}) \text{C} (\text{ل} \cdot \text{ق}) \quad 5'1$$

$$(\text{ل} \text{C} \text{ق} \sim) \vee (\text{ل} \text{C} \text{ق}) \quad 5'11$$

$$(\text{ل} \sim \text{C} \text{ق}) \vee (\text{ل} \text{C} \text{ق}) \quad 5'12$$

$$(\text{ق} \text{C} \text{ل}) \vee (\text{ل} \text{C} \text{ق}) \quad 5'13$$

$$(\text{ق} \text{C} \text{ل}) \vee (\text{ل} \text{C} \text{ق}) \quad 5'14$$

$$(\text{ل} \sim = \text{ق}) \vee (\text{ل} = \text{ق}) \quad 5'15$$

$$[(\text{ل} \sim = \text{ق}) \cdot (\text{ل} = \text{ق})] \sim \quad 5'16$$

$$(\text{ل} \sim = \text{ق}) = [(\text{ل} \cdot \text{ق}) \sim \cdot (\text{ل} \vee \text{ق})] \quad 5'17$$

$$(\text{ل} \sim = \text{ق}) \sim = (\text{ل} = \text{ق}) \quad 5'18$$

$$(\text{ق} \sim = \text{ق}) \sim \quad 5'19$$

(56) Principia, PP. 123 : 126.

- $(J = U) \subset (J \sim . U \sim)$ 5'21
 $(U \sim . J) \vee (J \sim . U) = (J = U) \sim$ 5'22
 $[(J \sim . U \sim) \vee (J . U)] = (J = U)$ 5'23
 $[(J \sim . U \sim) \vee (J . U)] \sim$ 5'24
 $[(U \sim . J) \vee (J \sim . U)] =$
 $[J \subset (J \subset U)] = (J \vee U)$ 5'25
 $[(M . U) \subset (J . U)] = [M \subset (J . U)]$ 5'3
 $[(M . J) \subset U] \subset [(J \subset U) . M]$ 5'31
 $[(M . U) = (J . U)] = [(M = J) \subset U]$ 5'32
 $[M \subset (J . U)] = [M \subset (J . U)]$ 5'33
 $[(M = J) \subset U] \subset [(M \subset U) . (J \subset U)]$ 5'35
 $[(J = U) . J] = [(J = U) . U]$ 5'36
 $(J \subset U) = [(J \subset U) \subset U]$ 5'4
 $[(M \subset J) \subset U] = [(M \subset U) \subset (J \subset U)]$ 5'41
 $\{[(M . U) \subset J] \subset U\} = [(M \subset J) \subset U]$ 5'42
 $[(M . J) \subset U] = [(M \subset U) \subset (J \subset U)]$ 5'44
 $[J = (J \subset U)] \subset U$ 5'5
 $[(J = U) = J] \subset U$ 5'501
 $[(M \vee J) \subset U] = [M \subset (J \sim . U)]$ 5'6
 $(J \sim . U) = [J \sim . (J \vee U)]$ 5'61
 $(J \sim \vee U) = [J \sim \vee (J . U)]$ 5'62
 $[(J . U \sim) \vee U] = (J \vee U)$ 5'63
 $[(J = U) \vee M] = [(M \vee J) = (M \vee U)]$ 5'7
 $[(M . U) = M . (J \vee U)] \subset (M \sim \subset J)$ 5'71
 $[(M \subset U) = (J \subset U)] = [(M = J) \subset U]$ 5'74

خاتمة :

عرضنا لهذه المجموعة المتنوعة من النظريات أو المبرهنات ، ورغم كثرتها فإنها تقوم على فكرة أساسية هي أن العلاقات أو الاجراءات المنطقية يحكمها الاتساق ، وأن كل ثابت منطقي له معنى محدد ودور ثابت ، كما أن لمجموعة الثوابت علاقات ثابتة بعضها ببعض . كما تؤكد وفرة المبرهنات أن قابلية النسق للاشتقاق واسعة إلى حد بعيد ، وترتبط هذه السعة بالقضايا الأولية وقواعد الاشتقاق والاستدلال . وقد نمسكنا بعرض النسق الاستنباطي كما ورد في برنكيا ، لأن هذا الكتاب يعد انجيل القرن العشرين في دقته وشموله ، كما أنه المصدر الأساسي لكافة دراسات المنطق الرمزي ، وكل ما لحق به من دراسات تتعلق بتفسير أو بيان أو شروح ومقترحات ، إنما جاءت لتدور في فلك برنكيا سواء كانت مؤيدة لخطة « رسل » و « هويتيد » أو معارضة لها .

الفصل السابع
نظرية حساب دالات القضايا

الفصل السابع

نظرية حساب دالات القضايا

حساب المحمول

مقدمة :

نظرية حساب دالات القضايا Functional Calculus of Propositions هي النظرية الثانية من نظريات المنطق الرمزي . وتعنى هذه النظرية بدراسة البناء المنطقي للقضايا ، ومن ثم تهتم بالحساب التحليلي للدالات⁽¹⁾ . وهذه النظرية عدة أسماء مشتقة من الموضوعات التي تبحثها ؛ فهي نظرية « حساب المحمول » Predicate Calculus ، ونظرية « السور » Quantification⁽²⁾ ، ونظرية المتغيرات الظاهرية Theory of Apparent Variables⁽³⁾ . لكن ما الذي تضيفه نظرية حساب المحمول للنظرية ذات السبق المنطقي والتي فرغنا منها ؟ نظرية حساب القضايا ؟

يمكن الإجابة على هذا السؤال بعقد مقارنة بين النظريتين في النقاط التالية :

(1) تهتم نظرية حساب المحمول اهتماماً خاصاً بسور القضية Quantifier الذي يلعب دوراً في تحديد طبيعة العلاقة — الاجراء المنطقي — بين عنصريها ، كما تصوغ هذه النظرية سور القضية صياغة رمزية تتمايز حسب نوع السور والكم الخاص بالمحمول ، بحيث يصبح المحمول والسور كلا واحداً .

(2) ترمز نظرية حساب القضايا للقضية — بعنصرها الموضوع والمحمول — برمز متغير واحد ، بينما ترمز نظرية حساب المحمول لكل عنصر أوحده

(1) Reichenbach, H., Elements of Symbolic Logic, P. 88.

(2) Quine, W., Methods of Logic.

(3) Whitehead & Russell, Principia Mathematica, P. 127.

برمز خاص به ، مما يوسع من نطاق قدرة المنطق في التعبير الرمزي عما يصدر عنا من أحكام مهما تنوعت ، كما يسر لنا تناول المنطق التقليدي — والقياس الحمل منه على وجه الخصوص — من وجهة نظر نقدية معاصرة .

(3) تميز نظرية حساب المحمول تمييزاً نقدياً بين القضية الشخصية Singular والقضية الجمالية Categorical تمييزاً يعكس فضل جهود مناطق سابقين بهذا الصدد مثل « ياتو » و « فريجه » ، كما يكشف عن بعض أخطاء المنطق التقليدي .

(4) تميز نظرية حساب المحمول أيضاً بين نوعين من القضايا الوجودية ؛ نوع موجب ينطوي على تقرير وجودي لأفراد موضوعه ، ونوع سالب يفتر لهذا التقرير ، ويقوم هذا التمييز — في إطار نظرية حساب المحمول — على أسس مخالفة لأسس المنطق التقليدي .

ومن المتفق عليه أنه رغم وجوه التمايز بين نظرتي حساب القضايا وحساب دالات القضايا ، تظل النظرية الأولى أساساً منطقياً للنظرية الثانية ، من حيث استخدام نفس الثوابت المنطقية ودالات الصدق وقيم الصدق وجزء من المصطلح الرمزي ، بل إن كثيراً من الصيغ التحليلية في حساب القضايا هي ذاتها صيغ تحليلية في حساب دالات القضايا ، وإن عرنا عنها بمتغيرات جديدة⁽⁴⁾ .

ولبدأ في عرض المباحث الأساسية لهذه النظرية : المصطلح الرمزي ، دالة القضية ، التقرير الوجودي ، قواعد الاستدلال ، مع نظرة نقدية للمنطقين الأرسطي والتقليدي .

أولاً : المصطلح الرمزي للنظرية :

تستخدم نظرية دالات القضايا أربعة أنواع من قوائم الرموز هي⁽⁵⁾ :

(4) Reichenbach, H., Op. Cit., pp. 134 - 5.

(5) Runes. (ed.), Dictionary of Philosophy, item, Logic, formal, P. 173.

١ — رموز المتغيرات الفردية *Individual Variables* ، وهي عبارة عن حروف أبجدية ترمز إلى أشياء جزئية وإلى أسماء أعلام ، مما يأتي موضوعاً في قضية ، والحروف هي : x, y, z, x', y', z' ، ونقترح في صياغتنا الحروف المقابلة لها في الأبجدية العربية وهي : هـ ، و ، ي ، هـ' ، و' ، ي' ، هـ'' ، و'' ، ي'' .. على التوالي .

ب — رموز لمتغيرات القضايا *Propositional Variables* ، وهي ما سبق استخدامه في نظرية حساب القضايا : $p, q, r, s, p', q', r', s'$ وتشير لقضية من فئة بعينها . وللمقابل العربي لرموز متغيرات القضايا هو : ق ، ل ، م ، ن ، هـ ، ق' ، ل' ، م' ، ن' .

ج — رموز المتغيرات الحملية *Predicative Variables* ، وترمز إلى صفات أو محمولات تسند إلى الموضوعات ، وهي الحروف : F, G, H, J . ونقترح في الصياغة العربية الحروف س ، ص ، ط ، ع ، وقد إتفقنا حروفاً غير منقوطة لسهل استخدامها .

د — رموز التسوير *Quantification* وهي نوعان :

1 — السور الكلي *Universal Quantifier* ، وترمز له بحرف يشير إلى أن الحكم الذي نصدره ينطبق على كل أفراد الموضوع بالوجود أو بالسلب . وقد اختلفت كتب المنطق حول شكل هذا السور ، وإن لم تختلف حول دلالة ، ففي يونيكيا يرمز له « رسل » و « هوابند » بالحرف $[X]$ ⁽⁶⁾ ، كما يذهب إلى ذلك منطقة آخرين مثل « فتجنشتين »⁽⁷⁾ . ويرمز « تارسكي » للسور الكلي بالحرف A وهو بذلك يميزه عن المتغير (X) ⁽⁸⁾ . كما تستخدم بعض الكتب الرمز (\forall) أو (\forall_x) في الإشارة إلى السور الكلي⁽⁹⁾ . وعلى أي حال فإن رمز

(6) Principia, P. 127.

(7) Anscombe, G.E.M., An Introduction to Wittgenstein's Tractatus, P. 22.

(8) تارسكي : مقدمة للمنطق : ص 46 .

(9) McKay, Th., Modern Formal Logic, P. 193

Nolt & Rohatka, Logic, P. 116.

Hodges, W., Logic, P. 197.

السور الكلى يحمل محل كلمات مثل : كل ، جميع ، كافة ... الخ ،
 ونقترح الحرف (ك) كرمز للسور الكلى ، واقتراحه اختصاراً
 لكلمة « كل » من ناحية ، ونكتبه على هذه الصورة تمييزاً له عن
 (ك) عندما نعر به كحرف عن قيم الصدق في حالة الكذب .

وعندما نحاول التعبير بلغة رمزية عن قضية بها سور كلى : مثل
 القضية « كل إنسان ... » ، فإن تعبيرنا عنها يمر بعدة مراحل :
 — في كل الحالات التى يكون عليها (ه) ، فإن (ه) إنسان .
 — فى كل حالات (ه) ، (ه س) .
 — فإن رمزنا للسور (ك) ، تصبح القضية العامة السابقة :
 (ك) (ه س) .

ولنا هنا ملاحظة تتعلق بصورة دالة القضية وترتيب المتغيرات فيها :
 فالتعبير الأخير (ك) (ه س) يقابله بالانجليزية (F_x) (X) ، ولما
 كانت (x) تشير إلى الموضوع ويقابلها فى صياغتنا (ه) ، وتشير
 (F) إلى الصفة أو المحمول ، ويقابلها (س) ؛ فإن النقل المباشر عن
 الصيغة (F_x) (X) إلى العربية هو (ك) (س ه) لسبق الصفة
 للموصوف فى اللغة الانجليزية لكن لما كانت الصفة تتبع الموصوف ،
 ويلحق المحمول بالموضوع فى اللغة العربية ، فإننا آثرنا أن نلتمز بذلك
 فى صياغتنا للدالات القضايا ، لتصبح صورة القضية « رسل
 منطقي » : « ه س » . ويختلف فى ذلك مع معظم كتب المنطق
 العربية التى نقلت المتغيرات بنفس ترتيبها فى المصادر الأجنبية .

2 — السور الجزئى أو الوجودى Existential Quantifier :

ويرمز إلى فرد أو إلى شيء جزئى بوصف بصفة ما أو يسند إليه
 محمول ، وتعبير عنه فى العربية بكلمة « بعض » ، ويرمز له فى معظم
 كتب المنطق برمز خاص (\exists) كما يرمز له فى كتب أخرى برمز
 مختصر (\exists) . ورمز له فى بحثنا بالحرف (ج) أول حرف فى كلمة
 « جزء » فى مقابل رمز السور الكلى (ك) وهو أول حرف فى كلمة
 « كل » .

فإن قلنا : « بعض الأطفال ... » كان التعبير الرمزي عنها :
 $(F_x) \exists x$ أو $(F_x) \exists$ ، ويعنى « يوجد شيء واحد على الأقل مما يكون
 طفلاً » ، وتنقله إلى المصطلح العرشي هكذا : (جـ) (هـ س) .

ومن الملاحظ هنا اقتران كلمة الجزئى بالوجودى بصدد وصف هذا
 السور ، لأن القضايا الجزئية هى التى تقرر وجوداً وواقعياً لأفراد
 موضوعها دون القضايا الكلية⁽¹⁰⁾ .

ونضيف إلى ما سبق مجموعة الاجراءات المنطقية ، وهى نفس الثوابت
 المستخدمة فى نظرية حساب القضايا أى رموز دالات الصدق :

$$= , C , V , \sim$$

ثانياً : دالة القضية والسور Propositional Function

دالة القضية هى دالة يتكون مجال القيم فيها من كل القيم الممكنة للمتغير
 فيها ، بحيث إذا رفعنا المتغير من الدالة ووضعنا محله قيمة ممكنة فإنه يمكن الحكم
 بالصدق أو بالكذب على القضية فى صورتها الجديدة . ومعنى ذلك أن دالة
 القضية ليست قضية ، حيث لا يستقيم لها معنى بمفردها ، وإنما تكتسب المعنى
 وتحتل القبول أو الرفض ساعة أن نضع للمتغير قيمة . ان قلنا « هـ هو الخليفة
 الثالث » ، فهذه دالة قضية ، وإن عوضنا عن المتغير « هـ » بقولنا : « عمر بن
 الخطاب » تنشأ لدينا قضية صادقة : « عمر بن الخطاب هو الخليفة الثالث » .
 كذلك إن قلنا « هـ إنسان » فذلك دالة قضية ، تصبح قضية صادقة إن قلنا :
 « سقراط إنسان » ، وتصبح قضية كاذبة إن قلنا « زيوس إنسان » .

ومن الملاحظ فى نظرية دالات القضايا أننا نطلق على القيم التى توضع بدلاً
 من المتغير فى دالة القضية مصطلح « الثوابت الفردية » Individual Constants
 وعادة ما تأتى هذه الثوابت مرادفة لأسماء الأعلام Proper Names ، وتعطىها
 بعض الكتب رموزاً خاصة تمييزاً لها عن بقية رموز النظرية⁽¹¹⁾ . كما أنه لا بد من

(10) McKay, Op. Cit., P. 200.

(11) Ibid., P. 201.

الإشارة إلى الفارق بين دالة القضية وما يعد دالة للمتغير ؛ أشيرنا في فقرة سابقة إلى أن التعبير « ه إنسان » يعد دالة قضية ، يحدد المحمول فيها « إنسان » قيم المتغير في الدالة . أما إذا عبرنا عن المحمول برمز وليكن « ع » بحيث تصبح دالة القضية السابقة : « ه ع » ، فإن « ع » تصبح دالة للمتغير « ه » كما ورد في دالة القضية⁽¹²⁾ .

ونميز أخيراً بين دالة القضية ودالة الصدق : دالة القضية صورة رمزية لأي قضية بسيطة أو مركبة ، بينما دالة الصدق صورة رمزية لقضية مركبة تحوي ثابتاً منطقياً مثل : (ه C ل) ، (ه C ل) ... الخ . ومعنى ذلك أن « دالة القضية أعم من دالة الصدق وأشمل ، بحيث يمكن اعتبار كل دالات الصدق قضايا ، لكن ليست كل دالة قضية دالة صدق »⁽¹³⁾ .

وتتميز الدالة في حساب دالات القضايا بوجود السور ، وللسور أهمية خاصة في هذه النظرية ، حيث أنه إحدى وسائل الحصول على القضايا ، كما أنه يشير إلى نوع الاجراء المنطقي . وقد يكون السور « كلياً » [ك] أو جزئياً « وجودياً » [جـ] ، يشير النوع الأول إلى فكرة أساسية أولية هي « صادق دائماً » أو في كل الحالات ، ويشير النوع الثاني إلى فكرة أولية أخرى هي « صادق أحياناً » أو في بعض الحالات .

يبدأ حساب دالات القضايا في جانب منه بهاتين الفكرتين بلا تعريف ثم يستخدمهما في تعريف الأفكار الأخرى — أفكار حساب القضايا — مثل السلب والفصل والوصل واللزوم والتكافؤ . ومن هذه التعريفات⁽¹⁴⁾ :

$$1 - [ك] (ه س) = \sim [جـ] (\sim ه س) \quad \text{تع}$$

يعنى الشق الأول من هذا التعريف : في كل قيم (ه) يوصف (هـ) بالصفة (س) . بينما يعنى الشق الثاني من التعريف : أنه من الكذب أن يوجد شيء واحد على الأقل من (هـ) لا يتصف بالصفة (س) .

(12) Reichenbach, Op. Cit., P. 82.

(13) محمود زبدان : المنطق الرمزي ، ص 221 .

(14) Strawson, Introduction to Logical Theory, P. 132.

2 - [ك] (~ هـ س) = [جـ] (هـ س) تع

يعنى الشق الأول أنه لى كل قيم (هـ) لا يتصف (هـ) بالصفة (س) ،
وبطابق هذا المعنى أنه من الكذب أن تتصف بعض قيم (هـ) بالصفة
(س) .

3 - [كـ] (هـ س) = [جـ] (~ هـ س) تع⁽¹⁵⁾

ويعنى هذا التعريف فى شقه الأول أنه من الكذب أن تقول عن كل قيم
(هـ) أن (هـ) بوصف بالصفة (س) . ويعنى الشق الثانى منه أنه يوجد
شيء واحد على الأقل وهو (هـ) لا يتصف بالصفة (س) .

ولنعرض إمتداداً للتعريفات السابقة - التى يلعب إجراء السلب فيها دوراً
أساسياً - مجموعة أخرى من التعريفات أكثر تركيباً يقوم إجراء التكافؤ بالربط
بين شقها فى كل مرة :

4 - ~ [كـ] (~ هـ س) = [جـ] (هـ س)

5 - ~ [جـ] (هـ س ، هـ س) = [كـ] (هـ س ، هـ س)

6 - ~ [جـ] (هـ س ٧ هـ س) = [كـ] (هـ س ٧ هـ س)

7 - ~ [جـ] (هـ س ، هـ س) = [كـ] (هـ س ، هـ س)

8 - ~ [جـ] (هـ س ٧ هـ س) = [كـ] (~ هـ س ، ~ هـ س)

9 - ~ [جـ] (هـ س ، هـ س) = [كـ] (~ هـ س ٧ ~ هـ س)

تنصب هذه التعريفات على تعريف السور الجزئى [جـ] بالسور الكلى
[كـ] من ناحية ، كما تنصب على بيان علاقات التطابق بين الدالات من ناحية
أخرى . ويمكن النظر إلى التعريفات السابقة على أنها دالات تحليلية يمكن البرهنة
على صدقها باستخدام قوائم الصدق كما هو الحال فى نظرية حساب القضايا ،
على أن نحول المتغيرات فى الدالات السابقة : (هـ س) إلى (هـ) ،
(هـ س) إلى (ل) ، فتصبح الدالة (8) على سبيل المثال :

(15) Principia, P. 15.

See also, Terrell & Baker : Exercises in Logic, P. 219.

التي طرأت على المنطق تسجل ثورة على هذا الاعتقاد الأرسطي والتقليدي ، بحيث لا يصبح هذا التصنيف لأنواع القضية الحملية معبراً عن أبسط صور القضايا . فالقضية الكلية أو القضية العامة ليست قضية حملية في نظر المنطق الحديث ؛ لأن القضية الحملية بالمعنى الدقيق هي تلك التي يسند فيها محمول إلى إسم علم أو إلى شيء جزئى له وجود في الواقع . ان القضية « كل إنسان فان » هي في حقيقة الأمر علاقة بين محمولين أو هي قضية مركبة من قضيتين حمليتين ، حتى أن التعبير عنها بالدالة (كل ا هو ب) ليس سوى تعبير عن دالة قضية مركبة من الداليتين لقضيتين بسيطتين ترتبطان بأداة شرط : [إذا كان (هـ) هو (ا) ، فإن (هـ) هو (ب)] ، أو تعبير عنها في صورة أخرى « في كل القيم الممكنة لـ (هـ) ، إذا كان (هـ) يتصف بالصفة (ا) فإنه يتصف أيضاً بالصفة (ب) » . ومن ثم لم يعد لدينا قضية حملية وإنما علاقة بين الداليتين من دالات القضايا وتصبح كل منهما قضية حملية حين نعطي للمتغير قيمة (18) .

ويمكن أن نعرض لصياغة القضايا التقليدية في نطاق نظرية حساب دالات القضايا فيما يلي :

(ا) القضية الكلية الموجبة :

أولى المناطق اهتماماً خاصاً لهذه القضية ، اهتم بها « فريجه » و « بيانو » و « بيرس » و « برادلى » ، وصاغوها على صورة قضية شرطية متصلة ، وكانت ثورتهم على الشكل التقليدي لها محاولة جادة « للاستثناء عن لغة الموضوع والمحمول واصطناع لغة الدالة والحجة » (19) ، بالإضافة إلى تحليل دقيق للعلاقة بين حدى القضية الحملية ، مع ما ذهب إليه « فريجه » — هل وجه الخصوص — من أن السور في هذا النوع من القضايا جزء من المحمول ، فالمحمول في القضية : « كل خُر يتمتع بالإرادة » هو [كل ... يتمتع بالإرادة] وليس الظن السائد بأن المحمول هو [.... يتمتع بالإرادة] فقط .

(18) Russell, My Philosophical Development, P. 52.

وانظر : محمود زيدان : المنطق الرمزي ، ص 224 .

(19) محمود زيدان : نفس المرجع ، ص 132 .

وجاء « رسل » ليؤكد ما سبق قوله في هذا الشأن وأضاف صياغة القضايا الثلاث الأخرى .

يلذهب المنطق الحديث في صياغة القضية الكلية الموجبة مذهباً يشير إلى أنها قضية شرطية متصلة ، ويبان ذلك أنه في المثال الأشهر « كل إنسان فان » فإن الحدين « إنسان » و « فان » معمولان ، يمكن أن يستندا معاً إلى شيء فردى أو جزئى ، كما يمكن التعبير عنهما معاً في صورة لزوم ينشأ بين مقدم وتال في قضية شرطية متصلة صورتها :

$$[X] (F_x \supset G_x)$$

وننقلها إلى العربية على هذه الصورة⁽²⁰⁾ :

$$[ك] (هـ س \subset هـ ص)$$

ونقرؤها : « في كل قيم (هـ) إذا كان (هـ) متصفاً بالخاصة (س) ، فإن ذلك يستلزم أن (هـ) يتصف بالخاصة (ص) .

ب — القضية الكلية السالبة :

ينطبق على القضية الكلية السالبة ما ينطبق على الكلية الموجبة من ناحية السور وعلاقة اللزوم داخل الدالة ، مع إضافة إجراء السلب . فالقضية « لا إنسان كامل » تصاغ هي الأخرى في صورة شرطية مكونة من قضيتين بسيطتين يلعبان دور المقدم والتال بحيث يكون موضوعهما مشترك . ويمكن صياغة القضية السابقة في لغة نظرية حساب دالات القضايا كما يلي⁽²¹⁾ :

(20) حاولنا أن نعرض دالة هذه القضية في صورة بسيرة المفهم ونتم عن طبيعة النظرية التي نعرضها في آن واحد ، ونلتق مع سياق الجملة في اللغة العربية ومع المصطلح الرمزي الذي اقترعناه وبخاصة ما يتعلق بالتغيرات وترتيبها . لأن محاولة تبين الصور الرمزية كما وردت في الكتب الغربية توفعا في الخلط ، ومن هذه الصور :

$$(\forall_x : D_x) S_x$$

Mckay, Op. Cit., P. 205.

$$S_{(x)} \supset_x P_{(x)}$$

Runes, Op. Cit., P. 176.

$$(\forall_x (S_x \neg P_x))$$

Nolt, Op. Cit., P. 116.

(21) Copi, Symbolic Logic, P. 67.

— لتفترض أى شيء فردى ، فإن هذا الشيء إذا كان إنساناً ، فإنه ليس كاملاً .

— فى كل قيم (ه) ، إذا كان (ه) إنساناً ، فإن (ه) ليس كاملاً .

— فى كل قيم (ه) : (ه) إنسان \supset (ه) ليس كاملاً .

— $(X) (F_x \supset \sim G_x)$

— ونصوغها بالعربية هكذا :

[ك] (ه س \supset ه ص)

وتعنى الصورة الرمزية الأخيرة للقضية الكلية السالبة — فى صورتها الشرطية — أن اثبات صفة أو خاصية لفرد يستلزم رفع أو نفي صفة أخرى عن هذا الفرد .

ومن الملاحظ أن القضايا الحملية الكلية بوصفها قضايا شرطية متصلة فإن صورتها الرمزية تستند إلى ثابت اللزوم [\supset] كإجراء منطقى أساسى لدالة القضية سواء كانت موجبة أو سالبة .

(جـ) القضية الجزئية الموجبة :

تختلف القضايا الجزئية (موجبة وسالبة) عن القضايا الكلية فى أمرين : يُرمز للسور الجزئى بالعلامة [\exists_x] ونعبر عنه فى العربية بالسور [جـ] ، كما أن الاجراء المنطقى داخل الدالة نعبر عنه بثابت الوصل (\cdot) أى ولو العطف .

يمكن التعبير عن القضية الجزئية الموجبة « بعض الناس حكماء » بأكثر من طريقة⁽²²⁾ :

— يوجد فرد واحد على الأقل مما يتصف بكونه إنساناً وحكياً .

— يوجد فرد واحد على الأقل من ذلك النوع الذى يكون إنساناً وحكياً .

— يوجد فرد واحد على الأقل وليكن (ه) ، بحيث يكون (ه) إنساناً وحكياً .

(22) Ibid.

بـ وتعبر عن ذلك بلغة حساب دالات القضايا أو حساب المحمول :

$$[\exists_x] (F_x \cdot G_x)$$

أو : [جد] (هـ س . هـ ص)

(٤) القضية الجزئية السالبة :

وتأتى صياغتها على صورة الجزئية الموجبة مع وضع ثابت السلب قبل القضية البسيطة الثانية . فالقضية : « بعض الناس ليسوا حكماء » يتم صياغتها في صورة رمزية على النحو التالي :

— يوجد على الأقل فرد واحد مما يتصنف بكونه إنساناً ولكنه ليس حكيماً .
— يوجد على الأقل فرد واحد من ذلك النوع الذى يكون إنساناً ولا يكون حكيماً .

— يوجد على الأقل فرد واحد وليكن (هـ) ، بحيث يكون (هـ) إنساناً و (هـ) ليس حكيماً ؛
— وتنتهى إلى الصياغة الرمزية :

$$[\exists_x] (F_x \cdot \sim G_x)$$

أو : [جد] (هـ س . هـ ص)

رابعاً : التقرير الوجودى فى القضايا الحملية :

يقصد بالتقرير الوجودى أن تتضمن قضية ما الإشارة إلى وجود واقعى محسوس لأفراد موضوعها . وكان الاعتقاد السائد فى المنطق التقليدى هو أن القضية الكلية تنطوى على تقرير وجود واقعى لأفراد الموضوع ، وقد انتهى المنطق الرمزى إلى بيان فساد هذا الاعتقاد ، كما انتهى إلى أن القضية الجزئية موجبة وسالبة هى التى تقرر وجوداً واقعيّاً لأفراد موضوعها .

وقد لاحظنا صياغة المناطقة للقضية الكلية فى صورة قضية شرطية متصلة ، لا تقرر شيئاً بذاتها ، بل تعلق وجود شيء أو حتى حدوثه على وجود شيء آخر قد نفترض وجوده ؛ فإذا قلنا : « إذا كان العزم قوياً فالنجاح حليفنا » ، فهذا قول لا يقرر أن العزم قوى بالفعل أو أن هناك عزماً .

أما القضايا الجزئية والتي تبدأ بقولنا : « يوجد فرد واحد على الأقل » فإنها تقرر هذا الوجود الواقعي . ومن ثم فإن التصنيف الرباعي للقضية الحملية يمكن النظر إليه على أساس جديد هو : القضايا الوجودية الموجبة والقضايا الوجودية السالبة . وبخاص الشكل التالي وجهة نظر المنطق الحديث⁽²³⁾ :

القضايا	الكم	موجبة المضمول	سالبة المضمول
وجودي سالب	كلى	كل ا هـ و ب	لا ا هـ و ب
وجودي موجب	جزئي	بعض ا هـ و ب	بعض ليس ب
		[كـ] (هـ س جـ دـ صـ)	[كـ] (هـ س جـ دـ صـ)
		[جـد] (هـ س . هـ صـ)	[جـد] (هـ س . هـ صـ)

١ - القضايا الوجودية الموجبة :

هي القضايا الجزئية ، سورها جزئي (جـ د) والاجراء المنطقي الأساسي بها هو ثابت الوصل (.) ، وهي نوعان : الجزئية الموجبة والجزئية السالبة .

ترى نظرية حساب المضمول أن القضية الجزئية تكون صادقة إذا كان موضوعها له أفراد ، وتكون كاذبة إذا كان موضوعها فارغاً أو ليس له ما صدقات بمعنى أننا افترضنا كذبها منذ البداية عندما وضعنا لها موضوعاً فارغاً .

وإذا كانت القضايا الجزئية هي وحدها التي تقرر وجوداً واقعياً لأفراد موضوعها ، فلا معنى ذلك أن الرمز الوجودي الجزئي [$\exists x$] هو المظهر الوحيد لهذا التقرير ، ذلك أنه يمكن ترجمة الرمز الوجودي الجزئي إلى رمز وجودي كلي دون تغيير في المعنى ؛ فالقضية : « الذئب موجودة » تعني : « يوجد شيء واحد على الأقل مما يكون ذئباً » . وصورتها الرمزية : [جـ د] (هـ س) ، إلا أنه يمكن التعبير عنها أيضاً بقولنا : « ليس كل شيء مما تكون له خاصة الذئب » ، وصورتها الرمزية : ~ [كـ] (هـ س) التي

(23) McKay, Th., Modern Formal Logic, P. 205.

تساوى أو تكافؤ بدورها قولنا : « يوجد شيء واحد على الأقل مما يكون ذئباً » (24) .

أما القضية الجزئية الموجبة « بعض الناس حكماء » فتعنى أنه « من الكذب أن يكون كل الناس حكماء » . أما الصورة الرمزية للقضية الأولى فهى :

[ج] (هـ س . هـ ص) .

والصورة الرمزية للقضية الثانية هى :

~ [ك] (هـ س . هـ ص)

ويمكن أن نرمز إليها أيضاً بالصيغة :

~ [ك] (هـ س ~ هـ ص)

مع ملاحظة أن الصيغة الأخيرة ليست صيغة وجودية سالبة وإنما هى صيغة وجودية موجبة . ويمكن لنا تبرير الصيغة الأخيرة بمقارنتها بالصيغة الأولى ، وذلك فى ضوء أحد تعريفات « دالة الوصل » ، مما عرضنا له فى نظرية حساب القضايا كما يلى :

— نعلم أن (ق . ل) = (ق ~ ل)
— ونفترض هنا تطابق الصيغتين :

[جـ] (هـ س . هـ ص) ، ~ [ك] (هـ س ~ هـ ص)

— فإن حذفنا الأسوار [جـ] ، [ك] بقى لنا :

(هـ س . هـ ص) ، ~ (هـ س ~ هـ ص)

— بالتعويض (ق) بدلاً من (هـ س) ، (ل) بدلاً من (هـ ص) ينتج :

(ق . ل) ، ~ (ق ~ ل)

ونحن نزعم تطابقهما فى نظرية حساب دالات القضايا وهو أمر سبق اثباته فى نظرية حساب القضايا بالتعريف .

(24) Copi, Introduction to Logic, PP. 343 - 5.

أما القضية الوجودية الموجبة الأخرى فهي الجزئية السالبة في المنطق التقليدي ، كقولنا « بعض الفلاسفة لا يتزوجون » ، وصورتها الرمزية :

[جـ] (هـ س . ~ هـ ص)

وتُصنّف الجزئية السالبة على أنها موجبة من حيث تقرير الوجود الواقعي لأحد أفراد موضوعها على الأقل ، لأن المقصود من إنكار صفة أو خاصية معينة عن فرد واحد في سياق الحديث الذي تتناوله القضية أن يشير إلى وجود ذلك الفرد .

ويمكن التعبير عن القضية السابقة بقول آخر : « من الكذب أن نقول عن كل فيلسوف أنه متزوج » ونعبر عن ذلك بصيغة رمزية تكافئه الصيغة الأولى :

~ [كـ] (هـ س . هـ ص)

ويمكن لنا أن نتيقن من تطابق أو تكافؤ الدالّتين ان احتكنا إلى قائمة صدق للتحقق من صدق الدالة التي تجمعهما معاً كما يلي :

— { [جـ] (هـ س . ~ هـ ص) } = { ~ [كـ] (هـ س . هـ ص) } —
— بحذف الأسوار :

(هـ س . ~ هـ ص) = ~ (هـ س . هـ ص)

— التعويض بمتغيرات حساب القضايا :

(هـ . ~ ل) = ~ (هـ ل)

— قائمة الصدق :

(هـ ل)	~	(هـ س . هـ ص)	=	~	(هـ س . هـ ص)	(هـ ل)
ص	ك	ص	ص	ك	ك	ص
ك	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ك	ص	ص	ك	ك	ك
ص	ك	ص	ص	ص	ك	ك

×

√

×

ب - القضايا الوجودية السالبة :

يقصد بالقضايا الوجودية السالبة تلك القضايا الكلية - في نظر المنطق التقليدي - سواء كانت موجبة أو سالبة . نعبر عن القضية الكلية الموجبة « كل فيلسوف حكيم » في صورة رمزية :

[ك] (هـ س ح هـ ص)

ونقرأ : « مهما يكن من أمر الفلاسفة جميعاً [ك] ، فإن أى فرد نسميه فيلسوفاً (س) يلزم [ح] أن يتصف بالحكمة (ص) . يرى المنطق الحديث في القضية الكلية قضية وجودية سالبة لا تشير إلى وجود واقعي بمعنى أنها يمكن أن تكون صادقة حتى ولو لم يوجد لها مصادقات في الواقع . إذا قلنا « كل سكان القمر حكماء » ، فتلك قضية كلية موجبة تظل صادقة حتى لو لم تعثر على ساكن واحد على سطح القمر . ومن ثم فإن القضية السابقة تساوى قضية أخرى تقول : « لا يوجد أحد ممن نسميهم « سكان القمر » ولا يكون حكيماً » . نعبر عنها في الصيغة :

~ [ج] (هـ س . ~ هـ ص)

ولكى نتحقق من صحة ما نزعم من أن :

{ [ك] (هـ س ح هـ ص) } = { ~ [ج] (هـ س . ~ هـ ص) }

نعود إلى أحد تعريفات دالة اللزوم :

(هـ ص ل) = (هـ س ل)

نجد أن الداليتين متطابقتين .

وينطبق على القضية الكلية السالبة ما ينطبق على الكلية الموجبة من ناحية افتقارها إلى تقرير وجود لأفراد موضوعها ومن ناحية تعريف دالتها بدلالات أخرى وإن اختلف بينهما شكل السور . ونكتفي هنا بمثال واحد :

« لا واحد من بنى الانسان بخالد »

قضية كلية سالبة صورتها الرمزية :

[ك] (هـ س ~ هـ ص)

ونقرؤها : « مهما يكن حال بنى الانسان ، فإنه متى كان الواحد منهم إنساناً فإنه لن يكون خالداً » . ويكالم هذا القول قولاً آخر : « لا يوجد فرد مما يكون إنساناً وخالداً في نفس الوقت » . ويمكن أن نصوغ العبارة الأخيرة صياغة رمزية :

~ [جـ] (هـ س . هـ ص)

ومعنى ذلك أن الصورتين الرمزيتين متساويتين :

[ك] (هـ س ~ هـ ص) = ~ [جـ] (هـ س . هـ ص)

وبيان ذلك أن :

(جـ ق ~ ل) = (ل . ق)

ونثبت ذلك بقائمة صدق :

(ل . ق)	~	=	ل ~ جـ	ق
ص	ك	ص	ك	ص
ك	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ص	ك	ك
ك	ص	ص	ص	ك
		×	√	×

خامساً : نظرة نقدية للمنطق الصوري القديم :

انتهينا في الفقرات السابقة إلى أن القضية الكلية لا تفيد تقريراً وجودياً لأفراد موضوعها ، بينما يتحقق ذلك للقضية الجزئية . ومن هنا تنشأ بعض المفارقات والأخطاء عند النظر فيما يعرف بقواعد مربع تقابل القضايا .

لتتحقق من اختلاف وجهات النظر بين المنطق القديم والمنطق الحديث بصد
موضوع التقابل بين القضايا .

1 - التقابل بين القضايا [التصور التقليدي] :

ينشأ التقابل بين أربعة أنواع أساسية من القضايا الحملية : الكلية الموجبة
[كل ا هو ب] (A) ، الكلية السالبة [لا ا هو ب] (E) ، الجزئية الموجبة
[بعض ا هو ب] (I) ، الجزئية السالبة [بعض ا ليس ب] (O) .

وللتقابل أربع صور هي :

1 - تقابل بالتناقض Contradiction : وينشأ بين القضايا A و O من جهة ،
كما ينشأ بين E و I من جهة ثانية . وحكمه : أن القضيتين المتناقضتين لا
تصدقان معاً ولا تكذبان معاً .

2 - تقابل بالتضاد Contrariety : وينشأ بين القضيتين A و E الكليتين .
وهما لا تصدقان معاً ولكنهما قد تكذبان معاً ، بمعنى أن صدق احدهما
يستلزم كذب القضية الأخرى ، بينما كذب احدهما لا يستلزم صدق
الأخرى بالضرورة .

3 - تقابل بالتداخل Subalternation ينشأ بين A و I من جهة ، كما ينشأ بين
E و O . وحكم التداخل أنه إذا صدقت الكلية صدقت الجزئية المتداخلة
معها ، والعكس ليس صحيحاً ، كما أنه إذا كذبت الجزئية كذبت الكلية
المتداخلة معها ، إلا أن العكس ليس صحيحاً .

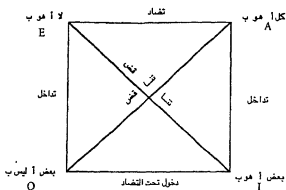
4 - تقابل بالدخول تحت التضاد Sub-Contrariety ، وينشأ بين القضيتين :
O ، I . وحكمه أن القضيتين الداخلتين تحت التضاد لا تكذبان معاً وقد
تصدقان ، فكذب احدهما يستلزم صدق الأخرى بينما لا يستلزم صدق
احدهما كذب الأخرى بالضرورة .

وقيل أن نستبطن صور الأحكام التي يمكن أن تفيدها قواعد التقابل
التقليدي ، نسوق الشكل الشهير لمربع التقابل⁽²⁵⁾ :

(25) انظر حل سبل لكال :

على سبيل المثال : المنطق الصوري ، ص 314 : 329 .

عزمي اسلام : أسس المنطق الرمزي ، ص 290 .



ب - أحكام التقابل التقليدي :

لنعرض الآن لأحكام التقابل بين القضايا في ضوء القواعد التقليدية في صورة صيغ رمزية ، بحيث نستخدم ثابت الزوم في الإشارة إلى الانتقال من التسليم بقضية للتسليم بقضية أخرى أو بتقيضها ، ونرمز للقضية بأحد الحروف [A ، I ، E ، O] كما نرمز لتقيض القضية بإضافة ثابت السلب [~] إليها . مثال على ذلك أن قولنا : « إذا صدقت الكلية الموجبة [A] كذبت الجزئية السالبة [O] المتناقضة معها ، نعبّر عنه رمزياً : (O ~ CA) ، وهكذا بالنسبة لبقية الأحكام .

1 - أحكام التناقض⁽²⁶⁾ :

$$\begin{array}{l}
 (O \sim CA) \quad ، \quad (O \sim CA) \\
 (I \sim CE) \quad ، \quad (I \sim CE) \\
 (E \sim CI) \quad ، \quad (E \sim CI) \\
 (A \sim CO) \quad ، \quad (A \sim CO)
 \end{array}$$

(26) . عزمي إسلام : الاستدلال الصوري ، ج 1 ، ص : 25 .

2 - أحكام التضاد :

$$(A \sim C E) \quad , \quad (E \sim C A)$$

3 - أحكام التداخل :

$$(A \sim C I \sim) \quad , \quad (I C A)$$

$$(E \sim C O \sim) \quad , \quad (O C E)$$

4 - أحكام الدخول تحت التضاد :

$$(I C O \sim) \quad , \quad (O C I \sim)$$

ونلاحظ أننا أغفلنا الحالات التي يُعلّق فيها الحكم في التقابل بالتضاد والتداخل والدخول تحت التضاد ، لأنه عندما نعلم صدق أو كذب قضية لا نعلم على وجه اليقين طبيعة الحكم على القضية التي تقابلها بالصدق أو بالكذب . وسوف نرجىء التحقق من صدق هذه الدالات حتى نعرض للتصور الحديث .

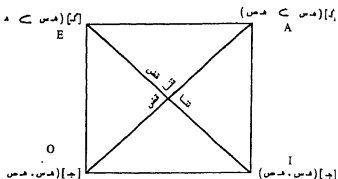
ح - التقابل بين القضايا [التصور الحديث] :

يتجوى مربع التقابل في صورته الجديدة على علاقة أساسية وحيدة هي علاقة التناقض⁽²⁷⁾ . ولم يعد ثمة موضع أو ميرر لاقامة علاقات التضاد والتداخل والدخول تحت التضاد ، لأن القول بها أو التسليم بقواعدها يناقض قواعد المنطق الحديث في صياغة القضايا ، كما يناقض الاجراءات المنطقية الحديثة .

نعرض أولاً لمربع التقابل في صورته الرمزية الحديثة⁽²⁸⁾ :

(27) Strawson, Op. Cit., P. 168.

(28) Copi, Op. Cit., P. 350.



ومن أهم وجوه الاختلاف بين أحكام التقابل التقليدي والتقابل الحديث أن القواعد التقليدية تنص على أن القضيتين المتضادتين لا تصدقان معاً ، أى إذا صدقت [A] يجب أن تكذب [E] ، لكن هذا القانون الذى يعد بديهياً يصبح فاسداً إذا لم يكن لموضوع القضية التى نتحدث عنها ماصدقات فى الواقع ، أى عندما تصبح القضايا الكلية [E ، A] صادقة . ويبان ذلك أن دالة قضية مثل (هـ ص) فى دالة القضية الكلية (هـ ص حـ ص) ليس لها قيم أو ماصدقات يمكن التعميم بها ، وبصرف النظر عما نرمز إليه بالمتغير (ص) فإن دالات القضايا الكلية :

$$(هـ ص حـ ص)$$

$$(هـ ص \sim حـ ص)$$

يمكن الحكم عليها بالصدق فقط ولا يمكن الحكم عليها بالكذب ، انها قضايا شرطية متصلة تصدق حتى ولو لم يكن لها ماصدقات فى الواقع . يعنى ذلك من وجهة نظر معاصرة أن القضيتين الكليتين يصدقان معاً ولا ينشأ بينهما علاقة تضاد بالمعنى التقليدي⁽²⁹⁾ .

(29) Ibid.

لتتحقق الآن من مدى صحة الأحكام التقليدية في ضوء المعايير الحديثة :

$$(E \sim C A) (1)$$

$$\{ [K] (H \sim C H \sim) \} C [\sim] [K] (H \sim C H \sim) \}$$

تلك كانت صيغة الحكم الأول من أحكام التضاد ، ثم نقلناه إلى لغة نظرية حساب دالات القضايا ، ونقله إلى لغة نظرية حساب القضايا ليسهل الحكم على مدى صحته :

$$[(J \sim C Q) \sim C (J C Q)]$$

(J ~ C Q) ~	C	J C Q
ك	ص	ص
ص	ك	ك
ص	ك	ص
ص	ك	ص

≠

نلاحظ أن الدالة تصدق في حالتين وتكذب في حالتين مما يدل على أنها دالة تركيبية ، لا تصلح أن تكون قانوناً أو قاعدة منطقية .

$$(A \sim C E) (2)$$

$$\{ [K] (H \sim C H \sim) \} C [\sim] [K] (H \sim C H \sim) \}$$

$$(J \sim C Q) \sim C (J C Q)$$

وتتحقق من صدق قاعدة التضاد بقائمة صدق :

ق	ك	ج	د
ك	ص	ص	ك
ص	ص	ص	ك
ص	ك	ص	ك
ص	ص	ك	ك

≠

وهناك وجه آخر للاختلاف بين التقابل التقليدي والحديث : يرى المنطق القديم أن القضية الكلية إذا كانت صادقة فإن القضية الجزئية المتداخلة معها لا بد أن تكون صادقة . وبمقارنة ذلك بما توصلنا إليه بخصوص القضايا الكلية والقضايا الجزئية ، فإن القضايا الكلية (موجبة وسالبة) — بما أنه ليس لها ماصدقات — قضايا صادقة ، بينما قد تكون القضايا الجزئية (موجبة وسالبة) قضايا كاذبة . وفي هذه الحالة فإن صدق الكل لا يستلزم ولا ينطوي على صدق الجزء المندرج تحته ، كما كانت تنص على ذلك قاعدة التداخل في مربع التقابل التقليدي . بل انه إذا لزم أن تنطوي القضية الكلية :

$$[A] : \{ [ك] (هـ س ك هـ ص) \}$$

على قضية ؛ فإنها تستلزم القضية :

$$[ج] (هـ س ك هـ ص) .$$

ويلاحظ أن القضية الأخيرة ليست قضية جزئية موجبة ، ذلك أن صيغة الجزئية الموجبة :

$$[I] : \{ [ج] (هـ س . هـ ص) \}$$

والتي تقرر وجود فرد واحد على الأقل له الصفة (س) والصفة (ص) معاً . بينما تثبت قضية دالتها [ج] (هـ س ك هـ ص) أنه يوجد شيء يتمتع بالصفة (س) وقد لا يتمتع بالصفة (ص) .

لننظر الآن في أحكام التناخل وهي أربعة ، نصوغها بلغة حساب دالات القضايا ، ثم نقلها إلى لغة حساب القضايا ونحكم على مدى صحتها بالارتكان إلى قوائم الصدق :

$$(I C A) (1)$$

$$\{ [ك] (هـ س C هـ ص) C [ج] (هـ س . هـ ص) \}$$

$$(ج C ل) C (ل . ل)$$

ل	ق	ص	ك
ص	ص	ص	ص
ك	ص	ص	ك
ك	ك	ص	ص
ك	ك	ص	ص

≠

من الواضح كذب الدالة في حالتين كما ثبتت قائمة الصدق ، كما أننا لا نتوقع أن تستلزم قضية لزوم قضية وصل . كذلك فإن بقية أحكام التناخل بالتداخل تعد أحكاماً تركيبية وهي :

$$(A \sim C I \sim) (2)$$

ونصوغ هذا الحكم بلغة دالات القضايا :

$$\{ \sim [ج] (هـ س . هـ ص) C \sim [ك] (هـ س C هـ ص) \}$$

ونصوغه بلغة حساب القضايا :

$$\sim (ج C ل) \sim C (ل . ل)$$

ويطلعنا الاحتكام إلى قائمة الصدق كذب هذه الدالة في حالتين أيضاً ، فهي إذن دالة تركيبية وليست قاعدة منطقية .

(3) (O C E)

وتعني هذه القاعدة أن صدق القضية الكلية السالبة يستلزم صدق القضية الجزئية السالبة المتناخلة معها ، ونقلها إلى لغة حساب دالات القضايا :

[(ك) (هـ س ~ س هـ)] C [(ج) (هـ س . س هـ)]

ول لغة حساب القضايا :

(و ~ س) C (و ~ ل)

و ~ ل	و	س	ك
و <td>ص<td>ص<td>ك</td></td></td>	ص <td>ص<td>ك</td></td>	ص <td>ك</td>	ك
س <td>ص<td>ص<td>ص</td></td></td>	ص <td>ص<td>ص</td></td>	ص <td>ص</td>	ص
ل <td>ك<td>ك<td>ص</td></td></td>	ك <td>ك<td>ص</td></td>	ك <td>ص</td>	ص

≠

(4) (E ~ C O ~)

{ ~ [(ج) (هـ س . س هـ)] ~ C [(ك) (هـ س ~ س هـ)] }

[~ (و ~ ل)] C [~ (و ~ ل)]

تعني هذه الدالة أن كذب القضية الجزئية السالبة يستلزم كذب القضية الكلية السالبة ، وقد سبق أن لاحظنا فساد دالة مشابهة هي الدالة رقم (2) (A ~ C I ~) ، فلنحتكم إلى قائمة صدق لبيان ما تنطوي عليه هذه الدالة :

$(\sim C \sim L)$		C	$(\sim C \sim L)$	
ك	ص	ص	ك	ص
ص	ك	ص	ص	ك
ص	ك	ك	ك	ص
ص	ك	ك	ك	ص

≠

وهناك وجه ثالث للاختلاف بين أحكام التقابل في المنطق القديم والمنطق الحديث . يرى المنطق القديم أن القضيتين $[O, I]$ لا تكذبان معاً وقد تصدقان طبقاً لقاعدة لدخول تحت التضاد . بينما يرى المنطق الحديث غير ذلك ؛ انه إن افترضنا أن $(H \sim S)$ دالة قضية ليس لها قيم أو بدائل صادقة ، فإنه بصرف النظر عما تعنيه $(H \sim S)$ التي ترتبط بها بثابت الوصل ، فإن دلالات القضايا الجزئية :

$(H \sim S \sim H \sim S)$

$(H \sim S \sim H \sim S)$

يوصفها دلالات وصل تعطف قضيتين — إحداهما كاذبة — تصبح كاذبة . وفي مثل هذه الحالة فإن القضيتين الجزئيتين $[O, I]$ ذات السور الوجودي تكذبان معاً ، وهنا لا ينطبق عليهما قانون الدخول تحت التضاد سالف الذكر . فلنتحقق من ذلك بمراجعة صيغ الأحكام السابقة :

$(O \subset I \sim)$ (1)

وتعني هذه الدالة أن كذب الجزئية الموجبة يستلزم صدق الجزئية السالبة ، بينما يرى المنطق الحديث أنه يمكن كذبهما معاً . فلنتأكد من إتساق أحكام التقابل بمعناها الحديث مع ما تفره قائمة الصدق .

$$\{ \sim [ج] (هـ س . ق) \supset [ج] (هـ س . ق) \}$$

$$\sim (ج . ق) \supset (ج . ق)$$

(ج . ق)	ج	(ج . ق)	~
ك	ص	ص	ك
ص	ص	ك	ص
ك	ك	ك	ص
ك	ك	ك	ص

≠

$$(I \supset O \sim) (2)$$

كما تعني هذه الدالة أن كذب القضية الجزئية السالبة يستلزم صدق القضية الجزئية الموجبة . أثبت المنطق الحديث غير ذلك :

$$\{ \sim [ج] (هـ س . ق) \supset [ج] (هـ س . ق) \}$$

$$\sim (ج . ق) \supset (ج . ق)$$

(ج . ق)	ج	(ج . ق)	~
ص	ص		ص
ك	ص		ك
ك	ك		ص
ك	ك		ص

≠

(٤) صحة قواعد وأحكام التناقض :

الأحكام الوحيدة التي يبقى عليها المنطق الحديث في مربع التقابل بين القضايا هي أحكام التناقض بين [O ، A] وبين [I ، E] . بل إن محاولة التحقق من صحة هذه الأحكام أو الصيغ الرمزية المعبرة عنها يطلعوننا على أنه يمكن تبادل مواضع المقدم والتالي ، بمعنى أن اللزوم متبادل بين شقي كل دالة .
لنراجع إذن مجموعة أحكام التناقض :

$$O \sim C A \quad (1)$$

ويعنى أن صدق الكلية الموجبة يستلزم كذب الجزئية الموجبة ، وصورة هذا الحكم بلغة حساب دالات القضايا :

$$\{ [ك] (هـ م \supset هـ ص) \sim [جد] (هـ م \cdot هـ ص) \}$$

أما صورته بلغة حساب القضايا :

$$(ق \supset ل) \sim (ق \cdot ل)$$

(ل ~ ل)	ق	ل	ل	ق
ص	ص	ص	ص	ص
ص	ك	ص	ص	ك
ك	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ص	ص	ص

√

توضح قائمة الصدق صدق الدالة صدقاً منطقياً وفي كل الحالات مما يؤكد أنها صيغة تحليلية ، بل إن هناك تطابقاً بين قيم الصدق في شطري الدالة ، مما يفيد استخدام ثابت التكافؤ محل ثابت اللزوم الرئيسي بها لتصبح أحد تعريفات اللزوم التي أشرنا إليها في فصل سابق :

$$\begin{aligned} \text{نع} \quad & [(J \sim . V) \sim = (J C V)] \\ & (O C A \sim) (2) \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \{ \sim [K] (H S C H S) C [J] (H S . \sim H S) \} \\ \sim (J C V) C (J \sim . V) \end{aligned}$$

J ~ . V	C	(J C V) ~
ك	ص	ص
ص	ص	ك
ك	ص	ص
ك	ص	ص

√

الدالة صادقة صدقاً منطقياً ، وهناك تطابق بين قيم الصدق بين شطري
الدالة فهي دالة تكافؤ أيضاً :

$$\begin{aligned} (J \sim . V) = (J C V) \sim \\ (I \sim C E) (3) \end{aligned}$$

وينص هذا الحكم عن أن صدق القضية الكلية السالبة يستلزم كذب
القضية الجزئية الموجبة . أما صياغته بلغة دالات القضايا :

$$\{ [K] (H S C H S) \sim C [J] (H S . \sim H S) \}$$

كذلك ننقله إلى لغة حساب القضايا :

$$(J \cdot U) \sim C (J \sim C U)$$

(J · U)	~	C	J ~ C U
ص	ك	ص	ك
ك	ص	ص	ص
ك	ص	ص	ص
ك	ص	ص	ص

√

ونستنتج من النظر في قائمة الصدق أننا حيال دالة تكافؤ أيضاً :

$$(J \cdot U) \sim = (J \sim C U)$$

$$(I C E \sim) (4)$$

يستلزم كذب الكلية السالبة صدق الجزئية الموجبة .

$$\sim [ك] (هـ س \sim C هـ ص) C [جـ] (هـ س \cdot هـ ص)$$

$$\sim (J \sim C U) \cdot C (J \cdot U)$$

ويقيد التحقق من هذه الدالة أنها دالة تكافؤ أيضاً :

$$\sim (J \sim C U) \equiv (J \cdot U)$$

ان بدلنا مواضعها نتج لنا تعريف الوصل :

$$(J \cdot U) \sim = (J \sim C U) \quad \text{تع}$$

$$(E \sim C I) (5)$$

ويقيد هذا الحكم أن صدق الجزئية الموجبة يستلزم كذب الكلية السالبة .

$$\{ [جـ] (هـ س \cdot هـ ص) C \sim [ك] (هـ س \sim C هـ ص) \}$$

$$(J \cdot U) \sim C (J \sim C U)$$

وبالنظر في هذه الدالة نتحقق من أنها عين الدالة السابقة تعريف ثابت
الوصل :

$$(J \cdot C) \sim \equiv (C \sim J) \text{ تع}$$

وقد سبق أن برهنا على صحته بقائمة صدق في مواضع سابقة .

$$(E \sim C I) \text{ (6)}$$

كذب الجزئية الموجبة يستلزم صدق الكلية السالبة .

$$\{ \sim [ج] [هـ س \cdot هـ ص] \sim C [ك] [هـ س \sim هـ ص] \}$$

$$\sim (J \cdot C) \sim C (J \sim C) \sim$$

$J \sim C$	C	$(J \cdot C) \sim$	\sim
ك	ص	ص	ك
ص	ص	ك	ص
ص	ص	ك	ص
ص	ص	ك	ص

√

الدالة صادقة تحليلية ومتكافئة :

$$(J \sim C) \equiv \sim (J \cdot C)$$

$$(A \sim C O) \text{ (7)}$$

ينص هذا الحكم على أن صدق الجزئية السالبة يستلزم كذب الكلية
الموجبة . وصورة هذه القاعدة برمزية دالات القضايا :

$$\{ [ج] [هـ س \cdot هـ ص] \sim C [ك] [هـ س \sim هـ ص] \}$$

ونعبر عن هذه الدالة بلغة حساب القضايا :

$$(C \sim (L \vee C)) \sim (L \vee C)$$

(L C V)	~	C	L ~ . V
ص	ك	ص	ك
ك	ص	ص	ص
ص	ك	ص	ك
ص	ك	ص	ك

√

النتيجة تفيد دالة تكافؤ :

$$(L \vee C) \sim \equiv (L \sim . V)$$

$$(A \subset O \sim) (8)$$

يستلزم كذب الجزئية السالبة صدق الكلية الموجبة :

$$\sim [ج] [هـ س . هـ ص] \subset [ك] [هـ س هـ ص]$$

$$\sim (L \sim . V) \subset (L \vee C)$$

وهذه الصيغة تتحول إلى تعريف للزوم ان قمنا بتبديل مواضع السابق واللاحق فيها ، وحل ثابت التكافؤ محل ثابت الزوم :

$$(L \vee C) \sim \equiv (L \sim . V)$$

(هـ) أحكام تناقض القضايا دالات تحليلية :

ثبت من النظر في الدالات السابقة أن أحكام التقابل بالتناقض بين القضايا تنطوي على صيغ تحليلية صادقة صدقاً منطقياً خالصاً . يمكن لنا أن نعيد صياغة الدالات السابقة بلغة حساب دالات القضايا — موضوع هذا

الفصل — على أن يكون الاجراء المنطقي الأساسى لى الدالة هو التكاثر :

- (1) $\{ [ك] (هـ س \subset هـ ص) \equiv \sim [ج] (هـ س \cdot هـ ص) \}$
- (2) $\{ \sim [ك] (هـ س \subset هـ ص) \equiv [ج] (هـ س \cdot هـ ص) \}$
- (3) $\{ [ك] (هـ س \subset \sim هـ ص) \equiv \sim [ج] (هـ س \cdot هـ ص) \}$
- (4) $\{ \sim [ك] (هـ س \subset هـ ص) \equiv [ج] (هـ س \cdot هـ ص) \}$
- (5) $\{ [ج] (هـ س \cdot هـ ص) \equiv \sim [ك] (هـ س \subset هـ ص) \}$
- (6) $\{ \sim [ج] (هـ س \cdot هـ ص) \equiv [ك] (هـ س \subset هـ ص) \}$
- (7) $\{ [ج] (هـ س \cdot \sim هـ ص) \equiv \sim [ك] (هـ س \subset هـ ص) \}$
- (8) $\{ \sim [ج] (هـ س \cdot هـ ص) \equiv [ك] (هـ س \subset هـ ص) \}$

نشأ عن اقتراح المناطقه لقواعد منطقية جديدة ترتبط بتطوير المنطق الرمزى والعمل على جعله صورياً خالصاً كشف وجوه غير قليلة لقصور فى قواعد ومباحث المنطق التقليدى ، بادرتنا هنا إلى الاشارة لبعضها ، ونخصص جانباً من الفصل القادم للبعض الآخر .

سادساً : الصيغ التحليلية :

هى دالات صادقة صدقاً منطقياً خالصاً ، تدل على ما وصلته نظرية من النظريات من سعة وشمول واتساق بين عناصرها ، كما تشير إلى ما بلغه الجهاز الرمزى وقواعد الاستدلال فى النظرية من دقة فى التعبير والاستدلال معاً . ولنظرية دالات القضايا رصيدها كبير من الدالات التحليلية وان كان جانباً هاماً منه يرتد إلى نظرية حساب القضايا .

لنعرض نماذج من صيغ تحصيلات الحاصل⁽³⁰⁾ :

(١) صيغ تحليلية لاجراءات وصل أو فصل :

- (1) $\{ [ك] (هـ س \cdot هـ ص) \equiv [ك] (هـ س) \cdot [ك] (هـ ص) \}$
- (2) $\{ [ك] (هـ س \vee هـ ص) \vee [ك] (هـ س) \vee [ك] (هـ ص) \}$

(30) Reichenbach, H., Elements of Symbolic Logic, pp. 134 - 5.

- (3) $\{ [ک] (هس \vee هص) \} \subset \{ [ک] (هس) \vee [ج] (هص) \}$
- (4) $\{ [ک] (هس \subset هص) \} \subset \{ [ک] (هس) \} \subset \{ [ک] (هص) \}$
- (5) $\{ [ک] (هس \subset هص) \} \subset \{ [ج] (هس) \} \subset \{ [ج] (هص) \}$
- (6) $\{ [ک] (هس = هص) \} \subset \{ [ک] (هس) \} = \{ [ک] (هص) \}$
- (7) $\{ [ک] (هس = هص) \} \subset \{ [ج] (هس) \} = \{ [ج] (هص) \}$
- (8) $\{ [ک] (هس) \cdot [ک] (هس \subset هص) \} \subset \{ [ک] (هص) \}$
- (9) $\{ [ج] (هس \cdot هص) \} \subset \{ [ج] (هس) \} \cdot \{ [ج] (هص) \}$
- (10) $\{ [ج] (هس \vee هص) \} = \{ [ج] (هس) \vee [ج] (هص) \}$
- (11) $\{ [ج] (هس \vee هص) \} = \{ [ک] (هس) \} \subset \{ [ج] (هص) \}$
- (12) $\{ [ج] (هس) \} \subset \{ [ج] (هص) \} \subset \{ [ج] (هس \subset هص) \}$
- (13) $\{ [ج] (هس) \} \subset \{ [ک] (هص) \} \subset \{ [ک] (هس \subset هص) \}$
- (14) $\{ [ج] (هس) \} \cdot \{ [ک] (هص) \} \subset \{ [ج] (هس \cdot هص) \}$
- (15) $\{ [ک] (هس \cdot ا) \} = \{ [ک] (ا) \cdot [ک] (هس) \}$
- (16) $\{ [ک] (ا \vee هس) \} = \{ [ک] (ا) \vee [ک] (هس) \}$
- (17) $\{ [ک] (ا \subset هس) \} = \{ [ک] (ا) \} \subset \{ [ک] (هس) \}$
- (18) $\{ [ک] (هس \subset ا) \} = \{ [ج] (هس) \} \subset \{ ا \}$
- (19) $\{ [ک] (هس = ا) \} \subset \{ [ک] (هس) \} = \{ ا \}$
- (20) $\{ [ک] (ا) \} = ا$
- (21) $\{ [ج] (ا \cdot هس) \} = \{ [ج] (ا) \} \cdot \{ [ج] (هس) \}$
- (22) $\{ [ج] (ا \vee هس) \} = \{ [ج] (ا) \} \vee \{ [ج] (هس) \}$
- (23) $\{ [ج] (ا \subset هس) \} = \{ [ج] (ا) \} \subset \{ [ج] (هس) \}$
- (24) $\{ [ج] (هس \subset ا) \} = \{ [ک] (هس) \} \subset \{ ا \}$
- (25) $\{ [ج] (هس) \} \subset \{ [ج] (هس = ا) \} \subset \{ ا \}$
- (26) $\{ [ج] (ا) \} = ا$

ب - صيغ تحليلية خاصة باجراء السلب :

$$(27) \sim [ك] (هـ س) \equiv [ج] (هـ س) \sim (هـ س)$$

$$(28) \sim [ج] (هـ س) \equiv [ك] (هـ س) \sim (هـ س)$$

$$(29) [ك] (هـ س) \sim C [ك] (هـ س)$$

$$(30) \sim [ج] (هـ س) \sim C [ج] (هـ س)$$

ج - صيغ - تحليلية - لتداخل :

$$(31) [ك] (و س) \sim C (هـ س)$$

$$(32) (هـ س) \sim C [ج] (و س)$$

$$(33) [ك] (هـ س) \sim C [ج] (هـ س)$$

د - صيغ ذات سورين :

$$(34) \{ [ك] (هـ ، و) س \} = \{ [ك] (و ، هـ) س \}$$

وتلك صيغة مختصرة للصيغة :

$$\{ [ك] (هـ س) ك (و س) \} = \{ [ك] (و س) (هـ س) \}$$

$$(35) \{ [ج] (هـ ، و) س \} = \{ [ج] (و ، هـ) س \}$$

$$(36) \{ [ج] ، [ك] (هـ ، و) س \} \sim C \{ [ج] ، [ك] (هـ ، و) س \}$$

$$(37) \{ [ج] ، [ك] (هـ س ٠ و س) \} = \{ [ك] ، [ج] (هـ س ٠ و س) \}$$

$$(38) \{ [ج] ، [ك] (هـ س ٧ و س) \} = \{ [ك] ، [ج] (هـ س ٧ و س) \}$$

$$(39) \{ [ج] ، [ك] (هـ س ٢ و س) \} = \{ [ك] ، [ج] (هـ س ٢ و س) \}$$

$$(40) [ك] (هـ ، و) س ٧ (هـ ، و) س \sim C$$

$$\{ [ج] ، [ك] (هـ ، و) س \} \sim \{ [ك] ، [ج] (هـ ، و) س \}$$

سابعاً : قواعد ومبادئ الاستدلال :

يقوم النسق الاستنباطي على مجموعة من العناصر الأساسية ، أشرنا إلى بعضها في مدخل هذا الفصل وهي التعريفات وعرضنا لجانب من قضايا

تحصيل الحاصل ، ونعرض هنا مجموعة من القواعد والمبادئ التي تسهم في الاستدلال الاستنباطي في نظرية دالات القضايا ، ونكتفي بها دون خوض في تفصيلات النسق الاستنباطي ، على أساس أن نظرية حساب دالات القضايا تستخدم جانباً واسعاً من عناصر النسق الاستنباطي لنظرية حساب القضايا وهو ما عرضنا له بالتفصيل في فصل سابق .

(١) قواعد الاستدلال⁽³¹⁾ :

$$(1) \quad \frac{(ك) (هـ س)}{وس}$$

وس

$$(2) \quad \frac{وس}{[جـ] هـ س}$$

[جـ] هـ س

$$(3) \quad \frac{(ك) [هـ س] \vee [ك] (هـ ص)}{(ك) [هـ س \vee هـ ص]}$$

(ك) [هـ س \vee هـ ص]

$$(4) \quad \frac{[جـ] (هـ س \cdot هـ ص)}{[جـ] (هـ س) \cdot [جـ] (هـ ص)}$$

[جـ] (هـ س) \cdot [جـ] (هـ ص)

(ب) المبادئ الأساسية للاستدلال :

تشتق هذه المبادئ من قواعد ومبادئ الاستدلال الخاصة بالقضايا المركبة ، وذلك بأن تحمل دالات القضايا محل متغيرات القضايا . وسوف نسوق لكل مبدأ منطقي صورتين احدهما ذات سور كلي والأخرى ذات سور جزئي .

(31) Terrell, D. S. Baker, Exercises in Logic, P. 219.

وقد أزل بعض الكتاب أهمية خاصة لنظرية دالات القضايا أو السور كسق استنباطي ، ومن هؤلاء على سبيل المثال :-

- Quine, W. O., Methods of Logic, P. 167.
- Strawson, Introduction to Logical Theory, P. 125.
- Copi, I., Symbolic Logic, P. 71.
- Reichenbach, Elements of Symbolic Logic, P. 125.
- McKay, Modern Formal Logic, P. 214.

(1) مبدأ التبسيط : Simplification

السور الكلى : $\frac{[ك] (هـ س \cdot هـ ص)}{[ك] هـ س}$

ويمكن صياغته على هذه الصورة :

$\{ [ك] (هـ س \cdot هـ ص) \} \subset [ك] هـ س$

وبلغة حساب القضايا :

$(هـ \cdot ل) \subset ل$

السور الجزئى : $\frac{[جـ] (هـ س \cdot هـ ص)}{[جـ] هـ س}$

(2) مبدأ الوصل : Conjunction

سور كلى : $\{ [ك] هـ س \cdot [ك] هـ ص \} \subset [ك] (هـ س \cdot هـ ص)$

سور جزئى : $\{ [جـ] (هـ س) \cdot [ك] (هـ ص) \} \subset [جـ] [ك] (هـ س \cdot هـ ص)$

$\{ [ك] (هـ س) \cdot [جـ] (هـ ص) \} \subset [جـ] [ك] (هـ س \cdot هـ ص)$

(3) مبدأ الإضافة (32) Addition

سور كلى : $[ك] (هـ س) \subset [ك] (هـ س \cdot هـ ص)$
 $(هـ \cdot ل) \subset (هـ \cdot ل \cdot هـ ص)$

سور جزئى : $[جـ] (هـ س) \subset [جـ] (هـ س \cdot هـ ص)$

(4) مبدأ الامتصاص : Absorption

سور كلى : $[ك] (هـ س \cdot هـ ص) \subset [ك] (هـ س \cdot هـ ص) \cdot [ك] (هـ س \cdot هـ ط)$
 $(هـ ص \cdot هـ ط)$

سور جزئى : $[جـ] (هـ س \cdot هـ ص) \subset [جـ] (هـ س \cdot هـ ص) \cdot [جـ] (هـ س \cdot هـ ط)$
 $(هـ ص \cdot هـ ط)$

$(هـ \cdot ل) \subset (هـ \cdot ل \cdot م) \subset (هـ \cdot ل \cdot م)$

(32) Ibid., P. 220.

(5) القياس الشرطي : Hypothetical Syll.

ولهذا المبدأ ثلاث صور هي :

1-5 [ك] (هـ سـ حـ هـ صـ)

[ك] (هـ صـ حـ هـ طـ)

∴ [ك] (هـ سـ حـ هـ طـ)

2-5 [جـ] (هـ سـ حـ هـ صـ)

[ك] (هـ صـ حـ هـ طـ)

∴ [جـ] (هـ سـ حـ هـ طـ)

3-5 [ك] (هـ سـ حـ هـ صـ)

[جـ] (هـ صـ حـ هـ طـ)

∴ [جـ] (هـ سـ حـ هـ طـ)

(6) قياس إثبات التالئ : Modus Ponens

ولهذا المبدأ ثلاث صور هي :

1-6 [ك] (هـ سـ حـ هـ صـ)

[ك] (هـ سـ)

∴ [ك] (هـ صـ)

ويمكن نقل هذه الصورة إلى لغة حساب القضايا :

[(قـ حـ لـ) . قـ] حـ لـ

2-6 [جـ] (هـ سـ حـ هـ صـ)

[كـ] (هـ سـ)

∴ [جـ] (هـ صـ)

$$3-6 \quad [ك] [هـ س C هـ ص] \\ \underline{\quad [جـ] هـ س}$$

∴ [جـ] هـ ص

7 - قياس نفى المقدم⁽³³⁾ : Modus Tollens

$$1-7 \quad [ك] [هـ س C هـ ص] \\ \underline{\quad [ك] \sim (هـ ص)}$$

∴ [ك] ∼ (هـ ص)

$$2-7 \quad [جـ] [هـ س C هـ ص] \\ \underline{\quad [ك] \sim (هـ ص)}$$

∴ [جـ] ∼ (هـ ص)

$$3-7 \quad [ك] [هـ س C هـ ص] \\ \underline{\quad [جـ] \sim (هـ ص)}$$

∴ [جـ] ∼ (هـ ص)

وصورة هذا القياس أو المبدأ بلغة حساب القضايا :

$$[(ك \vee ل) \sim (ل \vee م)]$$

8 - قياس الأخراج المشعر : Constructive Dilemma

وفيه تثبت النتيجة التالى في كل من القضيتين الشرطيتين الواردتين أولاً ، وذلك باثبات المقدم في هاتين القضيتين ، وتكاد تطابق صورة هذا النوع من القياس صورة قياس اثبات التالى . ولهذا النوع من القياس أربع صور ؛ واحدة منها ذات سور كلي في كافة مقدماتها والنتيجة ، بينما تحوى بقية الصور سورين كليين وسور جزئى في المقدمات والنتيجة فيها ذات سور جزئى :

(33) Ibid., P. 221.

$$1-8 \quad [ك] (هـ س ح هـ ط)$$

$$[ك] (هـ ص ح هـ ع)$$

$$[ك] (هـ س ٧ هـ ص)$$

$$\hline [ك] (هـ ط ٧ هـ ع) \therefore$$

ويمكن التعبير عن هذه الصورة باللغة الرمزية لحساب القضايا :

$$و ج ل$$

$$و ج م$$

$$و ج م$$

$$\hline$$

$$و ج ل \therefore$$

ويأخذ القياس السابق شكل دالة تحليلية :

$$(و ج ل) ج \{ (و ج م) \cdot [(و ج ل) \cdot (و ج م)] \}$$

$$2-8 \quad [ج] (هـ س ح هـ ط)$$

$$[ك] (هـ ص ح هـ ع)$$

$$[ك] (هـ س ٧ هـ ص)$$

$$\hline [ج] (هـ ط ٧ هـ ع) \therefore$$

$$3-8 \quad [ك] (هـ س ح هـ ط)$$

$$[ج] (هـ ص ح هـ ع)$$

$$[ك] (هـ س ٧ هـ ص)$$

$$\hline [ج] (هـ ط ٧ هـ ع) \therefore$$

$$4-8 \quad [ك] (هـ س ح هـ ط)$$

$$[ك] (هـ ص ح هـ ع)$$

$$[ج] (هـ س ٧ هـ ص)$$

$$\hline [ج] (هـ ط ٧ هـ ع) \therefore$$

9 - قياس الاحراج الهدمي : Destructive Dil.

وفيه تنفى النتيجة المقدم لى كل من القضيبتين الشرطيتين ، وذلك بنفى التالين فهما باضافة مقدمة استثنائية . ومن ثم فهو مماثل قياس نفى المقدم . ونعرض لأربعة نماذج تمثل استخدام حساب دالات القضايا :

$$\begin{array}{r}
 1-9 \quad [ك] (هـ س C هـ ط) \\
 \quad [ك] (هـ ص C هـ ع) \\
 \quad [ك] (\sim هـ ط \sim V \sim هـ ع) \\
 \hline
 \therefore [ك] (\sim هـ س \sim V \sim هـ ص)
 \end{array}$$

ونصوغ هذه الصورة القياسية لى صيغة رمزية من حساب القضايا :

$$\begin{array}{r}
 C \{ (C \sim V \sim C) \cdot [(C \sim C) \cdot (C \sim C)] \} \\
 (\sim V \sim C \sim C)
 \end{array}$$

وهى الأخرى صيغة تحليلية لأنها أحد المبادئ الأساسية لنظرية الاستبطان .

$$\begin{array}{r}
 2-9 \quad [جـ] (هـ س C هـ ط) \\
 \quad [ك] (هـ ص C هـ ع) \\
 \quad [ك] (\sim هـ ط \sim V \sim هـ ع) \\
 \hline
 \therefore [جـ] (\sim هـ س \sim V \sim هـ ص)
 \end{array}$$

$$\begin{array}{r}
 3-9 \quad [ك] (هـ س C هـ ط) \\
 \quad [جـ] (هـ ص C هـ ع) \\
 \quad [ك] (\sim هـ ط \sim V \sim هـ ع) \\
 \hline
 \therefore [جـ] (\sim هـ س \sim V \sim هـ ص)
 \end{array}$$

$$\begin{array}{r}
 4-9 \quad [ك] (هـ س C هـ ط) \\
 \quad [ك] (هـ ص C هـ ع)
 \end{array}$$

[ج] (~ ه ط ٧ ~ ه ع)

∴ [ج] (~ ه س ٧ ~ ه ص)

10 - قياس استثنائي منفصل⁽³⁴⁾ : Disjunctive Syll.

يتكون من مقدمتين : الكبرى شرطية منفصلة ، والصغرى حملية استثنائية وقد عرضناه في أحد فصول هذا الكتاب بلغة نظرية حساب القضايا ونعرض الآن في لغة دالات القضايا في ثلاثة نماذج تجمعها صورة منطقية واحدة :

1-10 [ك] (ه س ٧ ه ص)

[ك] (~ ه س)

∴ [ك] ه ص

[(٧ ه) ∨ (~ ه س)]

2-10 [ج] (ه س ٧ ه ص)

[ك] ~ ه س

∴ [ج] ه ص

3-10 [ك] (ه س ٧ ه ص)

[ج] ~ ه س

∴ [ج] ه ص

(34) Ibid., P. 222.

الفصل الثامن
القياس الحملى فى ضوء نظرية
حساب دالات القضايا

الفصل الثامن

القياس الحمل في ضوء نظرية حساب دالات القضايا

مقدمة :

نظرية القياس الحمل نمط من الاستدلال على قضية حملية — نتيجة — من قضيتين حمليتين هما مقدمات القياس . ويتميز القياس من بين مباحث المنطق بخاصية استناده إلى ثلاث قضايا ، بينما تدور معظم المباحث الأخرى على بحث العلاقة بين قضيتين .

مثال على قياس حمل⁽¹⁾ :

كل حيوان فان
كل إنسان حيوان

∴ كل إنسان فان

نلاحظ أن بكل مقدمة حدة يظهر في النتيجة ، وأن بكل مقدمة أيضاً حدة يظهر في المقدمة الأخرى⁽²⁾ . بمعنى أن ثمة علاقة هوية أو تطابق بين حدين في المقدمتين هما في الحقيقة حد واحد هو الحد الأوسط Middle term (حيوان في المثال السابق) . أما ما يظهر في النتيجة من حدود فهما حدان : الحد الأكبر Major term ، ويأتي معمولاً للنتيجة وتحتويه المقدمة الكبرى Major premise ، والحد الأصغر Minor term ويأتي موضوعاً للنتيجة وتحتويه المقدمة الصغرى Minor premise .

وبرى لو كاشفتش أن القياس المنطقي يشكل قضية لرومية يمكن الحكم عليها بالصدق أو بالكذب ، وهو يختلف عن القياس التقليدي ،

(1) Prior, A. N., "Logic, Traditional". Ed. in Encyc-of Philosophy, Vol. 4 P. 37.

(2) Strawson, Introduction to Logical Theory, P. 158.

فالأخبر ليس قضية ، ومن ثم فهو ليس صادقاً ولا كاذباً ، وإنما يمكن أن يكون صحيحاً أو فاسداً⁽³⁾ . أما القضية اللزومية التي تعبر عن طبيعة القياس وتعمدها كل الأقيسة الأرسطية نموذجاً لها فهي :

(ق . ل) م

مقدم القضية اللزومية يتكون من مقدمتين معطوفتين (ق ، ل) ، وتالي القضية يتمثل في النتيجة (م) .

وجاء القياس الأرسطي على ثلاثة أشكال ولكل شكل عدة ضروب . وتعرف على كل شكل وتميزه عن غيره بموضع الحد الأوسط في المقدمتين ؛ يأتي الحد الأوسط موضوعاً في المقدمة الكبرى ومحمولاً في المقدمة الصغرى للشكل الأول . وفي الشكل الثاني يأتي الحد الأوسط محمولاً في المقدمتين ، بينما يأتي الحد الأوسط موضوعاً في مقدمتي الشكل الثالث .

أما الشكل الرابع الذي تواضعت كتب المنطق على نسبه إلى « جالينوس »⁽⁴⁾ فإن « لوكاشيفتش » يعارض هذا الاتجاه ويرى أن « أرسطو » كان يعلم ويقبل كل أضرب الشكل الرابع مثل بقية أضرب الأشكال الأخرى ، وكل ما حدث أن « أرسطو » لم يكن لديها متسعاً من وقت يرتب فيه كل مكتشفاته الجديدة فترك تسمية عمله المنطقي إلى تلميذه « ثاوفراسطس »⁽⁵⁾ . ومهما كان من حماس « لوكاشيفتش » لمنطق « أرسطو » ، فإنا نميل إلى تأييد رأيه بهذا الصدد ذلك أنه من المنطقي أن يلم « أرسطو » بشكل للقياس نعكس فيه موضع الحد الأوسط كما يأتي في الشكل الأول ، انه الشكل الرابع الذي يأتي ذلك الحد فيه محمولاً في المقدمة الكبرى وموضوعاً في المقدمة الصغرى .

وإذا رمزنا إلى الحد الأوسط بالرمز [و] ، وإلى الحد الأكبر بالرمز [ك] ، وإلى الحد الأصغر بالرمز [ص] ، مع اعتبار موضع الحد الأوسط في

(3) لوكاشيفتش : نظرية القياس الأرسطية ، ص 36 ، 37 .

(4) طيب وفيلسوف يوناني عاش في روما في القرن الثاني الميلادي .

(5) لوكاشيفتش : المرجع السابق ، ص 43 ، ص 55 .

كل شكل ، فإنه يمكن أن نقدم صورة رمزية للأشكال الأربعة فيما يأتي (6) :

الشكل الأول	الشكل الثاني	الشكل الثالث	الشكل الرابع	
ك و ص و	ك و ص و	ك و ص و	ك و ص و	المقدمة الكبرى المقدمة الصغرى
ص ك	ص ك	ص ك	ص ك	النتيجة

ويحتوى كل شكل من الأشكال الأربعة على مجموعة من الضروب Moods المنتجة ، تتبايز فيما بينها في ضوء تنوع القضايا التي يحتويها كل ضرب من حيث الكم والكيف . ولا تؤلف كافة احتمالات الجمع بين القضايا أقبسة منتجة أو صحيحة ، بل إن هناك قواعد للانتاج منها ما هو عام ينطبق على كل الأقبسة ومنها ما هو خاص بكل شكل . وقد ثبت نجاح هذه القواعد لدى المناطقة في عصور مختلفة ، لكن هل مازالت قواعد الانتاج في القياس الحمل صالحة حتى الآن ، وتؤدي إلى نتائج صحيحة في كل الحالات ؟

إن الاجابة على هذا السؤال مع محاولة التحقق من صحة ضروب القياس الحمل هي مهمة رئيسية لنظرية دالات القضايا . وسنحاول في هذا الفصل أن نعرض للضروب المختلفة للأشكال الأربعة في لغة رمزية — نستوعب الموضوع والمحمول في كل قضية حملية — تتميز بها نظرية حساب دالات القضايا أو حساب المحمول .

نستعيد أولاً الصورة الرمزية للقضايا العملية :

$$A : [X] (F_x \supset G_x)$$

$$E : [X] (F_x \supset \sim G_x)$$

(6) Quine, Methods of Logic, P. 76. See also :

Prior, Op. Cit., P. 37.

$$I \quad : \quad \{ \exists_x \} (F_x \cdot G_x)$$

$$O \quad : \quad \{ \exists_x \} (F_x \cdot \sim G_x)$$

ونصوغها بالعربية :

$$ك. م \quad : \quad [ك] (ه س \supset ه ص)$$

$$ك. س \quad : \quad [ك] (ه س \supset \sim ه ص)$$

$$ج. م \quad : \quad [ج] (ه س \cdot ه ص)$$

$$ج. س \quad : \quad [ج] (ه س \cdot \sim ه ص)$$

أما الصورة الرمزية للضروب المنتجة في الأشكال الأربعة حسب التصور الأرسطي والتقليدي فهي⁽⁷⁾ :

ضروب الشكل الأول :

$$1 - \{ [ك] (ه س \supset ه ص) \cdot [ك] (ه ط \supset ه س) \}$$

$$[ك] (ه ط \supset ه ص)$$

$$2 - \{ [ك] (ه س \supset \sim ه ص) \cdot [ك] (ه ط \supset ه س) \}$$

$$[ك] (ه ط \supset \sim ه ص)$$

$$3 - \{ [ك] (ه س \supset ه ص) \cdot [ج] (ه ط \cdot ه س) \}$$

$$[ج] (ه ط \cdot ه ص)$$

$$4 - \{ [ك] (ه س \supset \sim ه ص) \cdot [ج] (ه ط \cdot ه س) \}$$

$$[ج] (ه ط \cdot \sim ه ص)$$

(7) Church, A. "Formal Logic", Ed. in Dictionary of Philosophy ed. by, Runes, P. 177.

ضروب الشكل الثاني :

$$1 - \{ [ك] [هـ س C \sim هـ س] , [ك] [هـ ط C \sim هـ س] \}$$

$$[ك] [هـ ط C \sim هـ س]$$

$$2 - \{ [ك] [هـ س C \sim هـ س] , [ك] [هـ ط C \sim هـ س] \}$$

$$[ك] [هـ ط C \sim هـ س]$$

$$3 - \{ [ك] [هـ س C \sim هـ س] , [ج] [هـ ط . هـ س] \}$$

$$[ج] [هـ ط . هـ س]$$

$$4 - \{ [ك] [هـ س C \sim هـ س] , [ج] [هـ ط . هـ س] \}$$

$$[ج] [هـ ط . هـ س]$$

ضروب الشكل الثالث :

$$1 - \{ [ك] [هـ س C \sim هـ س] , [ك] [هـ س C هـ ط] \}$$

$$[ج] [هـ ط . هـ س]$$

$$2 - \{ [ج] [هـ س . هـ س] , [ك] [هـ س C هـ ط] \}$$

$$[ج] [هـ ط . هـ س]$$

$$3 - \{ [ك] [هـ س C \sim هـ س] , [ج] [هـ س . هـ ط] \}$$

$$[ج] [هـ ط . هـ س]$$

$$4 - \{ [ك] [هـ س C \sim هـ س] , [ك] [هـ س C هـ ط] \}$$

$$[ج] [هـ ط . هـ س]$$

$$5- \{ [ج] [هـ س . هـ ص] \cdot [ك] [هـ س ح هـ ط] \}$$

$$[ج] [هـ ط . هـ ص]$$

$$6- \{ [ك] [هـ س ح هـ ص] \cdot [ج] [هـ س . هـ ط] \}$$

$$[ج] [هـ ط . هـ ص]$$

ضروب الشكل الرابع :

$$1- \{ [ك] [هـ س ح هـ ص] \cdot [ك] [هـ ص ح هـ ط] \}$$

$$[ج] [هـ ط . هـ س]$$

$$2- \{ [ك] [هـ س ح هـ ص] \cdot [ك] [هـ ص ح هـ ط] \}$$

$$[ك] [هـ ط ح هـ س]$$

$$3- \{ [ج] [هـ س . هـ ص] \cdot [ك] [هـ ص ح هـ ط] \}$$

$$[ج] [هـ ط . هـ س]$$

$$4- \{ [ك] [هـ س ح هـ ص] \cdot [ك] [هـ ص ح هـ ط] \}$$

$$[ج] [هـ ط . هـ س]$$

$$5- \{ [ك] [هـ س ح هـ ص] \cdot [ج] [هـ ص . هـ ط] \}$$

$$[ج] [هـ ط . هـ س]$$

نضيف إلى ما سبق ضروباً قياسية أخرى تحتوى على القضية الشخصية Singular proposition ؛ تلك القضية التى وحد التقليديون بينها وبين القضية

الكلية ؛ حتى أعلن « فريجه » تمييزاً حاسماً بينهما⁽⁸⁾ ، وأشار إلى أن القضية الشخصية قضية حملية بالمعنى الدقيق ، بينما رأى أن القضية الكلية ليست حملية ، كما أشرنا إلى ذلك في موضع سابق . نعرض الآن أربعة ضروب تنتمي إلى الشكلين الأول والثاني تحتوى على القضية الشخصية كمقدمة صغرى ونتيجة⁽⁹⁾ .

1 - [ك] (هـ سـ حـ هـ ص) ، (و س) ، (و ص)

2 - [ك] (هـ سـ حـ هـ ص) ، (و س) ، (و ص)

3 - [ك] (هـ صـ حـ هـ س) ، (و س) ، (و ص)

4 - [ك] (هـ صـ حـ هـ س) ، (و س) ، (و ص)

نتقل الآن بعد هذه المقدمة المطولة إلى محاولة البرهنة على صحة ضروب القياس الحملية في صورته التفليدية بالاستناد إلى قوائم الصدق كأسلوب معاصر في اثبات صحة الدالات أو كذبها .

أولاً : الشكل الأول :

يكتسب الشكل الأول أهمية خاصة كنموذج للاستدلال القياسي عند « أرسطو » والتقليديين . وتبلغ عدد الاحتمالات الممكنة لقيام الضروب ستة عشر ضرباً ، إلا أن المنتج منها هو أربعة ضروب فقط . ويقوم القياس بصفة عامة - والشكل الأول منه بوجه خاص - على مبدأ « المقول على الكل وعلى اللا واحد » ويفسر بعض المناطقة هذا المبدأ على أساس ما صدق :

« يتكون قياس كامل إذا ما كان لدينا ثلاثة حدود ترتبط مع بعضها بحيث يكون الأصغر متضمناً في ما صدق الأوسط والأوسط متضمناً في ما صدق الأكبر⁽¹⁰⁾ .

ويشير « كينز » عن هذا الاتجاه بقوله : « ما يحمل إيجاباً أو سلباً على حد مستغرق ، ينبغي أن يحمل في نفس الحالة على كل شيء مندرج تحته⁽¹¹⁾ . وقد

(8) محمود زيدان : المنطق الرمزي ، ص 137 .

(9) Church, Op. Cit., P. 177.

(10) عل سلمي النشار : المنطق الصوري ، ص : 391

(11) نفس المرجع ، ص 393 .

طبق للمرسيون المبدأ السابق على أقيسة الشكل الأول فذهبوا بصدد الأضرب الموجبة إلى أن ما ينطبق على التالى ينطبق على المقدم ، كما ذهبوا بصدد الأضرب السالبة إلى أن كل ما يسلب عن التالى يسلب عن المقدم . ولو استعدنا الصورة التى صاغ بها أرسطو الأقيسة كما أشرنا إليها فى الفصل الأول وفى مقدمة هذا الفصل ، وجدنا أنها تأخذ طابع اللزوم .

نعرض الآن لضروب الشكل الأول المنتجة ، وستعقب على كل ضرب بمحاولة صياغته فى لغة حساب دالات القضايا ، ثم نقله إلى اللغة الرمزية لحساب القضايا حتى يسهل الحكم على صحته . سنلاحظ أن لكل ضرب إسماء تعارف عليه المناطقة يكتب بحروف لاتينية على نوعين : متحركة تعبر عن نوع المقدمات : A ، E ، I ، O ، وساكنة تعبر عن عمليات رد ضروب الأشكال التالى والثالث والرابع لضروب الشكل الأول⁽¹²⁾ .

1-1 الضرب الأول : Barbara

أهم ضروب الشكل الأول ، ومن ثم فهو أهم ضروب القياس الحمل عامة ، لأنه ينتج فى نظر « أرسطو » والتقليديين القضية الكلية الموجبة أهم أنواع القضايا وأساس بناء العلم . يتكون من مقدمتين كليتين موجبتين ونتيجة كلية موجبة أيضاً . صاغ « أرسطو » هذا الضرب هكذا :

إذا كان ا محمولاً على كل ب
وكان ب محمولاً على كل ح
فإن ا محمول على كل ح⁽¹³⁾

ونصوغه بلغة أكثر يسراً :

(12) Church, Op. Cit., P. 177.

(13) صاغ « أرسطو » نتيجة الضرب الأول من الشكل الأول هكذا فى بعض الأحيان وفى أحيان أخرى أضاف إليها كلمة « بالضرورة » : « فإن ا محمول بالضرورة على كل ح » ، اشارة إلى الضرورة القياسية .

راجع : لوكاشيفتش : نظرية القياس الأرسطية ، ص 23 .
وقارن : على ساسى الشار : المنطق الصورى ، ص : 409 .

كل ب هو ا
 كل ح هو ب
 ∴ كل ح هو ا

كل الكرماء أسخياء
 كل سكان القمر كرماء

∴ كل سكان القمر أسخياء

ويمكن أن ننقل هذا المثال على الضرب الأول إلى لغة حساب دلالات القضايا :

[ك] (ه س ح ه ص)

[ك] (ه ط ح ه س)

∴ [ك] (ه ط ح ه ص)

ونضع الصورة السابقة في لغة حساب القضايا بحيث يحل متغير قضوى واحد محل متغيرين في كل قضية ، فيحل (و) محل (ه س) ، ويحل (ل) محل (ه ص) ، ويحل (م) محل (ه ط) . ترتبط المقدمتان باجراء الوصل (.) ويشكلان معاً مقدماً يرتبط بالتالي وهو نتيجة القياس باجراء اللزوم . نستبعد الأسوار من الصيغة الجديدة لأن دورها هو مجرد تحديد الاجراء المنطقي داخل كل قضية ؛ فالسور الكلي يشير إلى استخدام اجراء اللزوم بين عنصري الدالة ، بينما يشير السور الجزئي إلى استخدام اجراء الوصل بينهما . ومن ثم فالضرب السابق :

[ك] (ه س ح ه ص) . [ك] (ه ط ح ه س) {

[ك] (ه ط ح ه ص)

يصبح :

[(و ل) . (م ح و)] (م ل)

نضع صيغة الضرب الأول في قائمة صدق :

ل	ص	م	ك	ل	ص	م	ك
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ك	ص	ص
ك	ص	ص	ص	ك	ك	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ك	ك	ك	ص
ص	ص	ص	ك	ص	ك	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ك	ك	ص
ك	ص	ص	ك	ص	ك	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ك	ص	ص
	x	√			x		

لاحظ أن جميع قيم الصدق تحت الثابت الرئيسي في الدالة وهو إجراء م الثالث جاءت صادقة ، ومن ثم فالضرب منتج وصحيح وبعد دالة أو : تحليلية صادقة صدقاً منطقياً . أما خطوات الاجراءات المنطقية داخل الصدق فقد أحطنا بها في أكثر من موضع سابق .

يمكن أن نسوق على الصيغة الرمزية السابقة برهنة موجزة كما يلي :

نفترض حالة كذب في قيم الصدق التي وردت تحت الثابت الرئيسي [اللزوم الثالث] .

نعلم أن دالة اللزوم تكذب إذا صدق المقدم [ثابت الوصل] وكذب التال [النتيجة] .

$$((ل ص) \cdot (م ك)) \cdot (ل ص) \cdot (م ك)$$

ويمكن أن نتحقق من افتراض صدق المقدم وما ينشأ عن ذلك من تعديل لقيم صدق متغيرات النتيجة ، كما نفترض — بالإضافة إلى ذلك — كذب المقدم ، ونستقصى ما تكون عليه علاقة النتيجة بالمقدمات في الحالتين :

— نفترض صدق (ل ، ل) معاً ، ثم صدق (م ، م) معاً ، وبمعنى ذلك صدق (م ، ل) في النتيجة كما صدقنا في المقدمات طبقاً لمبدأ الهوية ، وفي هذه الحالة فلا بد من صدق النتيجة — انتهى افتراضنا كذبا — وبترتب على ذلك صدق ثابت اللزوم الرئيسي .

— نفترض صدق (م ، ل) وكذب (ل ، ل) ، وصدق (م ، م) وكذب (م ، م) حتى نحصل على دالات لزوم كاذبة يصدق مقدمها ويكذب تاليها ، فإن قمنا بإجراء الوصل بينهما كانت دالة الوصل التي تجمع المقدمتين كاذبة [ك] . جتي إذا قمنا بإجراء اللزوم الرئيسي بين الوصل والنتيجة ، جاء اللزوم صادقاً . انتهى إذن إلى صدق الدالة في كافة الحالات .

يعنى ذلك سلامة الضرب الأول من الشكل الأول من وجهة نظر منطقية حديثة سواء إستعنا بقائمة الصدق أو لجأنا إلى البرهنة الموجزة .

2-1 الضرب الثاني Celarent

يتكون من مقدمتين كليتين كبيراهما سالبة وصغراهما موجبة ونتيجة كلية سالبة ، ولا يختلف هذا الضرب كثيراً في صيغته عن الضرب الأول ، اللهم إلا بإضافة ثابت السلب إلى الحد الأكبر ، الذي يظهر محمولاً في النتيجة .

لا واحد من المصرين نخيل

كل السكندريين مصريون

∴ لا واحد من السكندريين نخيل

أما الصورة الرمزية للضرب الثاني :

$$[ك] (ه م س \sim ه ص)$$

$$[ك] (ه ط س \sim ه م)$$

$$\therefore [ك] (ه ط س \sim ه م)$$

لغة حساب الفضاء :

$$(ل \sim س) \subset [(م \cup ه) \cdot (ل \sim س)]$$

أما التحقق منها بقائمة صدق قيم كما يلي :

ل ~ س	م	ه	س	ل ~ س	م	ه	س
ك	ص	ص	ص	ك	ك	ك	ك
ص	ص	ص	ك	ك	ك	ك	ك
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ك	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ص	ك	ك	ك	ك	ك
ص	ص	ص	ك	ص	ك	ك	ك
ص	ص	ص	ك	ك	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ك	ص	ص	ص	ص

x √ x

يتضح من قائمة الصدق صدق كافة قيم الصدق الواردة تحت الثابت ص، ومن ثم فالدالة تحليلية والقياس منتج وصحيح .

وثمة طريقة أخرى للتحقق من صدق دالة القياس :

$$[(ل \sim س) \cdot (م \cup ه)] \subset (ل \sim س)$$

بأن نطبق مبدأ الاستبدال بحيث نحل (ل) محل (~ ل) ، فنحصل
على :

$$[(ل \subset ل) \cdot (م \subset ل)] \subset (م \subset ل)$$

وهي نفس صيغة الضرب الأول والتي ثبت صدقها وصحتها بأكثر من
طريقة .

3-1 الضرب الثالث : Darli

يتكون من مقدمة كبرى كلية موجبة ، ومقدمة صغرى جزئية موجبة ،
ونتيجة جزئية موجبة .

مفكرون	كل الفلاسفة
بعض العلماء	فلاسفة

∴ بعض العلماء مفكرون

وتصوغ القياس في لغة حساب الدالات القضايا :

$$[ك] (ه م \subset ه ص)$$

$$[ج] (ه ط \cdot ه م)$$

$$∴ [ج] (ه ظ \cdot ه م)$$

وفي لغة حساب القضايا ننقله إلى الصيغة :

$$[(ل \subset ل) \cdot (م \cdot ل)] \subset (م \cdot ل)$$

عبرنا عن القضية الكلية (المقدمة الكبرى) بدالة لزوم ، وعبرنا عن القضية
الجزئية (المقدمة الصغرى والنتيجة) بدالة وصل ، أما البرهنة على صدق
الصيغة كلها فبم كما يلي :

ل	م	ص	ق	م	ل	ص	ق
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ص	ك	ك	ص	ص	ص
ك	ص	ص	ص	ص	ك	ك	ص
ك	ص	ص	ك	ك	ك	ك	ص
ص	ص	ص	ك	ص	ك	ص	ك
ك	ص	ص	ك	ك	ك	ص	ك
ك	ص	ص	ك	ص	ك	ص	ك
ك	ص	ص	ك	ك	ك	ص	ك

x
√
x

الاستدلال القياسي صحيح كما ثبت ذلك قيم الصديق تحت الثابت الرئيسي ، ويلاحظ أن قيم الصديق تحت إجراء الوصل بين المقدمتين جاءت مرة واحدة صادقة وكذبت في بقية الحالات ، وكلما كان المقدم كاذباً كنا أقرب لى صديق دالة للزوم - الثابت الرئيسي - التي نستنتجها بين الوصل الأول : علاقة المقدمتين [والوصل الثالث] النتيجة] .

4-1 الضرب الرابع : Ferio

يتكون هذا الضرب من مقدمة كبرى كلية سالبة ومقدمة صغرى جزئية موجبة ونتيجة جزئية سالبة . ورغم أن الجزئية السالبة يمكن أن نحصل عليها كنتيجة من مقدمات أخرى ، إلا أن تحديد هاتين المقدمتين على هذا الترتيب يأتي تطبيقاً لشروط تكوين الشكل الأول وهي : كلية المقدمة الكبرى وإيجاب المقدمة الصغرى لدواعي تتعلق باستغراق الحد الأوسط مرة على الأقل في إحدى المقدمتين .

ثانياً : الشكل الثاني :

تعرف ضروب الشكل الثاني بموضع الحد الأوسط الذي يأتي معمولاً في المقدمتين ، ويرتبط بموضع الحد الأوسط في هذا الشكل قاعدة تنص على أن تكون إحدى المقدمتين سالبة حتى تستغرق معمولاً — وهو الحد الأوسط — مرة واحدة على الأقل . ويرتب على القاعدة السابقة أن تأتي نتائج كل ضروب هذا الشكل سالبة . وللشكل الثاني أربعة ضروب هي :

2-1 الضرب الأول : Cesare

يتكون من مقدمة كبرى كلية سالبة ، ومقدمة صغرى كلية موجبة ، ونتيجة كلية سالبة . مثال ذلك :

لا واحد من الموحدين	بمشارك
كل عبدة الأصنام	مشارك

∴ لا واحد من عبدة الأصنام بموحد

ويمكن صياغة هذا الضرب بلغة حساب دالات القضايا ثم حساب القضايا كما يلي :

[ك] (هـ م س ~ هـ ص)

[ك] (هـ ط س ~ هـ ص)

∴ [ك] (هـ ط س ~ هـ م)

[(ق ~ س ~ ل) ، (م س ل)] (م س ل ~ ق)

ويمكن أن نعبر عن هذه الصيغة بقولنا : لنفترض أن (ق) غير مؤكدة في أى شيء من (ل) ، بينما تأتي (ل) لازمة عن — ومؤكدة في — كل (م) ، فإن ذلك يستلزم أن (ق) لا تنتمي إلى أى فرد من (م) . ويصوغ المناطق قاعدة هذا الضرب وبقية ضروب الشكل الثاني في قولهم :

و المعنيان اللذان يكون أحدهما في حالة تقابل ، والآخر في حالة
هوية مع ثالث مشترك ، يكونان فيما بينهما في حالة
تقابل⁽¹⁴⁾ .

ويمكن التحقق من صحة الضرب السابق بوضع صيغته الرمزية في قائمة
صدق كما يلي :

و	ك	ل	م	ج	د	هـ	ز
و	ك	ل	م	ج	د	هـ	ز
ك	ك	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ل	ص	ك	ص	ص	ص	ص	ص
م	ص	ص	ك	ص	ص	ص	ص
ج	ص	ص	ص	ك	ص	ص	ص
د	ص	ص	ص	ص	ك	ص	ص
هـ	ص	ص	ص	ص	ص	ك	ص
ز	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ك

الدالة صحيحة ومنتجة طبقاً لتصورين التقليدي والحديث . وكما أشرنا في
البرهنة الموجزة على ضرب سابق ، فإن افتراض كذب الدالة — وهي دالة
لزوم — يستوجب صدق المقدم [الوصل بين المقدمتين] وكذب التالي
[اللزوم الرابع بالنتيجة] وهذا لم يحدث قط في قائمة الصدق ، كما أن محاولة
افتراضه يتناقض مع ما تفره الدالة ، كما يتناقض مع مبدأ الهوية الذي يلزم
بوضع نفس قيم الصدق لكل متغير في حالة كونه موجباً وتقيض هذه القيم إن
جاء المتغير مسلوباً .

(14) عبد الرحمن بدي : المنطق الصوري والرماسي ، ص 193 .

2-2 الضرب الثاني : Camestres

وهو بمثابة تبديل لمواضع المقدمتين في الضرب السابق حيث يتكون من كلية موجبة كمقدمة كبرى ، وكلية سالبة كمقدمة صغرى ، ونتيجة قضية كلية سالبة :

كل مؤمن	يصل
لا كافر	يصل

∴ لا كافر مؤمن

ونصوغ الضرب في لغة دالات القضايا :

[ك]	(هـ س ~ هـ ص)
[ك]	(هـ ط ~ هـ ص)
∴ [ك] (هـ ط ~ هـ ص)	

ونقله إلى لغة حساب القضايا

(هـ ص ~ هـ س) . (م ~ ل) [(م ~ ل) (م ~ ص)]

نلاحظ أن صورة النتيجة هي عين نتيجة الضرب السابق ؛ وذلك لا المقدمات هي هي مع استبدال مواضعها .

ويمكن البرهنة على صحة وسلامة هذا الضرب وغيره بطريقة استنباطية وذلك برده إلى صورة قياسية أثبتنا أنها صحيحة وتحليلية⁽¹⁵⁾ :

— نصوغ أولاً الضرب السابق في صورة دالات قضايا :

[ك]	(هـ س ~ هـ ص)	.	[ك]	(هـ ط ~ هـ ص)
C				
[ك] (هـ ط ~ هـ ص)				

(15) عرس إسلام : الاستدلال الصوري ، جـ 2 ، ص 81 .

2-3 الضرب الثالث : Festino

ويتكون من قضية كلية سالبة كمقدمة كبرى ، وقضية جزئية موجبة كمقدمة صغرى ، ونتيجة جزئية سالبة :

لا واحد من المسلمين	يهودى
بعض سكان فلسطين	يهودى

∴ بعض سكان فلسطين ليس مسلماً

وصورة هذا الضرب برمزية دالات القضايا هي :

$$\{ [ك] (هـ س \sim س هـ ص) \cdot [ج] (هـ ط \cdot هـ ص) \}$$

$$[ج] (هـ ط \cdot هـ س)$$

ويلاحظ أن نتيجة الضرب قضية جزئية تقرر وجوداً لأفراد موضوعها ، في الوقت الذى احتوى فيه القياس على قضية كلية لا تقرر وجوداً ، وقد استمدت النتيجة شرعيتها من المقدمة الصغرى في القياس التى جاءت جزئية . أما صورة الضرب السابق برمزية حساب القضايا فهى :

$$[ق] (س \sim ل) \cdot [م] (ل \cdot م) \subset [م] (م \cdot س)$$

أما إثبات سلامتها بقائمة صدق فيتم هكذا :

ق	ك	ل	م	ج	ق	ك	ل	م	ج
ص	ك	ك	ص	ص	ص	ك	ك	ص	ص
ص	ك	ك	ص	ص	ص	ك	ك	ص	ص
ص	ك	ك	ص	ص	ص	ك	ك	ص	ص
ص	ك	ك	ص	ص	ص	ك	ك	ص	ص
ص	ك	ك	ص	ص	ص	ك	ك	ص	ص
ص	ك	ك	ص	ص	ص	ك	ك	ص	ص
ص	ك	ك	ص	ص	ص	ك	ك	ص	ص
ص	ك	ك	ص	ص	ص	ك	ك	ص	ص
ص	ك	ك	ص	ص	ص	ك	ك	ص	ص
ص	ك	ك	ص	ص	ص	ك	ك	ص	ص
ص	ك	ك	ص	ص	ص	ك	ك	ص	ص

x

√

x

تلاحظ أن إجراء الوصل الأول لم يصدق إلا في الصف الأفقي الخامس وارتبطت قيمة الصدق هذه بقيمة صادقة تحت الوصل الثالث وفي نفس الصف ، وإلا كذب إجراء لزوم - الثابت الرئيسي - الذي يجمع بينهما كمقدم وتالي في صيغة لزوم هي صورة كل الأقيسة من هذا النوع . الصيغة إذن صادقة صدقاً منطقياً وتحليلية .

Baroco : 4 - 2 الضرب الرابع :

ويتكون من مقدمة كبرى كلية موجبة ومقدمة صغرى جزئية سالبة ، والنتيجة جزئية سالبة . ومثال على هذا الضرب :

كل منافي مضلل
بعض المادحين ليس مضللاً

∴ بعض المادحين ليس منافقاً

وصورة هذا الضرب بلغة دالات القضايا :

[ك] (هـ س ح هـ ص)

[جـ] (هـ ط . هـ ص)

∴ [جـ] (هـ ط . هـ ص)

وفي لغة حساب القضايا :

[(ق ح ل) ، (م . ل)] ⊂ [(ل . م) ، (م . ق)]

ويمكن البرهنة على صدق هذه الدالة صدقاً منطقياً بإعادة صياغتها في صورة دالة قياس أثبتنا سلامتها كصيغة تحليلية ، وذلك باتباع الخطوات التالية⁽¹⁶⁾ :

— نقوم بتبديل مواضع الحدود في المقدمة الكبرى لتصبح الصيغة :

[(ل . م) ، (م . ق)] ⊂ [(ل . م) ، (م . ق)]

— باستخدام مبدأ التعويض ، بحيث يحل (ل) محل (ل . م) ، ويحل (ق) بدلاً من (م . ق) نحصل على :

[(ل . م) ، (م . ق)] ⊂ [(ل . م) ، (م . ق)]

— إذا وضعنا (ق) محل (ل) بالتبادل ، حصلنا على الصيغة :

[(ق ح ل) ، (م . ق)] ⊂ [(ق . م) ، (ل . م)]

وهي نفس الصيغة التي أثبتنا صدقها وسلامتها للضرب الثالث من الشكل الأول .

ونعود لنثبت صدق وسلامة الصيغة الأصلية للضرب بالاستعانة بقائمة صدق :

(16) المرجع السابق ، ص : 83 .

ق ~	م	C	ل ~	م	ل ~	ق	م	ل ~
ك	ص	ص	ك	ص	ك	ص	ص	ص
ك	ك	ص	ك	ك	ك	ص	ص	ص
ك	ص	ص	ص	ص	ك	ك	ك	ص
ك	ك	ص	ص	ك	ك	ك	ك	ص
ص	ص	ص	ك	ك	ك	ص	ص	ك
ص	ك	ص	ك	ك	ك	ص	ص	ك
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ك	ك
ص	ك	ص	ص	ك	ك	ك	ص	ك

x √ x

الصيغة الرمزية سليمة وصحيحة ، وهي كغيرها من الصور الرمزية لظروب الشكلين الأول والثاني تعد بمثابة صيغ تحليلية وقواعد للاستدلال . إذن لا تناقض حتى الآن بين قواعد المنطق الأرسطي والتقليدي من جهة وقواعد المنطق الحديث . وهذا ما سيكشف عنه النظر في الشكلين القادمين .

ثالثاً : الشكل الثالث :

يتميز الشكل الثالث بوجود الحد الأوسط فيه موضوعاً في المقدمتين . وعدد الضروب المنتجة لهذا الشكل ستة ضروب طبقاً للتصور الأرسطي جميعها قضايا جزئية . فهل يراها المنطق الحديث منتجة أيضاً ، سوف نتحقق من ذلك الآن :

3-1 الضرب الأول : Darapti

يتكون من مقدمتين كليتين موجبتين ، ونتيجة جزئية موجبة . قال المنطق التقليدي بجزئية النتيجة مخافة الوقوع في مغبة استغراق حد في النتيجة لم يكن مستغرقاً في إحدى المقدمتين ، خاصة أن الحد المستغرق في مقدمتين وهو

الموضوع هو نفسه الحد الأوسط الذى يرفع من النتيجة . مثال على الضرب
الأول من الشكل الثالث :

كل المصريين يعشقون الحرية
كل المصريين كرماء

∴ بعض الكرماء يعشق الحرية

ومن وجهة نظر تقليدية ، فان ضرورة أن توضع نتيجة هذا القياس جزئية
موجبة ، هى أنه — بالإضافة إلى قواعد الاستدلال القياسى — توجد فئات غير
المصريين تعشق الحرية ، كما توجد فئات أخرى تتصف بالكرم ، وليس شرطاً
أن يكون كل كريم عاشقاً للحرية أو العكس . لكن لأن المصريين قد جمعوا
بين الوصفين ، وهم جزء من كل ، جاءت النتيجة جزئية .

تحمس « أرسطو » لتطبيق قواعد القياس على هذا الضرب مثل غيره من
الضروب المنتجة فى رأيه ، إلا أن هذا الضرب اكتسب أهمية كبيرة لدى
المناطق المعاصرين ، حيث أن الأسباب التى دعت « أرسطو » للأخذ بقواعد
معينة ليضمن صحة هذا الضرب ، هى نفس الأسباب التى أوقعته فى الخطأ
وأفسدت قياسه فى نظر المناطق المعاصرين .

لنضع الضرب السابق فى صيغة دلالات قضايا :

[ك] (هـ م س ح هـ ص)

[ك] (هـ م س ح هـ ط)

∴ [ج] (هـ ط . هـ ص)

ونقل الصيغة الأخيرة إلى رمزية حساب القضايا :

(هـ س ل) . (هـ م س) ⊆ (م . ل)

وتساءل من منظور معاصر : كيف تستلزم دائتا لزوم — في المقدمتين — دالة وصل في النتيجة ؟ يعود السبب في ذلك إلى الأهمية الكبرى التي كان يسبغها « أرسطو » على القضية الكلية ، حيث كان يعتقد أنها تنطوي على تقرير وجودي لأفراد موضوعها ، بمعنى أن موضوع القضية الكلية الموجبة « كل إنسان فان » ينبغي أن يكون له أفراد في الواقع ، ولم يدر بخلفه أن قضية كهذه تحوى علاقة بين معمولين لا أكثر .

لقد خطأ المنطق الرمزي « أرسطو » في هذا الاعتقاد ؛ فليس من الضروري أن تتضمن القضية الكلية تقريراً وجودياً ، بل تنطوي القضية الجزئية على هذا التقرير . وسبب فساد الضرب السابق هو الانتقال غير المشروع منطقياً من حالة لا نقرر فيها وجود شيء إلى تقرير هذا الوجود ؛ وكأن المنطق المعاصر يطالب « أرسطو » بأن يضع نتيجة كلية موجبة للقياس موضع الخلاف ، وهذا المطلب هو عين ما كان « أرسطو » والمنطق التقليدي يتحاشى الوقوع فيه .

وقد لاحظ المرحوم دكتور /عزمي إسلام أن العلامة « ابن تيمية » قد وجه نقداً مشابهاً للمنطق الأرسطي في كتابه الرد على المنطقيين ، حين ميز بين ما يوجد في الأذهان وما يوجد في الأعيان ، توجد الكليات في الأذهان وتشكل معرفة ذهنية غير واضحة إذا قورنت بتلك المعرفة الجلية الواضحة الناشئة عما هو موجود في الواقع الخارجى من موجودات جزئية . والقياس عندما يستدل بالكل على أفرادها يصبح استدلالاً متناقضاً ، إذ ينبغي علينا أن نستدل على صحة الكل بناء على صحة الجزئى ، وليس العكس ، « فالاستدلال بالكليات على أفرادها استدلال بالخفى على الجلى » أو « هو استدلال على الأجل بما هو أخفى » (18) .

(17) عزمي إسلام : دراسات في المنطق ، ص 44 : 46 .

(18) ابن تيمية : الرد على المنطقيين ، ص 133 نقلا عن المرجع السابق ص : 46 .

لنتحقق إذن من فساد الضرب السابق كاستدلال من خلال قائمة صدق :

ق	ل	و	م	ك	م	ك	م	ل	و
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ك	ك	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ك	ص	ص	ص	ص	ص	ك	ص
ص	ص	ك	ك	ك	ص	ص	ص	ك	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ك
ص	ك	ص	ك	ص	ص	ص	ص	ص	ك
ص	ك	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ك	ص
ص	ك	ص	ك	ص	ص	ص	ص	ك	ص

x
√
x

نلاحظ أن قيم الصدق في الصفوف الثلاثة الأخيرة تحت ثابت اللزوم قد جاءت كاذبة ، ومن ثم فالدالة المعيرة عن الضرب الأول من الشكل الثالث دالة تركيبيّة ، ومن ثم فالقياس فاسد .

ويقدم المناطقة المعاصرون حلاً — يحمل وجهة نظرهم — للمشكلة التي يثيرها هذا الضرب ، يتمثل في إضافة ثابت الوصل إلى المقدمات ، بمعنى إضافة قضية جزئية تفيد وجود أعضاء للقضية (ق) مما يتيح لنا — أو بالأحرى يبرر — إستنتاج قضية جزئية ، ويضمن بالتالي صحة الاستدلال . وتأخذ الصيغة الجديدة للاستدلال الصورة التالية :

$$[(ق \text{ ل}) \cdot (ق \text{ م})] \cdot [ق \cdot (م \text{ ل})]$$

ويمكن التحقق من صحة هذه الصيغة بإجراء العمليات المنطقية الموجودة في الصورة السابقة مع إضافة إجراء جديد ، هو استخراج علاقة الوصل بين الوصل الأول و (ق) :

ونقله إلى رمزية حساب القضايا :

$$[(L \cdot M) \supset (L \cdot F)] \supset [(L \cdot F) \cdot (M \supset L)]$$

ويمكن البرهنة على هذه الدالة بردها إلى دالة ثبت صدقها :

— نغير مواضع المقدمتين بالتبادل فتصبح الصيغة السابقة :

$$[(L \cdot F) \cdot (M \supset L)] \supset [(L \cdot M) \supset (L \cdot F)]$$

— نقترح أن نحل (L) محل (M) والعكس في المقدمتين فينتج :

$$[(L \cdot F) \cdot (L \cdot M)] \supset [(L \cdot M) \supset (L \cdot F)]$$

والصيغة الأخيرة التي توصلنا إليها بطريق استباطي هي عين الصورة الرمزية للضرب الثالث من الشكل الأول ، والتي سبق اثبات صحتها .

ونعود إلى الصيغة الرمزية للضرب كما نقلها لنا لغة حساب القضايا لبرهن على صدقها بقائمة صدق ، ليجد أن جميع قيم الصدق الواردة تحت ثابت اللزوم الرئيسي في الصيغة صادقة ؛ فالاستدلال صحيح .

L	M	C	F	L	F
ص	ص	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ص	ك	ك	ص
ك	ص	ص	ص	ك	ك
ك	ص	ص	ك	ك	ك
ص	ص	ص	ص	ك	ك
ك	ص	ص	ص	ك	ك
ك	ص	ص	ك	ك	ك
ك	ص	ص	ص	ك	ك
x	√		x		

3-3 الضرب الثالث : Darisi

يتكون هذا الضرب من قضية كلية موجبة كمقدمة كبرى ، وقضية جزئية موجبة كمقدمة صغرى ، أما النتيجة فتألي جزئية موجبة .

كل إنسان	حيوان
بعض الانسان	جسم

∴ بعض ماهو جسم حيوان

ونصوغه بلغة دالات القضايا :

[ك] (ه م ج ه ص)

[ج] (ه م . ه ط)

∴ [ج] (ه ط . ه ص)

ونقل الضرب إلى لغة حساب القضايا :

[(ج ه ص) . (ه م ج ه ص)] (م . ج ه ص)

ويمكن رد هذه الصيغة إلى صيغة الضرب الثالث من الشكل الأول ، وذلك إذا أجرينا عكساً مستويماً للمقدمة الثانية ، فنحصل على الضرب Darisi الذي سبق اثبات صحته :

[(ج ه ص) . (م . ج ه ص)] (م . ج ه ص)

أما اثبات صحة دالة هذا الضرب Darisi بقائمة صدق ، فهي هو :

ق	ج	ل	و	م	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ك	ك	ك	ك
ك	ص	ك	ك	ص	ك
ك	ص	ك	ك	ك	ك
ص	ص	ك	ك	ك	ص
ص	ص	ك	ك	ك	ص
ص	ص	ك	ك	ك	ص
ص	ص	ك	ك	ك	ص

الاستدلال صحيح ، وصورته الرمزية دالة تحليلية . وان قارنا قائمة الصدق هذه بقائمة الصدق الخاصة بالضرب Darii وجدنا أن قيم الصدق تحت كافة الإجراءات التي قمنا بها في القائمتين [ص ، ج ، ل ، و ، م ، ص] جاءت متطابقة .

3-4 الضرب الرابع : Felapton

يتكون من مقدمة كبرى قضية كلية سالبة ، ومقدمة صغرى قضية كلية موجبة ، وتأتي النتيجة قضية جزئية سالبة ، تأسياً بنفس القواعد الخاصة بالضرب الأول من هذا الشكل .

لا واحد من المرضى يصوم
كل المرضى يتألمون

∴ بعض المتألمين لا يصومون

ونصوغ القياس السابق في لغة حساب دالات القضايا

[ك] (هـ س ج ~ هـ ص)

[ك] (هـ س ج هـ ط)

∴ [جـ] (هـ ط ، ~ هـ ص)

أم صورتها الرمزية في حساب القضايا فهي :

$$[(C \sim L) \cdot (C \sim M)] \supset (M \sim L)$$

ولما كانت المقدمات كلية والنتيجة جزئية وبينهما علاقة لزوم فلا نتوقع صدق الدالة ، وإنما تكذب في بعض الحالات كما كان الحال بالنسبة للضرب :

. Darapti

ق	ل	م	ص	ك
ق	ل	م	ص	ك
ق	ل	م	ص	ك
ق	ل	م	ص	ك
ق	ل	م	ص	ك
ق	ل	م	ص	ك
ق	ل	م	ص	ك
ق	ل	م	ص	ك
ق	ل	م	ص	ك
ق	ل	م	ص	ك
ق	ل	م	ص	ك

تكذب قيم الصدق في ثلاث حالات ، ومن ثم فهي دالة تركيبية غير تحليلية ، ويقترح المنطق المعاصر — ما سبق أن اقترحه بصدد الضرب ، Darapti — إضافة مقدمة جزئية وجودية للمقدمات على أن تكون موجبة ، لتصبح الدالة في صورتها الرمزية الجديدة :

$$[(C \sim L) \cdot (C \sim M)] \supset [(C \sim L) \cdot (C \sim M)]$$

وهي دالة صادقة تماماً ومن ثم فهي صيغة تحليلية ، ويكفى للتأكد من صحتها أن يحل (ل) محل (ل) حتى تصبح الصيغة الناتجة هي عين الصيغة Darapti بعد تعديلها والتي برهنا على صحتها .

3-5 الضرب الخامس : Bocardo

ويتكون من مقدمة كبرى قضية جزئية سالبة ، ومقدمة كبرى قضية كلية موجبة ، أما النتيجة فقضية جزئية سالبة . واستنتاج نتيجة (قضية جزئية) من مقدمتين احدهما جزئية (أى وجودية) يوحى بصحة هذا الضرب كاستدلال .

بعض العلماء ليسوا مؤمنين
كل العلماء يخلصون في عملهم

∴ بعض المخلصين في عملهم ليسوا مؤمنين

[جـ] (هـ س . ~ هـ ص)

[كـ] (هـ س C هـ ط)

∴ [جـ] (هـ ط . ~ هـ ص)

[ق . ~ ل . (ق C م) C (م . ~ ل)]

والصيغة صحيحة ، ويثبت ذلك بقائمة الصدق :

ق	ل	ق	م	ق	م	ق	ل
ك	ك	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ك	ك	ك	ص	ص	ص	ص	ك
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ك	ص	ص	ص	ص	ك
ك	ك	ص	ص	ص	ص	ص	ك
ك	ك	ص	ص	ص	ص	ص	ك
ك	ك	ص	ص	ص	ص	ص	ك
ك	ك	ص	ص	ص	ص	ص	ك
			√				×

القياس صحيح ، ويمكن أن نستدل إستباطياً على صحته بعدة خطوات :

- استبدال (ل) بـ (~ ل) .
- ثم يحل (ل) محل (م) والعكس .
- تبادل مواضع المقدمتين .
- تبادل مواضع متغيرات المقدمة الثانية فينتج لنا الصورة الرمزية للضرب

: Darfi

$$(ل \subset ق) \cdot (ل \cdot م) \subset (ق \cdot م)$$

6.3 الضرب السادس : Ferison

ويتكون من قضية كلية سالبة كمقدمة كبرى ، وقضية جزئية موجبة كمقدمة صغرى ، والنتيجة جزئية سالبة .

لا مشرقى	عدوانى
بعض المشرقين	علماء

∴ بعض العلماء ليس عدوانياً

$$[ك] (هـ م \subset ~ هـ ص)$$

$$[جـ] (هـ م \cdot هـ ط)$$

$$\therefore [جـ] (هـ ط \cdot ~ هـ ص)$$

$$(ق \subset ~ ل) \cdot (ل \cdot م) \subset (ق \cdot م)$$

وهذه صيغة استدلالية صحيحة . وبثبت ذلك استخدام قائمة صدق

ق	ح	ل	ق	و	م	ح	م	و	ل
ك	ك	ك	ك	ص	ص	ص	ص	ص	ك
ك	ك	ك	ك	ص	ك	ص	ص	ص	ك
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ك	ص	ك	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ك	ص	ك	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ك	ص	ك	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ك	ص	ك	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ك	ص	ك	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ك	ص	ك	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ك	ص	ك	ص	ص	ص	ص

× √ ×

رابعاً : الشكل الرابع :

يأتى الحد الأوسط فى الشكل الرابع محمولاً فى المقدمة الكبرى ، وموضوعاً فى المقدمة الصغرى ، عكس موضعه فى الشكل الأول . وكانت ضروب هذا الشكل المنتجة تبلغ فى نظر المنطق القديم خمسة ضروب ، فهل مازالت تعد ضروباً صحيحة من وجهة نظر المنطق الحديث ؟ هذا هو موضوع بحثنا .

1-4 الضرب الأول : Bramantip

ويتكون من مقدمتين كليتين موجبتين ، ونتيجة جزئية موجبة . مثله فى ذلك مثل الضرب الأول من الشكل الثالث وان اختلف موضع الحد الأوسط بينهما .

كل المخطوطات نادرة
كل نادر يبحث عنه العلماء

بعض ما يبحث عنه العلماء المخطوطات

ق	ل	ل	ل	ق	م	ق	م	ق
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص

×
×

جاء الاستدلال سليماً ، وتحققت سلامته منذ اللحظة التي جاءت فيها جميع قيم صدق ثابت الوصل — الذي يربط المقدمات — السابق للقضية الوجودية (في) كاذبة ، باستثناء الصف الأفقي الأول الذي تأتي جميع قيم صدقه صادقة . وذلك على أساس أن القياس قضية لزوم نحرص فيها على ألا يكون المقدم صادقاً والتالي كاذباً .

2-4 الضرب الثاني : Camenes

يتكون من مقدمة كبرى قضية كلية موجبة ، ومقدمة صغرى قضية كلية سالبة ، ونتيجة قضية كلية سالبة . وقد يتوقع القارئ أن تأتي النتيجة قضية جزئية سالبة أسوة بما حدث في الضرب السابق ، إلا أن ذلك سيتحقق في ضرب تالٍ تشغل فيه قضية كلية سالبة موقع المقدمة الكبرى .

كل سكان كوكب المشتري أحرار
لا واحد من الأحرار يقطن كوكب الأرض

∴ لا واحد ممن يقطنون الأرض من سكان المشتري

$$\frac{[ك] (هـ م س \subset هـ ص) \quad [ك] (هـ م س \subset هـ ط)}{[ك] (هـ ط \subset هـ م)}$$

ونصوغ نفس الضرب في صورة رمزية لنظرية حساب القضايا :

$$[(هـ \subset ل) \cdot (ل \subset م)] \subset [(م \subset م) \subset (هـ \subset هـ)]$$

وبثت التحقق من هذه الصيغة أنها صيغة صادقة صدقاً منطقياً سواء بطريقة استنباطية أو باستخدام قائمة صدق .

4 - 3 الضرب الثالث : Dimaris

ويتكون من مقدمة كبرى قضية جزئية موجبة ، ومقدمة صغرى قضية كلية موجبة ، والنتيجة قضية جزئية موجبة . ومثالنا عليه :

حاضرون	بعض الطلاب
سعداء	كل الحاضرين

∴ بعض السعداء طلاب

وبأخذ هذا المثال الصورة الرمزية في حساب دالات القضايا :

$$\frac{[ج] (هـ م \cdot هـ ص) \quad [ك] (هـ م \subset هـ ط)}{[ج] (هـ ط \cdot هـ م)}$$

وبأخذ صورة رمزية أخرى في لغة حساب القضايا :

$$[(هـ \cdot ل) \cdot (ل \subset م)] \subset [(م \cdot م) \subset (هـ \cdot هـ)]$$

وهي صيغة سليمة من الناحية المنطقية :

ق	ل	ل	ل	ق
ص	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ك	ك	ص
ص	ص	ص	ك	ك
ك	ص	ص	ك	ك
ك	ص	ص	ك	ك
ك	ص	ك	ك	ك
ك	ص	ص	ك	ك
ك	ص	ص	ك	ك

x
√
x

4-4 الضرب الرابع : Fesapo

ويتكون من قضية كلية سالبة كمقدمة كبرى ، وقضية كلية موجبة كمقدمة صغرى ، ونتيجته قضية جزئية سالبة :

لا عزيز النفس ذليل
كل ذليل مهين

∴ بعض المهين ليس عزيز النفس

. لم تأت النتيجة قضية كلية سالبة لا مهين عزيز النفس ، لأن ذلك يؤدي بنا — حسب قواعد المنطق الصورى القديم — إلى استغراق الحد « مهين » وهو لم يكن مستغرقاً فى المقدمة الصغرى التى جاء محمولاً بها وهى قضية كلية موجبة لا تستغرق محمولها . أما من وجهة نظر المنطق الصورى الحديث ، فلم يفد كل هذا التجحوظ من الوقوع فى الخطأ ، وهو استنتاج قضية وجودية من مقدمات كلية فارغة . أما صيغة القياس السابق بلغة دالات القضايا فهى :

[ك] (ه س ~ ه ص)

[ك] (ه ص ~ ه ط)

∴ [ج] (ه ط . ~ ه س)

وبلغة حساب القضايا :

[(ه ~ ه ص) . (ل ~ ل)] (م ~ م) (ه ~ ه)

وتثبت قائمة الصدق أن هذه الصيغة ليست صحيحة ، حيث ترد بعض قيم الصدق كاذبة تحت ثابت اللزوم الرئيسى . وسيل اصلاح هذه الصيغة — وكل قياس من هذا النوع — هو اجراء تعديل على نوع الاجراءات المنطقية التي تربط بين المقدمات ، وتؤلف المقدم في قضية لزومية ، أعنى اضافة أو عطف قضية وجودية على المقدمات هي [ج] (ه س) أو (ه ص) . لتصبح صيغة الاستدلال :

[(ه ~ ه ص) . (ل ~ ل)] (م ~ م) (ه ~ ه)

وهي صيغة صحيحة تشير إلى سلامة الاستدلال في صورته الجديدة .

5-4 الضرب الخامس : Fresion

ويتكون هذا الضرب من قضية كلية سالبة كمقدمة كبرى وقضية جزئية موجبة كمقدمة صغرى ، ثم النتيجة قضية جزئية سالبة :

لا مُصْلِح مطمئن

بعض المظمتين مؤمنون

∴ بعض المؤمنين ليس مصلحاً

[ك] (ه س ~ ه ص)

[ج] (ه ص . ه ط)

∴ [ج] (ه ط . ~ ه س)

1-5 الضرب الأول : Barbara

كل الزعماء مناظرون
عبد الناصر زعيم

∴ عبد الناصر مناظرون

وصورة هذا الضرب في حساب دلالات القضايا :

{ [ك] [هـ س] [هـ س] [هـ س] } ∩ { [و س] } ∩ { [و ص] }

وصيغته في حساب القضايا :

{ [و س] ∩ [و ص] } ∩ [و س]

ولتبرهن على صدق وصحة هذه الدالة :

ل	س	و	.	ل	س	و
ص	ص	ص	ص		ص	
ك	ص	ص	ك		ك	
ص	ص	ك	ك		ص	
ك	ص	ك	ك		ص	
x	√		x			

2-5 الضرب الثاني : Celarent

لا واحد من المجاهدين نخائن
عمر المختار أحد المجاهدين

∴ عمر المختار ليس نخائناً

وصورة هذا القياس الرمزية :

$$\{ [ك] (هـ ص \sim \text{C} \sim هـ ص) \cdot (و م) \cdot \text{C} \sim و م \}$$

وفي حساب القضايا :

$$[(و \sim \text{C} \sim ل) \cdot و] \sim ل$$

ويمكن البرهنة أيضاً على صدق هذه الدالة القياسية :

و	ل	و	و	و
ك	ص	ص	ك	ك
ص	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ك	ك	ص
ص	ص	ك	ك	ص
×	√		×	

5-3 الضرب الثالث : Cesare

لا واحد من أهل الجنة يَصَلِّي النار
أبو لهب يَصَلِّي النار

∴ أبو لهب ليس من أهل الجنة

وصورة هذا القياس في لغة دالات القضايا :

$$\{ [ك] (هـ ص \sim \text{C} \sim هـ ص) \cdot (و م) \cdot \text{C} \sim و م \}$$

ونصوغه في حساب القضايا هكذا :

$$[(و \sim \text{C} \sim ل) \cdot و] \sim ل$$

وتبت قائمة الصدق أن هذا القياس صيغة تحليلية أيضاً :

ل ~ ج	ج	ق	د	ق ~ ج
ك	ص	ص	ك	ك
ص	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ك	ك	ص
ص	ص	ك	ك	ص

× √ ×

3-5 - الضرب الرابع : Camestres :

كل الشهداء في الجنة

«كاهانا» لن يدخل الجنة

∴ «كاهانا» ليس شهيداً

وصورة هذا الضرب بدالات القضايا :

{ [ك] (هـ ص ج د س) . ~ و س } ج ~ و ص

وصورته بحساب القضايا :

[ج د ق) . ~ و] ج ~ ل

وهي صيغة تحليلية أيضاً :

ل ~ ج	ج	ق ~ د	د	ق ج
ك	ص	ك	ك	ص
ص	ص	ك	ك	ص
ك	ص	ص	ك	ك
ص	ص	ص	ص	ص

× √ ×

مخاتمة :

آثرنا أن نسير غور بعض مباحث المنطق الصورى القديم أرسطياً وتقليدياً ، مسلحين بأدوات بحث جديدة وضعها المناطقة المحدثون . وكان الهدف بيان الشوط الذى قطعه المنطق الصورى الحديث فى تحقيق درجة أعلى من الصورية والبساطة والقدرة على الاشتقاق . ولا شك أن ما تكشف لنا عند عرض نظريتى حساب القضايا وحساب دالات القضايا يشير إلى مدى ما أحرزه المناطقة من تقدم فيما يتعلق بالحساب التحليلى على الأقل ، فليس ما تقدمه هنا هو جماع مباحث المنطق الصورى الحديث وإنما نعى بجانب منه ، يتعلق بمحاولة استعراض جوانب من الحساب التحليلى للنظريات .

الفصل التاسع
نظرية حساب الفئات

الفصل التاسع

نظرية حساب الفئات

مقدمة :

نظرية حساب الفئات Calculus of Classes هي ثالث نظريات المنطق الرمزي التي تعرضها في هذا البحث المنطقي . وتمتد جذور هذه النظرية في رأى بعض المناطق إلى نظرية القياس في المنطق التقليدي⁽¹⁾ ، إلا أن أول من حاول صياغتها كنظرية هو « جورج بول » G. Boole ، [1864 - 1815] ، وان عبرت محاولته عن رغبة في اقامة المنطق على أسس رياضية ، بحيث ينتمى المنطق إلى علم الجبر على وجه الخصوص⁽²⁾ . وقد عرض « بول » نظريته في كتابيه الشهيرين : التحليل الرياضى للمنطق [1847] ، قوانين الفكر [1954]⁽³⁾ .

وقد أسهم في تطوير مهمة « بول » مجموعة من المناطق مثل : « جيفونز » و « بيرس » و « شرويدر » و « هنتجتن » ، وذلك بتصحيح بعض القواعد التي اقترحها مع إضافة ثوابت جديدة ، وان كانت تصورات هؤلاء جميعاً تدور حول اقامة النظرية على نموذج جبري ، وفي مقابل هؤلاء تشكل جانب منطقي خالص يمثله « فريجه » و « بيانو » ، رأى أصحابه أن المنطق هو الأساس الذي نشقت منه التصورات الرياضية . وجاء « رسل » ليفيد من الجانبين وان كان يميل إلى الدفع بالاتجاه اللوجستيقي إلى أبعد مدى ممكن⁽⁴⁾ .

يمكن أن نعرف فئة ما Class ولكن [A] بأنها « مجموع الموضوعات أو الأشياء التي لها خاصية معينة هي [A] » ، وهذا تعريف شديد العمومية أشار

(1) Reichenbach, H., Elements of Symbolic Logic, P. 200.

(2) Kneale, W. & M., The Development of Logic, PP. 404 - 5.

(3) The Mathematical Analysis of Logic.

An Investigation of the Laws of thought on which are founded the Mathematical Theories of Logic and Probabilities.

(4) محمود زيدان : المنطق الرمزي ، ص 247 - 249 .

في بدايته إلى « مجموع » وأشار في نهايته إلى « خاصة » أو صفة تجمع أعضاء الفئة ، مما يعنى أن هناك تعريفين للفئة ؛ تعريف ماصدق وتعريف مفهومي .
 التعريف الماصدق للفئة : تتألف الفئة من كل الحدود التي تعوض في دالة قضية ، بحيث تحدد كل دالة قضية فئة ما (5) . ويُقصد بذلك أن بكل دالة متغيرات argument ، ان وضعنا محلها قيماً صادقة جاءت الدالة صادقة ، أما ان وضعنا قيماً غير ملائمة فإن الدالة تصبح كاذبة . مثال ذلك إن قلنا : هـ رئيس جمهورية في القرن العشرين ، و عوضنا عن المتغير [هـ] بقيم من نوع : « شارل ديغول » و « جمال عبد الناصر » و « جوزيف تيتو » كانت الدالة صادقة ، أما ان عوضنا بقيم أخرى مثل : « نابليون » ، « جان جاك روسو » و « أفلاطون » تصبح الدالة والقضية الناتجة عنها كاذبتين . وتنشأ علاقة تكافؤ صوري بين الدالتين لفتتين لهما نفس الأعضاء ، كذلك فإن الدالتين المتكافئتان من الناحية الصورية — تصدق احدهما ان صدقت الأخرى — يشيران إلى نفس الفئة (6) .

أما التعريف المفهومي للفئة فيركز على الخاصة أو الخواص التي يشترك فيها جميع أفراد مجموعة ما ، لكن بحيث لا يؤدي بنا هذا القول إلى تصور الفئة رمزاً له وجوده المستقل ؛ فقد أدخل « هويتيد » و « رسل » الفئات إلى نسقهم المنطقي بوصفها رموزاً ناقصة فقط ، ليست قائمة بذاتها ، وإنما تكتسب معنى عندما يحتويها سياق أو قضية . ومن ثم فالفئات هي بمثابة « مواضع رمزية أو لغوية لا تتمتع بتلك الواقعية الأصلية التي يتمتع بها أعضاء نفس الفئة حالة كونهم أفراداً » (7) . ويعنى ذلك أن الفئة تكتسب وجودها من الأعضاء المنتمين لها ، حتى ولو كان هناك عضو واحد ، أما ان كانت فئة بلا أعضاء على الإطلاق فهي فئة فارغة Null Class أو بالأحرى فئة لا وجود لها .

ورغم أن كلمة « فئة » Class لم يستخدمها المنطق التقليدي ، إلا أن نفس معناها كان متضمناً فيما أسماه للمنطق التقليدي بالحدود « Terms » ، لكن علينا أن نلاحظ تمييزاً هاماً قامت نظرية الفئات لبيانها ، وهو أن الحدود التي تشير إلى

(5) Principia, P. 187.

(6) Ibid., See also : Dictionary of Philosophy, item, Class, P. 56.

(7) Principia, P. 72.

أسماء أعلام ليست فئات ، وبالتالي فهي هنا حدود في القضية الحملية تشير إلى فئات وهناك حدود تشير إلى أفراد ، ولا يمكن أن تكون الحدود هنا وهناك من نوع واحد . وسوف يتضح هذا الأمر جلياً عند وضع المصطلح الرمزي .

أولاً - المصطلح الرمزي :

تستخدم نظرية حساب الفئات مجموعة من الرموز كثوابت ومتغيرات ، ويلاحظ أن بعض هذه الرموز يخصصها وحدها ، ويعود البعض الآخر - ثوابت بالذات - إلى نظرية حساب القضايا ، كما تعود بعض المتغيرات إلى نظرية حساب دالات القضايا . وإذا كانت الثوابت بوصفها إجراءات منطقية ثابتة لا تتغير بين منطقتي وآخر ، فإن المتغيرات ليست موضع اتفاق تام بين المناطقة وإن كانت تؤدي نفس الدور لدى كل منهم⁽⁸⁾ . نعرض لمفردات المصطلح الرمزي لنظرية حساب الفئات فيما يلي :

1 - أعضاء الفئة :

يرمز للأعضاء بالحروف X ، Y ، Z ، ونرمز لها في العربية بالحروف هـ ، و ، ي . وهي نفس الحروف ومقابلها كما وردت في نظرية دالات القضايا .

2 - رموز الفئات :

تعددت تلك الرموز بتعدد الكتب الهامة في المنطق ، فهناك من يستخدم الحروف اليونانية Φ ، Ψ ، K ، وهناك من يستخدم الحروف اللاتينية F ، G ، H أو A ، B ، C . سنرمز نحن للفئات بالحروف الأبجدية ا ، ب ، ج⁽⁹⁾ .

(8) قارن :

- Strawson, P. F., *Introduction to Logical Theory*, Ch. 4.
- Reichenbach, Op. Cit., Ch. V.
- Copi, I. M., *Symbolic Logic*, Ch. 7.
- Quine, W. O., *Methods of Logic*, PP. IV, 38.

(9) نستخدم الحرف (ج) هنا بهذا الشكل تمييزاً له عن نفس الحرف الذي نستخدمه كمسور للغة العربية الوجودية وبأخذ الشكل [جـ] .

3 - عضوية الفرد في فئة :

يستخدم في الإشارة إليها الحرف الخامس من حروف الهجاء اليوناني (ε) اختصاراً للكلمة اليونانية (εσσι) وتعني الرابطة is . فإن أردنا التعبير عن انتهاء العضو (هـ) إلى الفئة (أ) ، أي (X) إلى الفئة (A) ، فإننا نكتب الصيغة :

$$(X \in A) \quad \text{أى} \quad (\text{هـ} \in \text{أ})$$

وتقرأها :

$$(\text{هـ} \text{ عضو في الفئة أ }) \quad \text{أى} \quad (X \text{ epsilon } A)^{(10)}$$

وهذا المعنى مشتق من الرياضيات ، وأول من استخدمه « بيانو » ، ونجده مستخدماً بوضوح في نظرية المجموعات Sets . أما نفي القضية السابقة فترمز له بالرمز \notin ونستخدمه في التعبير عن قضية من نوع (هـ لا ينتمي إلى أ) أو (هـ \notin أ)⁽¹¹⁾ .

4 - الفئة الشاملة : Universal Class :

هي فئة تتسع لكل الفئات التي يمكن أن تندرج تحتها . إنها فئة تحتوي على كل الأشياء أو الحوادث موضع الحديث . وكان الجهاز الرمزي لجورج بول يرمز لهذه الفئة بالرمز [U] أو الواحد الصحيح [1] سترمز لها نحن بالرمز [V] متابعين في ذلك حساب بونكيا .

5 - الفئة الفارغة : Null Class :

هي فئة ليس لأفرادها وجود ، أي ليس لها أمثلة جزئية موجودة بالفعل ، كقائمة الدائرة المربعة ، الحصان المجنح ... إنها فئة بلا أعضاء ، ويشار إليها بالرمز \emptyset أو الرمز Λ .

(10) Reichenbach, Op. Cit., P. 192.

(11) Green, J. A. Sets and Groups, P. 1 & Greenstein. Dictionary of Logical Terms and Symbols, P. 12.

6 - احراء فئة في فئة : Class inclusion

هو أشمل من عضوية الفرد في فئة ، ويُرمز له بالرمز C حسب الأسلوب الأوروبي في الكتابة ، وستعكس وضع هذا الرمز عند كتابته في أسلوب عربي بحيث يصبح C . نعر عن احتواء الفئة (A) في الفئة (B) بالصيغة :

$C \supset A$

7 - وجود الفئة :

يقال عن فئة أنها موجودة إذا كان هناك عضو واحد على الأقل ينتمي إلى تلك الفئة ، ف نرمز إلى قولنا « A موجود » بالصيغة : ($\exists ! a$) وبالعرية : (ج 11)⁽¹²⁾ .

8 - رموز منطقية للسلب والضرب والجمع والمساواة :

هناك مجموعة من العمليات المنطقية التي تستخدم في نظريتي حساب القضايا وحساب الفئات ، وتؤدي رموز هذه العمليات نفس الدور في النظريتين إذا كنا نبحث في عضوية فرد في فئة . أما ان تناولنا علاقة فئة بفئة فإن نظرية حساب الفئات تستخدم رموزاً جديدة خاصة بها ومن هذه الرموز :

1-8 رمز السلب :

(\neg) ويقصد به أن يكون تنمة للفئة أو إكمالها ، بحيث تكوّن الفئة ونقيضها أو تنمتها الفئة الشاملة . وسلب فئة يشير إلى فئة تجعل الصيغة ($A \in \neg$) قضية كاذبة ، فإن أردنا أن نسلب القضية السابقة قلنا : ($A \in \neg$) أو ($\neg A$) .

2-8 الضرب المنطقي :

ورمزنا له قبل ذلك بـ : \cap : واو العطف ، (\cup) ، \times) ونرمز له هنا بالرمز

(12) Principia. P. 29.

\cap الذى يشير إلى الضرب المنطقي بين فئتين⁽¹³⁾ . وناتج هذا الضرب هو فئة تتألف من أعضاء الفئتين معاً . فإن قلنا (ه ϵ ا) و (ه ϵ ب) فإن ذلك يعنى (ا \cap ب) .

8-3 الجمع المنطقي :

ويقال رمز الفصل (\vee) في نظرية حساب القضايا ؛ وترمز له نظرية حساب الفئات بالرمز U . والجمع المنطقي بين فئتين هو فئة من هم أعضاء في فئة (ا) أو في فئة أخرى (ب) أو فيهما معاً ، وتعبّر عن ذلك بالصيغة (ا \cup ب) .

8-4 المساواة :

ورمزها علامة (=) ، وترتبط بين فئتين لهما نفس الأعضاء ، وتشبه فكرة التكافؤ (\equiv) في حساب القضايا ، إلا أن التساوى ينشأ كعلاقة بين الفئات ، بينما ينشأ التكافؤ بين أعضاء في فئات . وهناك أيضاً علامة عدم المساواة \neq كمقابل لعلامة المساواة .

ثانياً : العمليات المنطقية لحساب الفئات :

يمكن إجراء نفس العمليات المنطقية لحساب القضايا في حساب الفئات ، ورغم أن لكل منهما ثوابته المنطقية التى تشير إلى تلك العمليات إلا أن لكل ثابت نفس الدلالة المنطقية في النظريتين . لتعرض لنماذج من هذه العمليات :

1 - السلب : Negation

يمكن أن يستخدم السلب في تعريف التام (-) للفئة (ا) ، أو لفئة السالبة ، بمعنى أن سلب الفئة (ا) يتألف من مجموعة حدود ولتكن (ه) بحيث يمكن تكذيب الصيغة (ه ϵ ا)⁽¹⁴⁾ .

(13) يشير نفس الرمز \cap إلى عملية التقاطع Intersection بين مجموعتين في الرياضيات ، بحيث إذا كان (ا) ، (ب) مجموعتين فإن تقاطعهما (ا \cap ب) يشكل فئة تشمل كل العناصر التى تنتمى إلى ا ، ب معاً . انظر : Green, Op. Cit. P. 4

(14) Principia, P. 27.

وهناك حدود من نوع آخر لا تعد الصيغة (هـ ع ا) صادقة بالنسبة لها ولا كاذبة ، بل تصبح بلا معنى ، ومثل هذه الحدود ليست أعضاء في سلب الفئة (ا) . ومن ثم فإن سلب الفئة (ا) هو فئة الحدود التي ليست أعضاء بها ، إنها فئة [ك] (هـ ~ ع ا) . ويمكن أن نسوق تعريفاً لذلك :

$$1- [ك] = (هـ ~ ع ا) \quad \text{تع}^{(15)}$$

وهناك تعريف آخر للعلاقة بين قضايا سالية :

$$(هـ ع ا) = (ا ~ هـ ع ا)^{(16)}$$

ذلك أن قولنا : هـ عضو في فئة ليس ا ، يكافئ قولنا : هـ ليس عضواً في الفئة ا . وثمة تعريف ثالث :

$$(هـ ع ا) = - (ا هـ ع ا)$$

ويعني أن قولنا : هـ ليس عضواً في ا ، يساوي قولنا : هـ من الكذب التسليم بأن هـ عضو في ا .

ب - الجمع المنطقي (الفصل) :

ثابت السلب ثابت أحادي ، أما بقية الثوابت المنطقية فإنها ثوابت ثنائية تمر بصورة أو بأخرى عن ارتباط بين قضيتين . وثابت الفصل من هذه الثوابت ويستخدم في حساب القضايا وفي حساب الفئات .

والجمع المنطقي لفتتين (ا ، ب) هو فئة تتشكل من حدود كليهما : (ا ∪ ب) وتعريفه :

$$ا ∪ ب = [ك] (هـ ع ا) ∨ (هـ ع ب) \quad \text{تع}^{(17)}$$

أما ان نظرنا إلى عملية الجمع المنطقي مرتبطاً بقضايا ، فإن تعريفه يأخذ هذا الشكل :

$$هـ ع ا ∪ هـ ع ب = (هـ ع ا) ∨ (هـ ع ب)$$

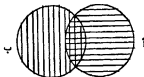
(15) Ibid., P. 27 & P. 207.

(16) Ibid.

(17) Ibid., P. 27 & P. 207.

وقد استخدمنا في التعريفين رمزين للفصل أى للجمع المنطقي [U] ،
 [V] ، استخدمنا الرمز [U] للدلالة على الجمع بين الفئات ، بينما استخدمنا
 الرمز [V] للدلالة على الجمع بين أعضاء الفئات .

ويتضح معنى الفصل أو الجمع المنطقي بين فئتين بالنظر في هذا الشكل :



تتبع الفئة (ا) بالمنطقة ذات الخطوط الرأسية ، وتتبع الفئة (ب) بالمنطقة ذات الخطوط الرأسية ، وتتبع الفئة الشاملة (ا ب) أو (ا + ب) بكل المناطق المظللة بخطوط رأسية وأفقية بما فيها الجزء ذى الخطوط المتقاطعة . ومن البديهي أن هذا الجزء يحسب مرة واحدة فقط⁽¹⁸⁾ . مثال ذلك أنه عندما يشير ا ، ب إلى نوعين من المجتمعات ، فإن الفئة الشاملة بينهما تتبع بكل الأشخاص ممن هم أعضاء في واحد من هذين المجتمعين على الأقل . وإذا كان هناك شخص في المجتمعين فإنه يحسب مرة واحدة في الفئة الشاملة . وعندما يخطط المجتمعان للقاء مشترك بينهما فإن الأشخاص الذين يحضرون مثل هذا اللقاء ينطوون تحت الفئة الشاملة للمجتمعين .

ونستطيع أن نشير إلى مجموعة من القوانين الخاصة بالجمع المنطقي :

$$1 - \text{ا} \cup \text{ا} = \text{ا} \quad (19)$$

$$2 - \text{ا} \cup \text{ب} = \text{ب} \cup \text{ا}$$

$$3 - [\text{ا} \cup \text{ب} \cup \text{ا}] = [\text{ا} \cup (\text{ب} \cup \text{ا})] \quad (20)$$

(18) Reichenbach, Op. Cit., P. 194.

(19) Principia, P. 209.

(20) Ibid., P. 211.

$$4 - (a \cup b) - a = b - a$$

$$5 - (a \cup b) \cup a = a \cup b \quad (21)$$

كما يمكن الإشارة إلى مجموعة من العمليات المنطقية الخاصة بالجمع المنطقي بين الفئات :

1 - الجمع المنطقي لفئة شاملة مع فئة فارغة يساوي الفئة الشاملة⁽²²⁾ :

$$1 = 0 \cup 1 \quad ; \quad 1 = 0 + 1$$

$$v = \Lambda \cup v \quad ; \quad v = \phi + v$$

والصيغ الأربعة متطابقة في المعنى وإن اختلفت الرموز فيها ، وسوف نستخدم رموز الصيغة الأخيرة فيما بعد .

2 - الجمع المنطقي لأي فئة مع الفئة الشاملة يساوي الفئة الشاملة :

$$v = v \cup 1$$

$$v = v \cup 1$$

3 - الجمع المنطقي لأي فئة مع الفئة الفارغة يساوي تلك الفئة⁽²³⁾ :

$$a = \phi \cup a$$

$$a = \Lambda \cup a$$

ح - الضرب المنطقي [الوصل] :

نتائج الضرب المنطقي Logical product بين فئتين a ، b يتمثل في فئة مشتركة Common Class بينهما ، إنها فئة تتألف من الحدود الأعضاء في الفئتين في نفس الوقت . ونرمز لذلك بالصيغة $(a \cap b)$ وننقل عن برونكيها هذا التعريف :

$$a \cap b = [(a \in b) \cdot (b \in a)] \quad \text{تع} \quad (24)$$

(21) Ibid.

(22) Greenstein, Op. Cit., P. 15.

(23) Ibid., P. 16.

(24) Principia. P. 27 & Green, Op. Cit., P. 4.

ويمكن أن يشتق من هذا التعريف علاقة تكافؤ على هذه الصورة :

$$ه \in (ب \cap ا) \equiv (ه \in ا) \cdot (ه \in ب)$$

وتعنى هذه الصيغة أن القول بأن ه عضو في ففة هو حاصل الضرب المنطقي بين ففتين ا ، ب ، يكالء القول بالضرب المنطقي بين ه عضو في ا و ه عضو في ب⁽²⁵⁾ .

وإذا عدنا ونظرنا إلى الشكل السابق الذى يوضح تقاطع الففتين (ا ، ب) ، وجدنا أن الففة المشتركة تتعين بالمنطقة المظللة بخطوط متقاطعة فقط . فإذا قلنا « الزهور الحمراء » فالتنا يشير إلى ففة مشتركة بين ففة الزهور وففة الأشياء الحمراء ، أى أنها حصيللة ضرب الففتين فى بعضهما⁽²⁶⁾ . كما قد ينشأ الاشتراك بين شىء أو شخص فى ففتين معاً مثل قولنا : « خالد بن الوليد قائد طموح » فالقادة ففة ، والطامحون ففة أخرى ، وثمة ففة ثالثة ينتمى إليها « خالد » تختلف عن الففتين . كذلك الحال ان قلنا : « أحمد طالب مستمر » و « أميرة فتاة مهبذة » فإن كلاً منهما ينتمى إلى ففة مشتركة تنتج عن ضرب ففتين معاً ، ويستبعد كل مثال — أو بالأحرى ففة المشتركة — المناقضة لها .

ونستطيع أن نقرر بصفة عامة أن الففة المشتركة أصغر من الففتين اللتين تشتركان فى تكوينها ، اللهم إلا فى بعض الحالات التى تتساوى فيها مع أحد الففتين ، لكن من المؤكد أنها لن تكون أكبر منهما على الاطلاق . أما الففة الشاملة — فى مقابل ذلك — فانها أكبر من كل من الففتين ، اللهم إلا فى بعض الحالات التى تتساوى فيها مع أحد الففتين ، إلا أنها ليست أصغر منهما .

ويمكن أن نشير إلى مجموعة من القوانين الخاصة بالضرب المنطقي :

$$1 \cap 1 = 1 \quad \text{— 1}$$

$$1 \cap ب = ب \cap 1 = ب \quad \text{— 2}$$

(25) Ibid.

(26) Reichenbach, Op. Cit., P. 195.

(27) Principia, P. 209.

$$3- (A \cap B) \cap C = (A \cap C) \cap B$$

$$4- (A \cup B) \cap C = (A \cap C) \cup (B \cap C)$$

$$5- (A \cap B) \cup C = (A \cup C) \cap (B \cup C) \quad (28)$$

وهناك مجموعة من العمليات الخاصة بالضرب المنطقي بين الفئات المختلفة⁽²⁹⁾:

1 - حاصل الضرب المنطقي لفئة شاملة بفئة فارغة يساوى الفئة الفارغة :

$$I \cap \emptyset = \emptyset$$

$$\emptyset = \emptyset \cap U$$

$$A = A \cap V$$

2 - حاصل الضرب المنطقي لأي فئة بفئة شاملة يساوى تلك الفئة :

$$I = U \cap I$$

$$I = V \cap I$$

3 - حاصل الضرب المنطقي لأي فئة فارغة يساوى الفئة الفارغة :

$$\emptyset = \emptyset \cap I$$

$$A = A \cap I$$

كما أن هناك مجموعة من القواعد والقوانين المنطقية التي تشمل عمليتي الجمع والضرب ، منها على سبيل المثال :

1 - الجمع المنطقي لفئة مع حاصل ضربها بفئة ثانية يساوى الفئة الأولى⁽³⁰⁾ :

$$I \cup (A \cap B) = (I \cup A) \cap (I \cup B)$$

2 - الضرب المنطقي لفئة مع حاصل جمعها وفئة ثانية يساوى الفئة الأولى :

$$I \cap (A \cup B) = (I \cap A) \cup (I \cap B)$$

(28) Principia, P. 212.

(29) Greenstein, Op. Cit., P. 15.

(30) Principia, P. 210.

3 — ان الجمع المنطقي لحاصل الضرب المنطقي بين فئتين ، مع حاصل الضرب المنطقي للفئة الأولى وسلب الفئة الثانية يساوى الفئة الأولى :

$$I = (B - \cap A) \cup (B \cap A)$$

4 — ان الضرب المنطقي لحاصل الجمع المنطقي بين فئتين في حاصل الجمع المنطقي للفئة الأولى وسلب الفئة الثانية يساوى الفئة الأولى⁽³¹⁾ :

$$I = (B \cup A) \cap (B - \cup A)$$

يرتبط الحديث عن الفئة المشتركة والفئة الشاملة بحديث ساذ في المنطق التقليدي عن الماصدق والمفهوم . والمقصود بمفهوم حد معين هو ما يعنيه هذا الحد ، وثمة قاعدة تقرر أنه كلما زاد نطاق المفهوم إتساعاً ضاق وقل عدد أفراد الماصدق ، والعكس صحيح . التصور « زهرة حمراء » له مفهوم أوسع من التصور « زهرة » والسبب هو إضافة الصفة « أحمر » إلى التصور « زهرة » . يتفق مع هذا القول بأن ماصدق التصور « زهرة حمراء » أصغر من ماصدق التصور « زهرة » .

والحقيقة أن ما يقال عن زيادة في المفهوم — أو في المحتوى — هو إضافة فئة ثانية أو خاصية باستخدام « أو العطف » . ولهذا فإن الحديث عن فئة مشتركة بين تصورين يصحبه في العادة نقص في عدد الماصدقات . أما عندما يرتبط تصوران بالأداة « أو » فإن عدد الماصدقات يزداد نتيجة لظهور فئة شاملة . مثال ذلك أن فئة الأشياء الحمراء أو الزهور هي أكبر عدداً من كل فئة على حدة . ويقابل ذلك تقليل في نطاق المفهوم ، ويؤكد ذلك استخدامنا للأداة « أو » ، مثال ذلك : أن للتصور « والد » مفهوماً أقل من التصور « أم » ، ذلك لأنه — والد — قابل للتعريف على أنه « أم أو أب » ، وعند إضافة هذا التعديل إلى القانون التقليدي فإنه يتفق مع العلاقات الماصدقية التي سبق أن قرناها للفئة المشتركة والفئة الشاملة⁽³²⁾ .

(31) Op. Cit., P. 16.

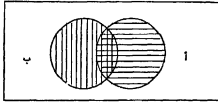
(32) Reichenbach, Op. Cit., P. 196.

د - علاقة اللزوم :

يمكن أن ينطبق ما قلناه على عمليات الجمع والضرب المنطقي على بقية الإجراءات المنطقية ، ومن ينسأ اللزوم المنطقي بين فئتين . ويمكن تعريف اللزوم باستخدام مفردات نظرية حساب الفئات الرمزية :

$$A \in B \Leftrightarrow (A \cap B) = B$$

ولما كان $(A \subset B)$ في هذا التعريف تعني $(A \cap B = A)$ بلغة حساب القضايا ، فإنه يمكن أن نوضح طبيعة هذا المعنى بالرجوع إلى الشكل :



تمثل $(A - B)$ بالمنطقة غير المظللة أفقياً (لأن المنطقة المظللة أفقياً هي A) ، ومن ثم يمكن تعيين $(A - B)$ بأنها المنطقة غير المظللة أفقياً بالإضافة إلى المنطقة المظللة رأسياً . وهذا يعني أن $(A \subset B)$ تعني بالمنطقة المرسومة أماتنا باستثناء الجزء الغلالي المظلل أفقياً ولا يتقاطع مع الخطوط الرأسية .

ولنا عود للحدوث عن اللزوم عند الحديث عن الاحتماء .

هـ - التكافؤ والتساوي والاحتماء :

تستخدم نظرية حساب الفئات فكرة التكافؤ ورمزها $(=)$ كما وردت في نظرية حساب القضايا للتعبير عن الصيغ التحليلية وبخاصة تلك الصيغ التي تحتوي على أعضاء ينتمون إلى فئات . أما رمز المساواة $(=)$ فيستخدم في حساب الفئات ليشير إلى هوية أو تطابق ينشأ بين فئتين ، بحيث إذا قلنا : $A = B$ فهذا يعني أن الفئة (A) والفئة (B) فئة واحدة . ويختلف

التساوى بمعناها الحسابى أو العددى عن التساوى بمعناه المنطقى هنا ،
 « فالتساوى العددى لا يستلزم الهوية بالضرورة بينما تستلزم كل هوية بالتساوى
 العددى » (32) .

يمكن تعريف الهوية أو التساوى بين فئتين بالصيغة :

$$(a = b) = \{ [k] [(a \in h) = (b \in h)] \} \quad \text{مع}^{(33)}$$

يكشف هذا التعريف طبيعة علاقة الهوية أو التساوى بين الفئتين (ا) ،
 (ب) من ناحية ، وبينهما وبين التعريف من جهة ثانية . وكما أشرنا فإن علامة
 المساواة تدل على أن لفئتين نفس الأعضاء ، فقولنا (ا = ب) يعنى أن ا ، ب
 يرمزان إلى فئات ، كما يعنى أنهما فئة واحدة إذا كان الأفراد الذين يؤلفون الفئة
 (ا) هم نفس الأفراد الذين يؤلفون الفئة (ب) ؛ بأن ترمز (ا) مثلاً إلى
 الانسان ، وترمز (ب) إلى حيوان يمشى على قدمين وليس له ريش
 (Featherless biped) .

ويمكن أن نسوق مجموعة من الصيغ تقوم فيها علامة المساواة بدور أساسى
 بالإضافة إلى إجراءات اللزوم والفصل والوصل والاحتواء ، منها :

$$(a \subset b) = _ a \cup b \quad (34)$$

يؤدى بنا هذا التعريف إلى اشتقاق الصيغة :

$$[k] [(a \in h) \subset (b \in h)] = _ [(a \in h) \cup (b \in h)]$$

والصيغة :

$$[k] [(a \subset b)] = _ a \cup b$$

وننتقل لاستخدام فكرتى الفئة الشاملة (v) والفئة الفارغة (A) فى اطار
 علاقة المساواة = ، فالصيغة :

(32) عرمى إسلام : أسس المنطق الرمزى ، ص 50 .

(33) Copi, Symbolic Logic, P. 178.

(34) هنا هو عين تعريف اللزوم فى نظرية حساب القضايا :
 $(a \subset b) = _ a \cup b$

$$[ك] (د ا) \cup (هـ ا)$$

يمكن كتابتها على هذه الصورة :

$$v = ا \cup ا$$

بمعنى أن الجمع بين فة ونقيضها مساويان للغة الشاملة أو عالم المقال . أما الصيغة :

$$[ك] - (هـ ا \cap ا هـ)$$

فكتب هكذا : $v = (ا \cap ا) -$

ثم نكتبها بطريقة أيسر :

$$\Delta = ا \cap ا$$

وتعنى هذه الصيغة أن حاصل ضرب فة في نقيضها يساوى فة فارغة ، وهذا المعنى قريب مما سبق قوله في موضع سابق من أن حاصل ضرب أى فة في فة فارغة يساوى فة فارغة .

ويمكن أن ندخل عاملاً جديداً في بحث علاقة التساوى ، وهو ما نعره بالرمز الوجودى [جـ] ، وذلك بسلب قضية تشير إلى أن فة تتساوى مع فة فارغة ، أو بأن فة لا تساوى فة فارغة :

$$ا \neq \Delta^{(35)}$$

وهذه الصيغة تعادل الصيغة :

$$[جـ] (هـ ا)$$

ذلك أن الفة (ا) الواردة في الصيغة الأولى - والتي لها أعضاء - فة غير فارغة .

(35) اقترنت علامة \neq بالصفر عند جورج بول ، كما اقترنت بالغة الفارغة ، ومع ذلك فإنها تعنى وجوداً لبعض أفراد اللغة ، فيمكن أن نقول عن (هـ ا \neq صفر) أنها عين (هـ ا - جـ) .

ومن ناحية ثانية فإنه تنشأ لدينا حالة هامة عندما يتساوى استلزام فئة لفئة مع الفئة الشاملة ، مما نعبر عنه بالصيغة :

$$v = c \mid a \quad \text{أولاً}$$

فإذا عدنا إلى تعريف اللزوم السابق :

$$(b \in c) \subset (a \in c) = (b \mid a) \in c$$

وبالنظر في الصيغة :

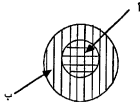
$$[k] (b \mid a) \in c$$

$$\text{ثانياً} \quad [k] (b \in c) \subset (a \in c)$$

تستنتج نظرية حساب الفئات من الخطوتين السابقتين عملية منطقية نعبر عنها بمصطلح رمزي هو :

$$\text{ثالثاً} \quad a \supset b$$

وتلك علاقة احتواء فئة في فئة ، وتعني أن الفئة (ا) محتواة في الفئة (ب) . وعلاقة الاحتواء لها نفس استخدام العلامة (=) ، ونعبر عن علاقة الاحتواء بالشكل⁽¹⁶⁾ .



أما تعريف الاحتواء باستخدام ثابت اللزوم الذي ينشأ بين عضوية فرد في فئتين فهو :

(16) Reichenbach, Op. Cit., P. 197.

تدعي (هـ ا هـ ب) = (هـ ا هـ ب)⁽³⁷⁾

وينص على أن الفعة (ا) محتواه في الفعة (ب) ، كما تشير إلى أن كل الألفاظ باهات . لكن هل تؤدي دراسة الشكل السابق ودراسة تعريف الاحتواء إلى الاعتقاد بانطواء علاقة الاحتواء على علاقة لزوم ؟ الاجابة بالنفي لأنه رغم استخدام التعريف لصيغة اللزوم : « إذا كان ... إذن » ، فإن علاقة احتواء فعة في فعة تتطابق مع صور أخرى ، بحيث تصبح عبارات من نوع « كل ا هو ب » .

« كل من يحج إلى بيت الله الحرام فهو مسلم »

تنتمي إلى نموذج احتواء فعة في فعة (فعة الحجاج فعة المسلمين) ولا تنطوي صراحة على أي لزوم منطقي .

نتقل بعد ذلك إلى بيان ضرورة التمييز بين علاقة احتواء فعة في فعة ، وعلاقة عضوية الفرد في فعة . تنشأ علاقة الاحتواء بين فعتين ؛ بينما تنشأ علاقة العضوية بين شيء أو فرد فعة ينتمي إليها . ومن ثم فإن فعات مثل الأسود والحيرانات تنطوي تحت علاقة احتواء فعة في فعة ، بينما يصبح الأسد الفرد عضواً في الفعتين معاً .

وتتعد علاقة الاحتواء لتشير أيضاً إلى احتواء الفعة للباها ، بحيث تصبح كل فعة فعة فرعية للباها . ومن جهة ثانية فإن الفعة الفارغة محتواه في كل فعة ، بحيث إذا عدنا إلى الصيغة :

[كـ] (هـ ا هـ ب)

وافترضنا صدق كل حالات (ب) وكذب كل حالات (ا) ، لتنتج عن ذلك فعة فارغة هي فعة فرعية لـ (ب) و (- ب) . ولنضرب أمثلة على ذلك بالقضايا :

(37) Principia, P. 205.

وعدنا ثابت الاحتواء وثابت اللزوم في هذا التعريف عكس وضعهما في الكتب الأجنبية وبعض الكتب العربية ، وقد لجأنا لهذه الطريقة في التعبير الرمزي محافظة على المعنى في سياق العربية التي يتجه من اليمين إلى اليسار .

قضايها صادقة $(\Lambda \supset B), (B \supset \Lambda)$

قضيتها كاذبة $(\Lambda \supset B) -$

والقضية الأخيرة ليست هي القضية $(\Lambda \supset B)$ وذلك استناداً إلى تعريف السلب السابق تقديمه والخاص بعضوية الفرد في فئة :

$$h \in \{a\} = \{a\} - \{h\}$$

وبالنسبة للفئات غير الفارغة ولكن (A) ، فإن القضايا :

$$-(A \supset B), (B \supset A)$$

ليست قضايا متساوية أو متكافئة ، بل الملاحظ أن الأولى مشتقة من الثانية .

ثالثاً : القياس التقليدي وحساب الفئات :

أشرنا في مدخل هذا الفصل إلى أن حساب الفئات يمثل من الناحية التاريخية الصورة الأولى للمنطق الرمزي ، وأن جنوره ضاربة في القدم . لكن إن حاولنا تناول نظرية القياس بصورتها التقليدية في إطار المصطلح الرمزي لحساب الفئات بصورته الحديثة فستكشف لنا وجوه للاختلاف مثل تلك التي عرضنا لها في نظرية حساب دالات القضايا .

تنشأ العلاقات في نظرية القياس بين ثلاث فئات — وهي ما كان يطلق عليه المنطق القديم ثلاثة حدود — الحد الأكبر وسنرمز له بالحرف (ك) ، والحد الأوسط ورمزه (و) ، والحد الأصغر ورمزه (ص) . ولما كان القياس مكوناً من مقدمتين ونتيجة أي ثلاث قضايا فإن به ثلاث علاقات تنشأ بين حدي أو فتتي كل قضية الموضوع [ع] والمحمول [ح] ، فإذا كان لدينا ستة حدود اثنان منها في كل قضية ، وكل حد منها يأتي مكرراً ، فالحدود إذن ثلاثة : ك ، و ، ص .

أما من ناحية صورة القضايا المستخدمة في القياس فهي لا تزيد عن أربعة أنواع⁽³⁸⁾ : كلية موجبة ، كلية سالبة ، جزئية موجبة ، جزئية سالبة . وللقياس أربعة أشكال يتحدد الواحد منها بموضع الحد الأوسط في المقدمتين ، وهناك مجموعة قواعد لضمان سلامة الاستدلال وقابلية القياس للنتاج . أما أشكال القياس فهي :

4	3	2	1
ك و	ك و	ك و	ك و
<u>ص و</u>	<u>ص و</u>	<u>ص و</u>	<u>ص و</u>
ص ك	ص ك	ص ك	ص ك

والضروب المنتجة تسعة عشر ضرباً إذا طبقنا قواعد الاستدلال للقياس التقليدي ، لننظر في واحد من أشهر هذه الضروب :

— 1	A	و ك
	A	ص و
	<u>A</u>	<u>ص و</u>
	A	ص ك

(38) نورد في هذا الجدول أنواع القضايا والصورة الرمزية لها :

اسم القضية	نوعها	مثال	حساب القيات	جبر بول ،
A	كلية موجبة	كل ع هو ع	$E \supseteq C$	$O = \bar{E}$
E	كلية سالبة	لا ع هو ع	$E \supseteq \bar{C}$	$O = E$
I	جزئية موجبة	بعض ع هو ع	$A * E \cap C$	$O \neq E$
O	جزئية سالبة	بعض ع ليس ع	$A * \bar{E} \cap C$	$O \neq \bar{E}$

نقلا عن : Greenstein, Op. Cit., P. 43.

بسمي هذا الضرب Barbara ، ومثال عليه :

2 — كل إنسان فان

كل بطل إنسان

كل بطل فان

فإذا وضعنا هذا القياس في لغة رمزية حديثة ، بحيث تشير الحدود : ك ، و ، ص إلى ثقات ، وتشير (هـ) إلى عضوية فرد في فئة ، أخذ الصورة التالية :

3 — [ك] (هـ و ص هـ ك)

[ك] (هـ ص هـ و)

[ك] (هـ ص هـ ك)

تعبر هذه الصورة الاستدلالية عن خاصية التعدى لفكرة اللزوم ، فإن استخدمنا علاقة احتواء فئة في فئة ، جاءت الصورة على هذا النحو⁽³⁹⁾ :

4 — و ⊃ ك

ص ⊃ و

ص ⊃ ك

تتضح هنا أيضاً خاصية التعدى لفكرة احتواء فئة في فئة .

وعندما نقيم تمييزاً بين القضايا على أساس كمي فهناك قضايا كلية [A] ، [E] وقضايا جزئية [I ، O] ، وبالنظر في علاقة طبيعة المقدمات بالنتيجة تنقسم الضروب إلى ثلاث مجموعات :

ا — ضروب تحتوي على مقدمات كلية ونتائج كلية [E ، A] .

ب — ضروب تحتوي على [I ، O] في المقدمات ، بصرف النظر عن طبيعة النتائج .

(39) Reichenbach, Op. Cit., P. 201.

جـ - ضروب لا تحتوي على مقدمات جزئية ، وتتايجها - رغم ذلك - جزئية .

(١) لنضرب مثلاً على المجموعة الأولى بالضرب Cesare من الشكل الثاني :

5 — E ك و
A ص و
E ص ك

6 — لا مشترك موحد
كل مسلم موحد
لا مسلم مشترك

والصورة الرمزية لهذا الضرب :

7 — [كـ] (هـ كـ C — هـ و)
[كـ] (هـ ص C هـ و)

[كـ] (هـ ص C — هـ ك)

لو بدلنا مواضع الفئات (الحدود) في المقدمة الأولى فإن الصورة الرمزية (7) تصبح نفس الصورة (3) وان جاءت الذالة (هـ ك) سالبة . وعلى أى حال فهناك خمسة ضروب منتجة تنتمي لهذه المجموعة .

(ب) تميز ضروب المجموعة الثانية بأن احدى مقدماتها تحتوي على سور وجودى ، ولها ضروب كثيرة تمثلها ، منها الضرب Datisi من الشكل الثالث :

8 — A و ك
I و ص
I ص ك

ومثال على هذا الضرب :

كل الثدييات تنفس بالرئة
بعض الثدييات تعيش في الماء

بعض من يعيش في الماء يتنفس بالرئة

والصورة الرمزية للضرب :

10 — [ك] (ه و C ه ك)

[ج] (ه و . ه ص)

[ج] (ه ص . ه ك)

وبلاحظ أن بقية استدلالات هذه المجموعة قابلة للرد إلى هذه الصورة (10)، على أن نستخدم في بعض الأحيان طريقة تبادل المواضع في المقدمة الكلية، مع وضع علامة السلب إن كانت إحدى المقدمات سالبة .

ولا يوجد ضرب يحتوي بين مقدماته على أكثر من سور جزئي واحد، لأنه لا إنتاج بين جزئيتين، ونتيجة أي استدلال في هذه المجموعة لا بد أن تحتوي على سور وجودي مادامت النتيجة جزئية . وتحتوي هذه المجموعة على عشرة ضروب صحيحة .

(ح) وتتكون المجموعة الثالثة من استدلالات قياسية مقدماتها كلية (A ، E) بينما نتائجها جزئية (O ، I) .

وكما أشرنا في نظرية حساب دالات القضايا فإن مثل هذه الاستدلالات ليست سليمة من وجهة نظر المنطق الرمزي الحديث، ذلك لأن المقدمات الكلية لا تنطوي على تقرير وجودي يتيح لنا الاستدلال على نتائج تنطوي على هذا الوجود، بمعنى أنه لا يمكن إقامة استدلالات ننتقل فيها من قضايا كلية سورها « كل » إلى قضايا جزئية سورها « بعض »؛ إلا إذا أضفنا ما يوضح أن القضية الكلية لا تحتوي فئة فارغة .

فالضرب Darapti من الشكل الثالث استدلال فاسد :

11 — A و ك

A و ص

I ص ك

وبوضح المثال التالى فساد هنا الاستدلال :

12 — كل المفكرين حكماء

كل المفكرين سعداء

بعض السعداء حكماء

وبيان فساد هذا الاستدلال من وجهة نظر حديثة تعكسه الصورة الرمزية :

13 — [ك] (ه و C ه ك)

[ك] (ه و C ه ص)

[ج] (ه ص . ه ك)

ولا تصبح هذه النتيجة لازمة عن المقدمتين إلا إذا أضفنا مقدمة ثالثة هي

[ج] (ه و) ، ، بحيث يأخذ الاستدلال الصورة :

14 — [ك] (ه و C ه ك)

[ك] (ه و C ه ص)

[ج] (ه و)

∴ [ج] (ه ص . ه ك)

وهناك عدة استدلالات في هذه المجموعة نصل فيها إلى نفس النتيجة ، ومنها الضرب Barbari من الشكل الأول (حسب التصنيف الحالى) . مثال ذلك الصورة رقم (2) ان وضعنا محل النتيجة القضية « بعض الأبطال فانون » . كما نحصل على نتيجة من هذا النوع إذا استخدمنا نتيجة الصورة (3) كمقدمة أولى في استدلال قياسي مقدمته الثانية مقدمة وجودية : [ج] (ه ص) ، ومنها نصل إلى الصورة :

١٤٣ — [ك] (ه ص ج هـ ك)

[جـ] (هـ ص)

١٤٤ — [جـ] (هـ ص ، هـ ك)

ويطلق على هذا النوع من الاستدلالات التي تشملها المجموعة الثالثة ضروباً ضعيفة ، ويمكن التوصل إليها بمحظوتين :

الأولى تتمثل في الصورة (3) ، وتمثل الخطوة الثانية في الصورة [15] . وعدد الضروب التي تصبح منتجة إن أضفنا لها مقدمة وجودية تسعة ضروب ، ونتيجة لذلك فإن عدد الضروب المنتجة كلها يصل إلى أربع وعشرين ضرباً من بينها خمسة ضروب ضعيفة تنتمي إلى المجموعة الثالثة ولها نفس مقدمات استدلالات المجموعة الأولى . ما يتوفر لنا من ضروب منتجة هي تسعة عشر ضرباً فقط ، موزعة على النحو التالي بالإضافة إلى الضروب الضعيفة :

الشكل الأول	الشكل الثاني	الشكل الثالث	الشكل الرابع	
Barbara Celarent	Camestres Cesare		Camens	المجموعة الأولى
Darii Ferio	Baroco Festino	Datise Ferison Disamis Bocardo	Dimaris Fresison	المجموعة الثانية
Barbari Celaront	Camestros Cesaro	Darapti Felaptin	Bramantip Camenos Fesapo	المجموعة الثالثة

يشار في هذا الجدول — إلى الضروب الضعيفة بحروف تطابق الضروب القوية ولا تختلف معها إلا في الحرف المتحرك الأخير فقط .

يؤدي بنا التحليل السابق إلى نتيجة فحوها أن نظرية القياس تحتوي على صورتين استدلاليتين فقط : الصورة الأولى رقم (3) التي توضح خاصية التعدي لاجراء اللزوم أو احتواء فئة في فئة ، بالإضافة إلى الصورة :

[ك] (ه ب)

[ج] (ه ا)

[ج] (ه ا ، ه ب)

وتطبق هذه الصورة في ثلاثة استدلالات هي [10 ، 14 ، 15] . ويمكن تقسيم الأقيسة إلى ثلاث مجموعات : تستخدم المجموعة الأولى الصورة [3] ، وتستخدم المجموعة الثانية الصورة [10] ، أما المجموعة الثالثة فقد تتبع الصورة [14] أو الصورة [3] مرتبطة بالصورة [15] . ولكي نحول أى استدلال إلى واحدة من هذه الصور علينا أن نجري عملية تبادل مواضع في بعض الأحيان .

ثم وجه آجر للقصور ينتاب نظرية القياس ، ذلك أنها لم تميز بين علاقة احتواء فئة في فئة أخرى وعضوية الفرد في فئة . فالقضية (ه e و) تزداد وضوحاً في صيغة قضية A (ه و) ، حيثئذ علينا أن نقيم استدلالاً على هذه الصورة :

	و ك	16 -
كل إنسان فان	ه ا و	
<u>سقراط إنسان</u>	<u>ه ا و</u>	
سقراط فان	ه ا و	

لنلاحظ أن الصورة والمثال يختلفان عن الصورة والمثال رقم [2] .

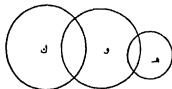
كل إنسان فان

كل بطل إنسان

كل بطل فان

رأى المنطق القديم في المثالين صورة استدلالية واجدة هي الضرب Barbara وهذا خطأ ، وان كان هذا الخطأ لا يؤدي إلى نتائج فاسدة وذلك للتوازي بين الصورة [1] والصورة [16] . وان كنا لا نستطيع أن نقيم إستدلالاً عندما يحل احتواء فئة في فئة محل عضوية الفرد في فئة ، ومثال ذلك أن اقامة استدلال يجمع بين مقدمتين شخصيتين لا يؤدي إلى نتيجة ، ومثال على ذلك :

$$\begin{array}{r}
 17 - \quad \epsilon \text{ و } \kappa \\
 \quad \quad \epsilon \text{ و } \eta \\
 \hline
 \dots\dots
 \end{array}$$



يوجه « ريشباخ » نقداً آخر لنظرية القياس حيث يرى أنها لا تتسم بالبساطة أو الاتساق ، وأنها مركبة تركيباً غير ضروري ، وبدل على ذلك بأن استخدام نظرية القياس للقضايا السالبة [O ، E] أمر غير لازم وزائد عن الحاجة⁽⁴⁰⁾ . وينتهي إلى امكان استبعادها ، واستخدام القضايا الموجبة وحدها . وهنا يمكن حصر ثلاث صور للاستدلال :

الصورة الأولى : وتتكون من قضيتين كليتين موجبتين كمقدمات ، ونتيجة كلية موجبة أيضاً .

الصورة الثانية : وتتكون من مقدمة كلية موجبة ومقدمة أخرى جزئية موجبة ، ونتيجة جزئية موجبة .

الصورة الثالثة : وتتكون من مقدمتين كليهما كلية موجبة بالإضافة إلى مقدمة ثالثة جزئية موجبة ، ونتيجة جزئية موجبة .

(40) Reichenbach, Elements of Symbolic Logic, P. 206.

ويرهن « ريشباخ » على وجهة نظره ببيان أنه عندما نود استخدام مصطلح رمزي مستقل للقضايا السالبة فإن الجهاز الرمزي القديم يعجز عن إتاحتها . فالقضايا :

[ك] (— ه و C ه ك)

[ج] (— ه ص ٠ — ه و)

يشار إليها برموز لم يعرفها المنطق القديم ، ولا تتسق مع المصطلح القديم إلا إذا تم اقتراح الفئات (— و) ، (— ص) فظهر صيغ من نوع :

A (— و ك)

O (— ص و)

والدليل على ذلك أن القياس السليم التالي :

18 — كل غير مدخن مقتصد

لا نباتي

يدخن

—————

كل نباتي مقتصد

لا يمكن صياغته بالمصطلح القديم حين ينبغي علينا أن نستخدم الفئة (و) — أي الحد الأوسط — الخاصة بالمدخنين في الاستدلال . وهنا علينا أن نقترح الفئة (— و) التي تشتمل على غير المدخنين ؛ فيأخذ الاستدلال صورة الضرب Barbara .

19 — و ك

ص — و

—————

ص ك

ونلاحظ في هذه الصورة أن المقدمة الثانية قد تحولت من قضية كلية سالبة إلى قضية كلية موجبة ، ويعد السماح بهذا التحول أمراً منطقياً ، ومن ثم فالاستثناء تماماً عن الرموز E ، O يعد أمراً طبيياً بصفة عامة .

تخلص من تناول نظرية القياس إلى أنها أصبحت لا تحتل سوى مكانة ثانوية في المنطق الحديث ، ويمكن النظر إليها من منظور تاريخي بوصفها المحاولة الأولى في صياغة الفكر الاستنباطي . ورغم ذلك فإن ما حققته هذه النظرية قليل إذا قورن بتطور العمليات الاستنباطية في مجال الرياضيات حتى في عصر «أرسطو» نفسه .

رابعاً : النسق الاستنباطي :

أشرنا عند عرض المصطلح الرمزي لنظرية حساب الفئات إلى الأفكار الأساسية التي تعتمد عليها النظرية ، ثم أتبعنا ذلك بمجموعة تعريفات لاجراءات السلب والوصل والفصل واللزوم والتكافؤ والاحتواء ، مما يؤلف بقدمة للنسق في حساب الفئات . وإن جعلنا من برنكيا مصدراً لبيان هذا النسق سنلاحظ أن ليس به أفكاراً أولية لا مُعرفة خاصة بحساب الفئات وإنما يستند إلى ما ترسّخ لدى القارئ من النظريتين السابقتين . فإن تخطينا التعريفات التي أشرنا إليها ، وجدنا مجموعة المصادر التي وضعها « هنتجتن » ونقلها عنه مؤلفا برنكيا وصاغها كما يلي⁽⁴¹⁾ :

- 1 — $e \cup U$ فات
- 2 — $e \cap I$ فات
- 3 — $I = \Lambda \cup I$
- 4 — $I = v \cap I$
- 5 — $I \cup v = v \cup I$
- 6 — $I \cap v = v \cap I$
- 7 — $(I \cup v) \cup I = (I \cup v) \cap (I \cup v)$
- 8 — $(I \cup v) \cap I = (I \cap v) \cup (I \cap v)$
- 9 — $\Lambda = I \cap I$
- $v = I \cup I$
- 10 — $v \neq \Lambda$

(41) See : *Principia*, PP. 205-6 & See also :
Kneale, *Op. Cit.*, PP. 423-4.

ثم بصوغ برنكيا مجموعة من القضايا الأساسية اللازمة للنسق بوصفها
قواعد للصياغة الصورية⁽⁴²⁾ :

— قانونا تبادل المواضع :

$$22'51 \quad a \cap b = b \cap a$$

$$22'57 \quad a \cup b = b \cup a$$

— قانونا الترابط :

$$22'52 \quad (a \cap (b \cap c)) = ((a \cap b) \cap c)$$

$$22'7 \quad (a \cup (b \cup c)) = ((a \cup b) \cup c)$$

— قانونا تحصيل الحاصل :

$$22'5 \quad a \cap a = a$$

$$22'56 \quad a \cup a = a$$

— قانونا التوزيع :

$$22'68 \quad (a \cap (b \cup c)) = ((a \cap b) \cup (a \cap c))$$

$$22'69 \quad (a \cup (b \cap c)) = ((a \cup b) \cap (a \cup c))$$

— مبدأ السلب المزدوج :

$$22'8 \quad a = (\neg \neg a)$$

— مبدأ النقل :

$$22'81 \quad a \supset b = \neg a \cup b$$

— صورتان للقياس ، الضرب Barbara :

$$22'44 \quad [(a \supset b) \cdot (b \supset c)] \supset (a \supset c)$$

$$22'441 \quad [(a \supset b) \cdot (b \supset c)] \supset (a \supset c)$$

(42) Principia, PP. 206-7.

— قضيتان تعين على تحويل علاقة الاحتراف إلى معادلة :

$$22'62 \quad (a \supset b) = [a \cup (b = a)]$$

$$22'621 \quad (a \supset b) = [a = (b \cap a)]$$

— قضية تقول بتساوي علاقة الفصل بين (ا ، ب) مع الفصل القائم بين ا وجزء من ب مستبعد من ا .

$$22'91 \quad (a \cup (b - a)) = (a \cup b)$$

ويصوغ برنكيا مجموعة من المبرهنات تؤلف مع مجموعة التعريفات والمصادرات نسقاً منطقياً يتسم بالترابط والاتصال ، ولا تتوقف سبل البرهنة على احدى المبرهنات عند حدود نظرية حساب الفئات ، بل يستعين «رسل» و «هويتيد» بما سبق عرضه من قواعد وقوانين ومبادئ ومبرهنات للنظريات السابقة .

نستعرض الآن بعض المبرهنات الخاصة بحساب الفئات⁽⁴³⁾ ، ونسوق على احداها برهاناً :

$$22'1 \quad (a \in b) \subset (a \in h) = a \supset b$$

$$22'2 \quad (a \in b) \cdot (a \in h) = a \cap b$$

$$22'3 \quad (a \in b) \vee (a \in h) = a \cup b$$

$$22'31 \quad (a \sim h) = a - h$$

$$22'32 \quad (a \sim h) \cdot (a \in h) = a - b$$

$$22'33 \quad (a \in b) \cdot (a \in h) = (a \cap b) \in h$$

$$22'34 \quad (a \in b) \vee (a \in h) = (a \cup b) \in h$$

$$22'35 \quad a \in h = a - h$$

$$22'351 \quad a \neq a - a$$

لنبرهن على صحة المبرهنة الأخيرة بطريقة استنباطية :

(43) Principia, P. 207.

تنص القضية 22'35 على أن :

$$(1) \quad \text{ا} \text{ـ} \text{هـ} = \text{ا} \text{ـ} \text{هـ}$$

كما تنص القضية 5'19 على أن :

$$(2) \quad \text{عدم التناقض} \quad \sim (\text{ق} \sim \text{ق})$$

من (1) ، (2) نستنتج :

$$(3) \quad \{ \text{ا} \text{ـ} \text{هـ} = \text{ا} \text{ـ} \text{هـ} \}$$

وتنص القضية [10'11] على أن ما يصدق على أى فرد مهما كان يصدق على جميع الأفراد الذى ينتمى إليهم⁽⁴⁴⁾ . ومن ثم تصبح القضية السابقة (3) .

$$(4) \quad \{ \text{ا} \text{ـ} \text{هـ} = \text{ا} \text{ـ} \text{هـ} \} \text{ـ} [\text{ك}]$$

وتنص القضية 10'251 على :

$$[\text{ك}] \text{ـ} [\text{هـ س} \text{ـ} \text{ك}] \text{ـ} [\text{هـ س}]^{(45)}$$

ومنها نستنتج :

$$\text{ـ} [\text{ك}] (\text{ا} \text{ـ} \text{هـ} = \text{ا} \text{ـ} \text{هـ})$$

وبحذف المتطابقات (هـ س) :

$$\text{ـ} (\text{ا} = \text{ا})$$

وبتطبيق مبدأ النقل على الصيغة السابقة نستنتج أن :

$$\text{ـ} \text{ا} \neq \text{ا}$$

هـ . ط . ث

تستخدم هذه المبرهنة في اثبات أن الفئة الفارغة لا تتساوى مع فئة تحتوي كل شيء .

44) Principia, P. 140.

45) Ibid., P. 143.

لنتقل الآن خطوات عبر النسق الخاص بحساب الفئات في بونكيا ثم نستأنف نقل ميرهناته إلى العرية بدءاً من المبرهنة 22'8 .

$$I = (I -) \quad 22'8$$

$$I \supset B \equiv B \supset I \quad 22'81$$

$$(I \supset B) \equiv (B \supset I) \quad 22'811$$

$$\{B \supset (I -)\} \equiv B \cap (I -) \quad 22'82$$

$$(B - = I -) \equiv (B = I) \quad 22'83$$

$$(I - = B) \equiv (B = I) \quad 22'831$$

$$(B \vee I -) = (B \cap I) - \quad 22'84$$

$$(B \vee I -) - = (B \cap I) \quad 22'85$$

$$(B \cup I) = (B - \cap I -) - \quad 22'86$$

$$(B \cup I) - = B - \cap I - \quad 22'87$$

والمبرهنات الأربعة الأخيرة هي صيغ « دى مورجان » .

$$\text{صيغة قانون الوسط الممتنع} : \quad 22'88$$

$$(I - \cup I) \in \quad [K \text{ ه}]$$

$$\text{صيغة قانون عدم التناقض} : \quad 22'89$$

$$(I - \cap I) \in \sim \quad [K \text{ ه}]$$

$$(B - I) = \{B - (B \cup I)\} \quad 22'9$$

$$\{(I - B) \cup I\} = (B \cup I) \quad 22'91$$

لنحاول أن نبرهن على صحة المبرهنة الأخيرة ، وسنلاحظ اعتماد نسق حساب الفئات في بونكيا على أنساق حساب القضايا وحساب دالات القضايا ، مما يؤكد على درجة الاتساق العالية التي تتوفر لأنساق بونكيا أو بالأحرى نسقه الواحد :

$$\text{المبرهنة} : \quad \{(I - B) \cup I\} = (B \cup I)$$

البرهان :

بالرجوع إلى القضية الصادقة [5 63] من نسق حساب القضايا :

$$J \vee J = J \vee J \quad (46)$$

فإن وضعنا (ه ع ا) محل (ج) ، (ه ع ب) محل (ل) ينتج أن :

$$J \vee (ه ع ا) = (ه ع ب) \vee (ه ع ا)$$

$$(1) \quad \{ [(ه ع ا) \cdot (ه ع ب)] \}$$

ويستفاد من القضايا [22 33 ، 34 ، 35] بنسق حساب الفئات أن :

$$[(ه ع ا) \vee (ه ع ب)] = (ه ع (ا \cup ب))$$

وتفيد القضية 22 34 أن :

$$(2) \quad (ه ع (ا \cup ب)) = (ه ع ا) \cup (ه ع ب)$$

ولما كانت القضية [10 11] تنص على أن ما يصدق على أي فرد ينتمي إلى فئة يصدق على كل أفراد هذه الفئة ، بالإضافة إلى ما تنص عليه القضية 20 43 :

$$(3) \quad ا = ه ع ا = ا = ب$$

فإنه بالنظر في (1) ، (2) ، (3) ، ويحذف التتابقات [ه ع ا] في كل منها ينتج :

$$\{ (ا \cup ب) \} = (ا \cup ب)$$

ه . ط . ث .

(46) Principia, P. 125.

الفصل العاشر
نظرية حساب العلاقات

الفصل العاشر

نظرية حساب العلاقات

مقدمة :

هناك من يرى أن البحث في العلاقات بحث قديم قدم المنطق ، وهناك من يرى في نظرية العلاقات أحدث نظريات المنطق الرمزي . يذهب الفريق الأول إلى اعتبار أن البحث في العلاقات يمتد ليشمل الرابطة التي تربط بين حدين في قضية حملية هما الموضوع والضمول ، ومن ثم يدرس طبيعة الحدود والأسوار وما ينشأ بينها من علاقات عبر عنها المنطق القديم بقوانين التقابل بين القضايا والاستدلال المباشر وقواعد صياغة الصور المختلفة للقياس . ويذهب الفريق الثاني إلى أن الحساب التحليلي للعلاقات أحدث من الحساب التحليلي للفئات ، وأن إرهابات العمل به بدأت في أعمال « دى مورجان » و « بيرس » و « شرويدر » واكتملت صورة النظرية في برنكيا ، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن « منطق العلاقات أوثق صلة بالرياضيات من منطق الفئات أو القضايا ، وأنه لا يمكن التعبير عن حقائق الرياضيات تعبيراً صحيحاً من الناحية النظرية إلا باستخدام منطق العلاقات »⁽¹⁾ .

ونرى أنه لا خلاف واضح بين الجانبين ، فالفريق الأول يحاول أن يرصد مظاهر مختلفة للعلاقة ، فرجع القهقري وحاول تأصيلها في الفكر الانساني وبخاصة في العمليات المنطقية ، من عمليات للعلاقة بين الحدود أو بين القضايا ، وكذلك بين الفئات ثم بين الماصدقات والفئات التي تنتمي إليها . أما الفريق الثاني فقد أوقف جهوده على بحث فكرة العلاقة ذاتها وتفرغ للتمييز بين أنواع العلاقات وخواصها وقوانينها وإقامة حساب تحليلي لها .

لن نتوقف كثيراً عند المدخل التاريخي للنظرية فهناك كتب متخصصة في هذا الميدان يتضاءل أى جهد لإزائها⁽²⁾ .

(1) رسل : أصول الرياضيات ، ج 1 ، ص : 60 .

(2) انظر : العرض الدقيق لنشأة المنطق الرمزي وتطوره في كتاب :

- Kneale, W. & M., The Development of Logic.

— محمود زيدان : المنطق الرمزي ، نشأته وتطوره .

أولاً : أفكار أساسية :

1 - تعريف العلاقات :

يشير استخدام كلمة « علاقة » Relation إلى دالة قضية ذات متغيرين أو أكثر ، والعلاقة قد تكون ثنائية أو ثلاثية أو رباعية ... الخ . وهناك تعريف للعلاقة بالمصداق ظهر عند « بيرس » Peirce [1839 - 1914] إذ يعرف حد العلاقة بأنه « زوج من الأشياء الجزئية تربط بينهما علاقة معينة ، بحيث تصبح كل علاقة جمعاً منطقياً لكل الحدود التي تربط بها »⁽³⁾ . إلا أن التعريف بالمصداق وحده أمر بالغ التعقيد ، لأن التعبير عن أى علاقة في هذه الحالة يستلزم صيغاً مطولة تترى لأعضاء الفئات ، فيفقد المنطق الرمزي أحد مميزات الأساسية : التعبير الرمزي الدقيق . ومن هنا جاء تعريف برونكييا للعلاقة بالمصداق والمفهوم معاً :

« علينا أن ننظر إلى العلاقات — مثلها مثل الفئات — نظرة ماصدية ، بمعنى أنه إذا كانت (ع) ، (ط) علاقيتين تقومان بين زوج واحد من الحدود ، فإن (ع) ، (ط) يعبران عن علاقة واحدة . ويمكن النظر إلى العلاقة — بمعنى يحقق ما تهدف إليه — على أنها فئة الأزواج ، بمعنى أن الزوج (هـ ، و) أحد أعضاء فئة الأزواج المولفة للعلاقة (ع) ان كان لـ (هـ) العلاقة (ع) مع (و) . »

وهنا يعلق أصحاب برونكييا بأن لمثل هذا الزوج معنى ، حيث أن الزوج (هـ ، و) يختلف عن الزوج (و ، هـ) اللهم إلا إذا كان (هـ = و) ، ومن ثم يطلقان عليه « زوج ذو معنى » تمييزاً له عن فئة تتألف من (هـ) و (و) . كما يطلقان عليه « زوج مرتب » Ordered Couple . ثم يواصل « هوانته » و « رسل » تعريفهما :

« وعلى أى حال فلن نقدم تلك النظرة إلى العلاقات كصفات أزواج خلال تناولنا الرمزي ، بل اننا نذكرها فقط لبيان أنه يمكن فهم معنى كلمة علاقة بأنها تلك العلاقة التي تحددها ماصدقاتها »⁽⁴⁾ .

(3) عمرد زيبان : نفس المرجع ، ص : 100 .

(4) Principia, P. 26.

العلاقة إذن فئة لأزواج من الأفراد وهنا تعريف ماصدق ، كما أنه ينبغي أن يكون للعلاقة معنى تكسبه ان كانت زوجاً مرتباً ، وهنا تؤكد خاصية الترتيب أو اتجاه العلاقة التعريف بالمفهوم .

2 — عناصر العلاقة ودرجاتها :

1-2 قد تنشأ العلاقة بين حدود قضية ، وقد تنشأ بين قضايا . فإن مثلنا للحدود بالمتغيرات : [ه ، و ، ي] ورمزنا للعلاقة بالرمز (ع) ، قلنا ه ه ع و ه وتعني أن ثمة علاقة بين حدى القضية أو عنصريها (ه ، و) . بشرير الرمز (ع) إلى علاقات من نوع : أكبر من ، والد ، أم ، على يسار ... الخ ، بحيث إذا عوضنا عن المتغيرات بما يقابلها بالإضافة إلى ما تشير إليه العلاقة القائمة أمكننا الحكم على القضية الناتجة⁽⁵⁾ .

2-2 أما ان أشارت المتغيرات إلى قضايا مثل : [ف ، ل ، م] فإن العلاقة تنشأ في هذه الحالة بين تلك القضايا ، وسواء كانت الصيغة :

[ف . ل] ، [ف ل ف] ، [ف ل ل] ، [ل = ل] فإنها تأخذ جميعاً صورة رمزية واحدة في حساب العلاقات :

[ف ع ل]

2-3 أما درجة العلاقة فنشير إلى عدد الحدود أو العناصر التي تدخل في تكوينها ، فهناك علاقة أحادية monadic تنشأ بين الحد وذاته وأبلغ الأمثلة عليها علاقة الهوية :

ه = ه

ولكى يصبح قضية علاقة ، يحل رمز العلاقة (ع) محل علامة المساواة :

(ه ع ه)

2-4 وهناك علاقة ثنائية dyadic — أى زوجية binary — تنشأ بين فردين

(5) Green, Sets and Groups, P. 14.

مثل قولنا : « اسماعيل ولد ابراهيم » ، « الاسكندرية > القاهرة » ، « أرسطو تلميذ أفلاطون » ، وتأخذ كلها شكل الصيغة⁽⁶⁾ :

(ه ع و)

2-5 أما العلاقة الثلاثية triadic فتشأ بين ثلاثة حدود :

« طنطا بين الاسكندرية والقاهرة »

« محمد قدم محمود إلى أحمد »

وصورتها الرمزية قد تأخذ الصيغة : « ه — ع — و ، ي » أو الصيغة :

(ه ، و ، ي)

2-6 وهناك العلاقة الرباعية ، وكذلك العلاقة كثيرة الحدود Polyadic ،

مثل قولنا : « اشترت أمريكا منطقة ألاسكا من روسيا بسبعة ملايين دولار » وتأخذ مثل هذه العلاقة الصيغة :

(ه ، و ، ي ،)

3 — مجال العلاقة [النطاق — النطاق العكسي]

هناك طرف تبدأ منه العلاقة وطرف تنتهي إليه ، تُشكل الفئة التي تتألف من كل أطراف البداية التي تبدأ منها العلاقة : « نطاق العلاقة » ، فإن قلنا : (ا ع ب) ، (الأباء يعطفون على أبنائهم) ، فإن كل من يندرج تحت هذا النوع من الأباء وينتمي إلى الفئة (ا) يشكل نطاق العلاقة . أما الفئة التي تتألف من كل نهايات العلاقة — مثل كل ما يندرج تحت مقولة الأبناء في المثال السابق ، وينتمي إلى الفئة (ب) — فإنها تؤلف النطاق العكسي للعلاقة Converse domain . فإن جمعنا النطاقين معاً (النطاق والنطاق العكسي للعلاقة) كان الناتج هو مجال العلاقة Field . ونلاحظ في المثال السابق أن العلاقة (ع) وهي العطف قد نشأت عند الأباء وانطلقت تجاه الأبناء ، وجماع الطرفين يشكل مجال هذه العلاقة .

(6) Copi, Symbolic Logic, PP. 116-7.

4 - عكس العلاقة : Converse of relation

ان عكس العلاقة (ع) هو العلاقة (ط) ، بشرط أن تحمل الصيغة (هـ ط و) محل الصيغة (و ع هـ) ، فإن كانت العلاقة (ع) تعنى [و والد هـ] فإن العلاقة (ط) تعنى [هـ ابن و] . وجرت العادة على أن نرسم لعكس العلاقة بوضع الرمز [و] فوق الحرف الذى يشير إلى العلاقة ، فتصبح (ع) فى المثال السابق (ع^و) .⁽⁷⁾

5 - أنواع العلاقات :

يتحدد نوع العلاقة بطبيعة أطراف البداية والنهاية لكل علاقة ، فالعناصر التى تدخل فى تأليف علاقات ليست واحدة فى كل الحالات ، وتختلف بالتالى مسمى وطبيعة العلاقة فى كل مرة ، مادامت لا تأخذ صورة رمزية واحدة . ولو نظرنا إلى العلاقات من منظور الحدود لجاءت كالتالى :

5 - 1 علاقة واحد بواحد : One - One relation

تنشأ هذه العلاقة بين حد واحد كطرف بداية وحد واحد كطرف نهاية ، وقد استخدمها فريجه⁸ فى بيان المقصود من المساواة العددية عندما حاول أن يضع تعريفاً للعدد . « ندرك مثلاً وجود أطباق فوق منضدة تماثل فى عددها الأكواب الموجودة ؛ ان كان كل طبق يقابله كوب ، وكذلك يصبح عدد الرجال هو نفس عدد النساء ، ان كان جميع الرجال وجميع النساء متزوجين فى مجتمع لا يسمح بتعدد الزوجات⁽⁸⁾ . ويمكن أن تمثل هذه العلاقة التى تقوم على إرتباط واحد بواحد بالصيغة : « هـ ع و » كما تمثل لها بالصيغة : « ا ع ب » ان نظرنا للعلاقة على أنها قائمة بين اثنين⁽⁹⁾ .

5 - 2 علاقة واحد بكثير : One - Many relation

وتقوم هذه العلاقة بين حد واحد على الأكثر من ناحية — نشير إليه بمتغير فردى (هـ) — وحد آخر نشير إليه بمتغير قوى . وتعتبر الصيغة (هـ ع ا)

(7) Church, A. "Formal Logic", ed. in Dictionary of Philosophy, P. 180.

(8) محمد محمد قاسم : جوتلوب فريجه ، ص 51 ، 52 .

(9) Russell, My Philosophical Development, P. 68.

عن هذه العلاقة ، ومن الأمثلة عليها : « معلم » و « رئيس دولة »
و « والد » . ويمكن التعبير عنها أيضاً بلغة حساب الفئات الرمزية بالصيغة
(١٤٥) .

3-5 علاقة كثير بواحد : Many - One relation

وتقوم هذه العلاقة بين كثرة من الحدود كطرف أول وحد واحد على
الأكثر في الطرف الثاني ، ومثال عليها العلاقة « ... ابن ل ... » فهناك أكثر
من ابن للأب الواحد لكن العكس ليس صحيحاً .

4-5 علاقة كثير بكثير : Many - Many relation

وتنشأ بين عدة حدود في طرف تجمعهم صفة ما ، وعدة حدود في الطرف
الأخر ، كذلك العلاقة التي تقوم بين طرف به أشخاص دائنة وطرف آخر
يجمع أشخاص مدنية⁽¹⁰⁾ .

ثانياً : الاجراءات المنطقية لحساب العلاقات :

يذهب أصحاب برنكيا إلى أن القضايا التي ترد في نطاق النظرية العامة
للعلاقات تماثل تماماً القضايا التي وردت في نطاق النظرية العامة للفئات⁽¹¹⁾ .
كما أنه من الملاحظ أن الحساب التحليل للعلاقات يأتي مشابهاً للحساب
التحليل للفئات من حيث اهتمامهما المشترك بصياغة القواعد الصورية الخاصة
باجراءات علاقات بعينها تتخذها بهدف التوصل إلى علاقات [فئات]
أخرى .

ويمكن الاشارة إلى العمليات أو الاجراءات الأساسية في حساب العلاقات
بنفس رموزها في حساب الفئات مع وضع نقطة فوق كل رمز أو ثابت
منطقي .

(10) محمود زينان : المرجع السابق ، ص 266 : 267 .
عبد الرحمن بدوي : المنطق الصوري والرياضي ، ص 285 .

(11) Principia, P. 201.

1 — العلاقة الشاملة : Universal relation

نرمز إلى العلاقة الشاملة بالرمز [\hat{V}] وهي علاقة تنشأ بين حدين [هـ و \hat{V}] ينتميان إلى أنماط مناسبة ويشكلان معاً عالم المقال⁽¹²⁾ . ويسوق برنكيا التعريف :

$$25'01 \quad \hat{V} = \hat{V} \hat{V} \quad (هـ = هـ \cdot و = و) \quad \text{تع}^{(13)}$$

2 — العلاقة الفارغة : Null relation

ونرمز لها بالرمز [$\hat{\Lambda}$] ، وهي تلك العلاقة التي لا تربط أى زوج من الحدود مهما كانت ، بحيث تشير الصيغة [هـ $\hat{\Lambda}$ و] إلى عدم وجود أي من (هـ) أو (و) في عالم المقال . وتعريفها :

$$25'02 \quad \hat{\Lambda} = \hat{\Lambda} \quad \text{تع}^{(14)}$$

3 — وجود العلاقة : R exists

نقول بوجود العلاقة (ع) عندما يوجد زوج واحد من الحدود على الأقل يشكل تلك العلاقة . ونصوغ « ع موجودة » بصيغة مماثلة لما سبق أن تم بالنسبة لوجود الفئة « $\exists ! R$ » ونقلها إلى العربية [جـ ا ع] ، وتعريفها :

$$25'03 \quad [جـ ا ع] = [جـ هـ ، و] \cdot (هـ ع و) \quad \text{تع}^{(15)}$$

ويسوق كتاب برنكيا بعد هذه التعريفات مجموعة من الصيغ الصادقة : نعرضها بعد أن نورد مثالين أحدهما عن علاقة الهوية والآخر عن علاقة التباين .

4 — علاقة الهوية : Relation of Identity

تنشأ علاقة الهوية بين الحد وذاته ونعر عنها بالرمز (=) وصورتها الرمزية [هـ = هـ] وذلك بالنسبة لكل (هـ) ينتمي إلى عالم المقال . ويمكن أن تنشأ

(12) Church, Op. Cit., P. 180.

(13) Principia, P. 201.

(14) Ibid.

(15) Ibid.

أيضاً بين (ا) ، (ب) بشرط أن لا يتوقف الأمر عند حدود المساواة العديدة بل يتمداها إلى الإشارة إلى أن الفئتين شيء واحد .

5 — علاقة التباين : Relation of Diversity :

وهو العلاقة المقابلة لعلاقة الهوية أو المساواة . وتنشأ عندما لا تنطبق العلاقة [ه = ه] على كل (ه) في عالم المقال ، وتنشأ كذلك عندما لا يطابق (ه) ع (و) في العلاقة [ه = و] وتعبّر عنها رمزياً :

$$ه \neq ه$$

$$أو ه \neq و$$

وقد تنشأ التباين بين علاقيتين ولا يتوقف عند الحدود أو الفئات :

$$\dot{V} \neq \dot{\Lambda} \quad 25'1$$

$$\dot{\Lambda} \neq \dot{V} \quad 25'101$$

6 — نقيض العلاقة : Contrary :

وأبلغ مثال على هذه العلاقة النقيض المثال السابق [$\dot{\Lambda} \neq \dot{V}$] الذي يعني أن العلاقة الشاملة والعلاقة الفارغة بينهما علاقة تناقض . كما نسلب العلاقة التي تنشأ بين حدين بهذه الصورة : (ه شـ ع و) في حالة إنجبار العلاقة (ه ع و) وبمحيث ينتمي (ه) و (و) إلى عالم مقال واحد . ويمكن أن نسوق تعريفاً لبرنكيا في هذا المقام :

$$23'4 \quad شـ ع = ه \dot{و} \{ \sim (ه ع و) \} \quad \text{تع} (16)$$

7 — الجمع المنطقي : Logical Sum :

ينشأ الجمع المنطقي بين علاقيتين [ع ، ط] وتعبّر عنه رمزياً [ع ن ط] ان تحققت الصورة المنطقية :

$$ه ع ن ط و$$

(16) Principia, P. 213.

وتلك الصورة لا تتحقق إلا إذا كان ثمة علاقة وحيدة على الأقل بين⁽¹⁷⁾ :

$$(ه ع و) \text{ أو } (ه ط و)$$

ونعبر عن ذلك الشرط بالتعريف :

$$23'03 \quad ع \dot{\wedge} ط = [ه \dot{\wedge} و] \vee (ه ط و) \quad \text{تع}$$

8 - الضرب المنطقي : Logical Product

وينشأ الضرب المنطقي بين علاقتين [ع ، ط] وبصورته الرمزية [ع $\dot{\wedge}$ ط] ان تحققت الصورة المنطقية⁽¹⁸⁾ :

$$ه ع \dot{\wedge} ط و$$

ومثل هذه الصورة لا تتحقق - كما قلنا في الجمع المنطقي - إلا إذا قامت علاقة وطيدة بين كل من :

$$(ه ع و) ، (ه ط و)$$

ويعبر كتاب برنكيا عن ذلك بالتعريف⁽¹⁹⁾ :

$$23'02 \quad ع \dot{\wedge} ط = ه \dot{\wedge} و \cdot ه ط و$$

وبأى الضرب المنطقي في حساب العلاقات على صورتين : الصورة الأولى أن يكون ضرباً لعلاقة وحيدة في ذاتها فيكون الناتج مربع العلاقة الأصلية . الصورة الثانية يكون فيها ضرباً لعلاقيتين مختلفتين ، والناتج هو حاصل الضرب النسي .

8 - 1 مربع العلاقة : Square of Relation

يؤدى ضرب العلاقة في ذاتها - تربيع العلاقة - إلى أحد أمرين :

- إلى العلاقة ذاتها كأن نقول :

(17) Church, Op. Cit., P. 180.

(18) Op. Cit., P. 213.

(19) Principia, P. 213.

$$ع \hat{=} ع = ع$$

وبيان ذلك أنه ان نشأت العلاقة (ع) بين مجموعة من الأشقاء [هـ ، و ،
 ى] بحيث ترمز إلى علاقة (.... أخ ل....) ، فإن قلنا :

$$\{ (هـ ع و) \cdot (و ع ى) \} \subset (هـ ع ى)$$

استنتجنا أن ضرب (ع) من القوس الأول فى (ع) الكائنة بالقوس
 الثانى ينتج لنا نفس العلاقة (ع) فى القوس الأخير ، بمعنى أن مربع أى علاقة
 فى مثل هذه الحالة هو العلاقة ذاتها⁽²⁰⁾ .

— أو يؤدى — تربيع العلاقة — إلى علاقة غير العلاقة الأصلية مثل قولنا :

$$ع \hat{=} ع \neq ع \quad \text{أو} \quad ع \hat{=} ع = ط$$

وبكفى أن نمثل للعلاقة هنا (ع) بكلمة (أب) حتى نذكر أننا كلما
 أقمنا تربيعاً لها ظهرت علاقة جديدة [أب] ثم [جد] ثم [أب الجد]
 و [جد الجد] وهكذا .

Relation Product : 2-8 الضرب النسبى :

يرمز لحاصل الضرب النسبى بين علاقيتين [ع ، ط] بالصيغة
 (ع $\hat{}$ ط) كما يرمز له بالصيغة (ع / ط) . ولا تنشأ هذه العلاقة بين
 طرفين إلا إذا كان هناك طرف ثالث (ى) . لنفترض أن (هـ) يرتبط
 بالعلاقة (ع) مع (و) ، وكذلك يرتبط (و) بالعلاقة (ط) مع (ى) ،
 بحيث يصبح شكل العلاقة : (هـ ع و) · (و ط ى) فإن ناتج ضرب
 العلاقتين فى هذه الحالة هو : (ع $\hat{}$ ط) أو (ع / ط) .

فإذا كان (هـ) زوجاً لـ (و) وكانت (و) ابنة (ى) ، فإن
 (ع / ط) تعنى زوج الابنة ، فإن جمعنا المتغيرات مع التوابت قلنا أن :

(20) عرمى اسلام : أسس المنطق الرمبى ، ص : 346 .

و . تارسكى : مقدمة للمنطق ، ص : 130 .

هـ [ع أ ط] ي

تعني أن (هـ) زوج ابنة (ي) .

ثالثاً : خواص العلاقات :

تتوفر للعلاقات مجموعة من الخواص التي تميزها بصفة عامة عن غيرها من القضايا ، كما يتمايز كل نوع من العلاقات عن بقية العلاقات بمخصائص تستند إلى الصورة التي تمت عليها العلاقة والصياغة اللفظية أو الرمزية لها . وسوف نختص بمديتنا ما ينسحب على العلاقات الثنائية والثلاثية .

1-1 العلاقة التماثلية : Symmetrical relation

هي علاقة تنشأ بين حدين أو طرفين (هـ ، و) بحيث نعر عنها مرة بالصورة (هـ = و) ومرة أخرى بالصورة (و = هـ) ، بمعنى أنها إن قامت من الطرف الأول تجاه الطرف الثاني ؛ فيلزم أن تقوم من الطرف الثاني تجاه الطرف الأول . يمكن أن نشير إلى هذه العلاقة بعبارات من نوع :
! ... زوج ... ، ، ... له نفس وزن ... ، وبالنظر في هذه الخاصية فإن دالة القضية هـ ع و ، تعين علاقة تماثلية في حالة أن يكون (21) :

(هـ) (و) [هـ ع و ع هـ]

1-2 العلاقة اللاتماثلية : Asymmetrical relation

هي علاقة تتوفر لطرف تجاه الطرف الآخر ، وليس العكس . يمكن الإشارة إليها بعبارات من نوع : ! ... أكبر من ... ، ، ! ... أثقل من ... ، ، ! ... والد ... ، ، ! ... إلى الشمال من فإذا كان هـ ع و ، يشير إلى علاقة من طرف واحد — لا تماثلية — فإن الصيغة التالية تعبر عن هذه العلاقة بدقة :

(هـ) (و) [هـ ع و ع ~ هـ]

(21) Copl, Symbolic Logic, 134.

1 - 3 العلاقة جائرة التماثل : Non-Symmetrical relation

ليست كل العلاقات مجرد علاقات تماثلية أو لا تماثلية ؛ فقد يحب شخص ما شخصاً آخر ، أو يكون أختاً له ، أو أن شخصاً لا يزن أكثر من الثاني . إلا أن كل هذه الحالات لا نجعلنا نستنتج أن الشخص الثاني يحب الأول ، أو أنه أخ له (فقد يكون أختاً له) أو قد يكونا متساويان في الوزن أو يزيد أحدهما عن الآخر دون تحديد . كما أنه لا ينتج عما سبق أيضاً أن الثاني لا يحب الأول ، أو ليس أختاً له ، أو لا يزن أكثر منه . إن مثل هذا النوع من العلاقات علاقات جائرة التماثل لا نستطيع أن نقطع فيها بحكم بين ، ويمكن تعريفها على أنها ليست تماثلية كما أنها ليست لا تماثلية ؛ إن علاقات بين بين⁽²²⁾ .

2 - 1 العلاقة المتعدية : Transitive relation

يمكن النظر إلى العلاقات الثنائية أيضاً على أنها علاقات متعدية ، أو لازمة ، أو جائرة التعدى . ونشير إلى العلاقة المتعدية بعبارات من نوع : « ... إلى الشمال من ... » ، « ... سلف لـ ... » ، « له نفس وزن ... » ، « أكبر من ... » ، « أصغر من ... » . تنشأ العلاقة المتعدية بين طرف أول وطرف ثان ، كما تنشأ بين الطرفين الثاني وطرف ثالث ، ومن ثم تقوم العلاقة بين الطرفين الأول والثالث . تشير دالة القضية « هـ ع و » إلى علاقة متعدية في حالة⁽²³⁾ :

$$(هـ) (و) (ع) \Rightarrow [(هـ ع و) \cdot (و ع ي)] \supset (هـ ع ي)$$

2 - 2 العلاقة اللازمة : Intransitive relation

وفي الجانب المقابل يقصد بالعلاقة اللازمة تلك العلاقة التي تنشأ بين طرف وطرف ثان ، كما تنشأ بين الطرفين الثاني وطرف ثالث ، إلا أن ذلك لا يسوغ قيامها بين الطرفين الأول والثالث . نشير إلى بعض العلاقات اللازمة بعبارات مثل : « ... أم لـ ... » ، « ... أب لـ ... » ، « ... يزيد في وزنه رطلين عن ... » . ومثال بسيط على ذلك قولنا : إذا كان « هـ والد و » وكان⁽²²⁾ التعبير « علاقات بين بين » من وضع د . محمود زيدان في كتابه : المنطق الرمزي ، ص 264 .

(23) Copi, Op. Cit., P. 135.

و «الدي» ، فلا يعني ذلك أن «هـ والدي» . تشير دالة القضية
 «هـ ع» إلى علاقة لازمة أو غير متعدية في حالة :

(هـ) (و) (ي) [هـ ع و ٠ و ع ي] $C \sim$ هـ ع ي

3.2 العلاقة جائزة التعدى : Non-Transitive relation

نعرف العلاقة جائزة التعدى بأنها تلك العلاقة التي ليست متعدية وليست
 لازمة ، ومن الأمثلة على هذا النوع قولنا : «... صديق ل...» ،
 «مختلف» ، «يحب» إلى غير ذلك مما يفيد أن العلاقة قد تكون متعدية وقد
 لا تكون .

1-3 العلاقة الانعكاسية : Reflexive relation

اقترح كثير من الكتاب تعريفات مختلفة لهذا النوع من العلاقات ، ويبدو أنه
 لا يوجد مصطلح رمزي محل اتفاق . وعلى أي حال فإن العلاقة تصبح
 انعكاسية تماماً عندما تنشأ بين حيدٍ أو شيءٍ وذاته ، وتشير إلى ذلك العبارة
 «... مساوياً ل...» التي تعبر عن علاقة هوية أو مساواة ، ويمكن أن نوظف
 إلى دالة العلاقة «هـ ع و» على أنها علاقة انعكاسية في حالة واحدة هي :

(هـ ع هـ)

ومن الصيغ التي تعبر عن ذلك في برونكيا⁽²⁴⁾ :

23'42 ع \supset ع

كما يقال عن علاقة أنها انعكاسية عندما تنشأ بين طرفٍ وطرفٍ ثانٍ مساوٍ
 له ، بحيث تصبح (أ ع ب) قابلة للانعكاس مباشرة إلى (ب ع أ) ومن
 الأمثلة الواضحة على ذلك ما تشير إليه العبارات : «... له نفس لون
 شعر...» ، «... في عمر...» ، «... معاصر...» ، وهنا تشير
 دالة القضية «هـ ع و» إلى علاقة انعكاسية في حالة⁽²⁵⁾ :

(هـ) { [(ج و) (هـ ع و) \vee (و ع هـ)] } C (هـ ع هـ)

(24) Principia, P. 213.

(25) Copi, Op. Cit., P. 136.

2-3 العلاقة اللانعكاسية : Irreflexive relation

هي تلك العلاقة التي لا تحتوي ذاتها ، بحيث تشير دالة قضية العلاقة
« ه ع و » إلى علاقة لانعكاسية في حالة :

(ه) ~ ه ع ه

وهذا النوع من العلاقات شائع ومعروف ونعبر عنها بقولنا : « ... إلى
الشمال من » ، « ... متزوج من » ، « ... والد لـ » .

3-3 العلاقة جائزة الانعكاس : Non-Reflexive relation

هي تلك العلاقات من نوع بين بين ، لا هي منعكسة تحتوي ذاتها ، ولا
هي لا منعكسة فلا تحتوي ذاتها ، وإنما لا يتضح فيها الحكم ، وتشير إليها
عبارات من نوع : « يحب » ، « يكره » ، «
ينتقد » .

4 - الخاصية المركبة :

لا يعنى حديثنا السابق أن لكل علاقة خاصة ترتبط بها ، بل قد يكون
للعلاقة الواحدة أكثر من خاصية تتطابق سوى تحت خاصية مركبة⁽²⁶⁾ . مثال
ذلك أن العلاقة : « يزن أكثر من » هي علاقة لا تماثلية ومتعدية ولا
انعكاسية . أما العلاقة : « له نفس وزن » فهي علاقة تماثلية ومتعدية
ومنعكسة . وتفسير ذلك أن وجود بعض الخواص يستلزم حضور خواص
أخرى ، مثال ذلك أن كل العلاقات اللاتماثلية يجب أن تكون لا انعكاسية ؛
وهذا أمر يسهل البرهنة عليه . لنفترض أن « ه ع و » تشير إلى علاقة ما
ولكن لا تماثلية ، فإنه بالتعريف⁽²⁷⁾ :

(26) Hodges, Logic, PP. 174 - 180.

(27) Copl, Op. Cit., P. 136.

1- (هـ) (و) (هـ ع و ج ~ و ع هـ) .
يمكن أن نستنتج أن (ع) لا انعكاسية بمعنى أن :
(هـ) ~ هـ ع هـ :

2- (و) (هـ ع و ج ~ و ع هـ)

3- (هـ ع هـ ج ~ هـ ع هـ)

4- (~ هـ ع هـ ٧ ~ هـ ع هـ)

5- ~ هـ ع هـ

6- (هـ) ~ هـ ع هـ

وابتداءً : القضايا الأولية لحساب العلاقات :

يقوم الحساب التحليلي في نظرية حساب العلاقات على شقين : شق يهتم المنطق والمناطق ، وشق جاء تلبية لدواع رياضية بحتة . ولم يبق لنا من نظرية حساب العلاقات إلا أن نعرض لفكرة النسق الاستباطي بها ، وهنا تواجهنا حقيقة أن النسق فيها يقوم على نفس فكرة النسق كما عرضناها في نظرية حساب القضايا ، بل إن القضايا الأساسية تمت صياغتها — في كتاب برنكيا — لنظرية حساب العلاقات على نفس وثيرة وترتيب ورموز نظرية حساب الفئات ، وأن الفصول التي عرضت للنسق ومبرهناته وطرق البرهنة عاجلت للموضوع بأسلوب الرياضة البحتة مما يخرج عن امكانات ومقصد هذا الكتاب .

لذلك سنكتفي هنا بعرض مجموعة من القضايا الأساسية للنظرية والتي تعد بمثابة تعريفات ومبرهنات تعضد ما سبق أن عرضناه من أفكار أولية بهذا الفصل .

أ - مجموعة تعريفات⁽²⁸⁾ :

تع	$ع \supset ط = (ه ع و) \subset (ه ط و)$	23'01
تع	$ع \dot{\cap} ط = ه \dot{\cup} \{ (ه ع و) \cdot (ه ط و) \}$	23'02
تع	$ع \dot{\cup} ط = ه \dot{\cap} \{ (ه ع و) \vee (ه ط و) \}$	23'03
تع	$ع = ه \dot{\cup} \{ \sim (ه ع و) \}$	23'04
تع	$ع \dot{\subset} ط = ع \dot{\cap} \dot{\subset} ط$	23'05

ب - مبرهنات⁽²⁹⁾ :

	$ع = ه \dot{\cup} \{ \sim (ه ع و) \}$	23'31
	$ع \dot{\subset} ط = ه \dot{\cap} \{ (ه ع و) \cdot \sim (ه ط و) \}$	23'32
	$ه (ع \cap ط) = (ه ع و) \cdot (ه ط و)$	23'33
	$ه \dot{\subset} ع = \sim (ه ع و)$	23'35
	$ع \neq ع$	23'351
	$(ع \supset ط) \cdot (ط \supset ع) = (ع = ط)$	23'41
	$ع \supset ع$	23'42
	$ع \dot{\cap} (ط \supset ع)$	23'43
	$(ع \supset ع) \subset \{ (ط \supset ع) \cdot (ع \supset ط) \}$	23'44
	$(ه ط و) \subset [(ه ع و) \cdot (ع \supset ط)]$	23'441
	$ع = (ع \dot{\cap} ع)$	23'5
	$(ع \dot{\cap} ط) = (ع \dot{\cap} ط)$	23'51
	$(ط \supset ع) = [(ع \supset ط) \subset (ع \supset ع)]$	23'55
	$ع \dot{\cup} ع = ع$	23'56
	$(ع \dot{\cup} ط) = (ع \dot{\cup} ط)$	23'57

(28) Principia, P. 213.

(29) Ibid., PP. 213 - 214.

مصطلحات منطقية

مصطلحات منطقية

آثرنا أن نختتم هذا البحث المنطقي بمجموعة من المصطلحات لا غنى عنها للباحث في المنطق ، وان كانت ألتصق بالمنطق الرمزي منها إلى المنطق بصفة عامة . وقد اعتمدت في جمع هذه المصطلحات على ما توفر لدى من معاجم وموسوعات ومراجع ، وقد اجتهدت في نقل معظمها إلى العربية رغبة في توحيد المصطلح المنطقي ، وتتسم محاولتي بالتواضع ، وآمل أن يصلني من توجيهات أهل التخصص ما يسد نقصاً هنا أو يحو عيباً هناك .

أقدم هذا العمل داعياً المولى أن ينفع به القراء ، وأجدد أردد ما قاله الامام أبو حنيفة رضي الله عنه : « قولنا هذا رأى ، وهو أحسن ما قدرنا عليه ، فمن جاءنا بأحسن من قولنا ، فهو أولى بالصواب منا » .

أما المصادر التي اعتمدت عليها فهي حسب أهميتها للموضوع :

Greenstein, C. H., Dictionary of Logical Terms and Symbols.

Edwards' P.(Ed.)The Encyclopedia of Philosophy, 8. Vols.

Whitehead & Russell, Principia Mathematica.

Kneale, W. & M., The Development of Logic.

Hocutt, M. The Elements of Logical Analysis and Inference.

- المعجم الفلسفي الصادر عن مجمع اللغة العربية .
- الكتابات المنطقية للأعلام : عماد ثابت الفندي ، عبد الرحمن بدوي ، عبد الحميد صيرة ، محمود زيدان ، عزمي إسلام ، عادل فاخوري .

A

- 1 — قانون الامتصاص « الاستفاد » Absorption, Law of
 صيغة حجة صحيحة ، تقرر بأن القول أن (ق) تستلزم (ل)
 يكافئ القول بأن (ق) تستلزم إجراء الوصل بين (ق) و (ل) .

$$[(L \cdot C) \supset C] \equiv (L \supset C)$$
- 2 — تجريد Abstraction
 يعنى — فى المنطق التقليدى — اشتقاق قضية عامة من قضية جزئية .
- 3 — عرض Accident
 مغالطة تنتج عن تطبيق قاعدة عامة على حالة نادرة أو استثنائية .
- 4 — الجمع — الاضافة Addition
 قاعدة تقول بصدق دالة الفصل حين تصدق احدى القضايا المؤلفة لها .

$$(C \supset (L \vee C))$$
- 5 — قضية موجبة Affirmative proposition
 صيغة معيارية لقضية حملية صورتها : « كل ا هـ ب » أو « بعض ا هـ ب » .
- 6 — جبر المنطق Algebra of Logic
 نسق من العلاقات المنطقية تنتظمه مجموعة صيغ جبرية ، كان أول من وضعه « جورج بول » .
- 7 — تحليل Analysis
 بحث مشكلة بطرق تناسب طبيعتها ، مع تقسيم هذه المشكلة إلى وحدات مترابطة حتى تتم دراستها باستفاضة ، ووضع حلول لها .
- 8 — تحليل رياضى Analysis, mathematical
 نظرية فى الأعداد الأصلية ، والمركبة ، ودوال الأعداد .

- 9 — قضية تحليلية Analytic proposition
 — قضية يؤدي انكارها إلى وقوع في تناقض ذاتي .
 — قضية يحتوي موضوعها على محمولها .
- 10 — علاقة سلفية Ancestral relation
 علاقة انعكاسية ومتعدية ، تنشأ بين موضوعين في حالة واحدة فقط ؛
 هي أن يكون لأحدهما خاصية وراثية وثيقة الصلة بالآخر .
- 11 — سابق ، مقدم Antecedent
 تعبير يأتي على يمين ثابت اللزوم في القضية الشرطية .
 $(\phi) \supset \psi$
- 12 — قضية بعدية A Posteriori proposition
 قضية ندرك صدقها بالاستناد إلى الخبرة والبيئة التجريبية .
- 13 — قضية قبلية A Priori proposition
 معرفة صدق هذه القضية أمر سابق على التجربة ، ويتم دون الاستناد إليها .
- 14 — القضية A A - Proposition
 قضية حملية — كلية موجبة — تأخذ الصورة $\forall x E x$ ، بحيث
 تشير (ع) إلى الموضوع ، وتشير (E) إلى المحمول .
- 15 — خاصية أرشيميدس Archimedean property
 خاصية لنسق الأعداد ، نفترض أنه في حالة وجود عددين ϕ و ψ ،
 و ϕ ، إذا كان ψ أقل من ϕ ، فإن ثمة عدد آخر وليكن γ ، بحيث
 يصبح حاصل ضرب ψ أكبر من ϕ .
- 16 — حجة — متغير Argument
 — مجموعة من القضايا المترابطة بطريقة تسمح لنا أن نرى — في
 قضية أو أكثر من بينها — ما يصلح بينة على صدق قضية أخرى .

— يأتي معناها في بعض السياقات كمتغير .

17 — المنطق الأرسطي Aristotelian Logic

منطق — تقليدي أو مدرسي — في القضية الحملية ، يقوم على نسق من قواعد الاستدلال الصوري ، يختلف عن المنطق الحديث الذي يعتمد على روابط دالات الصدق .

18 — محمول حسابي Arithmetical predicate

محمول تعبر عنه في مصطلحات السور الوجودي والكملي ، ثابت ومتغير الأعداد الطبيعية ، دوال الجمع والضرب ، بالإضافة إلى روابط دالات الصدق لحساب القضايا .

19 — نظام Array

سلسلة من الحدود ينتظمها نموذج له معنى .

20 — من المؤكد أن Asserted

الطريقة التي نقرأ بها الرمز — .

21 — رمز التأكيد Assertion Sign

علامة تستخدم في اللغة الشيبية ، وضعها « جوتلوب فريجه » ، تشير إلى أن قضية ما موضع تأكيد .

22 — قضية مطلقة Assertoric proposition

قضية غير موجبة ، أي غير مقيدة بجهة .

23 — مبدأ الترابط Association

ينشأ تكافؤ صحيح في حالتين :

I — إذا انفصلت قضية عن قضيتين مرتبطتين برابط الفصل فإنها

تسارى دالة فصل بين القضيتين الأوليتين منفصلة عن القضية

الثالثة . [(ل ∨ م)] = [(ل ∨ م) ∨ م] أو

II — إذا ارتبطت قضية بنات الوصل مع دالة وصل لقضيتين فإنها تساوى دالة وصل بين القضيتين الأوليتين مرتبطة بالقضية الثالثة .

$$[(((م . ل) . ل) . م)] = [((م . ل) . ل) . م]$$

Asymmetrical relation — 24 علاقة لا تماثلية

علاقة تنشأ بين طرف أول وطرف ثان ، بينما لا يبادل الطرف الثالث الطرف الأول نفس العلاقة .

Atomic sentence — 25 قضية ذرية

- 1 — قضية تستبدل بمتغير قضوى واحد .
- 2 — قضية بسيطة لا تحتوى بداخلها أى قضية أخرى .

Axiom — 26 بديهية

قضية أو مجموعة من القضايا تعد نقطة بدء لنسق استنباطى ، إلا أنه لا يبرهن عليها من خلال ذلك النسق أو غيره ، تتميز بخصائص منها أنها عامة وتحليلية ، والبيئة فيها بيئة عقلية .

B

Biconditional — 27 شرطية مزدوجة

- 1 — رابطة قضوية ثنائية لدالة صدق تعبر عن التكافؤ بين طرفي الدالة .
- 2 — تصدق دالة التكافؤ (الشرطية المزدوجة) في حالة اتفاق قيم صدق عنصريها .

Binary — 28 ثنائى

— خاصية أو سمة أو شرط يشير إلى بدلين ممكنين أو حالتين محددتين تحكم بأحدهما على القضية . نطلق عليهما : صادق وكاذب ، عال ومنخفض ، صحيح وفساد ، واحد وصفر .

— نظام لترقيم يعتمد على استخدام ثنائي للرموز : 1 ، صفر عند الكتابة . بحيث يشير « 1 » إلى صادق تماماً ، و « صفر » كاذب تماماً .

رابطه ثنائية Binary Connective

ثابت يربط بين قضيتين مكونا صيغة دالة صدق مركبة . والروابط الثنائية هي : الوصل ، الفصل ، اللزوم ، التكافؤ .

دوال جبر بول Boolean functions

الدوال المستخدمة في جبر جورج بول ، وتتضمن :

تمام الفئة : Class Complement

تقاطع الفئة : Class Intersection

اتحاد الفئة : Class Union

حدوث مقيد للمتغير Bound Occurrence of a variable

يسمى حدوث المتغير في احدى الصيغ حدوثاً مقيداً ، إذا حدث في جزء جيد التكوين من هذه الصياغة .

متغير مقيد Bound Variable

المتغير عندما يقع في نطاق السور ويرتبط به .

C

حساب تحليل منطقي Calculus, Logical

يطلق على أى نسق منطقي ، مثل حساب القضايا وحساب دالات القضايا .

العدد الأصلي لمجموعة Cardinal number of a set

مجموعة كل المجموعات مساوية في العدد لتلك المجموعة .
الصفر هو العدد الأصلي للفئة الفارغة .

35 — قضية حملية Categorical proposition

أى قضية من أربعة القضايا : A ، E ، I ، O التى ثبتت أو تنفى علاقة بين فئتين ، وتتكون القضية الحملية من : سور وموضوع ورابطة [لا تظهر فى اللغة العربية غالباً] ومعمول .

36 — قياس حملى Categorical Syllogism

حجة استنباطية تتكون من ثلاث قضايا : مقدمتان ونتيجة ، وتحتوى ثلاثة حدود واضحة : الحد الأكبر والحد الأصغر والحد الأوسط . ويحدث كل حد لمرتين فى القياس ، ويتحدد نوع القياس الحملى بالرجوع إلى ضربه والشكل الذى يتسمى إليه .

37 — استنتاج قائم على الدور Circular reasoning

استنتاج يفترض صدق ما قام ليبرهن على صدقه .

38 — فئة ، صنف Class

I — مجموع aggregate .

II — مجموع من المفردات ذات الخصائص المتشابهة .

III — مجموع من الأشياء ذات صفات نوعية مشتركة .

39 — قضية محكمة Closed sentence

صيغة جيدة التكوين لا تحتوى متغيرات حرة .

40 — تقييد — حصر — احكام Closure

عندما نستهل صيغة معينة بسور معين فاننا نهدف إلى أن تقييد ونحكم كافة المتغيرات الحرة فى تلك الصيغة ، إذا وضعنا السور الكلى كان (إحكاماً كلياً) ، وإذا وضعنا سوراً وجودياً كان إحكاماً جزئياً أى وجودياً .

41 — حد جمعى Collective term

الحد الذى ينطبق — فى المنطق التقليدى — على مجموعة الأشياء التى تكون وحدة فيما بينها .

42 — منطق توافقي [التحليل] Combinatory Logic

أحد فروع المنطق الرياضي ، يهتم بعمليات وضع الدالات ومن ثم عملية وضع قيم لتلك الدالات . تحمل الدالات في هذا النسق محل المتغيرات بصورة كاملة .

43 — مبدأ التبادل Commutation

تتكون صيغة تكافؤ صحيح ، طبقاً لهذا المبدأ في حالة :

I — دالة الفصل بين قضيتين تكالء دالة فصل مكونة من نفس القضيتين بعد تبادل مواضعهما $(\vee \vee) = (\vee \vee)$

II — دالة الوصل بين قضيتين تكالء دالة وصل مكونة من نفس القضيتين بعد تبادل مواضعهما $(\wedge \wedge) = (\wedge \wedge)$

44 — التمام Complement

عدد يمثل الوجه السالب لعدد مفترض .

45 — تمام مجموعة Complement of Set

مجموعة لها من الأعضاء كافة المفردات التي استبعدت فقط من عضوية مجموعة .

46 — الاكتمال Completeness

صفة تطلق على النسق الاستنباطي إذا تم البرهنة على كل صيغة من الصيغ جيدة التكوين التي يحتويها النسق .

47 — مجموعة تامة Complete Set

مجموعة كل أعضاؤها مجموعات فرعية لها .

48 — أغلوطية التركيب (التآليف) Composition, fallacyof

أغلوطية غير صورية ، ينشأ عنها لبس واشتباه ، حيث يبرهن من خلالها أن ما يصدق على الأجزاء أو العناصر المكونة لكل أو مجموع يصدق بالتال على هذا الكل أو المجموع .

- 49 — قضية مركبة
Compound Sentence
قضية تتكون من قضايا أخرى أجزاء لها .
- 50 — نتيجة
Conclusion
ما يستدل عليه من مقدمات حجة معينة ، وتقدم تلك المقدمات تسويغاً كافياً لها .
- 51 — شرطى
Conditional
طرف وصل
Conjunct
تعبير يقع على يمين أو يسار ثابت الوصل .
- 53 — الوصل
Conjunction
I — رابطة قضوية لدالة صدق ثنائية يعبر عنها بواو العطف .
II — قضية مركبة بواسطة رابطة رئيسية هي « و » .
III — تصدق دالة الوصل في حالة واحدة : صدق طرفاها معاً .
- 54 — رابطة
Connective
I — الرابطة القضوية عبارة عن رمز يستخدم مع قضية أو أكثر من قضية ويكون الناتج قضية جديدة .
II — الرابطة القنوية يبلغ تأثيرها إلى فئتين أو أكثر ، وتسمى الفئة الناتجة فئة مركبة .
- 55 — رابطة منطقية
Connective, Logical
العوامل الاجرائية في منطق « بول » مثل « و ، أو ، ليس و لا .
- 56 — مفهوم
Connotation
مجموعة السمات والخصائص المتفق عليها والتي تشكل فيما بينها فقط ما ينطبق على ما صدق حد من الحدود .

- 57 — نتيجة منطقية Consequence
قضية يتم استنتاجها من مجموعة معينة من القضايا .
- 58 — لاحق ، تال Consequent
تعبير يأتي على يسار ثابت اللزوم في القضية الشرطية .
و C (ل)
- 59 — الاتساق Consistency
I — يقال على مجموعة من العبارات أو القضايا أن ثمة اتساق بينها إذا وجد تفسير واحد على الأقل يقول بصدقها .
II — يصبح النسق متسقاً إذا لم يحتو — من بين مبرهناته — على صيغة صورية وتقيضها يمكن البرهنة عليهما من خلاله .
- 60 — الثابت Constant
رمز له معنى محدد ودقيق .
- 61 — القضية الحادثة (التركيبية) Contingent proposition
I — قضية ليست متناقضة تناقضاً ذاتياً ، ولا ضرورية ضرورة منطقية .
II — قضية لا يتوقف مصدر الصدق والكذب فيها على الصورة المنطقية وحدها بل يعود أيضاً إلى البحث التجريبي .
III — حالة استخدام قوائم الصدق ، فإنها تقال على قضية تحتمل الصدق والكذب في البدائل الممكنة لها .
- 62 — تناقض ذاتي Contradiction, Self
اثبات قضية ونقيضها في نفس الوقت .
- 6: — نقيض — متناقض Contradictory
I — القضيتان الحمليتان اللتين لا تصدقان معاً ولا تكذبان معاً متناقضتان .

- II — إذا كانت هناك قضيتان أحدهما صادقة فالأخرى كاذبة ، وإذا كانت أحدهما كاذبة فالأخرى صادقة بالضرورة .
- III — يعتبر الحدان متناقضين إذا شكلا معاً عالم المقال ، واستبعد أحدهما الآخر .
- IV — في حالة استخدام قوائم الصدق تصبح القضية متناقضة إذا كانت كل قيم الصدق للبدائل الممكنة لها كاذبة .

64 — التضاد Contrary

- 1 — علاقة تنشأ بين قضيتين كليتين .
- 2 — لا يمكن للقضيتين في حالة التضاد أن تصدقا معاً ولكن قد تكذبان .
- 3 — يطلق التضاد على الحدين اللذين لا يستفدان عالم المقال ، وان كان أحدهما يستبعد الآخر .

65 — النطاق العكسي لعلاقة ما Converse domain of a relation

هو صنف كل الحدود التي يكون شيء ما على علاقة معها .

66 — عكس علاقة ما Converse of a relation

67 — العكس (البسيط) Conversion

نمط من الاستدلال المباشر — في المنطق التقليدي — ينشأ عندما يحل الموضوع والمحمول في قضية ما الواحد محل الآخر ، ويبقى نفس السور . وتحفظ القضية الناتجة بنفس قيم الصدق كما هي في القضية الأصلية . ويتم العكس على هذه الصورة في القضيتين الحمليتين الكلية السالبة والجزئية الموجبة .

68 — العكس بالعرض Conversion per accidens

عكس تحديدي ، وينشأ عندما تعكس القضية الكلية الموجبة حيث يحل الموضوع والمحمول الواحد محل الآخر ، ويصبح السور الكل سوراً جزئياً . وللقضية الناتجة نفس قيمة صدق القضية الأصلية .

Copula.

69 — رابطة

كلمة أو عدة كلمات تربط بين حدين يشيران إلى الموضوع والمحمول في القضية الحملية ، وتظهر في اللغة الانجليزية مشتقة من الفعل يكون « to be » ، ولا تظهر في العربية في معظم الأحيان على سبيل الاستحسان .

Correlation

70 — التضاييف المشترك

احدى خصائص العلاقات ، ويندرج تحتها علاقات من نوع : واحد بواحد ، واحد بكثير ، كثير بواحد ، كثير بكثير .

Correlatives

71 — المتضايقات

مثل « صادق » و « كاذب » ، لا نستطيع أن نقول — في رأى « رسل » — عن شيء أنه كان صادقاً إلا إذا كان يمكن أن يكون كاذباً ، ومن ثم فالقضية تعد نموذجاً لشالية الصدق والكذب .

Corrollary

72 — نتيجة لازمة

قضية تلزم عن إحدى المبرهنات ، وليس ثمة حاجة لتبرير إضافي لبيان صدقها . وجمعها نتائج Corrollaries .

D

Deduction

73 — استنباط

حجج وبراهين صورية يثبت فيها صدق النتيجة بناءً على صدق المقدمات ، بحيث تستلزم المقدمات النتيجة . وفي حالة ارتباط المقدمات بنقيض النتيجة ينشأ تناقض .

Deduction theorem

74 — مبرهنة الاستنباط

« مبرهنة Metatheorem لنسق منطقي معين تقرر أنه إذا كان يمكن الانتقال من الافتراضات φ_1 ، φ_2 ، ... ، φ_n لنثبت (ل) ، فإنه يمكن الانتقال من الافتراضات φ_1 ، φ_2 ، ... ، φ_n لنثبت أنه في حالة « ل » إذن « ل » .

Definables	75 — مُعرِّفات
Define	76 — يُعرِّف
	إقرار قيمة لمتغير أو رمز .
Definiendum	77 — المعرِّف
	موضوع التعريف .
Definite description	78 — وصف محدد
	وصف ينطبق على شيء واحد بعينه دون سواه .
Definite descriptions, theory of	79 — نظرية الأوصاف المحددة
	نظرية قال بها « رسل » وتعني بمحذف أوصاف محددة — خلال سياق معين — على أن يحمل محلها تعبير لغوي مكافئ .
Demonstration	80 — برهنة — برهان
	حجة استنباطية — فقترحها — تنتظم مجموعة معينة من القضايا .
De Morgan's theorems	81 — ميرهنات دي مورجان
	صور منطقية لتكافؤ صحيح تقرر أن :
	I — انكار الوصل القائم بين قضيتين يكافئ الفصل القائم بين هاتين القضيتين في حالة انكار كل منهما على حدة .
	$\sim (\text{ق} \cdot \text{ل}) \equiv (\sim \text{ق} \vee \sim \text{ل})$
	II — انكار الفصل القائم بين قضيتين يكافئ الوصل القائم بين هاتين القضيتين في حالة انكار كل منهما على حدة .
	$\sim (\text{ق} \vee \text{ل}) \equiv (\sim \text{ق} \cdot \sim \text{ل})$
Denotation	82 — ماصدق
	مجموعة أو فئة من الأشياء ينطبق عليها — دون سواها — حد بعينه .

83 — انكار المقدم Denying the antecedent

أغلوطة صورية تنشأ عندما تأتي المقدمة الصغرى — في قياس شرطي من نوع « الرفع بالرفع » — نافية للمقدم في المقدمة الكبرى .

84 — اشتقاق Derivation

تعاقب محدود من صيغ جيدة التكوين في نسق منطقي ، يبدأ بافتراض ما شريطة أن يكون صيغة جيدة التكوين ، إلا أن هذه الصيغة ليست إحدى بديهيات أو مبرهنات هذا النسق .

85 — قاعدة التحليل Detachment, Rule of

86 — رسم ياني منطقي Diagram, Logical

يمثل الرسم أو التخطيط من هذا النوع العناصر المنطقية والعلاقات القائمة بينها لأحد الأنساق المنطقية .

87 — قياس الاحراج Dilemma

برهان استنباطي يتكون من مقدمتين احدهما تربط بين قضيتين شرطيتين ، والمقدمة الأخرى قضية فصل . وقياس الاحراج الثمر الذي يحوى قضية فصل يثبت السابق في المقدمة الشرطية بينما قياس الاحراج الهدام الذى يحوى مقدمة فصل تنكر التالى في المقدمة الشرطية . وبعد قياس الاحراج بسيطاً إذا احتوى ثلاثة حدود متبايزة ، ومركباً إذا احتوى أربعة حدود متبايزة .

89 — الفصل [الجمع المنطقي] Disjunction

I — رابطة لدالة صدق ثنائية نقرؤها : « أو » .

II — قضية مركبة والثابت الرئيسى فيها : « أو » .

III — الفصل نوعان : قوى مانع Exclusive أو ضعيف شامل Inclusive .

(١) ينشأ الفصل القوى بين عنصرى دالة فصل بحيث تصدق الدالة في حالة صدق أحد العنصرين فقط وليس كليهما .

(ب) ينشأ الفصل الضعيف بين عنصرى دالة فصل بحيث تصدق هذه الدالة في حالة صدق أحد العنصرين أو صدقهما معاً .

90 — قياس منفصل Disjunctive Syllogism

صورة برهان صحيح يتكون من مقدمتين ونتيجة . المقدمة الأولى منفصلة ، بينما المقدمة الثانية تأتي إنكاراً لأحد عنصرى القضية المنفصلة ، والنتيجة هي العنصر الآخر . (ص ل ج) . ~ ص د ل

91 — حد مستغرق Distributed term

يقال عن حد — في القضية الحملية في صورها المعهودة — أنه مستغرق إذا أُصدر حكماً ما على كل أعضاء الفئة التي يشير إليها . يُستغرق الموضوع في القضية الكلية الموجبة ولا يستغرق المحمول . ويستغرق الموضوع والمحمول معاً في القضية الكلية السالبة . ولا يستغرقان في الجزئية الموجبة . ويستغرق المحمول فقط في الجزئية السالبة .

92 — التوزيع Distribution

صورة منطقية لتكافؤ صحيح تقرر أن :

I — إذا ارتبطت قضية بثابت الوصل مع ثابت الفصل القائم بين قضيتين أخريتين فإن الناتج يكافئ ثابت الفصل القائم بين وصل القضية الأولى والثانية من جهة والقضية الأولى والثالثة من جهة أخرى .

$$[(م ل ج) \vee (م د ل)] \equiv [(م ل ج) \vee (م د ل)]$$

II — إذا قام ثابت الفصل بين قضية والوصل القائم بين قضيتين أخريين فإن الناتج يكافئ ثابت الوصل القائم بين فصل القضية الأولى عن الثانية من جهة والقضية الأولى عن الثالثة من جهة أخرى .

$$[(م ل ج) \vee (م د ل)] \equiv [(م ل ج) \vee (م د ل)]$$

93 — أغلوطة التقسيم Division, fallacy of

أغلوطة غير صورية تشير إلى الغموض الناشئ عن البرهنة على أن ما يصدق على الكل أو المجموع يجب أن يصدق على عناصره أو أجزائه .

94 — نطاق العلاقة Domain of a relation

صنف كل الحدود التي تكون لها العلاقة « ع » مع شيء ما .

95 — نطاق التفسير Domain of interpretation

صنف كل المفردات التي تدخل في مجال أحد المتغيرات .

96 — نقطة (في الكتابة) Dat

الوسيلة التي نعبر بها عن الوصل كرابطة قضوية لدالة صدق وتكتب

97 — النفي المزدوج Double negation

I — نفترض أن لدينا قضية ، نفي أولاً هذه القضية ، ثم نعيد نفيها .
وإذا كانت القضية الأصلية صادقة فإن ناتج النفي المزدوج لها صادق أيضاً .

II — ونعبر عنها بالتكافؤ بين قضية والنفي المزدوج لهذه القضية :

ق = ~ ~ ق

98 — علاقة إثنية Dyadic relation

E

99 — اما ... أو Either or

عبارة تستخدم أحياناً للإشارة إلى الانفصال القائم بين تعبيرين .

100 — عنصر في فئة Element of a Class

(عضو في فئة) .

- 101 — فئة فارغة Empty Class
- 102 — علاقة لزوم (الاستلزام) Entailment
علاقة تنشأ بين قضيتين عندما نستنتج احدهما من الأخرى . أو
المضى من بعض المقدمات إلى نتائج تستلزمها المقدمات .
- 103 — قياس اضماعارى (مضمر) Enthymeme
قياس لا تعلن فيه احدى المقدمتين أو النتيجة ، ويأتى على ثلاثة
مستويات ؛ الأول لا تعلن فيه المقدمة الكبرى ، ولا تعلن فى الثالث
المقدمة الصغرى ، بينما لا تعلن النتيجة فى المستوى الثالث .
- 104 — منطق المعرفة Epistemic Logic
- 105 — القضية E E - Proposition
قضية حملية كلية سالبة ، تأخذ الصورة : لا ع هو ع .
- 106 — فئات متساوية Equinumerous Classes
تعبر يطلق على فئتين متساويتين فى عدد أعضائها ، بحيث يقابل كل
عضو فى الفئة الأولى عضواً من الفئة الثانية .
- 107 — تكافؤ منطقي Equivalence, Logical
تتكافأ قضيتان تكافؤاً منطقياً إذا كانت القضية الشرطية المزدوجة
biconditional التى توضع تكافؤهما تأتى على هيئة تحصيل حاصل .
- 108 — تكافؤ مادى Equivalence, material
تتكافأ قضيتان تكافؤاً مادياً إذا كانا يصدقان معاً أو يكذبان معاً .
- 109 — علاقة تكافؤ Equivalence relation
علاقة تتسم بأنها عكسية وتماثلية ومتعدية فى نفس الوقت .
- 110 — متكافئات فى قيم الصدق Equivalent in truth value
صيغ أو صور القضايا التى تصدق فى نفس الوقت أو تكذب فى نفس
الوقت .

- 111 — أغلوطة الانبئاس Equivocation
أغلوطة غير صورية تعكس الغموض الناتج عن استخدام كلمة أو عبارة بأكثر من معنى في نفس الحججة التي نسوقها .
- 112 — أشكال « إلتر » النخطيطية Euler diagrams
أشكال دائرية من وضع « ليونارد الر » يمثل بها للعلاقات بين الفئات .
- 113 — قانون الثالث المرفوع Excluded middle, law of
أحد القوانين الأساسية في المنطق ، يقرر أن القضية إما أن تكون صادقة أن كاذبة . ($\text{ق} \sim \text{ق}$) .
- 114 — تعميم وجودي Existential generalization
قاعدة للاستدلال تشير إلى إضافة سور وجودي لقضية أو لدالة قضية .
- 115 — تقرير وجودي Existential import
صفة تطلق على القضية الحملية إذا كانت حدود الموضوع والمحمول فيها — وتنام هذه الحدود — لا تتطوى على فئات فارغة .
- 116 — سور وجودي Existential quantifier
رمز يضاف إلى المتغير ويوضع على يمين صيغة جيدة التكوين . ويُقرأ في غالب الأمر : « يوجد فرد واحد على الأقل ... » .
- 117 — قانون التصدير Exportation
صورة منطقية لتكافؤ صحيح تقرر أنه :
إذا كان الوصل بين قضيتين يلزم عنه قضية ثالثة ، فإن هذا التعبير يكافئ اللزوم الرابط بين القضية الأولى من جهة واللزوم الناشئ بين القضيتين الثانية والثالثة . ونعبر عن ذلك رمزياً :
[($\text{ق} \cdot \text{ل} \subset \text{م}$)] = [($\text{ق} \subset \text{ل} \subset \text{م}$)]

118 — ماصدق Extension

119 — بدئية الماصدقية Extensionality, axiom of

احدى بدئيات نظرية المجموع ، تقرر أنه في حالة وجود مجموعتين ، إذا كان شيء ما عضواً في المجموعة الأولى وهو عينه عضو في المجموعة الثانية فالمجموعتان متطابقتان .

F

120 — أغلوطة Fallacy

استنتاج أو حجة فاسدة . وتنقسم المغالطات إلى نوعين : صورية وغير صورية .

I — تعبر المغالطة الصورية عن خطأ في الاستنتاج ناشيء عن صورة الحجج لا محتواها . انها صورة برهنة استنباطية لا ينتج صدق النتيجة فيها عن صدق المقدمات .

II — أما المغالطات غير الصورية فتقسم بدورها إلى نوعين : مغالطات العلاقة ومغالطات الغموض ؛

(أ) تحدث مغالطة العلاقة عندما لا تتعلق مقدمات حجة ما بنتيجتها وتعجز عن اثبات صحتها .

(ب) تنشأ مغالطة الغموض عندما نستخدم حذاً واحداً على الأقل خلال الحجج التي نسوقها بأكثر من معنى ، أو عندما نصوغ عبارة أو جملة صياغة مقنونة غير وافية .

121 — مجال العلاقة Field of a relation

تنشأ عندما نوجد بين نطاق العلاقة ونطاقها العكسي .

122 — شكل القياس Figure

يتحدد شكل القياس بموضع الحد الأوسط . هناك أربعة أشكال : الأول : ويأتي الحد الأوسط فيه موضعاً في المقدمة الكبرى وعمولاً في الصغرى .

- الثاني : يأتي الحد الأوسط محمولاً في المقدمتين .
 الثالث : ويأتي موضوعاً في المقدمتين .
 الرابع : ويأتي محمولاً في الكبرى وموضوعاً في الصغرى .
- 123 — بالنسبة لأي من
 For any احدى الطرق التي نقرأ بها رمز التوسير الكلى .
- 124 — صورة (القياس)
 Form خاصية للقياس ، تتحدد من خلال شكله وضربه .
- 125 — أنساق صورية
 Formal Systems هي لغات ذهنية غاية في التجريد وتتكون من بدئيات ومبرهعات ، وتشكل الرموز نقاط البدء الأولية لها ، أما تفسير هذه الأنساق فيم في نطاق ما بعد اللغة .
- 126 — قواعد التكوين
 Formation rules تعنى هذه القواعد بتحديد نوع التركيبات الرمزية التي تشكل صيغاً جيدة التكوين لنسق منطقي معين ، وسبل استبعاد بقية التركيبات غير الصالحة لهذا النسق .
- 127 — صيغة
 Formula سلسلة معدودة من الرموز الأولية تخص نسقاً منطقياً بعينه .
- 128 — متغير حر
 Free Variable المتغير عندما لا يقع في نطاق السور .
- 130 — الدالة
 Function 1 — تطابق واحد مع كثير .
 2 — عملية إجرائية تنطبق على حجة أو على مجموعة مرتبة من الكيانات .
- 131 — حساب دوال القضايا (من المستوى الأول)
 Functional Calculus, first order

تطوير بديهي للمبادئ المنطقية التي تحكم عملية تسوير المتغيرات الفردية وذلك للبرهنة على صحة الحجج والاثبات الحقائق المنطقية . ويشتمل مثل هذا النسق المنطقي على رموز حساب القضايا والمتغيرات الفردية ومتغيرات الدوال والأسوار ذات المتغيرات الفردية بوصفها متغيراتها الاجرائية ، والدوال ذات المتغيرات الفردية والثابت بوصفها حججاً لها .

G

- 132 — تعميم Generalization
قاعدة استدلالية تفيد اضافة سور إلى يمين تعبير معين .
- 133 — ترقيم « جيدل » Gödel numbering
تعين عدد طبيعي لكل عنصر من عناصر النسق الصوري .
- 134 — مبرهنة الاكتمال عند « جيدل » Gödel's Completeness theorem
مبرهنة « لكورت جيدل » تقرر أن كل صيغة جيدة التكوين وصحيحة في منسق من المستوى الأول تعد مبرهنة لهذا النسق .
- 135 — مبرهنتا النقص عند « جيدل » Gödel's incompleteness theorems.
مبرهنتا لكورت جيدل تقرر أنه :
1 — توجد صيغة صحيحة جيدة التكوين لنسق منسق ، لكنها غير قابلة للبرهنة داخل هذا النسق .
2 — مع التسليم بوجود نسق منسق فإنه لا يمكن وجود برهان لاتساق هذا النسق من داخله .

H

- 136 — حلوة الحصان Horseshoe
اسم العلامة التي تشير إلى ثابت الزنوء كما نكتبه : « C » .

Hypothetical 137 — شرطى

Hypothetical Syllogism 138 — قياسى شرطى

صورة حجة برهانية صحيحة تتكون من مقدمتين ونتيجة .
المقدمة الأولى قضية لزوم ، والمقدمة الثانية قضية لزوم هى الأخرى
يأتى المقدم فيها ما كان تالياً فى المقدمة الأولى ، والنتيجة قضية لزوم
أيضاً (شرطية) : مقدمها مقدم الأولى وتالياها تالى الثانية .

I

Identically false 139 — مطابق للكذب (كذب مطبق)

يقال على صيغة جيدة التكوين فى حساب القضايا عندما تأتى قيم
صدقها « كاذبة » فى كافة الحالات الممكنة لها .

Identically true 140 — مطابقة للصدق (صدق مطلق)

يقال على صيغة جيدة التكوين فى حساب القضايا عندما تأتى قيم
صدقها « صادقة » فى كافة الحالات الممكنة لها .

Identity 141 — هويته

علاقة تنشأ بين الشيء وذاته .

Identity, Law of 142 — قانون الهوية

أحد قوانين المنطق الأساسية ويفيد أن كل قضية تكافئ ذاتها :

$$[P = P]$$

If 143 — إذا

حرف يفيد الاشارة إلى قضية لزومية (شرطية) .

If and Only if 144 — [إذا] فى حالة الشرط فقط [

عبارة تستخدم أحياناً للاشارة إلى قضية شرطية مزدوجة .

145 — إذا إذن If then

عبارة تستخدم أحياناً للإشارة إلى اللزوم [إذا كان (ك) ... إذن (ل)] .

146 — تجاهل المطلوب Ignoratio elenchi

أغلوطة غير صورية تتعلق بمحاولات البرهنة على نتيجة بعينها إلا أن هذه المحاولات تتقدم تجاه البرهنة على نتيجة أخرى .

147 — استدلال مباشر Immediate inference

أحد أنواع الاستدلال في المنطق التقليدي ، ينتقل من مقدمة واحدة إلى نتيجة ، ويشمل أنواعاً عدة : التناقض ، التضاد ، النقض ، الدخول تحت التضاد ، التداخل ، العكس ، النقض ، عكس النقض .

148 — قضية لزومية (شرطية) Implication

قضية مركبة والرابط الأساسي فيها : « إذا كان ... فان ... » ، وتستخدم للتعبير عن حالات كثيرة : (ا) التعريفات ، (ب) عكس أو نقض القضايا الشرطية الواقعية ، (جـ) القضايا الشرطية التي تقول بصدق المقدم فيها فقط (د) التبعيات (هـ) القضايا المعيرة عن لزوم مادي (و) قضايا اللزوم المنطقي (ز) الانكار (ح) التأكيد . وتحتوي هذه القضية على عنصرين أساسيين هما : السابق أو الملزوم *implicans* ، واللاحق أو اللازم *Implicates* .

149 — يلزم عنه ، يستلزم Implies

كلمة نستخدمها أحياناً في الإشارة إلى اللزوم في القضية الشرطية (ي يستلزم ل) .

150 — نقيضة « مالا يمكن حمله » Impredicable paradox

تناقض ينشأ عن محاولة الاجابة على السؤال :

هل العبارة « مالا يمكن جملة » ، مما لا يمكن جملة على ذاته ؟
— راجع نظرية الأنماط في أحد الكتب المنطقية المعتمدة لمزيد من
تفصيل .

151 — تضمّن — احتواء
Inclusion

علاقة بين مجموعتين بحيث يكون كل أعضاء المجموعة الأولى أعضاء
في المجموعة الأخرى .

152 — (نسق) غير منسق
Inconsistent

صفة تطلق على نسق يمكن البرهنة من خلاله على صيغة ونقيضها ،
يوصفهما مبرهنات تدخل في تكوين هذا النسق .

153 — الاستقلال
Independence

I — احدى خصائص البديهيات ، ويعنى ألا تكون بديهية ما قابلة
للاشتقاق من بقية بديهيات النسق الذي تنتمي إليه .

II — تطلق على احدى قواعد الاستدلال ويفيد عدم قابليتها
للاشتقاق من بقية قواعد الاستدلال الخاصة بنسق معين .

154 — برهان غير مباشر
Indirect proof

حجة للبرهنة على صحة نتيجة ببيان أن نقيضها يوقعنا في التناقض إذا
وضعناه نتيجة لمقدمات تلك الحجة .

155 — الاستقراء
Induction

حجة تنتقل فيها من مقدمات إلى نتيجة ، إلا أن صدق المقدمات غير
كاف لاثبات صدق النتيجة اثباتاً كاملاً . وإذا حدث أن ارتبطت
مقدمات هذا النوع من البراهين بنقيض النتيجة المعهودة فلن ينشأ
تناقض كما هو الحال في الاستنباط .

156 — استدلال
Inference

اشتقاق قضية تسمى النتيجة من قضية أخرى أو من عدة قضايا
نسميها مقدمات .

157 — أغلوطة غير صورية
(راجع أغلوطة) .
Informal fallacy

158 — مفهوم
لفظ يستخدم أحياناً مرادفاً للفظ معنى « Sense » .
راجع مفهوم Connotation .
Intension

159 — علاقة لازمة
علاقة لا متعدية ، مفادها أنه إذا كان لحد أول علاقة بحد ثان ،
وتنشأت نفس العلاقة بين الحد الثالث وحد ثالث ، فلا يعنى ذلك قيام
نفس العلاقة بين الحد الأول والحد الثالث .
Intransitive relation

160 — حجة فاسدة
هى حجة لا ينشأ فيها صدق النتيجة عن صدق المقدمات .
Invalid argument

161 — النقض
Inversion

I — الأخذ بالقيمة البديلة .
II — فى جبر « بول » تعنى الأخذ بالحد المقابل لـ « ليس » Not .
III — أحد أنواع الاستدلال المباشر فى المنطق التقليدى ، وفيه نستنتج
من قضية قضية جديدة يكون موضوعها نقيض موضوع
القضية الأصلية .

162 — القضية I
I - Proposition
قضية عملية جزئية موجبة ، تأخذ الصورة « بعض ع هو ع » .

163 — علاقة لانعكاسية
تطلق العلاقة اللانعكاسية على الحد عندما لا يقيم علاقة مع ذاته .
مثل علاقة « والد » .
Irreflexive relation

164 — شرط كاف ل Is a Sufficient Condition for

عبارة تستخدم أحياناً في الاشارة إلى التزام .
(و) شرط كاف ل (ل) .

165 — مكافئ ل مساو ل Is equivalent to

الطريقة التي نقرأ بها الرابطة القضوية نشائية لدالة صدق ، وتكتب
هكذا =

166 — لازم عن Is implied by

عبارة تستخدم أحياناً في الاشارة إلى نزوم :
(ل لازم عن و) .

167 — لا يساوى Is not equal to

الطريقة التي نقرأ بها الرابطة تعضوية نشائية لدالة صدق ، وتكتب
هكذا \neq ، \neq ، \neq .

168 — لا يكافئ Is not equivalent to

الطريقة التي نقرأ بها الرابطة تعضوية نشائية لدالة صدق ، وتكتب
هكذا \neq ، \neq ، \neq .

169 — تماثل في البنية Isomorphism

مطابقة واحد بواحد .

J

170 — رابط — واصل Junctor

رابطة قضوية مثل : و ، أو ، ليس .

L

- 171 — قوانين الفكر
Laws of thought
ثلاث حقائق عامة في المنطق ، تعد أساساً يستند إليه كل تفكير سليم . قانون الهوية (C = C) ، قانون التناقض ~ (C ~ C) ، قانون الثالث المرفوع (C ~ V ~ C) .
- 172 — قوانين التمام
Laws of Complementation
I — الجمع المنطقي لأي فئة مع تمام هذه الفئة مساو للفئة الشاملة .
II — الضرب المنطقي لأي فئة في تمام هذه الفئة مساو للفئة الفارغة .
- 173 — قوانين الفئة الفارغة
Laws of the null Class
I — الجمع المنطقي لأي فئة مع الفئة الفارغة مساو لتلك الفئة .
II — الضرب المنطقي لأي فئة بالفئة الفارغة مساو للفئة الفارغة .
- 174 — قوانين الفئة الشاملة
Laws of the Universe Class
I — الجمع المنطقي لأي فئة مع الفئة الشاملة مساو للفئة الشاملة .
II — الضرب المنطقي لأي فئة بالفئة الشاملة مساو لتلك الفئة .
- 175 — نقيضة الكذاب
Liar Paradox
تناقض ينشأ عند محاولة الاجابة على التساؤل :
« يقول رجل : أنه يكذب . هل ما يقوله صادق أم كذب ؟
إذا كان صادقاً في قوله فهو كاذب ، وإذا كان كاذباً في قوله فهو صادق .
- 176 — المنطق
Logic
دراسة الأنواع المختلفة لصور الاستدلال بشقيه الاستنباطي والاستقرائي ، وذلك من خلال لغات طبيعية وأخرى مصطنعة .

- 177 — كذب منطقي Logical falsehood
 I — قضايا يبرهن على كذبها من خلال المنطق وحده .
 II — قضايا تتناقى مع الحقائق المنطقية .
- 178 — صورة منطقية Logical form
 بنية عبارة أو حجة تعين من خلال حدود أو ألفاظ من نوع : كل ،
 ليس ، بعض ، و ، أو .
- 175 — اللزوم المنطقي Logical implication
 I — علاقة بين قضيتين اجدهما مستتجة من الأخرى .
 II — علاقة تنشأ بين لاحق نستدل عليه بطريقة سليمة من سابق
 عليه ، سواء كان السابق قضية مفردة أو عدة قضايا .
 III — من تحصيل الحاصل أنه إذا كان يلزم عن المقدم — من الناحية
 المنطقية — تالي ، فإن هذا المقدم يلزم عنه ذلك التالى من
 الناحية المادية .
 IV — قضية مركبة يأتى الرابط الأساسى فيها على هيئة : « إذا
 إذن » .
- 18 — نقيضة منطقية Logical paradox
 راجع : نقيضة .
- 18 — ضرب منطقي Logical product
 راجع : التقاطع ، الوصل .
- 18 — جمع منطقي Logical Sum
 راجع : الفصل .
- 18 — صدق منطقي Logical truth
 ما يؤدى انكاره إلى الوقوع فى التناقض .

- 184 — اللوجستيكا Logicism
 ملهب « جوتلوب فريجه » و « برتراند رسل » في القول بأن كل
 تصورات الرياضيات قابلة للاشتقاق من تصورات المنطق .
- 185 — منهج لوجستيكي Logistic method
 دراسة أحد الانساق من خلال صياغته صياغة صورية .
- 186 — نسق لوجستيكي Logistic System
 نسق يحتوي على :
 I — قائمة بالرموز الأولية وبقية الرموز المعرفة .
 II — معيار صوري لتحديد سلسلة الرموز التي تشكل صيغاً جيدة
 التكوين .
 III — ما نسلم به كبدئيات من الصيغ جيدة التكوين .
 IV — معيار صوري لتحديد سلسلة الصيغ جيدة التكوين التي
 تشكل حججاً .
 V — معيار صوري لتحديد سلسلة الصيغ جيدة التكوين التي
 تشكل المبرهنات .

M

- 187 — مقدمة كبرى Major premise
 المقدمة التي تحتوي على الحد الأكبر في القياس الحمل التقليدي .
- 188 — حد أكبر Major term
 محمول النتيجة في القياس الحمل التقليدي .
- 189 — منطق متعدد القيم Many - Valued Logic
 نسق منطقي تحتوي صيغته على أكثر من قيمتين للصدق .
- 190 — اللزوم المادى Material implication
 I — رابطة لدالة صدق ثنائية ونقرؤها : « إذا ... إذن » .

- II — قضية مركبة برابطة رئيسية هي اللزوم المادى .
 III — يكذب اللزوم المادى في حالة وحيدة فقط عندما يصدق
 المقدم ويكذب التالى ، ويصدق في بقية الحالات . وتكافؤاً
 قائمة صدق دالة اللزوم مع قائمة صدق لقضيتين بينهما فصل
 مع سلب القضية الأولى منهما .
 $(J C V) = (J V \sim C)$

- 191 — تحليل رياضى Mathematical analysis
 192 — قائمة صدق Matrix
 ترتيب الرموز من متغيرات وثوابت بطريقة متعامدة ، وتحديد قيم
 صدقها بناء على مجموعة من القواعد السابق تحديدها .
 193 — استدلال غير مباشر Mediate inference
 أحد أنواع الاستدلال في المنطق التقليدى ، تنتقل فيه من مقدمتين أو
 أكثر إلى نتيجة .
 194 — ما بعد اللغة (اللغة الشارحة) Metalanguage
 I — لغة نستخدمها في الكلام عن لغة أخرى هي اللغة الشيئية أو
 لغة الموضوع Object-Language .
 II — لغة صورية تستخدم رموزاً خاصة لبيان خواص اللغة
 الشيئية .
 195 — ما بعد — بعد اللغة Meta- metalanguage
 I — لغة نستخدمها في الكلام عن لغة أخرى هي ما بعد اللغة .
 II — لغة صورية تستخدم رموزاً خاصة لبيان خواص ما بعد
 اللغة .
 196 — الحد الأوسط Middle term
 حد يظهر في مقدمتى القياس انحمل التقليدى ولا يظهر في النتيجة .

- 197 — المقدمة الصغرى Minor premise
مقدمة تحتوى على الحد الأصغر في القياس الحمل التقليدى .
- 198 — الحد الأصغر Minor term
الحد الذى يأتي موضوعاً للنتيجة في القياس الحمل التقليدى .
- 199 — جهة Modality
خاصية في القضايا تشير إليها بوصفها قضايا ثبوتية أو توكيدية أو احتمالية أو ضرورية ، أو ممكنة ، أو غير ضرورية ، أو محتملة .
- 200 — منطق مُوجّه [منطق الجهات] Modal Logic
فرع من المنطق يعنى بالعلاقات الاستدلالية بين القضايا الموجهة ،
- 201 — منطق الجهات القضى Modal Logic, Propositional
فرع من المنطق يُعنى بأفكار الامكان والضرورة والتكافؤ الدقيق واللزوم مقارنةً بأليات وطرائق منطق القضايا .
- 202 — قياس الاثبات بالوضع Modus ponendo ponens
حجة صحيحة تتكون من مقدمتين ونتيجة . المقدمة الأولى شرطية (قضية لزومية) ، والمقدمة الثانية مثبتة للمقدم في المقدمة الأولى ، والنتيجة مثبتة للتالى .
- 203 — قياس الرفع بالوضع Modus ponendo tollens
حجة صحيحة تتكون من مقدمتين ونتيجة . المقدمة الأولى شرطية منفصلة ، والمقدمة الثانية حملية استثنائية تثبت أحد البديلين في المقدمة الأولى . وتأتى النتيجة سالبة للبديل الآخر .
- 204 — قياس الوضع بالرفع Modus tollendo ponens
حجة صحيحة تتكون من مقدمتين ونتيجة . المقدمة الأولى شرطية منفصلة ، والمقدمة الثانية حملية استثنائية تنفى أحد البديلين في المقدمة الأولى . والنتيجة تثبت البديل الآخر .

- 205 — قياس الرفع بالرفع Modus tollendo tollens
حجة صحيحة تتكون من مقدمتين ونتيجة . المقدمة الأولى قضية شرطية في صورة لزوم ، وتأقى المقدمة الثانية سالبة للتأق في المقدمة الأولى . والنتيجة سالبة للمقدم في المقدمة الأولى .
- 206 — قضية جريية Molecular sentence
قضية يدخل في تكوينها قضايا أخرى . قارن بالقضية الذرية .
- 207 — مونت كارلو Monte Carlo
منهج في المحاولة والخطأ يستخدم في وضع حلول تقريبية لمشكلات رياضية أو فيزيائية .
- 208 — ضرب Mood
صورة معيارية لتصنيف القياس الحمل طبقاً للكف والكيف في كل قضية من مكونات القياس
- 209 — ضرب منطقي Multiplication, Logical
انظر الوصل Conjunction .

N

- 210 — لا — و Nand
— اختصار للتعبير لا — و not and .
— رابطة فضوية لدالة صدق تكتب هكذا «|» وتقرأ : جرة قلم Stroke .
- 211 — يكافء بالضرورة Necessarily equivalent to
الطريقة التي نقرأ بها الرابطة الضوية الثائية للتكافؤ = .
- 212 — شرط ضروري Necessary Condition
يطلق على الشرط اللازم لوقوع حادث بعينه ، وعند غيابه يغب الحادث .

- 213 — صدق ضروري
Necessary truth
انظر تحليل .
- 214 — نفى — سلب
Negation
يعنى اضافة قيمة صدق مغايرة — على تعبير معين — للقيمة الأصلية .
- 215 — جائزة الانعكاس
Nonreflexive
تعبير يقال عن العلاقة عندما لا تكون انعكاسية ولا تكون لا انعكاسية وإنما بين هذه وتلك .
- 216 — جائزة التعدى
Nontransitive
تعبير يقال عن العلاقة عندما لا تكون متعدية ولا تكون لازمة وإنما هى بين الأولى والثانية .
- 217 — لا ، ليس
Not
— رابطة قضوية لدالة صدق مفردة ، تغير قيمة صدق تعبير ما (قضية) إلى قيمة الصدق المقابلة .
— الطريقة التى نقرأ بها عن رابطة قضوية لدالة صدق مفردة تكتب بعدة أشكال : ~ ، - ، ، - .
- 218 — نظام التدوين الرمزي
Notation System
مجموعة محددة من الرموز والحروف تنتظم فى علاقات معينة سلفاً للتعبير عن معلومات ومعارف وما يلزم عنها فى اطار نسقى .
- 219 — مجموعة (فئة) فارغة
Null Set
مجموعة بلا أعضاء .
- 220 — عدد
Number
كيان رياضى يشير إلى كم بعينه .

O

- 221 — نقض Obversion
 نمط من الاستدلال المباشر في المنطق التقليدي ، يتسنى لنا باجراء
 تغيير مناسب على سور القضية بعد نقض محمولها من جانبنا ، بشرط
 أن يكون للقضية المستتجة نفس قيمة صدق القضية الأصلية .
- 222 — اجراء منطقي Operation, Logical
 التوصل إلى نتيجة بعد تطبيق قواعد معينة سلفاً ، ومنها : الوصل ،
 والفصل ، والنفي .
- 223 — القضية O O - Proposition
 قضية حملية جزئية سالبة ، تأخذ الصورة : « بعض ع ليس ل » .
- 224 — أو Or
 أداة تستخدم للدلالة على الفصل بين تعبيرين .

P

- 225 — نقيضة — مخالفة ، مفارقة Paradox
 قضية تؤدي إلى تناقض في حالة افتراض صدقها ، وإذا ما كان نقيض
 قضية ما صادقا فإنه يؤدي إلى تناقض أيضاً . يمكن أن تنقسم التناقض
 إلى :
 — تناقض منطقي ، وترتبط باستخدام رموز منطقيّة وتوجد في اللغة
 الشبكية .
 — تناقض السيمانطيقا : وترتبط باستخدام تصورات علم معاني
 المفردات وتوجد في اللغة الشارحة .
- 226 — مفارقة الزوم المادي Paradox of material implication
 القضايا
 $(C \supset (L \supset C))$
 $\sim (C \supset (C \supset L))$

من قضايا تحصيل الحاصل من الناحية الـرمزية إذ أن اللزوم فيها منطقي ، أما إذا تمت صياغتهما باللغة العادية للتعبير عن لزوم مادي نتج ما يعرف بمفارقة اللزوم المادي . وهي نقيضة تنتج عندما نحطىء رابطة قضوية لدالة صدق ذات لزوم مادي في مقابل اللزوم المنطقي . ولهذا فإنه في حالة أى لزوم من الخطأ أن نستنتج صدق تعبير ما في حالة صدق التالى سواء كان السابق صادقاً أو لم يكن ، أو أن نستنتج صدق تعبير في حالة كذب السابق سواء كان التالى صادقاً أو لم يكن .

227 — قياس فاسد Paralogism

228 — مفرد Particular

ما يؤخذ على أنه وحدة مستقلة .

229 — قضية جزئية موجبة Particular affirmative proposition

قضية حملية صورتها « بعض ع هو ع » .

230 — قضية جزئية سالبة Particular negative proposition

قضية حملية صورتها « بعض ع ليس ع » .

231 — قضية جزئية Particular proposition

232 — مصادرات « بيانو » Peano's postulates

خمس مصادرات وضعها « جيوسيب بيانو » ليقوم عليها علم الحساب كنسق فرض استنباطى .

233 — بالعرض Per accidens

234 — الشكل التام Perfect figure

الشكل الأول من القياس .

- المصادرة على المطلوب *Petitio principii*
- مغالطة تنشأ عندما نجعل المطلوب ذاته مقدمة في قياس نتيجته عين المطلوب ، بحيث نسلم من المبدأ بصدق ما نود البرهنة عليه .
- الأقيسة المركبة *Polysyllogism*
- سلسلة مترابطة من الأقيسة بحيث تكون نتيجة الواحد منها مقدمة للقياس الذى يليه .
- مغالطة العلة الزائفة *Post hoc, ergo propter hoc*
- وتعنى أن نأخذ ما ليس علة على أنه علة *Non Causa pro Causa* ، لا لشيء إلا أنه يتقدم شيئاً آخر أو يسبقه في الحدوث .
- 2 — مصادرة *Postulate*
- 2 — دقة *Precision*
- درجة الاحكام في تعيين كم ما .
- 2 — حد المحمول *Predicate term*
- هو ذلك الحد الذى يقع في القضية الحملية في صورتها المثل بين الرابطة ونهاية القضية .
- 24 — حساب المحمول *Predicate Calculus*
- انظر « حساب دالات القضايا » .
- 24 — ثابت المحمول *Predicate Constant*
- يشار إليه بحرف بنطه عريض ، ويختار في أغلب الأمر من الحروف الأولى للتهجى ، ويستخدم في تعيين خاصية متميزة أو علاقة .
- 243 — متغير المحمول *Predicate Variable*
- يشار إليه بحرف بنطه عريض أيضاً ، ويختار في العادة من الحروف الوسطى للتهجى ، ويمكن أن يستبدل بخواص مميزة أو بعلاقات .

244 — الحمل Predication

الحاق صفة ، أو خاصية ، أو ميزة ، أو سمة بفرد ما .

245 — مقدمة Premise

قضية تأتي في حجة أو قياس تعد بينة أو سبباً للتسليم بقضية أخرى
نسميها « نتيجة » .

246 — أولي Prime

عدد لا يقبل القسمة إلا على نفسه وعلى واحد .

247 — الأساس الأولي Primitive basis

مجموعة الرموز والبدييات والقواعد الخاصة بالصياغة والاستدلال في
أحد الأنساق المنطقية .

248 — رموز أولية Primitive Symbols

رموز لا معرّفة في أحد أنساق المنطق ، إلا أنها تستخدم في تعريف
بقية رموز هذا النسق بالذات .

249 — مبدأ عدم التناقض Principle of Contradiction

مبدأ منطقي يقرر أن القضية لا يمكن أن تكون صادقة وكاذبة في
نفس الوقت . $(P \sim P)$.

250 — مبدأ الهوية Principle of Identity

مبدأ منطقي يقرر أنه إذا كانت قضية ما صادقة ، فهي صادقة .

$(P \supset P)$

251 — مبدأ الثالث المرفوع Principle of excluded middle

مبدأ منطقي يقرر أن القضية إما أن تكون صادقة أو كاذبة .

$(P \vee \sim P)$

252 — قضية احتمالية Problematic proposition

قضية قد تصدق ، إلا أنها لا تصدق بالضرورة .

253 — برهان Proof

مجموعة محددة من صيغ جيدة التكوين ينتظمها أحد الانساق المنطقية في سلسلة واحدة ، بحيث تصبح كل صيغة احدى بدليات هذا النسق ، أو يستدل عليها — في إطار قاعدة الاستدلال — من نفس التسلسل . وتشكل الصيغة الأخيرة في السلسلة ما نود البرهنة عليه .

254 — الفئة التامة Proper Class

الفئات التي ليست أعضاء في فئات أخرى . فئة كل الفئات .

255 — قضية Proposition

— عبارة تقريرية تحتمل الصدق والكذب .
— معنى ينطبق على كل العبارات التي تقرر شيئاً واحداً .

256 — حساب القضايا Propositional Calculus

احدى نظريات المنطق الرمزي تعنى بصياغة منطق من تعبيرات مركبة لدوال الصدق .

257 — دالة قضية Propositional function

صيغة رمزية تتحول إلى قضية عندما تجعل الثوابت الفردية محل المتغيرات الفردية . ولا يمكن الحكم على دالة القضية بأنها صادقة أو كاذبة إلا بعد التعويض عما بها من متغيرات .

Q

258 — كيف القضية Quality

الحكم على القضية المحتملية بأنها موجبة أو سالبة .

259 — تسوير المحمول Quantification of the predicate

وضع سور على بين مصطلح المحمول في القضية لتحديد كم المحمول فيها على غرار كم الموضوع الذي يتحدد بالسور في القضية الحملية التقليدية .

260 — سور (القضية) Quantifier

— يحدد نوع القضية الحملية من حيث هي كلية أم جزئية .
— عامل يضاف إلى قضية ما لنتج قضية جديدة ، والأخيرة إما أن تكون وجودية أو كلية في ضوء هذا العامل .

261 — قاعدة سلب السور Quantifier negation

قاعدة لتبديل قضية في استدلال ما من قضية كلية إلى وجودية ، أو من قضية وجودية إلى كلية .

R

262 — مدى العلاقة Range of a relation

انظر النطاق العكسي للعلاقة .

263 — دالة تكرارية Recursive function

دالة تعرف بنفس مصطلحها .

264 — برهان الخلف Reductio ad absurdum

اثبات صدق قضية ببيان كذب نقيضها . راجع البرهان غير المباشر .

265 — علاقة انعكاسية Reflexive relation

علاقة تنشأ بين شيء ونفسه ، $a = a$ ، أو $a \in a$.

266 — قضية علاقة Relational proposition

هي القضايا التي تثبت أو تنفي أن ثمة علاقة بين شيئين أو أكثر .

267 — علاقة بالوراثة R - hereditary

تقال عن فئة لما علاقة ما ، حين يصبح كل عضو مشترك في هذه العلاقة عضواً في الفئة ذاتها في نفس الوقت .

268 — دقة بالغة (صرامة) Rigor

تتوفر في النسق الاستنباطي ، عندما تثبت أن كل صيغة وردت به على أنها إحدى مبرهناته ، كانت لازمة لزوماً منطقياً عن بديهيات النسق ذاته .

269 — قاعدة الهوية Rule of Identity

قاعدة استدلالية نستبدل بموجبها حداً بآخر في حالة تطابقهما معاً .

270 — قاعدة الاستدلال Rule of inference

قاعدة تنتمي إلى اللغة الشارحة للنسق اللوجستيقي ، نستدل بموجبها من مجموعة صيغ جيدة التكوين ، على مجموعة — صيغ جيدة التكوين — أخرى . وصورتها الرمزية [(C ل) . ق] [ل C]

S

271 — مبرهنة شرويلر — برنشتين Schröder - Bernstien theorem

مبرهنة أثبت صحبتها إرنست شرويلر ، و « فليكس برنشتين » تفيد في حالة وجود فئتين (مجموعتين) انه إذا كانت المجموعة الأولى متساوية في العدد مع ما يندرج تحت الثانية ، وكانت المجموعة الثانية متساوية في العدد مع ما يندرج تحت الأولى ، فالمجموعتان متساويتان عددياً .

272 — مجال السور Scope of a quantifier

مدى النطاق الذي يحدده سور ما لأحد التعبيرات .

- 273 — حساب دالات من المستوى الثالث
حساب له نفس خصائص حساب دالات من المستوى الأول
بالإضافة إلى أن متغيرات دالات القضايا الفردية مقيدة بأسوار .
- 274 — تناقض ذاتي Self - Contradiction
275 — دراسة معاني المفردات Semantics
دراسة معنى ودلالة العبارة في مقابل دراسة البناء اللغوي لها .
- 276 — معنى Sense
277 — جملة — قضية Sentence
كلمة أو مجموعة من الكلمات المترابطة تفيد تقريراً أو سؤالاً أو تعجباً
أو تمنى . وتشير في المنطق إلى سلسلة من الكلمات أو الرموز التي
نمير عن قضية أو تفيد تقريراً .
- 278 — رابطة الجملة Sentence Connective
رمز يستخدم في ربط جملتين ليكون جملة مركبة أوسع منهما ،
بالإضافة إلى رمز النفي الذي يسبق الجملة .
- 279 — سلسلة Sequence
ترتيب محدد لمجموعة من الرموز .
- 280 — مجموعة Set
الفئات التي تدخل أعضاء في فئات أخرى ، أو هي الفئات غير
التامة .
- 281 — نظرية المجموعات : Set Theory
— دراسة في استعمال المجموعات وتطبيقاتها .
— دراسة للمجموعات من حيث المصطلح والتطبيق .
- 282 — فئات متساوية Similar Classes
283 — قضية بسيطة / ذرية Simple proposition

- 284 — مبدأ التبسيط Simplification
صيغة برهانية صحيحة تقرر أنه في حالة ارتباط قضيتين معاً في صورة
مقدمة ، يمكن اشتقاق إحدى القضيتين كنتيجة . $A \supset B$
- 285 — قضية شخصية Singular proposition
قضية تستد إلى الشخص أو المفرد في صياغة أحد حدودها بدلاً من
استادها إلى الفعة .
- 286 — حد جزئي Singular term
يقال عن حد يقبل الحمل على فرد واحد فقط .
- 287 — رابطة أحادية Singulary Connective
رابطة قضوية لدالة صدق تستخدم مع تعبير واحد فقط ، مثل :
السلب ~ .
- 288 — أقيسة فاسدة Sophisms
استدلالات تقوم على الخداع والمغالطة رغم أنها تشبه الاستدلالات
الصحيحة ، والغرض منها تغليب الخصم وإفحامه .
- 289 — استدلال تراكمي Sorites
سلسلة من الأقيسة الاضمارية ، يأتي محمول المقدمة الأولى موضوعاً
للمقدمة الثانية وهكذا ، وتتألف النتيجة من موضوع المقدمة الأولى
ومحمول المقدمة الأخيرة .
- 290 — صحيح / صائب Sound
صفة لبرهان كل مقدماته صادقة وصيغة البرهنة فيه سليمة .
- 291 — مربع تقابل القضايا Square of Opposition
تمثيل لعلاقات الاستدلال المباشر بين القضايا في صورة رسم بياني ،
تقابل القضايا بموجبه من خلال : التناقض ، التضاد ، الدخول تحت
التضاد ، التداخل .

- 292 — عبارة Statement
 تعبير للدالة صدق بصاغ في ضوء شروط معينة .
- 293 — تكافؤ تام Strict equivalence
 — تكافؤ يتم البرهنة على صدقه باستخدام قواعد المنطق وحدها .
 — ما نعبر عنه بالرمز \equiv
- 294 — لزوم تام Strict implication
 — اللزوم الذى يبرهن على صدقه في ضوء قواعد المنطق وحدها .
 — ما نعبر عنه بالرمز \Leftarrow ، — .
- 295 — فصل بالمعنى القوي Strong disjunction
 296 — تداخل القضايا Subalternation
 علاقة تنشأ بين قضية كلية وأخرى جزئية لهما نفس الكيف ، بحيث إذا صدقت القضية الكلية صدقت الجزئية المشتركة معها ، وإذا كذبت الكلية كانت الجزئية غير محددة صدقاً أم كذباً . أما إذا كذبت القضايا الجزئية كذبت الكلية المشتركة معها ، وإذا صدقت الجزئية كانت الكلية غير محددة صدقاً أم كذباً .
- 297 — داخلتان تحت التضاد Subcontrary
 علاقة تنشأ بين قضيتين جزئيتين ، تحكم هذه العلاقة قاعدة تقول بصدقهما معاً لكنهما لا يكذبان في نفس الوقت .
- 298 — (حد) الموضوع Subject term
 هو الحد الذى يقع في القضية الحملية بصورتها التقليدية بين سور القضية والرابطة .
- 299 — فئة (مجموعة) فرعية Subset
 — فئة تحتويها فئة أخرى .
 — فئة كل أعضائها أعضاء في فئة أخرى .

- Subtraction, Logical — طرح منطقي 300
- Sum, Logical — جمع منطقي 301
- Syllogism — قياس 302
- نوع من البرهان الاستنباطي يحتوي على مقدمتين ونتيجة ، وماهية هذا النوع عند « أرسطو » لزوم النتيجة من المقدمتين . راجع : قياس حمل ، قياس منفصل ، قياس شرطي .
- Syllogistic Logic — منطق قياسي 303
- منطق أرسطي .
- Symbol — رمز 304
- حرف أو علامة أو جمع بينهما يُصنَّح عليه — للدلالة على شيء آخر .
- Symbolic Logic — منطق رمزي 305
- دراسة الأنواع المختلفة لصور الاستدلال في لغتها الطبيعية والمصطنعة وذلك باصطناع لغة أو حساب صوري .
- Symmetrical relation — علاقة تماثلية 306
- علاقة تنشأ بين طرفين ، بحيث إذا اتجهنا بالعلاقة من الطرف الأول إلى الثاني ، جاءت مساوية لاتجهنا بها من الطرف الثاني إلى الأول .
- Syntax — البناء اللغوي 307
- دراسة بناء العبارة ، وكيفية الربط بين الكلمات لتكوين جمل أو عبارات في ضوء قواعد محددة .
- Synthetic proposition — قضية تركيبية 308
- قضية لا يؤدي انكارها إلى وقوع في التناقض .

— قضية يضيف معمولها جديداً إلى موضوعها ، حيث لا يحتوى .
التالى الأول .

System 309 — نسق

النسق فى المنطق وفى الرياضيات بوجه عام هو مجموعة من القضايا
المرتبة فى نظام معين ، هو النظام الاستنباطى . ويتكون من مقدمات
« مسلمات » لا يبرهن عليها فى النسق ذاته ، ومن نتائج
« مبرهنات » يبرهن عليها باستنباطها من المسلمات .

T

Tautology 310 — تحصيل حاصل

— قضية مركبة تأتى قيم الصدق فيها صادقة فى كافة حالات التأليف
الممكنة بين عناصرها .

— صيغة تكافؤ سليم تقرر أن أى تعبير يعد مكافئاً لتعبير يرتبط فيه
مع ذاته برباط الوصل ، أو برباط الفصل ، [$U \equiv U \cdot U$]
[$U \equiv U \vee U$] .

Tautologous 311 — صيغ تحليلية

قضايا تحصيل الحاصل الصادقة صدقاً منطقياً ، والتي تأتى قيم الصدق
المندرجة تحت الثابت الرئيسى فيها صادقة فى جميع الأحوال .

Term 312 — حد

Tertium non datur 313 — مبدأ الثالث المرفوع

Theorem 314 — مبرهنة

صيغة جيدة التكوين ، ينتظمها نسق منطقى معين بحيث يبرهن عليها
من خلال هذا النسق .

Theory of types 315 — نظرية الأنماط

نظرية قال بها « رسل » و « هوايتيد » ، تقرر أن لكل متغير وثابت

يتعلقان بمقولة محددة نمط له تدرج هرمي من خواص الأشياء ،
وخواص تلك الخواص ، وخواص لخواص الخواص ... الخ . وترى
هذه النظرية أن ليس ثمة خاصية أو قضية أو نظرية يمكن أن تنطبق على
ذاتها .

There exists — يوجد 316

احدى الطرق التي يقرأ بها رمز السور الوجودى [جـ] (\exists) .

There is at least one — يوجد فرد واحد على الأقل 317

طريقة أخرى لقراءة رمز السور الوجودى .

Third-order functional calculus — حساب الدوال من المستوى الثالث 318

حساب به كل المتغيرات الحرة والمقيدة الخاصة بحساب الدوال من
المستوى الثانى ، مضافاً إليها متغيرات حرة عن دالات لدالات
الأفراد .

Three-place relation — علاقة ثلاثية المواضع 319

علاقة تنشأ بين ثلاثة أطراف .

Tilde — التلدة (\sim) 320

احدى الطرق التي يقرأ بها ثابت النفي (\sim) .

Total reflexivity — انعكاسية تامة 321

Traditional Logic — منطق تقليدى 322

راجع « المنطق الأرسطى » .

Transformation rule — قاعدة التحويل 323

راجع قاعدة الاستدلال .

Transitive relation — علاقة متعدية 324

تمثل فى علاقة تقوم أولاً بين طرف أول وطرف ثان ، وتقوم نفس

العلاقة بين الطرف الثاني وطرف ثالث ، ومن ثم تنشأ علاقة من نفس النوع بين الطرف الأول والطرف الثالث .

525 — التناقل Transposition

صيغة تكافؤ صحيح ينشأ بين قضيتين شرطيتين ، بحيث يكون مقدم القضية الثانية انكاراً للتالي في القضية الأولى ، ويأتي التالي في القضية الثانية انكاراً لمقدم القضية الأولى .

$$p \supset q \equiv \sim q \supset \sim p$$

326 — دالة صدق Truth function

دالة تعتمد في البرهنة على مدى صدقها على قيم الصدق .

327 — الرابطة في دالة الصدق Truth functional Connective

رابطة منطقية تعنى بتحديد قيمة صدق التعبير الذي ترتبط به .

328 — قائمة صدق Truth table

قائمة تساعد — بطريقة آلية — على تحديد قيم صدق كل الحالات البديلة الممكنة لقضية مركبة ، وذلك إعتياداً على قيم الصدق المحتملة للقضايا المؤلفة للقضية المركبة .

329 — تحليل قائمة الصدق Truth table analysis

الطريقة التي نستخدم بموجبها قائمة الصدق لتحسين نوع قضية من القضايا : هل هي تحصيل حاصل ، أم متناقضة ، أم حادثة .

330 — شجرة الصدق Truth tree

وسيلة لاختبار صدق الراهين .

331 — قيمة صدق Truth Value

قيمة صدق القضية الصادقة هي « صادق » ، وقيمة صدق القضية الكاذبة هي « كاذب » .

Two-place relation — 332 علاقة ثنائية المواضع

U

Universal affirmative proposition — 333 قضية كلية موجبة

صيغة معيارية للقضية الحملية التي تأخذ الصورة « كل ع هو ح » .

Universal generalization — 334 تعميم كليّ

قاعدة استدلالية نضع بموجبها سوراً كلياً على يمين تعبير ما .

Universal negative proposition — 335 قضية كلية سالبة

صيغة معيارية للقضية الحملية التي تأخذ الصورة « لا ع هو ح » .

Universal quantifier — 336 سور كليّ

رمز يرتبط بمتغير ما ويوضع على يمين صيغة جيدة التكوين ، ويقرأ في غالب الأمر : « في كل حالات كذا ... » .

Universal relation among individuals — 337 علاقة شاملة

علاقة تربط كل فرد بكل فرد آخر .

Universe Class — 338 فئة شاملة

فئة عالم المقال .

V

Valid argument — 339 برهان صحيح (منتج)

مثل يقوم مقام صيغة برهان منتج .

Valid argument form — 340 صيغة برهان منتج

صيغة برهان استنباطي ، تتميز الأمثلة التي تقوم مقامه بأنها ذات مقدمات صادقة ، ولا تنتج سوى نتائج صادقة .

341 — صيغة تكافؤ صحيح Valid equivalent form

صيغة سليمة للبرهنة تشير إلى أن برهاناً معيناً يمكن أن يحل محل برهان آخر .

342 — استدلال منتج Valid inference

استدلال متسق ، وينتج عن محاولة ربط مقدماته بتقيض نتيجة الأصلية وقوع ل التناقض . ويصبح الاستدلال منتجاً عند خضوعه لقواعد المنطق .

343 — متغير Variable

رمز يمثل أى مجموعة من الأعداد أو الأشياء . يستخدم فى الصيغ الرياضية والمنطقية للإشارة إلى أى فئة أو مجموعة من الأشياء ، وتعرف هذه الفئة بأنها « مدى » أو نطاق المتغير ، أما أعضاء الفئة ذاتها فيعبر عنها بأنها « قيم » المتغير .

344 — رسوم « فن » البيانية Venn diagrams

رسوم بيانية على شكل دوائر متقاطعة أو منفصلة وضعها « جون فن » لتمثل فى وضوح العلاقات التى تنشأ بين الفئات . وتعد هذه الرسوم بمثابة تعديل للرسوم التى وضعها « إر » .

W

345 — فصل ضعيف Weak disjunction

راجع « الفصل » .

346 — صيغة جيدة التكرين Well-formed formula

تشير إلى مجموعة الصياغات التى ينتظمها نسق منطقي معين .

أهم مراجع البحث

أولاً : مراجع عربية

(أ) كتب مترجمة :

- 1 — الفرد تارسكي : مقدمة للمنطق ولنسج البحث في العلوم الاستدلالية ، ترجمة عزمى اسلام ، امانة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، 1970 .
- 2 — برتراند رسل : أصول الرياضيات ، ترجمة محمد مرسى أحمد ، أحمد فؤاد الأهواني ، دار المعارف ، القاهرة ، 1965 .
- 3 — يسون ، أبوكونر : مقدمة في المنطق الرمزي ، ترجمة عبد الفتاح الديدي ، دار المعارف ، القاهرة ، 1971 .
- 4 — روبر بلانشي : المنطق وتاريخه من أرسطو حتى رسل ، ترجمة خليل أحمد خليل ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، 1980 .
- 5 — فورس ، ديكسترهوز : تاريخ العلم والتكنولوجيا ، ترجمة أسامة الخولى ، سلسلة الألف كتاب ، القاهرة ، 1967 .
- 6 — يان لوكاشيفتش : نظرية القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الصورى الحديث . ترجمة عبد الحميد صبرة ، منشأة المعارف — الاسكندرية ، 1961 .

(ب) : مؤلفات عربية :

- 7 — عادل فاحورى : المنطق الرياضى ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1979 .
- 8 — عبد الرحمن بدوى : المنطق الصورى والرياضى ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ، 1968 .
- 9 — عزمى اسلام : أسس المنطق الصورى ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ، 1970 .

- 10 — عزمى إسلام : الاستدلال الصورى ، الجزء الأول ، مطبوعات جامعة الكويت ، 1972 .
- 11 — عزمى إسلام : الاستدلال الصورى ، الجزء الثانى ، مطبوعات جامعة الكويت ، 1973 .
- 12 — عزمى إسلام : دراسات فى المنطق ، مع نصوص مختارة ، مطبوعات الجامعة ، الكويت ، 1985 .
- 13 — عل سامى النشار : المنطق الصورى ، منذ أرسطو حتى عصورونا الحاضرة ، دار المعارف القاهرة ، 1966 .
- 14 — محمد ثابت الفندى : فلسفة الرياضة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1969 .
- 15 — محمد ثابت الفندى : أصول المنطق الرياضى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1972 .
- 16 — محمد محمد قاسم : جوتلوب فريجه ، نظرية الأعداد بين الأبتمولوجيا والأنطولوجيا ، دار المعرفة الجامعية ، 1989 .
- 17 — محمد مهران : مقدمة فى المنطق الرمضى ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1978 .
- 18 — محمود زيدان : المنطق الرمضى نشأته وتطوره ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1973 .

ثانياً : مراجع أجنبية

- 1 - Anscombe, G.E.M., **An Introduction to Wittgenstein's Tractatus**, Hutchinson University Library, London, 1979.
- 2 - Blumberg, A.E., "Modern Logic", ed. in *Encyclopedia of Philosophy*, Vol. 5, PP. 12 : 34.
- 3 - Brody, B.A., "Glossary of Logical Terms" ed. in *Encyclopedia of Philosophy*, Vol. 5, PP. 57 : 77.
- 4 - Cohen, M. and Nagel, E., **An Introduction to Logic**, Hartcourt Brace, New York, 1943.
- 5 - Copi, I.M., **Symbolic Logic**, Collier Macmillan, N.Y., 1962, 1979.
- 6 - Copi, I.M., **Introduction to Logic**, Collier Macmillan, London, 1978.
- 7 - Eisenberg, M., **Axiomatic Theory of Sets and Classes**, Holt, Rinehart and Winston, Inc. N.Y. 1971.
- 8 - Greenstein, G.H., **Dictionary of Logical Terms and Symbols**, Van Nostrand Reinhold, Com. N.Y. 1978.
- 9 - Hocut, M., **The Elements of Logical Analysis and Inference**, Winthrop Pub. Inc. U.S.A. 1979.
- 10 - Hodges, W., **Logic**, Penguin Books, England, 1980.
- 11 - Klenk, V., **Understanding Symbolic Logic**, Prentice-Hall, Inc. New Jersey, U.S.A. 1983.
- 12 - Kneale, W. and Kneal M., **The Development of Logic**, Clarendon Press, Oxford, 1984.
- 13 - McKay, Thomas. J. **Modern Formal Logic**, Macmillan Pub. Com. N.Y. 1989.
- 14 - Nagel, E., and Neuman, J., **Godel's Proof**, University Press, N.Y. 1958.
- 15 - Nolt, J. and Rohatyn, D., **Theory and Problems of Logic**, McGraw-Hill Book Com. N.Y. 1988.
- 16 - Prior, A.N., "Traditional Logic" ed. in *Ency. of Philosophy*, Vol. 5. PP. 34 : 45.

- 17 - Quine, W.O., *Methods of Logic*, Routledge & Kegan Paul, London 1966.
- 18 - Reichenbach, H., *Elements of Symbolic Logic*, Dover Pub., Inc N.Y. 1975.
- 19 - Runes, D.D. (Ed.), *Dictionary of Philosophy, Ancient Medieval Modern*, Littelfield, Adams & Co. New Jersey, U.S.A., 1981.
- 20 - Russell, B., *My Philosophical Development*, Unwin Books London, 1975.
- 21 - Strawson, P.F., *Introduction to Logical Theory*, London, 1952.
- 22 - Terrell, D.B. & Baker, R., *Exercises in Logic*, Holt & Rinehart and Winston Inc. U.S.A. 1967.
- 23 - Todhunter (ed.) *The Elements of Euclid*, Everyman's Lib. London & N.Y. 1933.
- 24 - Whitehead, A.N. & Russell, B., *Principia Mathematica*, Vol. I, 2nd ed. 1927, New ed., Cambridge, 1962.

